جامعة بن يوسف بن خدة
(جامعة الجزائر سابقا)
كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه
في **العلوم الاقتصادية فرع: الاقتصاد الكمي**

محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي كلي للاقتصاد الجزائري 2005-1970

تقديم الطالب:
شقبقب عيسى

تحت إشراف:
أ.د تومي صالح

لجنة المناقشة:

أ.د محمد صالح	**رئيسا**
أ.د تومي صالح	**مقررا**
أ.د أحمد زكان	**عضوا**
د.على رعاد	**عضوا**
د.منصف مصار	**عضوا**
د.بشير بلغيث	**عضوا**

السنة الجامعية: 2009/2008

الإهداء

إلى
الوالدين الكريمين
و كل أفراد العائلة
أهدي هذا العمل

شكر و تقدير

بادئا ذي بدء أتقدم بالشكر الذي خلقني ووفقني خلال مشواري الدراسي
ثم أتقدم بالشكر للأستاذ المشرف الدكتور صالح تومي الذي لم يبخل علينا
بنصائحه و توجهاته القيمة.
كما لا يفوتني أن أشكر كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل و أخص
بالذكر الأساتذة حجان عمر، بودريعة ياسين، فرد أم الخير، بختاش
راضية الدين لم يسئموا بسؤالهم عن أحوالنا.
و إلى الأخ دحماني خالد و كل موظفي الوزارة المنتدبة للتخطيط لدى
الحكومة على مساعدتهم في جمع الإحصائيات.
بارك الله فيهم جميعا و جزآهم عنا كل خير.

فـــــــهـــــرس الـــــجـــــداول

فـــــــهـــرس الأشكال

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

إشكالية البحث:

عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تقلبات و تغيرات هامة أملتها الظروف و التحولات التي شهدتها كل من الساحتين الوطنية و الدولية على كافة الأصعدة الاقتصادية ، الإيديولوجية، السياسية ....فنجد الحكومة الجزائرية غداة الاستقلال قد تبنت إستراتيجية وفق نظرة اشتراكية قائمة على أساس التخطيط المركزي و هيمنة القطاع العام على الاقتصاد.

كان برنامج طرابلس سنة 1962 أول النصوص الأساسية التي تحكم السياسية الاقتصادية و الاجتماعية للدولة الجزائرية , و دون التخطيط المركزي للاقتصاد الوطني ثم تلته التشريعات الأخرى المنظمة للحياة الاقتصادية وفق المنهج الاشتراكي كميثاق الجزائر سنة 1964 و الميثاق الوطني سنة 1976.

لإرساء قواعد الاقتصاد الموجه، قامت السلطات الجزائرية من خلال القيام بسلسلة من التأميمات التي مست جل القطاعات الاقتصادية ابتداء من القطاع الفلاحي و قطاع المناجم سنة 1966 و قطاع البنوك سنة 1967، لتنتهي هذه الإجراءات بظهور المخطط الثلاثي سنة 1967 و الذي يعتبر أول برنامج اقتصادي عقب الاستقلال ثم عقب ذلك مخططين رباعيين غطيا فترة عشرية السبعينات.

ما ميز هذه المخططات كونها قائمة على احتكار الدولة لمعظم النشاط الاقتصادي مع التركيز على الصناعات المصنعة، و اعتبار هذه الأخيرة محرك النمو الاقتصادي و القطاع الرائد، و كذا خفض الاعتماد على الاستثمار الأجنبي.

بعد الانقطاع عن التخطيط دام عامين جاءت عشرية الثمانينات مع انطلاق المخطط الخماسي الأول1980 ، معلنة بداية الإصلاحات لكون الاقتصاد الجزائري بدأ يكشف عن علامات ضعف، فقد كانت المؤسسة مستهدفة بعملية إصلاح شامل نظرا لكون النتائج المحققة من الاستثمارات الضخمة، التي قامت بها الجزائر خلال السبعينات لم تكن في مستوى الطموحات ، فالمؤسسات التي كان ينتظر منها أن تبلغ مستوى النضج في بداية الثمانينات لم تقم بالدور المنوط إليها، فشرع في إعادة هيكلة المؤسسات سنة 1983، لكن سرعان ما بدت هذه الإصلاحات غير مجدية نتيجة تأثير البالغ الأهمية للأزمة البترولية لسنة 1986 على الاقتصاد الوطني ، حيث أصبحت مظاهر الجمود و الضعف في نظام التخطيط المركزي أكثر وضوحا، الشيء الذي أدى بالجزائر إلى الدخول في موجة جديدة من الإصلاحات الاقتصادية و التي عرفت التجسيد في نهاية 1987.

بفعل الاختلالات الهيكلية الكبيرة التي بدأ يعرفها الاقتصاد الجزائري، و لارتفاع عبأ المديونية الخارجية، و بعد الانفجار الاجتماعي لسنة 1988، كان يجب على الاقتصاد الوطني إيجاد البديل للسياسة المنتهجة قصد التحويل من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق.

بمرافقة الهيئات المالية الدولية، شرعت الجزائر في سلسلة من الإصلاحات الهيكلية بداية عشرية التسعينات بثلاثة اتفاقيات للاستعداد الائتماني و برنامج تعديل هيكلي سنة 1994. وقد احتوت هذه

الإصلاحات على جملة من التحولات العميقة التي اتخذتها السلطات العمومية من اجل استعادة التوازنات الخارجية و الداخلية، لكن بشروط قاسية أثرت على الفئات الفقيرة و المتوسطة من المجتمع.
مع استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية نهاية التسعينات و عودة الاستقرار السياسي و تحسن أسعار البترول في الأسواق الدولية، ولتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية على المجتمع، لجأت الحكومة إلى تخفيف موقفها المالي المتشدد. فبدأت في أفريل عام 2001 برنامجا للإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004 مستخدمة عائدات البترول، غير المتوقعة، لتعزيز الطلب الإجمالي وخلق وظائف من خلال استثمار الأموال العامة في البنية الأساسية ودعم الإنتاج الزراعي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
خلال المرحلتين التي عايشهما الاقتصاد الجزائري (ما قبل و بعد الإصلاحات)، كان على الحكومة أن تحل عدة مشاكل ذات طابع تنموي.هذه الوضعية تفسح المجال واسعا أمام بحوث في استراتيجيات الاقتصاد الكلي و التنمية.
و لعل أحد أهم هذه البحوث هي استخدام النماذج الاقتصادية القياسية الكلية، فقدرة النظرية الاقتصادية في ضبط المتغيرات الاقتصادية و قياسها و تنظيم العلاقة بينها، لا يتم إلا من خلال تبسيط العلاقات و تنظيم اتجاهاتها و تفاعلها، وبالتالي الوصول إلى نتائج تبنى عليها الكثير من القرارات الاقتصادية. هذا التشابك في العلاقات لا يمكن تصوره إلا من خلال صيغ رياضية و قياسية تجسد النماذج الاقتصادية.
إن استخدام هذه النماذج الاقتصادية القياسية الكلية، تتيح لنا فهم و شرح سلوك المتغيرات الاقتصادية و دراسة أثر مختلف السياسات على الاقتصاد الوطني من خلال هذه المتغيرات.
أمام العرض السابق، وانطلاقا من أهمية البحوث الاقتصادية القياسية الهادفة إلى فهم الاقتصاد الوطني، و ضرورة بناء نموذج متسق للاقتصاد ككل، تبرز ملامح إشكالية البحث و التي يمكن صياغتها كالتالي:

هل يمكن بناء نموذج اقتصادي قياسي كلي للاقتصاد الجزائري؟

و حتى يتيسر لنا الإلمام بكل جوانب الموضوع ارتأينا تجزئة الإشكالية الرئيسية إلى إشكاليات فرعية هي:

1- ما هي المعالم الكبرى للسياسات الاقتصادية الكلية المتبعة في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا الحالي؟
2- ما هو أثر هذه السياسات على المتغيرات الاقتصادية الكلية؟
3- ما هي أهم النظريات الاقتصادية المفسرة لهذه المتغيرات؟ و ماذا عن نتائج الدراسات السابقة؟
4- ما هو عدد المعادلات المكونة للنموذج و ما هو شكلها؟
5- هل هذه المعادلات مستقرة رغم التغير في السياسات الاقتصادية؟

6- هل النموذج المقترح صالح للتنبؤ و لإجراء تحليل السياسات؟

فرضيات البحث:

لمعالجة إشكالية بحثنا و تسهيل الإجابة على الأسئلة المطروحة نفترض ما يلي:

1- عند بناء النموذج الاقتصادي القياسي الكلي الخاص بهذه الدراسة، تكون سماته الرئيسية نابعة من خصائص منظومة الاقتصاد الجزائري الذي يتميز بأنه اقتصاد صغير مفتوح يتأثر بالتغيرات الاقتصادية العالمية و لا يؤثر فيها بصفة عامة.

2- يعتبر برنامج التعديل الهيكلي حتمية أملتها الظروف الاقتصادية الداخلية و الخارجية، فكل ما شهده الاقتصاد الوطني من تطبيق من سياسات التصحيح يتفق مع منهجية المؤسسات الدولية، مما يسمح باعتبار برنامج التعديل حلقة إضافية في سلسلة متسقة من الإجراءات.

3- من النقطة الثانية، نفترض أن النموذج قيد الدراسة يكون مستقرا، أي أن المتغيرات المفسرة تشرح سلوك المتغيرات الداخلية سواء في الاقتصاد الموجه أو اقتصاد السوق.

4- نظرا لكون الاقتصاد الوطني اقتصاد ريعي، ويتأثر بتقلبات أسعار البترول في الأسواق الدولية، نفترض أن سعر البترول متغيرة مهمة في النموذج عامة و الصادرات خاصة.

5- صياغة النموذج على النحو النظري يسمح بظهور الاختلال في بعض الأسواق و هو ما يتطابق مع واقع الحال في الاقتصاد الجزائري. و يمكن تفسير ذلك بعدم قدرة الأسعار و الأجور في موازنة الأسواق و ذلك لعدم توافر المعلومات الكاملة لدى العمال (النقابات) و المستهلكين مع عدم قدرة الوحدات الاقتصادية المختلفة على إدراك و فهم جميع العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية، وهو أهم الفرضيات النموذج التي يبنى عليها تفسير ظهور الاختلالات،و في ضوء نموذج تشابك فيه العلاقات، على النحو الذي تعرضه هذه الدراسة، يعد افتراضا منطقيا على خلاف النماذج البسيطة من نمط نموذج فليبس.

الدراسات السابقة:

على الرغم من أهمية النماذج الاقتصادية القياسية الكلية في رسم السياسات الاقتصادية العامة للاقتصاد الوطني، إلا أننا نجد أنفسنا أمام أطروحتين دكتوراه و تقرير للبنك العالمي فقط.

الأطروحة الأولى كانت للأستاذ لعباس بلقاسم تحت عنوان A Macro econometric Model For Algeria، أين قدم الأستاذ عملا متكاملا، حيث قسم الاقتصاد إلى ستة قطاعات و هي: قطاع الفلاحة، الصناعة،البناء و الأشغال العمومية،المواصلات، الخدمات و قطاع الخدمات. وقام بتقدير كل من الإنتاج ، العمل، الأجور الحقيقية و الاستثمار حسب هذه القطاعات،بالإضافة إلى ذلك الصادرات الواردات حسب التركيبة السلعية ، استهلاك العائلات ، الكتلة النقدية و المستويات العامة للأسعار.

وقد كانت فترة الدراسة 1962-1984، أين لم تغطي الأزمة البترولية لسنة 1986 و التعديل الهيكلي مما سمح للباحث الحصول على نتائج جيدة في التقدير.كما أن شبه الغياب الكامل للقطاع الخاص مكن الباحث من الحصول على إحصائيات مكنته من متغيرات غير متاحة حاليا كمخزون رأس المال عبر مختلف القطاعات الاقتصادية. و انحصار فترة الدراسة على فترة المخططات الاقتصادية الأربعة

الأولى و عدم تغير جوهري في السياسة الاقتصادية، مكنه من الحصول على نتائج جيدة في دراسة المحاكاة و دراسة المضاعفات كما ورد في الأطروحة.

أما الأطروحة الثانية فكانت للأستاذة بلعقبي زكية تحت عنوان: Adaptation d'un modèle macro économétrique de Haque et alii à l'économie algérienne، وفيها حاولت الباحثة تكيف نموذج الاقتصاديين Haque et alii الخاص بالدول النامية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1974-1998.

ما يمكن القول على هذا العمل أنه ليس بذلك التفصيل المقدم في أطروحة الأستاذ لعباس بلقاسم، و يعود هذا إلى سببين:

السبب الأول نظرا للفترة التي غطتها الدراسة، لم تتمكن الباحثة من الحصول على إحصائيات كانت متوفرة في فترة المخططات الاقتصادية و لم تصبح كذلك بعد التعديلات الهيكلية و ارتفاع مساهمة القطاع الخاص في العملية الاقتصادية مثل الاستثمار و متوسط الأجر عبر مختلف القطاعات.

أما السبب الثاني فيعود إلى كون نموذج Haque et alii لم يقسم الاقتصاد إلى قطاعات اقتصادية و هذا لصعوبة الحصول على بيانات في الدول النامية. و بهذا فقد اكتفت الدراسة بتقدير عناصر الطلب الكلي و الواردات الكلية و الطلب على العمل و الكتلة النقدية و الإيرادات العامة للدولة فقط.

لكن فترة الدراسة المقدمة غطت الأزمة البترولية لسنة 1986 و الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق و هذا ما يجعل من النموذج أكثر تمثيلا لسلوك المتغيرات المقدرة.

و عن التقرير الذي قدمه البنك العالمي عن طريق الاقتصادي Robert Keyfitz و المعنون Un modèle économétrique pour l'algérie ، حاول الباحث في عشرين صفحة أن يقدم تقييم للتعديلات الهيكلية التي قامت بها الجزائر بمرافقة البنك العالمي و صندوق النقد الدولي، حيث أن فترة الدراسة كانت 1991-2000، الأمر الذي يقلل من جودة النتائج التقدير، إلا أن أسلوب تحليل هذه النتائج و السيناريوهات المقدمة في فقرة المحاكاة كانت مطابقة لواقع الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة.

أهمية البحث:

يستمد هذا البحث أهميته من الدور الهام الذي تلعبه النماذج الاقتصادية في التحليل التركيبي للظاهرة المدروسة فضلا عن تقويم السياسات و إمكانية التنبؤ، فعلى الرغم من احتمالات الخطأ الواردة عند تنفيذ السياسات المشتقة من هذه النماذج، أو احتمالات حدوث صدمات غير متوقعة من شانها إحداث انحراف النتائج الفعلية عن النتائج المستهدفة و المتوقعة من النموذج، إلا أن استخدام النماذج يكفل، إلى حد ما، انضباط تحليل الاتجاهات العامة للتصحيح، ويضمن الاتساق بين أدوات السياسة، كما يوفر إطار يمكن من خلاله مناقشة توقعات تحقيق الأهداف المحددة على نحو متماسك.

كما تسمح هذه الدراسة بالوقوف على التطورات الكمية لعدد من المتغيرات التي لها الدور الكبير في اتخاذ القرار و محاولة فهم هيكل كل مجمع اقتصادي على حدى ومن ثم الاقتصاد ككل.

أهداف البحث:

فضلا عن الإجابة على التساؤلات المطروحة آنفا، فإن هذه الدراسة تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف هي:

1- محاولة عرض و فهم مختلف السياسات الاقتصادية الكلية المطبقة في الاقتصاد الجزائري منذ فترة الاستقلال إلى يومنا الحالي؛

2- محاولة تقييم هذه السياسات و دراسة أثرها على مختلف المتغيرات الاقتصادية؛

3- محاولة فهم سلوك المجمعات الاقتصادية و ذلك بإجراء دراسة تحليلية لتطورات هذه الأخيرة؛

4- عرض موجز للنظريات الاقتصادية المفسرة لتغيرات المجمعات الاقتصادية وكذا نتائج التجارب السابقة؛

5- بناء نموذج اقتصادي قياسي كلي للاقتصاد الجزائري، أين يكون هذا النموذج متسق للاقتصاد ككل يسمح، شأنه في ذلك شأن كل النماذج المتعددة المعادلات، بأخذ جميع العلاقات المتبادلة بين مجموعة المتغيرات في الحسبان آنيا، أي تفسير الاعتماد المتبادل المحتمل وجوده بين المتغيرات المفسرة، وعلاقة التغذية المرتدة Feedback بين المتغيرات التابعة و المتغيرات المفسرة؛

6- دراسة مختلف السيناريوهات بإحداث صدمات على المتغيرات المفسرة و أثرها على الاقتصاد الوطني.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع منها ما يلي:

1- المكانة الكبيرة التي تحظى بها النماذج الاقتصادية القياسية الكلية في تحليل السياسات و تقويمها.

2- غياب شبه كلي لمثل هذه الدراسات في الجامعات و المعاهد و حتى الهيئات الرسمية.

3- الرغبة في فهم و اكتشاف العلاقات التشابكية بين مختلف المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني بغض النظر على النظرية الاقتصادية.

4- تخصص الباحث الذي مهد له الطريق للخوض في مثل هذه المواضيع.

المنهج و الأدوات المستخدمة في البحث:

لقد اقتضت طبيعة البحث و خصوصيته التعامل مع منهجين متكاملين و متناسقين هما المنهج التحليلي و المنهج الاستنباطي الاستقرائي.

فيما يخص الجانب التحليلي، فانصب على محاولة فهم السياسات الاقتصادية الكلية المتبعة في الجزائر و كذلك في استخدام التعبير الكمي في دراسة أثر هذه السياسات على المتغيرات الاقتصادية، كما استخدم هذا المنهج في محاولة فهم الأسس و العلاقات التي تفسر المجمعات الاقتصادية اعتمادا على النظرية الاقتصادية.

أما المنهج الاستنباطي الاستقرائي، وبما أنه يعتمد على مبدأ السببية التي تربط بين ظاهرتين أحدهما سبب و الأخرى نتيجة، فقد استعمل لمعالجة البيانات الإحصائية من عملية تقدير و محاكاة.

كما تم الاستعانة بمجموعة من الأدوات تتمثل أساسا في:

- بعض الإحصائيات المتعلقة بالمتغيرات المكونة للنموذج؛
- أدوات التحليل الكلي نظرا لطبيعة الموضوع الكلية؛
- التقارير و الدوريات المتعلقة بموضوع الدراسة؛
- استخدام برنامج Eviews 6 و هو برنامج متخصص في الدراسات القياسية و الاحصائية.

حدود الدراسة:

حددت دراسة الموضوع في إطارين مكاني و زماني، ففيما يخص الإطار المكاني رأينا أن نخص هذه الدراسة بالإقتصاد الجزائري نظرا للأسباب السالفة الذكر. أما الإطار الزماني فقد حددت الفترة ما بين 1970-2005 نظرا لعدم توفر الإحصائيات السنوات الأخيرة.

صعوبات الدراسة:

بالإضافة إلى الصعوبات التي يعرفها أي باحث، فقد واجهتنا صعوبات شكلت حجرة عثرة أمام الوصول إلى أفضل التحاليل و النتائج نوردها فيما يلي:

- عدم توفر الإحصائيات اللازمة، حيث يتسم الاقتصاد الجزائري بضيق قاعدة البيانات المتاحة و انخفاض جودتها، وهو ما لا يسمح بتوافر المعلومات الكاملة، ويؤدي ذلك إلى خطأ التوقعات. و مما يؤكد ذلك استمرار الاختلالات الجزئية و الكلية في الاقتصاد الوطني لفترة الطويلة؛
- اتساع حجم الاقتصاد الموازي و لا وجود لدراسات إحصائية تقيس حجمه؛

- عدم نشر نتائج بعض التحقيقات الإحصائية المنجزة مثل تحقيق الاستهلاك حسب الحاجيات و الإشباع لسنة 2000؛
- صعوبة الحصول على بعض المقالات العلمية ذات الصلة بالموضوع.

هيكل و خطة البحث:

للإجابة على إشكالية البحث و اختبار الفرضيات، و للوصول إلى تحقيق أهداف الدراسة و إيضاح أهميتها اقتضت الضرورة تناول الموضوع في خمسة فصول تختتم بخاتمة عامة تتضمن ملخص عاما عن الموضوع متبوعا بأهم النتائج المتوصل إليها.

الفصل الأول و المعنون " المحاور الكبرى للسياسات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري"، فيه سنتعرض إلى تطور السياسات الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال حتى برنامج الإنعاش الاقتصادي، مرورا بالتخطيط الاقتصادي خلال عشريتي السبعينات و الثمانينات و التعديل الهيكلي عشرية التسعينات، مع تقديم تقييم لهذه السياسات لكل مرحلة.

في الفصل الثاني سنجري دراسة تحليلية للمتغيرات المكونة للنموذج قيد الدراسة من الإنتاج و عوامله، الميزان التجاري و مكوناته، الميزانية العامة للدولة، الأسعار و أخيرا الاستهلاك.و الهدف من هذا الفصل هو فهم سلوك هذه المتغيرات قبل عملية التقدير.

أما الثالث، ففيه سنوجز أهم النظريات الاقتصادية التي تعرضت للمتغيرات المذكورة في الفصل الثاني، كما سنعرض نتائج الدراسات السابقة الخاصة بكل متغير على حدا.في الفصل الرابع سنقوم بتقدير هذه المتغيرات و دراسة نتائج عملية التقدير ثم سندرس استقرارية هذه المعدلات للتغير الذي حصل في السياسة الاقتصادية في سنة 1989.

في الفصل الخامس و الأخير، سندرس قابلية استعمال هذه النماذج في تحليل السياسات بإخضاعه إلى عملية المحاكاة بكل أنواعها، و في حالة الحصول على نتائج جيدة سنقوم بإحداث صدمات خارجية و دراسة أثرها على النموذج.

وفي الأخير نرجو أن نكون قد وفقنا في اختيار الموضوع و دراسته، عسانا أن نفوز بأجري الاجتهاد و الإصابة، و ان لم يكن فحسبنا أننا حاولنا و الله من وراء القصد.

الفصل الأول:
المحاور الكبرى للسياسات الاقتصادية الكلية الجزائرية

تمهيد:

شرعت الحكومة الجزائرية منذ الاستقلال إلى محاولة بسط نفوذها على الاقتصاد الوطني، التابع تبعية شبه مطلقة لفرنسا، وتدارك الوضع ورسم معالم سيرورة تنميتها في محيط داخلي متعفن جراء حرب التحرير و بيئة خارجية لا مكان فيها للتحالفات مع الدول الصغيرة.

في أول خطوة، لفك الارتباط مع الاقتصاد الفرنسي و اللحاق بمسيرة التنمية، جاء ميثاق طرابلس لتدارك الوضع و إرساء الاستقلال الاقتصادي الجزائري، فاعتبرت الفلاحة أساس التنمية مع تطويرها وربطها بالتطور الصناعي، وكذا تخليص البلد من سيطرة المعمرين الذين كانوا يحتكرون مساحات واسعة من الأراضي الزراعية و النشاط المالي و النقدي و ذلك بالقيام بالتأميمات.

بعد التعديل الحاصل في سدة الحكم، واصلت السلطات الحاكمة آنذاك في نفس نهج سليفتها، إلا أن هذه المرحلة كانت أكثر تنظيما من خلال اختيار منهج التخطيط المركزي لتسيير دواليب الحكم فكانت المخططات الثلاثي. وبعد ذلك عقبه مخططين رباعيين 1970-1978 و مخططين خماسيين 1980-1989،غير أن أزمة 1986 كانت عقبة حقيقية و نقطة انعطاف في الاقتصاد الجزائري الذي اشتد عليه الخناق رغم محاولات الإصلاح لعام 1988، إلا أن نتائج الإصلاح لم تدفع للتفاؤل، الأمر الذي دفع بالدولة لإبرام اتفاقيات مع الهيئات المالية الدولية بغية تجاوز الصعوبات.

سنتناول في هذا الفصل أهم المحاور الكبرى للسياسات الاقتصادية الكبرى المتبعة من الجزائر، ابتدءا من مؤتمر طرابلس و المخطط الثلاثي و انتهاء ببرنامج الإنعاش الاقتصادي مرورا بمرحلة التعديل الهيكلي، مع تقديم تقيم لكل مرحلة.

I-1 السياسات الاقتصادية في عشرية الستينات:

عاش الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال حالة ركود شبه تامة، وكان على الدولة الإسراع في إيجاد الحلول الناجعة والسريعة للنهوض باقتصادها. ولهذا عجل في اتخاذ قرارات في مؤتمر طرابلس قصد الإعداد لخطط اقتصادية ناجعة.

I.1.1 مؤتمر طرابلس:

غداة الاستقلال كان الاقتصاد الجزائري يتسم بالازدواجية، فمن جهة نجد اقتصاد متطور موجه ومندمج مع الاقتصاد الفرنسي و من جهة أخرى قطاع تقليدي قائم على أساس الكفاف [12ص1].و إلى جانب ذلك كانت الجزائر تعتمد على الصادرات المواد الأولية بصفة عامة و المنتوجات الفلاحية بصفة خاصة و بالتحديد إلى فرنسا حيث كانت هذه الأخيرة أول زابون و مورد في نفس الوقت [31ص53] .

لتدارك الوضع سعى المشاركون في مؤتمر طرابلس* إلى وضع أسس لإرساء الاستقلال الاقتصادي للجزائر من خلال انتهاج المنهج الاشتراكي مبلورا في التخطيط المركزي كخيار أساسي، و اعتبار الفلاحة أساس التنمية و ربطها بالتطور الصناعي، وكذا تخليص الاقتصاد من سيطرة المعمرين الذين كانوا يحتكرون 90 % من النشاط المالي و النقدي في البلاد [67ص23].

كما أكد ميثاق الجزائر لعام 1964** على تبني النهج الاشتراكي و رفض النظام الرأسمالي و إعادة الاعتناء بالفلاحة و كذا الشروع في تأميم قطاع البنوك، التجارة، الثروات الطبيعية و الطاقوية، كما أولى الميثاق أيضا الاهتمام بالتصنيع و اعتبره أساس القفزة النوعية مع التركيز على الصناعات البترولية و صناعة الحديد و الصلب التي كانت مركز اهتمام المستعمر الفرنسي، حيث و خلال منتصف الخمسينات ازدهرت هاتين الصناعتين بشكل كبير.

إلى جانب هذا كان الهدف من الاعتناء بالصناعة هو:

- توفيرمناصب شغل جديدة؛
- انعاش الطلب المحلي؛
- توفير فائض للتصدير.

إلا أن الهدف الأكبر من ميثاق 1964 كان في حصر الإمكانات البشرية و المادية من أجل خلق قدرات عمل جديدة و توفير شروط البدء بتطبيق التخطيط و الذي من أهم شروطه التحكم

---

*انعقد في جوان 1962.

**انعقد مابين 16 و 21 أفريل و هو أول ميثاق ينعقد بعد الاستقلال.

بجانب كبير من القوى الاقتصادية، وسائل الإنتاج و التمويل. لذلك سعت الدولة إلى تحرير وسائل الإنتاج الوطنية من الملكية المباشرة لرأس المال الأجنبي و إلى تأميم أراضي المعمرين الأجانب سنة 1963 والمناجم سنة 1966، و البنوك و شركات التأمين في نفس السنة، ثم تلت ذلك تأمينات أخرى في نفس مجالات رأس المال الأجنبي.

في نظرة أولية على حجم الاستثمارات في الفترة 1963-1966 نلاحظ جليا أن الاستثمارات المبرمجة في هذه الفترة متواضعة و الجدول التالي يظهر ذلك:

الجدول (1-1): حجم الاستثمارات خلال الفترة 1966/1963

الوحدة:10^6 دج

	1963	1964	1965	1966	المجموع
الفلاحة	60.8	147.9	98.2	338.8	654.8
الصناعة	151	131.6	156.8	370.9	810.3
كل القطاعات	1179.2	1829.7	1562.7	2404.8	6442.3

المصدر:[50 ص16]

يتضح من الجدول أعلاه أن حجم الاستثمارات في قطاع الصناعة أكبر منه في قطاع الفلاحة على طول المرحلة ما عدى سنة 1964. إلا أن نسبتها بقيت هي الأكبر باعتبارها أبرز أقطاب التنمية في تلك الفترة.

وبتحليل أكثر ديناميكية يمكن تفسير ضعف الاستثمارات إلى وضعية الجزائر بعد الاستقلال، حيث تم تهريب الأموال إلى الخارج وإخلاء خزينة الدولة و البنك المركزي من الأرصدة الذهبية و العملات الصعبة، بالإضافة إلى تخريب الهياكل الاقتصادية للبلاد وهجر 900000 هكتار من أجود الأراضي الفلاحية من طرف المعمرين وغلق معظم وحدات الصناعات التحويلية وشل الجهاز الإداري نتيجة تفريغ الإدارة من الموظفين الفرنسيين. ضف إلى ذلك غياب القوة الاجتماعية القادرة على تنفيذ و تنمية صناعة هامة. [5 ص42]

أما عن حصة الصناعة و الزراعة في القيمة المضافة للإنتاج الداخلي الخام، فقد كانت النتائج مخيبة للآمال، ففيما يخص الزراعة فقد سجلت أحسن نسبة لها سنة 1966 وصلت إلى 25.7% بعدما كانت 18.13 % عام 1963.أما الزراعة و بسبب الفراغ الكبير الذي سببه تأميم الأراضي تدهورت نسبة قيمة المضافة في الإنتاج الداخلي الخام إلى 10.4% عام 1966 و يعود هذا إلى: [31ص56]

- سوء استعمال القوى العاملة؛
- ضعف التجهيزات في هذا القطاع؛
- قلة التمويل.

2.1.I **المخطط الثلاثي 1967-1969:**

بعد فترة (1962-1965) - التي اصطلح عليها بعض الاقتصاديون بفترة الانتظار، لم تظهر الدولة فيها بالمفهوم الاقتصادي ولم تتحمل أعباء التنمية، حيث تميزت السياسة الاقتصادية خلال هذه الفترة بالبطء و تراجع النمو و انعدام الرؤية الاقتصادية المستقبلية- بدأت الرؤية تتجسد بعد أن تبنت الجزائر نموذج الصناعات المصنعة و التي حسب G.Detanne de Benis يتمحور على ما يلي: [27ص26]

- ترابط بين مختلف القطاعات بخصوص مدخلات و مخرجات الإنتاج مما يقتضي وجود قطاع إنتاج سلع التجهيز و السلع الوسيطية الموجهة للاستهلاك الإنتاجي الداخلي؛
- يرتكز التصنيع على التكوين السريع لرأس المال الثابت حسب التكنولوجيا المتطورة جدا، ويمس جميع فروع الصناعة وينشئ بينها علاقات ارتباط، هذه الفروع تشكل أقطاب النمو حسب F.Perrou، ولعل أكبر قطبين صناعيين هما الحديد و الصلب ، المحروقات و الصناعات الطاقوية (آرزيو، سكيكدة،...) لما لهذه الأقطاب من تأثير واضح على الصناعات الخفيفة و قطاع الزراعة. وهنا يوضح G.D.Benis أنه لا يوجد نمو في الزراعة دون أن يكون تنوع في الصناعة؛
- يقود التصنيع إلى تأسيس علاقات منسجمة بين الصناعة و الزراعة،لأنه تؤدي الصناعة إلى تحديث و تصنيع الزراعة عن طريق آثار الجذب و التحريض مما يسمح بتزويدها بعناصر تكوين رأس المال الثابت؛
- التصنيع وسيلة هامة لتعجيل عملية الاستقلال الذاتي و مجالا أساسيا لإكساب المعرفة العلمية و التكنولوجية.

إلا أنه عمليا لم يكن المخطط الثلاثي خطة اقتصادية بأتم معنى الكلمة، لأنه كان يفتقر إلى شروط التخطيط (كالتمويل، تحديد الأهداف، الدقة)، كما أنه لم تحدد مؤشرات قيمية ولا كمية، بل جاء على شكل مشروع استثماري قطاعي إجمالي. بعض المشاريع منها ما يعود إلى مشروع قسنطينة و مشاريع أخرى جديدة العهد.إلا أن الهدف من خلال هذا المخطط كان تحضير الوسائل المادية و البشرية و الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية للتكيف مع سياسة التخطيط و تحضير المخططات المقبلة.

دعا المخطط إلى إحداث تكامل بين الصناعة و الزراعة و ضرورة تكثيف التبادل بين القطاعات معتبرا في ذلك أن المصدر الأساسي لتراكم رأس المال هو قطاع المحروقات.
حجم الإنفاق الاستثماري بالأرقام و التحليل في المخطط الثلاثي تظهر في الجدول التالي:

الجدول(2-1): حجم الانفاق الاستثماري الجاري 1967-1969.

الوحدة 10^9 دج

القطاعات	صناعة لمحروقات	الزراعة والرى	الصناعة القاعدية	البنى التحتية	صناعة سلع الاستهلاك	التكوين	السكن	الصحة	أخرى
حجم الانفاق	**2.3**	**1.9**	**1.4**	**1.1**	**1**	**1**	**0.4**	**3 .0**	**0.9**
النسبة المئوية	**22.93**	**18.94**	**13.95**	**10.96**	**9.97**	**9.97**	**3.98**	**2.99**	**8.97**

المصدر: [67 ص29]

يتضح من الجدول أن الصناعة نالت النصيب الأوفر من الاستثمارات بمجموع 4.7 مليار دينار أي بنسبة 45.63 % من حجم الإنفاق الاستثماري الكلي، وهذا ما يعزز التوجه نحو إحداث قطب للنمو انطلاقا من الإستراتيجية التي تتركز على فكرة النمو غير المتوازن ، ولكون صناعة المحروقات هي المصدر الأساسي لتراكم لأس المال، فقد حظى القطاع بحصة الأسد و بنسبة وصلت إلى 48.93 % من إجمالي حجم الإنفاق المخصص للصناعة.

أما الزراعة فقد جاءت في المرتبة الثانية بحجم إنفاق وصل إلى 1.9 مليار دينار، ويعتبر هذا المبلغ ضعفا مقارنة لحالة هذا القطاع قبل الاستقلال وبعد التمويل الكبير المنتظر بعد تأمين الأراضي الفلاحية من المعمرين.وعن البنى التحتية و التكوين فقد كان الحجم المخصص لهذين القطاعين ملائم نظرا للوضعية المالية السائدة آنذاك عكس قطاعي السكن و الصحة اللذان جاءا في ذيل الترتيب مما صعب من وضعية هاذين القطاعين و أثر على كل الفئات الاجتماعية.

2.I السياسات الاقتصادية الكلية خلال عشرية السبعينات:

اشتملت هذه الفترة مخططين رباعيين، فكان المخطط الرباعي الأول في الفترة الممتدة من 1970 إلى 1973، أما المخطط الرباعي الثاني فكان في الفترة الممتدة من 1974 إلى 1977، وعلى برنامج تكمليلي خلال الفترة 1978-1979.

1.2.I المخطط الرباعي الأول 1970-1973:

يعتبر المخطط الرباعي الأول أول خطة اقتصادية شاملة في الجزائر و بداية فعلية للتخطيط على النمط الاشتراكي، فكل من الجماعات المحلية، الشركات العمومية و الوزارات الوصية و بالتنسيق مع كتابة الدولة للتخطيط يتم ضبط المشاريع الاستثمارية؛ ويعتمد عادة معايير في اختيار المشاريع مثل

القيمة المضافة، الشغل، التوازن الجهوي، بينما تستبعد المردودية المالية لأنها في نظر المخطط تمثل معيارا برجوازيا [27ص31].

كما حدد لهذا المخطط أهداف طموحة منها: [27 ص32]

- تحقيق معدل نمو سنوي يقدر ب 9 % من الناتج الداخلي الخام؛
- تعميم الاستقلال الاقتصادي عن طريق تدعيم و إنشاء الصناعة؛
- تنويع التعامل مع الخارج و التخلص من الاعتماد على فرنسا و الاعتماد على المصادر المحلية في التموين و التمويل بصورة أساسية؛
- خلق علاقات إنتاج جديدة وذلك بتدعيم دور القطاع العام في جميع المجالات و احتكار النشاطات الرئيسية و توجيه الاستهلاك الداخلي بما يخدم التنمية؛
- توفير أدوات الضبط للاقتصاد الوطني و تحقيق التكامل الاقتصادي عن طريق اختيار مشاريع متكاملة بين القطاعات، ولذلك تم التركيز على الصناعات الأساسية لكونها تعمل على ظهور صناعات مشتقة منها.
- دعم أسعار المواد الواسعة الاستهلاك و محاربة الاستهلاك الطفيلي و توجيه الاستهلاك العام و الخاص قصد رفع مستوى معيشة السكان.

وقد عرفت فترة تنفيذ المخطط تغير جوهري اتجاه من كل من قطاع الزراعة و التجارة الخارجية، فقطاع الزراعة عرف ما يسمى بـ الثورة الزراعية، وهي سياسة تهدف إلى إصلاح قطاع الزراعي بعد النتائج المخيبة للآمال التي عرفها القطاع في فترة الستينات و خاصة بعد تأميم الأراضي. ويقتضي هذا الإصلاح محاربة البرجوازية الزراعية الاستغلالية، ولهذا فقد طبق هذا الإصلاح على ثلاثة مراحل، المرحلة الأولى تم فيها نزع ملكية الأراضي البلدية و الولائية وأملاك الدولة، أما الثانية فخصت بنزع أراضي الخواص تبعتها مرحلة أخيرة تم من خلالها وضع هذه الأراضي تحت تصرف الصندوق الوطني للإصلاح الزراعي وتحديد الشروط الجديدة للحصول عليها وإعادة توزيعها على شكل تعاونيات زراعية، كما تم تشكيل تعاونيات تربية المواشي. [85 ص616]

أما قطاع التجارة الخارجية، وبعد الرقابة المفروضة على هذا القطاع خلال عشرية الستينيات وابتداء من جويلية 1971 تم إقرار مجموعة من الإجراءات تنص على احتكار التجارة الخارجية و إدماجها في إطار التخطيط المركزي للنمو الاقتصادي و الاجتماعي وكنتيجة لذلك كان أكثر من 80 % من الواردات تحت رقابة الدولة [16 ص32] .

في هذا المخطط تضاعف فيه حجم الإنفاق الاستثماري إلى ثلاثة مرات مقارنة بالمخطط الثلاثي.و الجدول التالي يبين توزيع هذه الاستثمارات على مختلف القطاعات:

الجدول(3-1): حجم الإنفاق الاستثماري بالسعر الجاري لمختلف القطاعات 1970-1973.

الوحدة10^9 دج

القطاعات	الصناعة القاعدية	المحروقات	الفلاحة والرى	البنى التحتية	صناعة سلع الاستهلاك	الصحة	السكن	أخرى	المجموع
حجم الإنفاق	5.5	4.6	4.1	3.1	2.3	1.5	1.3	0.9	30.9
النسبة المئوية	17.79	14.88	13.26	10.03	7.44	4.85	4.20	2.91	100

المصدر: [70 ص70]

يتضح من خلال الجدول أن القطاع الصناعي المنتج المباشر حظي بالنسبة الأكبر من إجمالي الإنفاق الاستثماري، فلقد كانت حصة الصناعة القاعدية 5.5 مليار دينار أي 17.79 % من الإنفاق الكلي ليليه قطاع المحروقات بنسبة 14.88% ثم صناعة سلع الاستهلاك بنسبة 7.44%.تعتبر هذه الأرقام بدون شك نسب عالية، إذ أن المخطط كان يهدف من خلالها إلى بناء جهاز إنتاجي صناعي جديد و فعال.أما عن توزيع الاستثمارات على النحو المذكور، فبالنسبة للصناعة القاعدية فلقد اعتبرها المخطط القطاع الرائد في إستراتيجية النمو غير المتوازن [29 ص139] ومنها تتفرع الصناعات الصغيرة و المتوسطة. أما قطاع المحروقات فتعتبره الدولة المصدر الذي يكاد يكون وحيدا لتمويل استثمارات المخطط و الحصول على العملات الصعبة، لهذا وجهة اهتمامها في هذا المجال إلى تطوير شبكات نقل الغاز الطبيعي و البترول؛ وقد تمكنت الجزائر من رفع قدراتها على تصدير المحروقات عموما و الغاز خصوصا.

زادت الدولة في حجم الإنفاق الاستثماري المخصص لقطاع الزراعة مقارنة بالمخطط الثلاثي، ولا شك أن هذه الزيادة تدل على إهتمام الدولة بتلبية حاجيات تطوير الزراعة كقطاع منتج يساهم مساهمة مباشرة في إنتاج القيمة المضافة ولذلك انصب جهد الدولة على ثلاثة اتجاهات [23 ص29] :

- زيادة المساحات الزراعية المروية اصطناعيا من 300000 هكتار سنة 1970 إلى 341000 هكتار سنة 1973، و لهذا فقد خصص لتطوير طاقات الري 38 % من مجموع الاستثمارات الزراعية؛
- تطوير الإنتاج النباتي و الحيواني عن طريق التوسع في زراعة الحبوب وبعض المحاصيل الزراعية، ضف إلى ذلك التوسع في غرس الأشجار المثمرة؛
- تدعيم الفلاحة الصغيرة* التي بلغت مساحتها بلغت مساحتها 2.8 مليون هكتار وقد اتخذ هذا التدعيم شكل قروض و التي قدرت بقيمة 520 مليون دج.

*يقصد بها صغار الفلاحين.

أما القطاع عن القطاع غير المنتج، فتشير الأرقام إلى أن الدولة أولت الجزء الأكبر لقطاع البنى التحتية الاجتماعية و الاقتصادية وهذا قصد تلبية الحاجات المتزايدة للسكان و مسايرة المشاريع الاقتصادية، , ولهذا فقد خصصت الدولة مبلغا ماليا معتبرا يقدر ب 3.1 مليار دج للبنى التحتية يليه قطاع الصحة بـ 1.5 مليار دج.في هذا المجال نسجل الانطلاق في العلاج المجاني، فيما خص قطاع السكن و تماشيا مع سياسة التوازن الجهوي و الثورة الزراعية خصص 320 مليون دج للسكن الريفي.

2.2.I **المخطط الرباعي الثاني 1974-1977:**

كان المخطط الرباعي الثاني 1974-1977 تكملة للمخططين السابقين، وقد عرف غلافا ماليا يزيد عن حجم الاستثمار التقديري للمخطط الثلاثي بـ 12 مرة و بـ 4 مرات عن المخطط الرباعي الأول.كما سادت فترة هذا المخطط ظروف مالية مواتية جراء مواقف منظمة البلدان المصدرة للبترول(OPEP) وارتفاع أسعار البترول. أهم ما ميز هذا المخطط ما يلي:

- اهتم المخطط الرباعي الثاني بالجانب الاجتماعي أكثر من سابقيه من حيث إجبارية التعليم، مجانية الصحة وخاصة توفير مناصب شغل و زيادة فرصه حيث في هذا المجال جاء في المادة 10 من الأمر رقم 74-68 ما يلي:

" إن التجنيد النشيط للسكان، و بالدرجة الأولى نشاط العمال من أجل إنجاز عمل التنمية المحدد في المخطط الرباعي الثاني، يجب أن يجد سنده في المؤسسات الثورة الزراعية، ومجالس عمال المؤسسات الاشتراكية و المجالس الشعبية للجماعات المحلية وستعبر عن نفسها عبر تحميل هذه المؤسسات اللامركزية مسؤوليات في تطبيق المخطط."

- قصد ضمان السير الحسن لتنفيذ المشاريع، تم تحديد الأولويات في التنفيذ خاصة المشاريع المستقبلية، لذلك قسمت المشاريع إلى نوعين: من الضرورة الأولى و التي يجب البداية في تنفيذها و مشاريع الضرورة الثانية، يمكن تأجيل الشروع في تنفيذها. [27ص32]
- مواصلة توسيع القاعدة الصناعية بإعطاء اهتمام جديد للاستغلال الموارد الطبيعية و تحويلها صناعيا، وخلق الصناعات المحققة للتكامل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة و داخل القطاعات، وإقرار برنامج واسع لبعث الصناعات الصغيرة و المتوسطة على مستوى الجماعات المحلية.

أما عن أهداف هذا المخطط، فيمكن حصرها في النقاط التالية:

- تحقيق معدل نمو سنوي للناتج الداخلي الخام يقدر بـ 11.5% وهو أكبر من المعدل السابق للخطة السابقة؛

- المساهمة بشكل أوسع في إيجاد المزيد من فرص العمل، لذا تم تخطيط إنجاز وحدات توفر مناصب شغل تزيد عن 100000 منصب عمل سنويا؛
- تنمية و توسيع إمكانيات التراكم لضمان التمويل بالمصادر المالية المحلية لذا تم التركيز على صناعة المحروقات؛
- تلبية الطلب المحلي للمواد الأولية الصناعية أكثر فأكثر بهدف تحقيق الاندماج و التكامل الاقتصادي (إنتاج الفولاذ، أدوات البناء...)؛
- برمجة إنجاز حوالي 500 وحدة صناعية في هذه الفترة بهدف إحلال الواردات (صناعة النسيج، الصناعات الكهربائية و الالكترونية...).

وعن توزيع الاستثمارات على القطاعات فإنها مبينة في الجدول التالي:

الجدول (4-1): حجم الإنفاق الاستثماري بالسعر الجاري لمختلف القطاعات 1974-1977.

الوحدة10^9 دج

القطاعات	الصناعة القاعدية	المحروقات	الفلاحة والرى	البنى التحتية	صناعة سلع الاستهلاك	الصحة	السكن	التكوين	أخرى	المجموع
حجم الإنفاق	18.5	19.5	16.5	15.5	9.6	5.7	8.3	10	5.4	109
النسبة المئوية	16.91	17.82	15.17	14.16	8.77	5.21	7.85	9.14	4.93	100

المصدر: [70 ص70]

الملفت للنظر في هذا الجدول هو تضاعف حجم الإنفاق الاستثماري الكلي، أين تضاعف هذا الأخير بحوالي أربع مرات مقارنة بالمخطط الرباعي الأول.

من بين 109 مليار دينار خصص 47.6 مليار دينار لقطاع الصناعة ما يعادل 43.66 % من الاستثمار الكلي، وهي نسبة أكبر من المخطط الرباعي الأول. إلا أن الصناعة القاعدية تراجعت لصالح المحروقات و يرجع ذلك إلى الظروف الدولية و سوق الطاقة الذي دفع بالحكومة إلى اختيار صناعة التمييع، وهي صناعة طاقوية تتميز باستعمال كثافة رأسمالية عالية [28ص144]، وفي هذا الصدد نسجل تكثيف إنتاج النفط بشكل واسع منتقلا من 22.8 مليون طن سنة 1963 إلى 63 مليون طن سنة 1979 وانتقال انتاج الغاز الطبيعي من 300000 طن إلى 30 مليون طن ما بين 1963-1979. [15ص76]

أما قطاع الفلاحة و الري، ورغم الزيادة الطفيفة في نسب حجم الإنفاق الاستثماري في هذا المخطط مقارنة بالمخططات السابقة إلا أن الأهداف المعلنة في هذا القطاع كانت تتطلب أكثر من هذا الحجم، فقد كان المخطط يهدف إلى تحقيق مجموعة أهداف تفوق الغلاف المالي المخصص لقطاع الزراعة.نذكر من بين هذه الأهداف*:

- توسيع الرقعة الزراعية عن طريق استصلاح أراضي جديدة؛
- الرفع من متوسط إنتاجية الهكتار الواحد؛
- زيادة عدد رؤوس الماشية المخصصة لإنتاج اللحوم و التوسع في تربية أبقار الحليب؛
- العمل على تحديث شبكة الري و بناء سدود جديدة

ما يعاب على هذه الفترة هي الحجم الكبير للمشاريع التي لم يتم استكمالها و جاء الفراغ السياسي ليزيد الوضعية الاقتصادية سوءا الأمر الذي استوجب مرحلة تكميلية لهذا المخطط.

3.2.I **المرحلة التكميلية للمخطط الرباعي الثاني 1978 – 1979:**

عرف الاقتصاد الجزائري فترة تكميلية للمخطط الرباعي الثاني قبل انطلاق المخطط الخماسي الأول ، وهذا من أجل انجاز المشاريع المتبقية ولتفادي الوقوع في دائرة الركود الاقتصادي وما يتولد عنها من أزمات. وقد شملت هذه المرحلة تسجيل بعض البرامج الاستثمارية الجديدة لمواجهة الحاجات الطارئة، إضافة إلى إعادة التقييم لبعض المشاريع نظرا للتغيرات الطارئة في الأسعار [5 ص334،335] .مجموع تكاليف برامج الاستثمارات المسجلة أو المعاد تقييمها سنة 1978 هي 95.63 مليار دج وقد توزعت كما يلي: [5 ص336]

- الاستثمارات الإنتاجية و شبه الإنتاجية 65.23 مليار دج وقد كانت حصة الزراعة فيها 3.77مليار دج و الصناعة 55.65 مليار دج و مقاولات الإنجاز 2.35 مليار دج، وخدمات الإنتاج على 6.46 مليار دج.
- الاستثمارات غير الإنتاجية 28.39 مليار دج منها 2.11 مليار للبنية التحتية الاقتصادية و 26.29 مليار للبنية التحتية الاجتماعية.

ما يلاحظ أعلاه أنه رغم الفترة القصيرة لهذه المرحلة التكميلية، إلا أنها عرفت إعتمادات مالية كبيرة، و قد خصص الجزء الأكبر من هذه الاعتمادات إلى الاستثمارات الإنتاجية وهذا للتأخر و الحجم الكبير الذي عرفته مشاريع المخطط الرباعي الثاني.

4.2.I **تقييم السياسة خلال هذه العشرية:**

*أنظر التقرير العام للمخطط الرباعي الثاني (1974- 1977).

حتى نعطي لهذه الدراسة بعدها الاقتصادي، نقوم بدراسة تقييميه لمختلف المخططات السابقة، ونشرع بإبراز النقاط الإيجابية التي عرفها الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة لتليها النقاط السلبية لنفس الفترة.

النقاط الإيجابية:

من باب الأمانة العلمية لابد من تبيان نقاط القوة لفترة الممتدة من 1967-1980 و نوجزها في النقاط التالية:

- تسجيل معدلات عالية للاستثمار الإجمالي (عمومي وخاص) حيث بلغت 45.71 % في الفترة (1969-1978) وهي أكبر نسبة في الدول ذات الدخل المتوسط حيث كانت تساوي إلى 26% . [46 ص13]

- نمو الاستهلاك الحقيقي للفرد ب 4.5 % سنويا، وكذا استهلاك العائلات بالسعر الجاري بأربع مرات. [46 ص14]

- زيادة معدل التشغيل بـ 5 مرات في القطاع الصناعي بين 1966-1980 الأمر الذي ساهم في تخفيض معدل البطالة إلى 22.3 % سنة 1977 بعدما كانت 32.7 % سنة 1966، في حين انخفض دور قطاع الزراعة في توفير مناصب الشغل.

عموما فلقد تحقق في المخططين الرباعيين تقديرات المخططين فيما يخص مناصب الشغل و تم تجاوزهما و الجدول التالي يبين ذلك:

الجدول (5-1): توزيع مناصب الشغل خارج الزراعة.

الفترة	المتوقع	المنجز
1970-1970	**265000**	**329000**
1977-1974	**458000**	**521000**

المصدر: [49 ص132]

في هذه النقطة دائما نسجل أيضا تنامي دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي حيث وظف سنة 1977 نسبة 61.8 % من اليد العاملة، منها 76 % من اليد العاملة في القطاع الصناعي ويساهم في 66 % في الناتج الداخلي الخام. [84 ص41]

- تسجيل معدلات نمو مرتفعة للناتج المحلي الخام بحدود 7 % سنويا مابين 1969-1978.

نقاط الضعف خلال هذه المرحلة:

رغم النقاط الإيجابية السالفة الذكر، إلا أن التجربة الجزائرية لم تخلوا من العيوب و النقائص، وإذا كان من الصعب تحديد وبدقة أسباب ضعف أداء الاقتصاد الجزائري، فإنه لا يمنع أن يتفق الاقتصاديون على عدة محاور أساسية وهي: [90 ص27-42]

- **الاختيار غير الموفق للمشاريع:** كما أشرنا سابقا فإن نموذج الصناعات الثقيلة المتبع من طرف المخطط الجزائري لها تأثير على باقي القطاعات ، وقد نالت هذه الصناعة الحظ الأوفر من الاستثمارات على حساب باقي القطاعات، وباعتبارها تعتمد على تقنيات الكثافة الرأسمالية العالية،فإن هذا أدى إلى إهمال النشاط الحرفي و الصناعات الصغيرة و المتوسطة،بالرغم من أن هاتين الصناعتين تكسبان الاقتصاد تنافسية على مستوى الأسواق الدولية التي كان ولا يزال يفتقده الاقتصاد الجزائري.

في هذه النقطة نضيف أيضا أن سياسة المفتاح باليد لم تأت أكلها، فقد اضطرت الشركات الوطنية إلى الإبقاء على اليد العاملة الأجنبية المؤهلة وهذا من أجل ضمان التشغيل التقني للمصانع.وتشير بعض المصادر إلى أن هذه الخدمات مثلت 12 % من النفقات الخارجية خلال 1970/1967 و 16 % خلال 1973/1970. [92 ص479]

الجدول التالي يبن تركيبة الاستثمارات الصناعية إلى باقي الاستثمارات

الجدول(6-1): تركيبة الاستثمارات الصناعية إلى باقي الاستثمارات

المخططات	1969/1967	1973/1970	1977/1974	1979
النسبة المئوية	% 60	% 44.7	% 43.5	% 72.4
النسبة المحققة	% 72	% 57.3	% 61.2	% 77

المصدر:[55 ص 125]

2- ضعف التخطيط:

يرى الاقتصاديون أن من أهم أسباب عجز الدولة عن بلوغ أهدافها التنموية هو ضعف التخطيط وتراجعه و هذا بسبب الحجم الكبير للمؤسسات الوطنية الصناعية و الجمع بين عدة وظائف في مؤسسة واحدة (الإنتاج، الاستيراد، التوزيع).

3- وجود مركزية قرار مبالغ فيها:

يتطلب التخطيط المركزي وجود كفاءة إدارية واسعة وتدفق المعلومات على نطاق واسع، ومع غياب هاذي العنصرين وبوجود تدخل واسع للدولة في جميع القطاعات الاقتصادية وعلى مستوى المؤسسات الإنتاجية بحجة فرض الرقابة و التحكم في النشاطات الاقتصادية، فإن ذلك يؤدي إلى ضعف الحافز لدى مسيري المؤسسات و العمال و إبعادهم عن اتخاذ القرار وإلى غياب المنافسة.

4- غياب تسيير اقتصادي يرتكز على جهاز السعر:

إن تثبيت الأسعار ودعمها أثر سلبا على المنافسة الحرة ولم يصبح تكوين الأسعار يمثل وسيلة أساسية في اتخاذ القرار على مستوى الشركات، بل نظام إداريا يخالف قواعد السوق.

5- إهمال دور القطاع الخاص:

سعت الدولة لإحكام قبضتها على الاقتصاد من خلال توسيع القطاع العمومي و السيطرة عليه، حيث انتقلت حصة هذا لقطاع في الإنتاج الداخلي الخام من 34.07% عام 1969 إلى 65.42 % عام 1978، في حين تراجعت حصة القطاع الخاص من 45 % عام 1967 إلى 5.04 % عام 1978.ويعود هذا التراجع إلى تجاهل الدولة لدور القطاع الخاص في إحداث التنمية و إلى قرار رفع إعانات الدولة للاستثمار الخاص.* الجدول التالي يبين مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

الجدول(7-1): مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي خلال (1967-1971)

الوحدة 10^3 دج

السنوات	عدد المشاريع	حجم الاستثمارات	مناصب الشغل المتوقعة
1967	65	35903	1828
1968	220	136299	7221
1969	285	251652	9485
1970	137	145934	4419
1971	41	41164	1738
المجموع	748	610952	24826

المصدر: [67 ص258]

*قانون المالية 1971.

يتضح من الجدول أن دور القطاع الخاص أخذ في التراجع و يبين ذلك عدد المشاريع المنجزة من طرف الخواص، فبعدما كان عدد المشاريع 220 مشروع سنة 1968 أصبح 41 مشروعا بحجم استثماري يقدر ب 136299 ألف دينار. ويعود السبب الرئيسي لهذا التراجع إلى الإرادة السياسية آنذاك وتراجع القروض الممنوحة لهذا القطاع من مخطط إلى آخر كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول(8-1): القروض الممنوحة للقطاع الخاص (1967-1977)

الوحدة 10^6 دج

البيان	1969-1967	1973-1970	1977-1974
المتوقع	343	250	111
المنجز	325	134	44

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات ONS

6- تراجع موقع القطاع الزراعي في العملية التنموية:

لم يحظى القطاع الزراعي بالأولوية في الإستراتيجية التنموية من حيث توزيع الاستثمارات (كما لاحظنا سابقا) ما أثر على مخرجاته و شكل ضغوط تضخمية، لأن النمو الديمغرافي و الصناعي رفعا من حجم الطلب الغذائي مما دفع بالحكومة الجزائرية إلى اللجوء إلى الاستيراد لتغطية العجز الحاصل، حيث ارتفع حجم الواردات من المواد الغذائية من 766 مليون دج سنة 1963 إلى 5174 مليون دج سنة 1979[1] .

لعل أهم ما يمكن قوله فيما يخص القطاع الزراعي وبالرغم من جهود الدولة إلى إصلاح هذا الأخير، إلا أن القطاع الصناعي شكل حجرة عثرة أمام تطوره، فعوضا أن يكون القطاع الصناعي محركا لباقي القطاعات، كما هو مرسوم له في الإستراتيجية التنموية، شكل عائقا أمام تطور القطاع الزراعي، حيث أن الزراعة كانت تمتص 65 % من مخرجات الزراعة في شكل مدخلات في حين أن الصناعة لا تمتص سوى 4.5 % من مخرجات الزراعة. [50 ص256]

3.I السياسات الاقتصادية الكلية خلال عشرية الثمانينات:

بعد فترة انقطاع دامت سنتين، عادت السلطات إلى الأخذ بالتخطيط الاقتصادي ووضعت خلال مرحلة الثمانينات مخططين يمتازان على سابقيهما بالاعتمادات المالية الكبيرة المخصصة من ناحية، وكذا فترة اعتمادهما التي تعتبر طويلة نوعا ما من ناحية أخرى.

[1] إحصائيات Rétrospective ONS

1.3.I **المخطط الخماسي الأول 1980-1984:**

تراكم المشكلات لمرحلة السبعينات و انخفاض الأداء الاقتصادي انخفاضا ملحوظا، و نتيجة للتحولات في البنية السياسية و الاجتماعية. كان لها الأثر الكبير على الاختيارات الاقتصادية للمرحلة المقبلة. كما كان لنتائج تقويم السياسة التنموية الاقتصادية في نهاية فترة السبعينات، تأثيرا واضحا على التوجهات الإصلاحية التي عرفها الاقتصاد الجزائري، خلال فترة الثمانينات، حيث جاءت نتائج عملية التقويم لتأكد على النتائج التالية:

- استمرار الزيادة السريعة في النمو الديمغرافي مما أحدث اختلالا كبيرا في التخفيف من البطالة؛
- تفاقم المديونية الخارجية حيث إرتفعت إلى 16.334 مليون دولار سنة 1980 بعدما كانت 3.305 مليون دولار سنة 1974[15ص83]، و تراجع أسعار البترول؛
- لم تكن التنمية المركزية القائمة على الأحجام الكبيرة في صالح التنمية الشاملة، فقد حدثت - إختلالات كبيرة منها المالية و التكنولوجية وغيرها.

وبناءا على هذه النتائج تقرر مجموعة من الإصلاحات نذكر منها:

- إعادة توجيه الاستثمارات نحو قطاعات الفلاحة و الرى و الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية، وتخفيف حجم الاستثمارات الموجه للصناعة القاعدية إلى صناعة السلع الاستهلاكية و الأنشطة التكاملية؛
- العمل على تخفيف عبء المديونية الخارجية وذلك بإعادة تنظيم الاقتصاد الوطني وبتقليص (ترشيد) الواردات و ترقية الصادرات.

كما عرفت هذه الفترة مجموعة من الإصلاحات تماشيا مع أهداف المخطط الخماسي الأول منها:

- إعادة النظر في سياسة التخطيط: حيث تم تحديد الفترة التي تغطيها المخططات إلى خمس سنوات و تم توزيع أعمال التخطيط على مختلف المستويات مع منح أكثر استقلالية للمؤسسات الاقتصادية و الجماعات المحلية. كما تم اعتماد المخططات السنوية كأداة لتنفيذ المخطط المتوسط الأجل و إطار لتنظيم مجموع النشاطات المبرمجة.

- **النظام الجبائي**: كان يهدف هذا التعديل أساسا إلى ضمان مردودية الجباية العادية و تخصيص منتج الجباية البترولية إلى تمويل الاستثمارات المنتجة، تشجيع بعض الأنشطة الاقتصادية المطابقة للأهداف القطاعية، تطوير الآليات الجبائية و التنظيمية من أجل تعبئة المداخل و تمويل المشاريع.

- **تعديل نظام الأسعار**: بعد فترة السبعينات أظهرت النتائج الاقتصادية أن سياسة الأسعار التي طبقت خلال هذه الفترة لم يكن لها الأثر الإيجابي، و أمام هذه الوضعية و ابتداء من سنة 1982 شرع في تطبيق النظام الجديد للأسعار الذي من خصائصه.

1- ربط الأسعار بالتطور الحركي للتكاليف حتى تكون أكثر تعبيرا عن الشروط المعيارية للإنتاج؛

2- تأخذ الدولة على عاتقها الفوارق بين الأسعار المحسوبة و الأسعار المحددة مركزيا؛

3- التحديد السنوي لقائمة المواد الخاضعة لاقتطاع الرسم وكذا المواد المدعمة.

- **القرض و البنك:** تماشيا مع التغيرات التي عرفتها المؤسسات و التوجهات الجديدة للتخطيط، وبغرض تجسيد نظام مصرفي يعمل من أجل تحقيق الانسجام بين الموارد المالية و النقدية، شرع في لا مركزية العمليات المصرفية من خلال توسيع شبكة البنوك على المستوى المحلي و توجيه ادخار الأعوان إلى تمويل التنمية. إلا أن معدل النمو المتوقع المحدد كهدف في المخطط بـ 8.2 % سنويا جد مرتفع ومعدل الاستثمار المقدر بـ 48.6 % من النتائج الداخلي الخام تحتاج إلى قدرات تمويلية كبيرة، لذلك تم الرجوع إلى التمويل النقدي من طرف البنك المركزي.

لمخطط الخماسي الأول رصد له غلاف مالي قدر بـ 516.5 مليار دج موزعة كالتالي:

جدول(9-1) توزيع الاستثمار بين القطاعات للمخطط الخماسي الأول (1980-1984)

الوحدة10^9 دج

	باقي الإنجاز	البرنامج الجديد	المجموع	%
الصناعة	**79.5**	**132.2**	**211.7**	**37.7**
الزراعة	**17.8**	**41.6**	**59.4**	**10.5**
النقل	**2.4**	**13.4**	**15.8**	**2.8**
الهياكل الإقتصادية	**19.9**	**36.2**	**56.1**	**10**
السكن	**34.5**	**58**	**92.5**	**16.5**
التربية والتكوين	**30.3**	**35.4**	**65.7**	**11.7**
الهياكل الإجتماعية	**6.7**	**15.3**	**22**	**3.9**
التجهيزات الجماعية	**2.4**	**10.9**	**13.3**	**2.4**
مؤسسات الإنجاز	**3.4**	**21.6**	**25**	**4.5**
المجموع	**196.9**	**364.6**	**561.5**	**100**

المصدر: [44 ص249]

ما يمكن ملاحظته من خلال هذا الجدول هو المبلغ المالي الكبير المرصود لإنجاز باقي المشاريع و المقدر بـ 196.9 مليار دج أي بنسبة 35 % من الغلاف المالي الكلي. ويعتبر قطاع الصناعة و السكن أكثر القطاعات استفادة نظرا لتغير تكاليف الانجاز من مخطط إلى آخر.

رغم رغبة المخطط إلى التوجه نحو توازن بين مختلف القطاعات إلا أن حصة القطاع الزراعي تراجعت إلى 10 % بين (1980-1984) بعدما كانت 14.5 % مابين (1967-1973)، وكنتيجة لذلك ارتفعت حصة الواردات الغذائية من 11 % سنة 1970 إلى 19 % خلال فترة (1980-1984) بعدما كانت في حدود 56.5 % خلال فترة (1967-1973). وكان هذا التراجع لصالح باقي القطاعات كالسكن و التربية و التكوين و الهياكل الاجتماعية و الاقتصادية.[44 ص249]

النتائج المنتظرة من استثمارات هذا المخطط يمكن حصرها في نتيجتين واحدة على الصعيد الإنتاج و التشغيل و الثاني على صعيد استخدام الإنتاج.

- النتائج على صعيد الإنتاج و التشغيل: فقد قدر زيادة حجم الإنتاج الداخلي الإجمالي من 111.6 مليار دينار سنة 1979 إلى 165.4 مليار سنة 1984 أي بمعدل يقدر بـ 8.2 % (كم رأينا سابقا) مع تسجيل تفاوت نسب نمو كل قطاع كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول(10-1): معدلات النمو المتوقع لمختلف القطاعات (1980-1984)

القطاع	الخدمات	الري	ب أ ع *	الزراعة	الصناعة	ت ر ث**	الصادرات	الواردات
معدل النمو المتوقع	10.5	4	10.5	4	12.5	7.3	4.3	6

المصدر:[76 ص79-90]

- النتائج على الصعيد استخدام الإنتاج: المتوقع من وراء المخطط الخماسي الأول زيادة الاستهلاك من 61 مليار دج سنة 1979 إلى 93.5 مليار دج سنة 1984 و أكبر حجم منه يعود لقطاع العائلات الذي يمثل نسبة قدرها 92% سنة 1979من الاستهلاك الكلي. كما كان يطمح من خلال المخطط الخماسي الأول إلى تطوير الاستثمار من 55.5 مليار دج سنة 1979 إلى 79 مليار دج 1984.

I. 2.3 المخطط الخماسي الثاني 1985-1989:

في النصف الثاني من عشرية الثمانينات، وضعت السلطات الجزائرية مخطط خماسي ثاني يمتد من 1985 إلى 1989. وقد خص هذا المخطط بحجم اعتماد يقدر ب 828.38 مليار دج، منها 251 مليار دينار لقطاع الصناعة، 47 % منها لتجديد التجهيزات القديمة و 362.12 للبنى التحتية و السكن. كما خصص لقطاع الفلاحة اعتماد قدره 115.42 مليار دج، منها 60.72 للري الذي عرف عجزا وصل ما بين 25% إلى 60 % من الحاجة الوطنية.

---

* بناء و أشغال عمومية.
** تراكم رأس المال الثابت.

ونشير إلى أن هذا المخطط ورث عن سابقيه جملة من البرامج الباقية تقارب 197 مليار دج، أي ما يمثل 23 % من تكاليف البرنامج. وبذلك سجل معدل الاستثمار الفعلي خلال المخطط نسبة 32.3 % من الناتج الداخلي الخام و هي أقل من الهدف.[6 ص10]

غير أن الفترة الزمنية التي غطاها المخطط الخماسي الثاني عرفت تعقيدات و صعوبات كثيرة، أفضت إلى الانفجار الاجتماعي عام 1988. ومن أبرز هذه التعقيدات و الصعوبات انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية من 29.11 دولار للبرميل عام 1985 ليصل إلى 14.88 دولار للبرميل عام 1986، وفي نفس الوقت فقد الدولار الأمريكي 50% من قيمته اتجاه أهم العملات المتداولة الأخرى(فرنك فرنسي، الين الياباني، الجنيه الإسترليني...).[38 ص111]

تزامن انخفاض قيمة الصادرات بانخفاض قيمة الدولار في وضع غير ملائم حيث أن ايرادات المحروقات تشكل تقريبا 95 % من إيرادات الصادرات و أن بيع المحروقات على المستوى الدولي يتم بالدولار، في حين أن النفقات تدفع بالعملات الأخرى، وعليه انخفضت الإيرادات بالعملة الصعبة من 14 مليار دولار سنة 1985 إلى 7.5 مليار دولار سنة 1986 أي انخفاض قدره 40 % سنة 1986 و 31 % سنة 1987 و 42 % سنة 1988 مقارنة مع 1985.[74 ص23-24]

هذا الوضع الصعب، انجر عنه انخفاض الصادرات من السلع و الخدمات بين 1985 و 1986 بحوالي 5 مليار دولار أمريكي، أي بنسبة 35 % من جهة، و اللجوء إلى الاستدانة من جهة أخرى، حيث عرف حجم المديونية مستويات لم تعرفها من قبل و الجدول التالي يظهر ذلك:

الجدول(11-1): تطور المديونية الخارجية للفترة 1989/1985

الوحدة 10^9 دولار أمريكي

	1986	1987	1988	1989
إجمالي المديونية	**21.10**	**24.60**	**24.70**	**26.07**
معدل خدمة المديونية من السلع و الخدمات	**59**	**54.4**	**80.3**	**69.4**
معدل المديونية إلى الناتج الوطني الخام	**33.8**	**38.4**	**43.6**	**48.4**

المصدر: Banque D'algérie

أمام أزمة المدفوعات الناتجة عن السقوط الحر لأسعار البترول و التي تخفي ورائها أزمة هيكلية، سعت السلطات العمومية إلى محاولة التصحيح الذاتي منذ 1987، هذه المحاولة كانت متدرجة ويلفها التردد وكان الهدف هو تجنب حلولا من الخارج لا تخدم المصلحة الوطنية. وقد شملت هذه الإصلاحات:

- القطاع الزراعي: بناءا على قانون رقم 19/87 المؤرخ في 8 ديسمبر 1987 سمح بالانتفاع الدائم لأراضي التسيير و شرع في حل التعاونيات الفلاحية الاشتراكية و خوصصة تسييرها لصالح العمال، ووضع أسس لنظام جديد لتسيير الأراضي و الأملاك العامة و الذي يرتكز على عدم تدخل الدولة في تسيير التعاونيات.[27 ص104]
- قطاع التجارة الخارجية: في هذا المجال تم وضع حد لاحتكار الدولة للتجارة الخارجية و فتح المجال للشركات الوطنية لإنجاز المبادلات مع الخارج*
- إصلاح المؤسسات العمومية: حيث أصبحت المؤسسات العمومية الاقتصادية تخضع للقانون الجبائي، وأصبحت الدولة مجرد مالك فقط عن طريق ما يعرف بصناديق المساهمة حيث هناك ثمانية صناديق مساهمة هي:
  - صندوق مساهمة الزراعي الغذائي؛
  - صندوق مساهمة المناجم، المحروقات، الري؛
  - صندوق مساهمة مواد التجهيز؛
  - صندوق مساهمة البناء؛
  - صندوق مساهمة الإلكترونيك، المواصلات السلكية واللاسلكية؛
  - صندوق مساهمة الصناعات المختلفة؛
  - صندوق مساهمة الخدمات.

كما منحت للمؤسسات الحرية في تحديد الأسعار حسب قانون المنافسة في جويلية 1989.

3.3.I **تقييم السياسة:**

رغم أن رغبة المخطط في فترة الثمانينات كانت تهدف إلى تصحيح الإنزلاقات و القضاء على العجز المتراكم عبر تفعيل الجهاز الإنتاجي و تحسين التوزيع و إعادة تفعيل توجيه الاستثمارات نحو الزراعة و الهياكل الاجتماعية و الاقتصادية، إلا أن الظروف المالية لم تساعد على بلوغ هذه الأهداف و تحقيق معدلات النمو المرجوة للقطاعات فكانت المعدلات المحققة منخفضة و الجدول التالي يوضح ذلك:

* قانون رقم 29/88 المؤرخ في 19 جويلية 1988.

الجدول (12-1): معدلات النمو المحقق لمختلف القطاعات (80-85)

الوحدة: %

	معدل النمو المحقق
الناتج الداخلي الخام	4
الخدمات	4.6
الري	2.2
البناء و الأشغال العمومية	8.2
الزراعة	3.7
الصناعة	8.2
تراكم رأس المال	4.3
الصادرات	2.5
الواردات	3.4

المصدر:[76 ص79-90]

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول أن نتائج نمو كل القطاعات كانت بعيدة عن المتوقع (أنظر الجدول(13-1)) بما فيها قطاع الصناعة، رغم ارتفاع طاقات استغلال جهاز الإنتاج الوطني من 40 % خلال المخطط الرباعي الثاني إلى 60 % خلال المخطط الخماسي الأول، واستمر تراجع نمو هذا القطاع خلال المخطط الخماسي الثاني ليسجل معدل نمو سالب قدر بـ - 0.6، - 1.4 في السنتين 1988، 1989 على الترتيب، في حين عرف قطاع الفلاحة تحسنا، ويعود الفضل في ذلك إلى تحسن الظروف المناخية[33ص86]. أما عن الصادرات و نتيجة للظروف السابقة الذكر تراجعت هذه الأخيرة بـ 1.8 نقطة.

4.I السياسات الاقتصادية الكلية خلال عشرية التسعينات:

على اثر الأزمة البترولية لسنة 1986، تأكد موطن الضعف في نظام التخطيط المركزي، و بدأت مساوئ هذا النظام تظهر للعيان خاصة مع انخفاض مدا خيل الصادرات من المحروقات*.

لهذا لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي و دخلت في مفاوضات حتى تتمكن من الاستفادة من موارد الصندوق.

*انخفاض بحوالي 50% سنة 1986.

تجسدت العلاقة بين صندوق النقد الدولي و الجزائر، خاصة ،خلال الفترة الممتدة بين نهاية الثمانينات و استمرت إلى غاية نهاية التسعينات وشملت على ثلاثة اتفاقيات هي:

- اتفاق التثبيت الأول في 31 ماي 1989.
- اتفاق التثبيت الثاني في 03 جوان 1991.
- برنامج إصلاح هيكلي يسبق ببرنامج تثبيت في 94-95 تم تسهيل موسع من 1995 إلى 1998 دام 3 سنوات.

وهذا تفصيل لكل اتفاقية.

1.4.I **الاتفاق الأول للاستعداد الائتماني 1989/05/31-1990/05/30:**

أو ما يسمى ببرنامج الاستقرار (التثبيت)، يبدأ برسالة حسن النية، يلتزم البلد بموجبها صراحة بتطبيق مجموعة من السياسات التي تهدف إلى تصحيح الإختلالات المالية و الاقتصادية خلال فترة قصيرة الآجل.

و قد لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي لطلب مساعدته و المتمثلة في حصولها على حق استخدام موارده في إطار اتفاق التثبيت في 1989/05/31 من أجل تسديد الديون المثقلة. كان محتوى الاتفاق: [07 ص111]

- السياسة النقدية مدعوة لأن تكون أكثر جدية؛
- ضبط العجز الميزاني؛
- مواصلة انزلاق الدينار.

كما شهدت هذه الفترة من الاتفاق عدة نصوص تشريعية متمحورة حول وضع آليات جديدة لضبط الأسعار و تحرير التجارة الخارجية و إصلاح النظام المالي و البنكي.

من أهم النتائج التي سجلها الاقتصاد الجزائري اثر اتفاق STAND BAY على المستوى الكلي تتلخص فيما يلي:

- اختفاء عجز الميزان التجاري بناء على الفائض المسجل سنة 1990؛
- ضبط العجز المالي بعدا لارتفاع الذي سجلته الإيرادات الكلية، فقد سجلت هذه الأخيرة 28.4% من إجمالي الناتج الداخلي الخام سنة 1990 مقارنة ب 27.6% سنة 1989، وتراجع النفقات العمومية من 29.6 % إلى 25.3% في نفس الفترة؛
- تقليص الطلب الإجمالي بعد اعتماد السلطات بعض التعقيدات الإدارية على الواردات؛
- تبني السلطات لسياسة تقشف أدت إلى تراجع قسط معتبر من الاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية؛
- الحد من نمو السيولة النقدية تبعا لسياسة المالية المتشددة؛

- استمرار تدهور الاحتياطي من العملة الصعبة سنة 1990 إلى 725 مليون دولار و استمرار عجز ميزان المدفوعات للسنة نفسها ب 10 مليون دولار، مما دفع بالسلطات لتخفيض قيمة الدينار بنسبة 70% لينتقل سعر صرف الدولار من 10.47دينار إلى 17.8 دينار. [31ص16-17]

أمام هذه النتائج المشجعة عمدت السلطات إلى مواصلة جهود الإصلاح و ذلك بالتوقيع على الاتفاق الثاني للاستعداد الإئتماني.

2.4.I **الاتفاق الثاني للاستعداد الائتماني 1991/06/03-1992/03/30:**

تم الاتفاق على الاستعداد الائتماني الثاني بين الجزائر و صندوق النقد الدولي يوم 3 جوان 1991، حيث تم تحرير رسالة النية في 27 أفريل 1991. [49 ص76-77]

بموجب هذا الاتفاق استفادت الجزائر من تسهيل تمويلي بمبلغ 210 مليون حقوق سحب خاصة أي ما يعادل 294 مليون دولار، إلى جانب قرض مقدم من قبل الصندوق يبلغ 300 مليون حقوق سحب خاصة مقدمة على أربعة شرائح متتالية، ويتم سحب الأقساط بناء على الأهداف المنصوص عليها في الاتفاق، و التي تمثلت في:[04 ص116]

- تحرير التجارة الخارجية؛
- ترشيد الاستهلاك و الادخار؛
- التقليص من حجم تدخل الدولة في الاقتصاد، و ترقية النمو؛
- تحرير واسع للأسعار؛
- إصلاح النظام الضريبي و الجمركي؛
- متابعة تخفيض قيمة الصرف.

وكإجراءات عملية لجأت السلطات العمومية إلى مجموعة من الإجراءات أهمها:

- تخلي الدولة عن تدعيم الأسعار، التي تم تحريرها خلال فترة الإنفاق، لتصل إلى نسبة 85% منها ماتم مواصلة تحريرها نهائيا و إدراجها ضمن نظام الاقتصاد الحر، ليبق 22 سعرا فقط مدعما؛
- تطهير المؤسسات العمومية تحت إشراف صناديق المساهمة؛
- تحديد نمو الكتلة النقدية M3ب 12 %لسنة 1991؛
- إصدار قانون في 5 أكتوبر 1993 يسمح بحرية الاستثمار و يمنح امتيازات مالية، ضريبية وجمركية.

رغم هذه الإصلاحات الجريئة إلا أن المناخ السياسي و الاجتماعي الذي ساد الجزائر نهاية سنة 1991 عرقل مسار الإصلاحات الاقتصادية. وعلى ضوء هذه الأوضاع تم بلوغ النتائج التالية:

- تحقيق عجز في معدل نمو الناتج الداخلي يقدر ب2.2 % بعد التخفيضات المستمرة لقيمة الدينار سنة 1991؛
- رغم انخفاض المديونية من 28.25 مليار دولار سنة 1990 إلى 27.67 مليار دولار سنة 1991 إلا أن خدمة المديونية ارتفعت من 8.16 مليار دولار إلى 9.82 مليار دولار خلال نفس الفترة؛
- حقق رصيد الخزينة سنة 1991 رصيدا إيجابيا بمستوى 1.79 % بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي أي ما يفوق عن 14 مليار دينار و يرجع ذلك لتطبيق سياسة تقشف صارمة على مستوى النفقات هذه التي بلغت27.7 % بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي؛
- تزايد حدة التضخم الذي انتقل سنة 1992 إلى معدل 32% ليعرف بعد ذلك انخفاضا في سنة 1993 إلى 20.54%*[2].

أفض الضغط السياسي و الاجتماعي الممارس على الحكومة الجزائرية إلى رفع الأجور إلى 7000 دينار جزائري كحد أدنى مضمون، وبدأت تقدم إعانات تعويضية للعائلات عديمة الدخل، فشكلت هذه المصاريف أعباء جديدة على الخزينة، الشيء الذي رفضه صندوق النقد الدولي فامتنع بذلك من تقديم القسط الرابع من الاتفاق.

3.4.I **الاتفاق الثالث للاستعداد الائتماني أفريل 1994:**

لجأت الجزائر للمرة الثالثة إلى طلب مساعدة صندوق النقد الدولي، لتجاوز الأزمة الحادة التي تمر بها البلاد و التي زادت من حدة الاختلالات الهيكلية بحيث يمكن اعتبارها قيودا تعرقل جهود إعادة التوازن الداخلي و الخارجي و يمكن حصر هذه القيود في النقاط التالية:[22 ص36]

- الإختلالات المالية الداخلية أو بعبارة أخرى عجز الخزينة العمومية و هذا ما يحول دون تحقيق وتيرة نمو مرضية؛
- تواصل انخفاض أسعار البترول مما جعل القيمة الحقيقية للصادرات تنخفض بنسبة 21%؛
- ارتفاع معدل خدمة الدين.

صرح الصندوق بموافقته على اتفاق التثبيت بعد التوقيع على رسالة النية في ماي 1994، ولم تتغير أهداف هذا الاتفاق عن سابقيه.إذ يمكن حصر هذه الأهداف في:

- استعادة وتيرة النمو الاقتصادي و تحقيق معدل نمو بين3 % و 6 %؛
- تقليص معدل التضخم و كبح نمو الكتلة النقدية في حدود 14 %؛

---

* مقاس بمؤشر أسعار المستهلك.

- مواصلة تحرير الأسعار و إلغاء دعمها؛
- تعديل قيمة الدينار؛
- دعم التسيير العقلاني للطلب الداخلي؛
- الاهتمام بالقطاع الزراعي و ترقية قطاع البناء و الأشغال العمومية؛
- تقليص الإعفاءات من الرسم على القيمة المضافة و الحقوق الجمركية و إجراء تعديل تصاعدي لمعدل الضريبة على الأرباح غير الموزعة.

فيما في ظل هذه الأهداف تم التوصل إلى النتائج التالية: [49 ص95]

- كبح معدل التضخم في حدود 29.05%؛
- خلال هذه الفترة تم تخفيض قيمة الدينار من 23.4دينار للدولار إلى 35.1دينار، و هو ما يعادل تخفيضا قدره 50.2%؛
- ارتفاع مخزون العملات الأجنبية ب 1.5 مليار دولار نهاية 1994، ليصل المخزون الكلي إلى 2.6 مليار دولار.

بعد هذه الإصلاحات و الاتفاقيات الثلاث و من خلال النتائج المتوصل إليها ميدانيا، بدأ الاقتصاد الجزائري يساير التحول نحو اقتصاد السوق، إلا أن حجم الإختلالات الكبير حال دون الوصول إلى نمو دائم و كاف. الأمر الذي استدعى إلى الشروع في إصلاحات هيكلية معمقة، مما أدى إلى عقد اتفاق موسع يمتد لمدة ثلاث سنوات.

4.4.I برنامج التعديل الهيكلي 1995/05/22الى1998/05/21:

وجهت السلطات الجزائرية رسالة نية في 30 /1995/03 إلى المدير العام لصندوق النقد الدولي، تطلب مساهمة مالية من الصندوق في إطار اتفاق موسع على مدى ثلاث سنوات في نطاق الميكانيزم الموسع للقرض.

وافق الصندوق على تقديم الموسعة للقرض و ذلك بتاريخ 1995/05/22و يمتد إلى غاية1998/05/21.[45 ص112-114]

حددت قيمة هذه القروض ب 1.169 مليون وحدة حقوق سحب خاصة و مبلغ 3.9 مليار دولار لدعم ميزان المدفوعات و 6.3 مليار دولار عام 1996 و 4.7 مليار دولار سنة 1997.

كان محتوى هذا البرنامج هو تسيير الإصلاحات الهيكلية المفروضة عموما نحو المرور إلى اقتصاد السوق تبعا لمحتوى البرنامج الثلاثي للإصلاح الذي يترجم في محتواه جملة من التحويلات العميقة التي يتعين على السلطات الجزائرية اتخاذها من أجل إعادة التوازنات على المستوى الداخلي و الخارجي و تحقيق الإنعاش الاقتصادي ببلوغ معدلات نمو عالية. و تخطي مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق الحر بأقل التكاليف و يمكن تلخيص محتوى هذا البرنامج في المحاور التالية:

- إنشاء الآليات المؤسسية و السوقية اللازمة لإتمام عملية الانتقال من الاقتصاد المخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق؛

- ضبط الإنفاق العام بتقليل النفقات العمومية و تشديد السياسة النقدية لحفظ وتيرة التوسع النقدي و لاحتواء الطلب الكلي و تحقيق التوازن الداخلي و الخارجي؛

- مواصلة تحرير الأسعار و إزالة القيود على التجارة و المدفوعات و تحقيق توزيع فعال للموارد؛

- إعادة هيكلة المؤسسات العمومية و إدخال عملية الخوصصة بعد وضع الإطار القانوني لها لبعث المنافسة و تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر؛

- ترشيد كيفية الاستفادة من الشبكة الاجتماعية.

أما فيما يخص نتائج هذه الإصلاحات، و نظرا للشروط القاسية التي احتواها البرنامج خلال الفترة 1995-1998، عرف الاقتصاد الموازي توسعا كبيرا نظرا لثقل هذه الإصلاحات على الفئات الفقيرة من المجتمع،إضافة إلى نتائج أخرى أهمها:

- تحسن طفيف في معدل نمو الاقتصاد الراجع لنمو الناتج الداخلي الإجمالي، حيث بلغ المعدل 3.9%سنة 1995 و ارتفع سنة 1996 إلى 4%؛

- ثم الحد من الضغوط التضخمية بعد تحديد سقف لتوسيع الكتلة النقدية فانخفض معدل التضخم إلى حدود 16.5% عند نهاية 1996، و بلغ سنة 1997 معدل 10% و 5.1%سنة 1998؛

- ارتفع سعر الدينار مقابل الدولار من52.2%سنة 1995 إلى 56.2%سنة 1996 ثم 58%سنة 1997 و خلال سنة 1998 وصل إلى 59%؛

- حقق فائض في الخزينة يقدر ب 2.3%من الناتج الداخلي الإجمالي مع حلول سنة 1996 سجل أي ب 2.6 نقطة إضافية بالنسبة للهدف المسطر.حيث واصل الفائض في الارتفاع في السنة الموالية ليبلغ 63 مليار دينار غير انه في السنة الأخيرة لتنفيذ البرنامج عاود العجز بالظهور ليبلغ(-10.8) مليار دج.

5.4.I تقييم الإصلاحات الاقتصادية:

إن المتمعن في النتائج المحققة من إجراء تطبيق اتفاقيات الأربعة المتعاقبة، وخاصة تلك المتعلقة باتفاقين الأخيرين، يجد أن هناك إيجابيات يستدل بها خبراء صندوق النقد الدولي في كل مناسبة، وذلك بالتركيز على مؤشرات اقتصادية ومالية و كمية، تعبر عن مدى التزام السلطات الجزائرية بالأهداف المسطرة في البرنامج المختلفة، الشيء الذي يدفع بصندوق النقد الدولي على لسان رئيسها كامديسس إلى التفاؤل المفرط بخصوص برنامج الاستعداد الائتماني.

نشرع في هذا الجزء استعراض نتائج بعض المؤشرات الاقتصادية من خلال الجدول(14-1) خلال فترة تطبيق البرنامج و مقارنتها بالأهداف المسطرة.

الجدول(13-1):نتائج بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 1992-1998.

	الوحدة	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
م.ن.ن.د.خ	%	-2	-2,2	-0,9	3,8	1,2	4,9	4,6
الكتلة النقدية	مليار دج	523,18	627,4	732,5	798,46	915,1	1085,8	1303
سرعة دوران النقود		1,85	1,89	2,05	2,45	2,8	2,54	0,214
البطالة	%	23,8	23,2	24,4	28,1	28,3	29,5	33,9
التضخم	%							
النفقات	مليار دج	420,13	390,5	461,9	589,3	724,6	845,8	1022,7
الايرادات	مليار دج	302,7	300,7	385,4	574,8	786,6	862	810
سعر البترول	$	20	17,75	16,31	17,58	21,60	19,29	13,34
سعر الصرف	$-دج	21,83	23,34	35,059	47,66	54,74	57,73	58,71
المديونية	مليار $	26,67	25,72	29,48	31,57	33,65	31,22	30,47

المصدر: من إعداد الباحث

بالنسبة للجانب النقدي و الذي كان في صميم الإصلاحات، فقد عرف معدل نمو الكتلة النقدية انخفاضا متتاليا من سنة 1992 حتى سنة 1995، ثم أخذ اتجاها معاكسا دون أن يتجاوز حدود 20% سنة 1998 و هو يعتبر معدل مرتفع بالنسبة لأهداف البرنامج.و لقد رافقت ارتفاع الكتلة النقدية ضغوط تضخمية* تمثلت في ارتفاع الأسعار نتيجة تحريره و تسجيل معدلات نمو سالبة، فارتفع التضخم إلى سنة مقابل نمو اقتصادي و صل إلى .

كنتيجة لارتفاع معدلات التضخم، قام البنك المركزي برفع معدل إعادة الخصم ابتداء من سنة 1994 إلى 15% و تحرير أسعار الفائدة المدينة لتصل إلى 21% لنفس السنة.

* ليس تطور الكتلة النقدية في حد ذاته عامل تضخم، لكنه يصبح إذا اختلف اتجاه نمو الكتلة النقدية نحو التزايد و النمو الاقتصادي نحو الانخفاض.

أما عن سرعة تداول النقود*، يظهر ميلا للارتفاع من سنة 1992 إلى غاية 1996 ثم هبوطا سنتي 1997 و 1998، هذا يعني أنه في الفترة الأولى سجلنا نمو سريعا لصالح الناتج المحلي الخام بينما في الفترة الثانية نمو الكتلة النقدية كان أسرع من النمو الاقتصادي.

أمام تسجيل معدلات نمو سالبة، وتراجع دور الدولة في الاقتصاد بغلق المؤسسات العمومية و تراجع الطلب الكلي، ارتفعت معدلات البطالة لتسجل أرقام قياسية وصلت إلى 33,9% سنة 1998.

كما عرفت هذه الفترة تراجع إيرادات الدولة إلى أدنى قيمة لها سنة 1993 بقيمة 300,7 مليار دج، أين تراجعت الإيرادات البترولية إلى 179 مليار دج سنة1993 مقابل 193,8 مليار سنة 1992 بينما ازدادت إيرادات الضرائب من 108,9 مليار دج إلى 121,5 مليار دج في نفس الفترة. ويعود تراجع ايرادات الدولة إلى تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية أين فقدت 22 %من قيمتها خلال الفترة 1992-1994.

أمام تذبذب الإيرادات و النفقات، لجأت الدولة للاستدانة فارتفع محزون الديون الخارجية منذ سنة 1993، ثم عرف انخفاضتين متتاليين ليبلغ سنة 1998 حوالي 30,47 مليار دولار.

على العموم ما يمكن قوله على تقييم برنامج الإصلاح الاقتصادي هو أنه جاء بتكاليف باهظة على الدولة و على المواطن وأن تراجع إيرادات الدولة بانخفاض أسعار البترول خان جهود الدولة الرامية إلى القيام بإصلاحات بأقل التكاليف على المواطن، إلا أنه سمح باسترجاع التوازنات الاقتصادية الكلية

5.I برنامج الإنعاش الاقتصادي:

تم الإعلان عنه من طرف رئيس الجمهورية في جوان 2001 مدته ثلاثة سنوات و ذلك في الفترة الممتدة من 2001 إلى 2004 و هو برنامج يهدف إلى تحقيق الإنعاش و النمو. وقد سخر لهذا البرنامج حجما ماليا يقدر بـ 7 ملايير دولار، بالإضافة إلى إنشاء مختلف الصناديق التنموية.

ومن أجل إنجاح هذا البرنامج عمدت الدولة إلى إستراتيجية تركزت أساسا على[25ص256]

- إجراء تعديلات هيكلية قصد تحويل الإطار العملي للاقتصاد الوطني و السماح له بالاندماج و بالاندماج و بناجعة مع الاقتصاد العالمي.
- وضع إستراتيجية قادرة على تطوير المؤسسات بصفة دائمة و قادرة على خلق الثروة وهذا بأخذ بعين الاعتبار بوضع الإمكانيات من أجل اغتنام كل الفرص قصد ضمان منصب شغل دائم بالنسبة للفئة النشيطة.

* سرعة تداول النقود مؤشر يربط بين الاقتصاد النقدي و الاقتصاد الحقيقي.

- تعبئة الادخار المحلي من أجل تمويل الاستثمارات الوطنية، و الرفع من القدرة الشرائية من أجل زيادة الطلب الكلي.
- الإسراع في عملية خوصصة الشركات العمومية.
- تسخير إيرادات المحروقات من أجل دعم النمو الاقتصادي.

1.5.I **أهداف البرنامج:**

رغم ما قيل عن هذا البرنامج و عن كونه برنامج بدون أهداف، إلا أنه في حقيقة الأمر ركزت الدولة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف هي:

- قطاع الزراعة: ضمن الأهداف المعلنة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي وفي إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية *PNDA لهذا القطاع، نجد رفع المساحة المزروعة إلى 950 ألف هكتار و إصلاح 7500 ألف هكتار و خلق 70 ألف منصب شغل خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2004 مع معدل نمو لهذا القطاع بنسبة 10.% [81 ص18]
  ضف إلى ذلك تكثيف الإنتاج ألفلاحي بما فيها المواد الواسعة الاستهلاك و ترقية الصادرات من المنتوجات الزراعية و تحويل أنظمة الإنتاج لتكفل أحسن بظاهرة الجفاف.
- قطع الري: خصص لهذا القطاع 31,3 مليار دينار توزع على تسعة مشاريع، وهي تهدف إلى تحسين الإطار المعيشي للسكان وقصد تغطية أكبر مساحة مزروعة ممكنة. بعض هذه المشاريع أنجزت بتقنيات حديثة حتى تمكن من الاقتصاد في الماء.
- قطاع الأشغال العمومية: خصص لهذا القطاع غلاف مالي قدره 45,3 مليار دينار يحمل على إنجار 25 مشروع تهدف إلى تحسين انتقال الأفراد و البضائع. كما وقد اندرج في هذا القطاع توسيع بعض مطارات الجنوب وزيادة طاقة استيعاب الموانئ.
- قطاع الطاقة: انحصرت أهداف هذا القطاع إلى إيصال الطاقة الكهربائية و الغاز الطبيعي إلى المناطق الريفية في السهوب و الصحراء، وقد وصلت حصة هذا القطاع إلى16,8 مليار دينار.
- قطاع البناء: ويغطي البرنامج انجار 20000 مسكن ، في إطار بدء عملية جديدة للبيع ، فضلا عن تقديم الخدمات للأحياء في المراكز الحضرية، وقد بلغت تكلفة هذا البرنامج 35.6 مليار دينار.

* Plan national de développement agricole.

2.5.I تقييم البرنامج:

رغم أنه من الصعب تقييم برنامج الإنعاش الاقتصادي كون أن المبالغ المرصودة لمختلف القطاعات لم تصرف بعد و لكون كل المشاريع لم تنجز بعد، إلى أننا سنحاول تقييم الأداء الاقتصادي لبعض المؤشرات الاقتصادية من خلال الجدول التالي:

الجدول(14-1): بعض المؤشرات الاقتصادية

	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الإنتاج الداخلي الخام بمليار دولار	54.79	55.18	57.70	68.80	85.01	102.23
نسبة النمو السنوي للإنتاج الداخلي الخام	2.20	2.59	4.69	6.90	5.19	5.10
التضخم	0.34	4.22	1.41	2.58	3.56	1.63
نسبة مشاركة الزراعة في الإنتاج الداخلي الخام	8.87	10.40	10	10.49	10.18	8.45
نسبة مشاركة الصناعة في الإنتاج الداخلي الخام	58.60	53.45	53.08	54.81	56.35	61.45
نسبة مشاركة الخدمات في الإنتاج الداخلي الخام	32.51	36.13	36.90	34.69	33.45	30.08

المصدر:من إعداد الطالب اعتمادا على قاعدة البيانات البنك العالمي WDI 2007

أول الملاحظات التي يمكن إبداؤها هو الارتفاع الكبير للإنتاج الداخلي الخام مقارنة بسنوات التعديل الهيكلي، إذ أن الاقتصاد الوطني عرف منذ سنة 2000 معدلات نمو موجبة. و يرجع هذا أساسا إلى ارتفاع أسعار المحرقات في الأسواق الدولية أين ارتفعت هذه الأخيرة من 28 دولار سنة 2001 إلى 56 دولار سنة 2005.

و قد أدى هذا إلى ارتفاع نسبة مساهمة الصناعة في الإنتاج الداخلي الخام إذ تعتبر أكبر نسبة، في حين نسجل النسبة المتواضعة لمساهمة قطاع الفلاحة في الإنتاج الداخلي الخام رغم الأموال الضخمة التي ضخت لهذا القطاع من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.كما نلاحظ أنه مع فتح قطاع الخدمات لخواص (الاتصالات، المواصلات، البنوك و التأمينات) استقرت نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الإنتاج الداخلي الخام في حدود 33%.

أما عن معدلات التضخم فهي معقولة اقتصاديا و بعيدة عن المستويات التي عرفها الاقتصاد الوطني في منتصف التسعينيات، و إن دل شيء فإنه يدل على تجاوز الاقتصاد الوطني مرحلة دعم الأسعار.

خلاصة الفصل:

عقب الاستقلال و إلى غاية نهاية الثمانينات، و بمسيرة تنموية نظامها التخطيط المركزي، و أدوات تسايرها المخططات، وقطب نموها الصناعات المصنعة، و مصدر تمويلها عائدات صادرات قطاع المحروقات ، و في ظل هيمنة الرأسمالية على العالم، و اضطراب في سوق النفطية، عان الاقتصاد الوطني داخليا من عدم الاستقرار و صعوبة على التأقلم مع المحيط الخارجي، كما اتضح أنه يعاني من اختلالات هيكلية ترجمة بمختلف المؤشرات الاقتصادية السالبة عقب الأزمة النفطية لسنة 1986.

عقب الأزمة، شهدت الجزائر سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية ما بين اتفاقيتي ماي 1989 و أفريل 1994مست جوانب هامة؛ كالإصلاح النقدي لسنة 1990 و بداية كسر لاحتكار التجارة الخارجية إلى جانب ذلك إقرار قانون المنافسة. كل هذه الإصلاحات بينت القطيعة مع نظام التخطيط المركزي.

غير أن استمرار الركود الاقتصادي تلازم مع تباين مواقف سياسات الحكومات المتعاقبة من قضية الإصلاح ليزداد الاضطراب السياسي و الاجتماعي و الأمني بعدا و تعقيدا، لم تسمح بالوصول إلى نتائج أفضل، وبقيت بعض القطاعات في تدهور.

خلال فترة تطبيق اتفاق القرض الموسع عقب اتفاق أفريل 1994، مست الإصلاحات الاقتصادية جوانب عديدة من الاقتصاد الوطني، وكرست مبادئ و قواعد الاقتصاد الحر، مما سمح بتوقيف التدهور و تحقيق الاستقرار الاقتصادي، الشيء الذي أدى إلى استعادة النمو و التوازنات الاقتصادية الكبرى ولكن ليس بالمعدل الكافي و الدائم كونه لا يزال ينحصر في قطاعين هما المحروقات و الفلاحة.

مع تحسن إيرادات الدولة بارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، ومن أجل دعم النمو الاقتصادي و تقديم الدفع إلى مختلف القطاعات الاقتصادية، تم الشروع في تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي هو برنامج إنفاقي ضخم سخر له مبلغ 7 مليار دولار وزعت على مختلف القطاعات الاقتصادية.

الفصل الثاني:
دراسة تحليلية لمتغيرات النموذج

تمهيد:

بعد التعرض في الفصل السابق للمحاور الأساسية للسياسات الاقتصادية الكلية المطبقة في الجزائر، سنشرع في هذا الفصل في تقييم تطور المجمعات الاقتصادية الكلية حتى نكون رؤية على سلوك هذه المجمعات تمكننا من رسم معالم و محددات هذه المجمعات.

انعكست الإستراتيجية التنموية المتبعة منذ الاستقلال على تطور المجمعات الاقتصادية، فسياسة التخطيط المركزي و اختبار الصناعة محرك النمو و احتكار الدولة للنشاط الاقتصادي، سطر سلوك المجمعات الاقتصادية، غير أن أزمة 1986 مثلت نقطة انعطاف حقيقية لسلوك هذه المجمعات من خلال تسجيل معدلات نمو سالبة.كما أن الإصلاحات الاقتصادية المتبعة و استعادة التوازنات الاقتصادية الكبرى و ارتفاع أسعار النفط انعكست إيجابا على بعض المتغيرات و سلبا على البعض الأخر.

سنشرع في نقطة أولى في تحليل الإنتاج و عناصره، حيث سنرى تطور القيمة المضافة إضافة إلى العمل، ثم سنتعرض إلى ميزانية الدولة ومن خلالها تطور النفقات العمومية و إيرادات الدولة بأنواعها. ثم سنهتم بدراسة ميزان تجاري و تطور سعر الصرف.كما سنخصص جزء من هذا الفصل سنبين من خلاله تطور الكتلة النقدية، وفي نقطة أخيرة سنرى تطور الأسعار و استهلاك العائلات في الجزائر.

II.1تطور الإنتاج،الاستثمار و العمالة

يعتبر الإنتاج عنصرا مهما من عناصر التنمية الاقتصادية و الاجتماعية معا، فهو مؤشر من المؤشرات التي تحدد تطور البلد، وليس من المتصور إنتاج سلعة أو خدمة من العدم، بل يقتضي الأمر ضرورة توافر و مساهمة مجموعة معينة من العوامل التي يتم تفاعلها.ولذلك يعتبر تحليل الإنتاج و العمل جوهر معظم الدراسات الاقتصادية.

II.1.1 تطور الإنتاج:

عادة ما يربط تطور الإنتاج في الجزائر (نمو الإنتاج الداخلي الخام) بتطور أسعار البترول لارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات ، لكننا في هذا الجزء من البحث سنحاول تسليط الضوء على عوامل أخرى ساهمت في تطور الإنتاج عبر مختلف القطاعات الاقتصادية الكبرى.

عرف تطور الإنتاج الداخلي الخام خلال الفترة 1970-2005 ثلاثة مراحل مبينة في الجدول التالي:

الجدول(1-2):تطورمعدل نمو الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة خلال الفترة (1967-2005)

	1979-1967	1984-1980	1989-1985	1993-1990	1999-1994	2005-2000
معدل نمو الناتج	**7.9**	**4.26**	**1.36**	**0.75-**	**2.73**	**3.03**

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات ONS

المرحلة الأولى: النمو المتصاعد 1967-1985:و تشمل هذه المرحلة أربعة مخططات اقتصادية كان بالإضافة إلى ارتفاع أسعار البترول البرامج الاستثمارية الضخمة التي سعدت على تشكل رؤوس الأموال الأثر الإيجابي في تسجيل معدلات نمو معتبر، إذ بلغ متوسط معدل النمو في الفترة 1967-1979 ما قيمته 7.9% و 4.26% خلال فترة المخطط الخماسي الأول .وقد كان للقطاعين الصناعي وقطاع المحروقات النصيب الأكبر، كما نشير إلى أن القطاع العمومي كان مستفرد في العملية الاقتصادية عموما.

المرحلة الثانية: تراجع النمو 1986-1994:سجل النمو الاقتصادي خلال هذه المرحلة معدلات سالبة نتيجة الأزمة البترولية و تراجع عائدات الدولة من العملة الصعبة بعد تدهور قيمة الدولار الأمريكي بـ 50 % في الأسواق المالية. ضف إلى ذلك ضعف التسيير الفعال و انخفاض معدل استغلال الطاقات الإنتاجية القائمة.فكان أول معدل نمو سالب مسجل سنة 1986 بقيمة -1.2% ثم -2.1% سنة 1987، كما نسجل أنه رغم إجراء إصلاحات إعادة الهيكلة العضوية و المالية للمؤسسات سنة 1988* إلا أن معدل النمو استمر في التراجع إلى -2.9% في نفس السنة.

المرحلة الثالثة: مصالحة مع النمو1995-2005:في هذه الفترة بدأ الاقتصاد الجزائري يستعيد نموه بتحقيقه لمعدلات نمو موجبة خلافا لما كان في المرحلة السابقة، فقد سجل الناتج الداخلي الخام نموا بـ

* خصص أكثر من 60 مليار دج لتفعيل حركية و نشاط المؤسسات الوطنية المعاد هيكلتها.

3.8 % بفعل التحسن المسجل في القطاع الفلاحي و قطاع المحروقات، وكذا لتحسن الواردات بـ :2% بالحجم مما كان له الأثر الإيجابي على الاستهلاك العائلي الذي تطور بـ 2.5% ونمو للاستثمارات بـ 3 % عام 1995 مقابل 0.2% 0.5 %على التوالي عام 1994.[102 ص06]

إلا أن النمو المسجل سنة 1997 عاود الانخفاض مسجلا نسبة 1.2%، وكان هذا نتيجة التراجع المسجل في القطاع الصناعي وانخفاض النمو في القطاع البناء و الأشغال العمومية[31 ص158].مع انطلاق الألفية الجديدة و بوجود وضعية مالية مريحة نتيجة تحسن أوضاع أسعار البترول سجلت معدلات النمو أرقام عالية حيث وصل معدل النمو للسنتين 2004 و 2005 7.4% و 6.1% على التوالي.

بعد إطلاعنا لتطور الإنتاج على المستوى الكلي سنشرع الآن في دراسة تطوره على مختلف القطاعات

القطاع الفلاحي:

عقب الاستقلال اعتبر القطاع الفلاحي رفقة القطاع الصناعي أهم القطاعات خلقا للقيمة المضافة،إلا أنه أخذ في التراجع نتيجة الاختيارات السياسية آنذاك و تفضيل قطاع الصناعة على باقي القطاعات.و الجدول التالي يظهر تطور الإنتاج (القيمة المضافة) في القطاع الفلاحي خلال الفترة (1974-2004)

الجدول(2-2): تطور الإنتاج في القطاع الفلاحي بالأسعار الجارية خلال الفترة 1974-2004

	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980
انتاج ق الفلاحي	3873.50	5820.20	6685.00	6744.40	8422.10	10775.90	12923.30
$\sum VA\%$	8.71	12.26	11.39	9.78	10.28	10.33	9.75
معدل النمو		50.26	14.86	0.89	24.88	27.95	19.93

	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987
انتاج ق الفلاحي	16253.20	16107.10	16607.60	18287.50	24084.10	26278.20	31787.40
$\sum VA\%$	10.55	9.74	9.01	8.80	10.49	11.62	13.54
معدل النمو	25.77	-0.90	3.11	10.12	31.70	9.11	20.96

	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994
انتاج ق الفلاحي	38785.30	51633.20	62725.40	87307.00	128416.30	131102.00	145614.50
$\sum VA\%$	14.78	15.93	14.61	12.84	15.31	14.26	12.60
معدل النمو	22.01	33.13	21.48	39.19	47.09	2.09	11.07

	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
انتاج ق الفلاحي	196559.50	277842.10	242703.10	324845.80	359665.80	346171.40	412119.50
$\sum VA\%$	12.53	13.57	10.96	14.65	13.84	10.09	11.82
معدل النمو	34.99	41.35	-12.65	33.84	10.72	-3.75	19.05

	2002	2003	2004
انتاج ق الفلاحي	417225.20	515281.70	578886.70
$\sum VA\%$	11.40	11.20	11.14
معدل النمو	1.24	23.50	12.34

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات ONS

يظهر الجدول (2-2) أن معدل نمو الإنتاج الفلاحي لم يعرف استقرار خلال فترة الدراسة، فقد سجلنا تباينات كبيرة مثل النمو الكبير المسجل خلال سنة 1975 أين وصل إلى 50 % و يرجع هذا إلى إعادة هيكلة القطاع الزراعي وإلى إعادة تأهيل سلع المواد الاستهلاكية. ومن التباينات أيضا معدل النمو السالب المسجل في سنة 1982، هذا رغم تحرير أسعار الخضر و الفواكه و الذي لم يصاحبه زيادة في الإنتاج.

نشير أيضا إلى أن الأوضاع المناخية التي عرفتها الجزائر في فترة التسعينات كان لها تأثير مباشر على حجم الإنتاج الفلاحي ترجم عبر الزيادة تارة و الانخفاض تارة أخرى مثل ما حدث سنتى 1997 و 2000[65 ص16].كما نلاحظ أن البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية PNDA لم يأت بالنتائج المرجوة منه، فقد كان هدفه بالإضافة إلى استصلاح 750 ألف هكتار و كذا خلق 70 ألف منصب عمل، تحقيق معدل نمو في القطاع يقدر بـ 10% سنويا [81 ص18]، إلا أن معدل النمو لسنة 2002 كان بـ 1.24 %.

من خلال استقرار نسب الإنتاج الفلاحي على مجموع القيم المضافة ما بين 8 % و 13 % تبين أن القطاع الفلاحي لا يحظى بالأهمية في نظر السلطات، فلقد تراجعت نسب الاستثمار في القطاع الفلاحي من الاستثمار الكلي من 20.7% خلال المخطط الثلاثي إلى 12 % خلال المخطط الرباعي الأول، ثم 7.3% خلال المخطط الرباعي الثاني.

القطاع الصناعي:

باختيار المنهج الاشتراكي وإتباع نموذج DETANNE DE BERNIS* المبني على إستراتيجية النمو غير المتوازن، أي تحقيق النمو بقطاع واحد يعتبر المحرك بالنسبة لباقي القطاعات،لعبت الصناعة دور القطاع الرائد في هذه الإستراتيجية، وعليه كانت نسبة الإنتاج في هذا القطاع على مجموع القيمة المضافة الكلية مرتفعة كما يبينه الجدول التالي:

* لمزيد من المعلومات إطلع: DESTANNE DE BERNIS G « les industries industrialisationtes et l'intégration économique régionale » pp41-68,in Economie appliquée,cahiers de LISEA n 1,tome XXI.

الجدول (3-2): تطور الإنتاج في القطاع الصناعي بالأسعار الجارية خلال الفترة 1974-2004

	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980
الإنتاج	5352.20	5894.60	7449.80	8475.80	10921.30	13570.00	15974.10
$\sum VA\%$	41.41	32.79	33.48	34.22	29.89	32.15	38.63
معدل النمو		10.13	26.38	13.77	28.85	24.25	17.72

	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987
الإنتاج	18738.10	21388.60	25335.90	33082.80	36966.20	43719.90	42862.90
$\sum VA\%$	38.40	35.49	33.73	30.48	28.56	17.26	19.39
معدل النمو	17.30	14.14	18.46	30.58	11.74	18.27	-1.96

تابع للجدول (3-2)

	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994
الإنتاج	47542.70	48508.70	66921.90	99536.90	127161.10	130880.20	161647.60
$\sum VA\%$	20.09	22.93	29.16	34.75	29.86	26.91	28.33
معدل النمو	10.92	2.03	37.96	48.74	27.75	2.92	23.51

	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الإنتاج	193904.70	213419.50	223180.50	256821.10	270395.50	290749.60	312655.00
$\sum VA\%$	32.23	36.65	37.87	28.78	34.28	47.11	41.42
معدل النمو	19.96	10.06	4.57	15.07	5.29	7.53	7.53

	2002	2003	2004
الإنتاج	325930.00	344868.90	368835.50
$\sum VA\%$	40.34	43.39	45.9
معدل النمو	4.25	5.81	6.95

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات ONS

من الجدول (3-2) يتبين أن نسبة الإنتاج في القطاع الصناعي على مجموع القيم المضافة مرتفعة في عشرية السبعينات و الثمانينات، أما في التسعينات فقد سجل تراجع نسبي نظرا لتراجع دور الدولة في النشاط الاقتصادي و غلق المؤسسات العمومية إذ أن الدولة كانت المستثمر الأول في جميع القطاعات.ومع نهاية برنامج التعديل الهيكلي و استرجاع التوازنات الكبرى، عاودت نسبة الإنتاج الصناعي على مجوع القيم المضافة إلى الارتفاع نتيجة ارتفاع عدد المشاريع المنجزة من طرف الخواص و ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر لتصل هذه النسبة إلى 45.9% بعدما كانت 28.78% سنة 1998.

أما نسبة النمو في هذا القطاع فقد عرفت معدلات مرتفعة، إذ انتقلت من 10.13% سنة 1975 إلى 30.58 % سنة 1978 وهي تعتبر أكبر نسبة، لتأخذ في التراجع و تسجل معدل نمو سالب سنة 1987 نتيجة تراجع أسعار البترول.

في السنوات الأخيرة، سجل القطاع الصناعي معدلات نمو ضعيفة ترجع إلى المنافسة الأجنبية الكبيرة و المترجمة بارتفاع كبير للواردات.

قطاع المحروقات:

إذا كان قطاع الصناعة القطاع الرائد في إستراتيجية النمو غير المتوازن فإن قطاع المحروقات يعتبر الممول لباقي القطاعات، لهذا فقد حظي هذا القطاع باهتمام السلطات، غير أن تغيراته كانت مرتبطة و بشكل مباشر مع تغيرات أسعار النفط.نظهر تطور إنتاج المحروقات عبر الجدول الموالي:

الجدول (4-2): تطور الإنتاج في القطاع المحروقات بالأسعار الجارية خلال الفترة 1974-2004.

	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980
الإنتاج	18422.30	15567.70	19639.00	23592.90	24481.00	33534.70	51191.30
$\sum VA\%$	41.41	32.79	33.48	34.22	29.89	32.15	38.63
معدل النمو		-15.50	26.15	20.13	3.76	36.98	52.65

	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987
الإنتاج	59162.80	58714.70	62138.70	63376.70	65544.70	39053.20	45537.20
$\sum VA\%$	38.40	35.49	33.73	30.48	28.56	17.26	19.39
معدل النمو	15.57	-0.76	5.83	1.99	3.42	-40.42	16.60

	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994
الإنتاج	52702.70	74288.40	125193.70	236245.30	250402.50	247398.30	327346.70
$\sum VA\%$	20.09	22.93	29.16	34.75	29.86	26.91	28.33
معدل النمو	15.74	40.96	68.52	88.70	5.99	-1.20	32.32

	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الإنتاج	505562.80	750415.30	838985.80	638221.50	890943.30	1616314.70	1443928.10
$\sum VA\%$	32.23	36.65	37.87	28.78	34.28	47.11	41.42
معدل النمو	54.44	48.43	11.80	-23.93	39.60	81.42	-10.67

	2002	2003	2004
الإنتاج	1477033.60	1868889.60	2329341.30
$\sum VA\%$	40.34	43.4	45.9
معدل النمو	2.29	26.53	24.64

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات ONS

من الجدول (4-2) يتبين أن معدل نمو الإنتاج في قطاع المحروقات عرف معدلات سالبة في سنوات انخفاض أسعار البترول، كما نبين أن أكبر انخفاض للإنتاج هو ذلك المسجل في سنة 1986 بـ

39053.20 مليون دينار، كما أن ارتباط أسعار الغاز بأسعار البترول أدى إلى تراجع الإيرادات رغم الزيادة المسجلة في الإنتاج سنة 1986 و المقدر بـ99 مليار متر مكعب بعدما كانت 90.67 مليار متر مكعب سنة 1985.

كما يجب الإشارة إلى أن الجزائر باعتبارها عضو في منظمة الدول المصدرة للبترول OPEP،فإن حجم الإنتاج يحدد في هذه المنظمة و أن أسعار الصرف (تغيرات الدولار الأمريكي) لها كذلك الأثر الكبير في حجم الإنتاج، كما هو الشأن في سنة 1986 حين تدهور الدولار الأمريكي بـ 50 .%

أما عن نسبة إنتاج قطاع المحروقات على القيمة المضافة الكلية كانت مستقرة في فترة السبعينات و حتى منتصف الثمانينات ما بين 41% و 30% لتعرف تراجع سنة 1986 إلى 17.26%. ومع منتصف التسعينات عاودت النسبة إلى الاستقرار لتبلغ نهاية 2004 إلى 45.9 % .

قطاع البناء و الأشغال العمومية:

يعتبر قطاع البناء و الأشغال العمومية* القطاع الأكثر استقرار من بين القطاعات كلها، فمثلما هو مبين في الجدول(5-2) ،نلاحظ أن نسبة الإنتاج في هذا القطاع على القيمة المضافة الكلية عرفت إستقرار حتي بداية التسعينات أين أخذت في التراجع إلى 12.50% سنة 1991 بعدما كانت 16.90% سنة 1989.ويعود هذا إلى حداثة استقلال الجزائر و إلى المشايع التنموية الكبرى المنجزة خلال هذه الفترة مثل توسيع شبكة الطرقات و انجاز السدود و المشاريع السكنية الكبيرة المنجزة.

هذه المشاريع أدت إلى تسجيل معدلات نمو موجبة خلال كل قترة الدراسة ماعدا السنتين اللتين أعقبتا الأزمة البترولية لـ 1986، كما نلاحظ أن أكبر معدل نمو سجل خلال فترة المخطط الرباعي الثاني بـ 36.41 % حيث شرع في إنجاز مجموعة من المشاريع الكبرى.

الجدول (5-2): تطور الإنتاج في قطاع البناء و الأشغال العمومية بالأسعار الجارية خلال الفترة 1974-2004.

	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980
الإنتاج	5573.20	7602.20	10185.00	12305.80	15543.40	18119.80	20197.50
$\sum VA\%$	12.53	16.01	17.36	17.85	18.98	17.37	15.24
معدل النمو		36.41	33.97	20.82	26.31	16.58	11.47

تابع للجدول (5-2)

	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987
الإنتاج	22805.00	27604.60	32156.10	38562.20	41327.00	49398.50	47091.50
$\sum VA\%$	14.80	16.69	17.45	18.55	18.01	21.84	20.06
معدل النمو	12.91	21.05	16.49	19.92	7.17	19.53	-4.67

* أضيف له قطاع أشغال البترول العمومية.

	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994
الإنتاج	44928.00	54771.60	61809.00	84957.10	112185.80	134776.60	169448.80
$\sum VA\%$	17.13	16.90	14.40	12.50	13.38	14.66	14.66
معدل النمو	-4.59	21.91	12.85	37.45	32.05	20.14	25.73

	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الإنتاج	213130.30	245709.80	276567.20	300883.40	307675.60	334951.10	358895.20
$\sum VA\%$	13.59	12.00	12.49	13.57	11.84	9.76	10.30
معدل النمو	25.78	15.29	12.56	8.79	2.26	8.87	7.15

	2002	2003	2004
الإنتاج	409937.80	445214.30	503857.00
$\sum VA\%$	11.20	10.3	9.9
معدل النمو	14.22	8.61	13.17

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات ONS

قطاع الخدمات:

لم يكن قطاع الخدمات من ضمن أولويات المخطط في عشريتي السبعينات و الثمانينات، حيث كان يعتبر هذا القطاع غير خالق للقيمة المضافة، غير أن نتائج الجدول (6-2) تبين عكس ذلك

الجدول(6-2): تطور الإنتاج في قطاع الخدمات بالأسعار الجارية خلال الفترة 1974-2004.

	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980
الانتاج	11270.50	12595.30	14708.50	17830.20	22537.40	28317.60	32240.60
$\sum VA\%$	25.33	26.53	25.07	25.86	27.52	27.15	24.33
معدل النمو		11.75	16.78	21.22	26.40	25.65	13.85

	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987
الانتاج	37123.50	41607.30	47998.40	54613.70	61590.40	67762.00	67526.40
$\sum VA\%$	24.09	25.15	26.05	26.27	26.84	29.96	28.76
معدل النمو	15.15	12.08	15.36	13.78	12.77	10.02	-0.35

	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994
الانتاج	78380.60	94843.10	112655.70	171746.00	220458.10	275174.30	351586.40
$\sum VA\%$	29.88	29.27	26.24	25.26	26.29	29.93	30.42
معدل النمو	16.07	21.00	18.78	52.45	28.36	24.82	27.77

	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الانتاج	459630.50	560299.10	633739.70	696673.60	770275.80	842670.40	958058.10
$\sum VA\%$	29.30	27.36	28.61	31.42	29.64	24.56	27.49
معدل النمو	30.73	21.90	13.11	9.93	10.56	9.40	13.69

	2002	2003	2004
الانتاج	1030971.90	1132727.6	1293831.4
$\sum VA\%$	28.16	26.29	25.49
معدل النمو	7.61	9.86	14.22

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات ONS

يظهر الجدول (6-2) أن نصيب قطاع الخدمات* من القيمة المضافة الكلية مستقرة طوال فترة الدراسة بين 24.09 % و 31.42 %هذا ما يوضح ضعف مساهمة هذا القطاع في تكوين القيمة المضافة الكلية رغم الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر في التسعينات، و التي انعكست في نسبة نمو كبيرة قدرة بـ 52.45%،كان فيها نمو قطاع الخدمات بـ26.30 % وقطاع التجارة بـ 60.92% و قطاع النقل بـ 53.13%.و تعود هذه الطفرة في النمو إلى مجموعة من الأسباب و لعل أهمها تحرير الأسعار و رفع الدعم و تحرير التجارة الخارجية وظهور مكاتب التصدير و الاستيراد، بالإضافة إلى صدور قانون النقد و القرض 90-10 الذي ينص على إمكانية الاستثمار في المجال المصرفي و حتى المالي و إنشاء بنوك و مؤسسات مالية خاصة جزائرية كانت أم أجنبية الأمر الذي ساعد في ظهور بنوك تجارية ومؤسسات تأمين خاصة.

2.1.II تطور الاستثمار:

قامت الدولة فعلا في ظل المخططات الاقتصادية بتجنيد حجم مرتفع من الاستثمارات يتناسب مع طموحها الكبير للتغلب على مشكلات التخلف والقفز بسرعة إلى مستويات عالية من التقديم الاقتصادي والاجتماعي، وكانت لفترة السبعينات النسبة الأوفر من هذا الاستثمارات أين سجلنا قفزة كبيرة في معدلات نمو الاستثمار كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول(7-2): تطور معدل نمو الاستثمار الحقيقي خلال الفترة 1970-2004.

الوحدة %

	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976
معدل نمو الاستثمار	-	0.27	16.49	17.62	18.56	21.34	17.81
I/PIB*	25.61	29.50	26.74	29.68	32.75	38.67	41.51

	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983
معدل نمو الاستثمار	13.02	18.55	-7.82	-4.35	11.53	5.22	3.07
I/PIB	44.57	48.56	41.62	39.46	42.68	38.01	41.84

	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990
معدل نمو الاستثمار	5.43	3.55	-5.53	-17.28	-1.82	1.10	-6.17
I/PIB	42.16	41.87	40.89	35.36	34.04	32.43	29.93

	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
معدل نمو الاستثمار	-18.34	-1.61	4.21	-0.77	-2.64	6.30	1.96
I/PIB	23.62	23.21	25.12	25.36	23.22	23.65	24.02

	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
معدل نمو الاستثمار	11.77	-11.67	-7.40	11.94	6.74	7.96	2.59
I/PIB	25.79	21.85	19.26	21.22	21.61	21.67	21.00

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات ONS

* مجموع القيم المضافة للخدمات+ النقل+التجارة.
* نسبة الاستثمار إلى الإنتاج الداخلي الخام.

عرفت معدلات نمو الاستثمار معدلات موجبة طيلة فترة السبعينات ما عدى سنة 1979، ويعكس هذا الاتجاه وجود إرادة سياسية قوية لمضاعفة الجهد الاستثماري و التخفيض من البطالة إذ كانت جل الاستثمارات حكومية.

كما هو موضح في الجدول فإن الفترة التي غطاها المخطط الرباعي الثاني عفت أكبر معدلات النمو، حيث بلغ متوسط معدل النمو خلال هذه الفترة 17.40%، و يعود هذا الارتفاع إلى انتعاش أسعار البترول في الأسواق العالمية وبذلك القدرة التمويلية للحكومة.

ما ميز فترة السبعينات أيضا، هو سيطرت الاستثمارات الإنتاجية على باقي الاستثمارات و استحوذ قطاع الصناعة على حصة الأسد. كما تظهر نسبة الاستثمار إلى الإنتاج الداخلي الخام إلى مكانة الاستثمار في إحداث النمو الاقتصادي.

في فترة المخطط الخماسي الأول، ورغم ارتفاع حجم الترخيص المالي إلى 459.21 مليار دج [05 ص130] إلا أن معدل الانجاز لم يبلغ 75% نهاية سنة 1984. و يعود هذا إلى مجموعة من الأسباب هي:

1- ظروف الأزمة الاقتصادية التي أثرت على قدرة التموين و التمويل لانخفاض أسعار المحروقات؛
2- ضعف انتظام عمليات التوزيع خاصة مواد البناء؛
3- ضعف المتابعة الفنية؛
4- ضعف في التحكم في وسائل الإنتاج و نقص الأيدي العاملة المؤهلة.

رغم هذا استمر معدل نمو الاستثمار في تسجيل معدلات موجبة حتى سنة 1986 و انخفاض إيرادات الدولة بنحو 40%،و بذلك دخلت الجزائر في مرحلة جديدة مرحلة التقشف تحت غطاء الإصلاحات الاقتصادية، فتراجعت معدلات نمو الاستثمار و نسبة مساهمة الاستثمار في النمو الاقتصادي إلى 29.93% سنة 1990 بعدما كانت 41.87% سنة 1985.

في فترة التسعينات و التي تميزت بالإصلاحات الاقتصادية و التوجه نحو اقتصاد السوق و تراجع دور الدولة للاقتصاد، عرفت معدلات نمو الاستثمار تذبذبا من سنة إلى أخرى نظرا لتغير أسعار المحروقات و أسعار الواردات، و لكن حصة الاستثمار من الإنتاج الداخلي الخام عرفت استقرار طلية هذه الفترة.

3.1.II تطور العمالة:

يعتبر العمل أحد أبرز محددات الإنتاج و الاستثمار الكليين وقد حظي بمكانة هامة عبر مختلف المخططات الاقتصادية، وقد توجه المخططين في كيفية خلق مناصب شغل في القطاع الصناعي أو عبر مختلف القطاعات الأخرى.

في هذا الجزء من البحث، سنعرض إلى دراسة تحليلية لسوق العمل في الجزائر بتناول الفئة النشيطة و المشتغلة و تقييم لعم عبر مختلف القطاعات.

الفئة النشيطة:

حسب المكتب الدولي للعمل، تعرف الفئة النشيطة على أنها الفئة التي تضم كل الأشخاص الذين مارسوا نشاطا اقتصاديا، تجاريا ساعة على الأقل خلال أسبوع المرجعي (حتى إذا صرحوا أنهم بدون عمل)، يبحثون عن عمل، أو يؤدون الخدمة الوطنية.

أما حسب الديوان لوطني للإحصاء فالفئة النشيطة هي الفئة التي تضم السكان المشتغلين فعلا، وكذا الذين يبحثون عن شغل.

عرف تطور الفئة النشيطة، خلال الفترة 1966- 2005، تذبذبات في حجمها ولكن ومنذ سنة 1985 تميزت بالاستقرار و أصبحت في تزايد من سنة لأخرى.و من خلال الشكل التالي يمكن تقسيم تطور هذه الفئة إلى ثلاثة مراحل و هي:[42 ص42]

الفترة الأولى: تبدأ من سنة 1966 إلى غاية 1977 تميزت هذه الفترة بسرعة نمو بطيئة لحجم الفئة النشيطة و متوسط معدل النشاط بلغ 1,6 %، ويعود هذا أساسا إلى:

- مجانية التعليم وحث الدولة على التعلم ما نجم عنه ارتفاع معدلات الالتحاق بالتعليم و مراكز التكوين المهني؛
- ضعف مشاركة المرآة في النشاط الاقتصادي.

لهذين السببين و أسباب أخرى كانت هذه النسبة المرتفعة.

الشكل (2-1): تطور حجم السكان النشيطين و المشتغلين في الجزائر 1970-2003*.

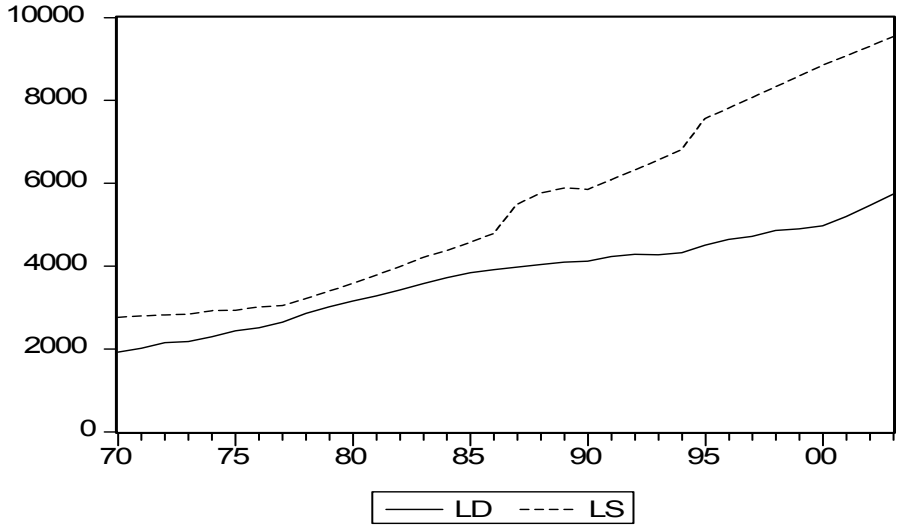

الفترة الثانية: انطلقت سنة 1979 واستمرت إلى غاية 1985، وقد تميزت هذه الفترة بتزايد سريع جدا لحجم الفئة النشيطة، حيث كان معدل نمو هذه الأخيرة يقارب 5.5%،ولعل من بين أهم الأسباب المساهمة في ذلك:

- تغير دور المرآة في المجتمع؛
- أثار عملية الانفجار السكاني الذي حدث في السبعينات؛
- تراجع دور الجهاز التربوي الذي لم يعد قادرا على استيعاب كل الطاقات.

كما نضيف تراجع تمويل المشاريع الحكومية الكبرى.

الفترة الثالثة: امتدت هذه الفترة من سنة 1985 إلى 2005 و هي تكملة للفترة السابقة و لكن بفرق أول يتمثل في تباطؤ الزيادة في حجم الفئة النشيطة مقارنة بالفترة السابقة، أما الفرق الثاني فهو تراجع معدل النشاط حيث بلغ 4% وهذا راجع إلى نفس أسباب الفترة السابقة.

الفئة المشتغلة:

حسب المكتب الدولي للعمل فإن الفئة المشتغلة هي الفئة التي تحتوي على جميع الأشخاص الذين صرحوا أنهم مارسوا نشاطا اقتصاديا خلال الأسبوع المرجعي، بما في ذلك الذين صرحوا مسبقا أهم بطالين، نساء في البيت أو أشخاص غير نشطين و كذا أفراد الخدمة الوطنية.

من خلال دائما الشكل رقم (1-2) يمكننا تقسيم مراحل تطور السكان المشتغلون إلى أربعة فترات وهي:[39 ص44-45]

الفترة الأولى: تمتد من سنة 1967 إلى 1978 و تخص المخططات الاقتصادية الثلاثة الأولى، حيث تميزت هذه الفترة بارتفاع عدد مناصب الشغل الجديدة الذي بلغ معدل 100 ألف منصب في السنة

* يمثل LS فئة السكان النشيطة بينما LDفئة السكان المشتغلين.

والناتج أساسا من سياسة التصنيع، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدل نمو المشتغلين الذي قدر بـ 4,4%.

الفترة الثانية:تمتد من 1980 إلى 1984، أين سجل متوسط تزايد سنوي للتشغيل قدر بـ 4,2 % الذي كان بفضل الاستثمارات العمومية الهائلة، خصوصا بعد تحسن سعر البترول سنة 1979، ويعد قطاع الأشغال العمومية و الإدارة و الخدمات أهم القطاع المساهمة في ذلك.

الفترة الثالثة:وهي تخص فترة المخطط الخماسي الثاني، أين نلاحظ تدهور حجم مناصب الشغل الجديدة حيث وصلت حوالي 45 ألف منصب جديد، بعدما كانت 62 ألف و هو ما أثر سلبا على حجم البطالة بارتفاع حجمها.

الفترة الربعة: وامتدت هذه الفترة من سنة 1989 إلى غاية 1999 و تميزت هذه الفترة بالانتقال التدريجي إلى اقتصاد السوق وبمؤشرات اقتصادية كلية سلبية للغاية. وتعتبر هذه المرحلة أسوء المراحل، حيث تدهور عدد مناصب الشغل الجديدة وفصل في السنوات الأخيرة إلى 27 ألف منصب، أضف إلى ذلك تراجع دور الدولة في الاقتصاد مع العلم أن القطاع الحكومي هو صاحب أكبر حصة من المناصب، وضف إلى كل ذلك ضعف الجهاز الإنتاجي، وفي الأخير الوضع الأمني الذي عطل حركة الاقتصاد عموما.

الفترة الخامسة: وتمتد هذه المرحلة من 2000 إلى يومنا الحالي أي بعد الشروع في برنامج الإنعاش الاقتصادي و دعم النمو. وما يلاحظ خلال هذه الفترة هو ارتفاع عدد مناصب الشغل نظرا للحركية التي ميزت قطاعي البناء و الأشغال العمومية و الخدمات، إذ عرف هذان القطاعان ارتفاع يقدر بـ 33% و 34% على التوالي خلال الفترة 2000-2005.

تطور العمالة عبر مختلف القطاعات

تطور العمالة عبر مختلف القطاعات الاقتصادية تميزت بتذبذبات كبيرة و غير منتظمة. بغض القطاعات الاقتصادية الوطنية عرفت تغيرات أكبر من القطاعات الأخرى و تميزت بوتيرة نمو سريعة ونبدأ بقطاع الفلاحة يليه بعد ذلك القطاع الصناعي لننتقل بعد ذلك إلى قطاع الخدمات مرورا بقطاع الأشغال العمومية.

القطاع الفلاحي:

خلال عشرية الستينات بلغت الفلاحة ذروتها سنة 1966 و يعود هذا أساسا إلى سهولة احترافها، وكون هذا القطاع هو الوحيد الذي نجا من الدمار الذي أحدثه الاستعمار. ولكن خلال الفترة 1971 1977 سجل هذا القطاع انخفاض في حجم العمالة يقدر بـ 112500[75 ص128].و لم يعرف هذا القطاع عودة إلى وضعيته حتى نهاية المخطط الرباعي الثاني، و يرجع بعض الاقتصاديين أسباب هذا التراجع إلى:[38 ص48]

1- إعطاء الأولوية للقطاعات الأخرى خاصة في توزيع الاستثمارات حيث كان حجم الاستثمارات المخصصة لقطاع الفلاحة يقدر بـ 1605 مليون دينار مقابل 4750 مليون لقطاع الصناعة خلال المخطط الثلاثي فقط؛

2- الفارق الشاسع في الأجور بين مختلف القطاعات، فعلى سبيل المثال كان متوسط الأجور لسنوية سنة 1978 كما يلي:

الفلاحة 6972 دج

الصناعة + أشغال عمومية 19848 دج

الخدمات 22884 دج

الإدارة 17580 دج

3- ضعف مردودية الأرض نتيجة سوء خدمتها، الأمر الذي جعلها غير مربحة و بذلك هجرتها؛

4- التمدن السريع و رغبة الريفيين الالتحاق بالعاصمة؛

5- حالة الجفاف التي مست الجزائر.

خلال الفترة 2000-2005 ارتفع عدد العمال في هذا القطاع من 1185 ألف إلى 1683 ألف، أي بزيادة قدرها 500 ألف منصب شغل، ويعود هذا أساسا إلى ارتفاع الدعم و القروض الممنوحة لهذا القطاع من جهة، وإلى تحسن الأحوال الجوية و ارتفاع منسوب المياه، في السدود، من جهة أخرى، كما شهدت هذه الفترة ارتفاع المساحات المروية وزيادة في حجم الاستثمارات في تربية الدواجن و المواشي و إنتاج الحليب. إلا أن ما ميز هذه المرحلة هو انخفاض إنتاجية هذا القطاع من 8,1 سنة 2001/2000 إلى 6,9- سنة 2005/2004، ويعود هذا أساسا إلى انخفاض القيمة المضافة بالأسعار الحقيقية نتيجة ارتفاع معدل الأسعار.

القطاع الصناعي:

عرفت حصة العمالة في القطاع الصناعي خلال فترة 1967-1980 وتيرة نمو مستمرة و ثابتة (بنسبة 10% خلال السنة)، و يرجع هذا إلى الأولوية التي حظي بها هذا القطاع من خلال الاستثمارات الهائلة التي ضخت له، أين كان يعول عليه امتصاص اليد العاملة، إلا أنه و مع نهاية السبعينات عرف هذا القطاع اكتفاء و لم يعد قادر على استيعاب أكثر لليد العاملة. و مع بداية الثمانينات و موازاة مع إعادة هيكلة المؤسسات العمومية و ضعف الجهاز الإنتاجي، أصبح هذا القطاع لا يحظى بنفس الأهمية لتشهد العمالة فيه نوع ما من الاستقرار.

أما فترة التسعينات, و مع الشروع في برنامج التعديل الهيكلي و تراجع دور الدولة في الاقتصاد والشروع في مسار الخوصصة و غلق المؤسسات العمومية, عرف عدد العمال تراجع كبير حيث بين سنتي 1991-1999 كانت نسبة تراجع هذا القطاع بـ 10% ، و الملاحظ في هذه المرحلة ثبات عدد عمال قطاع المحروقات و هذا لعدم تدفق استثمارات جديدة على هذا القطاع من جهة و لكونه كثيف رأس المال من جهة أخرى.

خلال الألفية الثانية و على الرغم من ارتفاع مرودية العمل في هذا القطاع* , لم يأت مشروع الإنعاش الاقتصادي بالنفس الجديد المأمول فيه, كما لم تنجح الجهود المبذولة في استقطاب استثمارات أجنبية أو محلية خاصة لملء الفراغ الناتج عن تراجع دور الدولة في هذا القطاع و تأخر عملية الخوصصة، فعرف بذلك حجم العمالة في هذا القطاع نوعا من الثبات، فبعدما كان 441 ألف عامل سنة 1999 صار 473 ألف سنة 2005.

أما عن قطاع المحروقات و بما أنه قطاع كثيف رأس المال غرف ثبات حصته بألفين منصب شغل خلال نفس الفترة لتصبح 54 ألف عامل.

قطاع الأشغال العمومية:

تميز هذا القطاع بالزيادة المستمرة في اليد العاملة منذ 1960 حتي بداية التسعينات ولكن بنسب متفاوتة، حيث سجلت بداية السبعينات أكبر نسبة نمو بمتوسط يقدر بـ 20% ثم انخفضت في بداية الثمانينات إلى 11%، ويرجع أساسا هذا التطور إلى:

1- المشاريع الكبرى التي حظي بها هذا القطاع سواء في مجال الطرقات أو البناء؛

2- سهولة الاندماج في هذا القطاع، و هذا لكونه لا يحتاج إلى نسبة كبيرة من التأهيل؛

3- الحجم الكبير من اليد العاملة التي يحتاجها هذا القطاع (كثيف العمل)؛

4- ارتفاع متوسط الأجر مقارنة بالقطاعات الأخرى.

لكن ومع بداية التسعينات تراجع حجم العمالة في هذا القطاع بشكل محسوس وهذا يعود إلى:

- عجز المؤسسات العمومية و تراجع ميزانية هذا القطاع؛
- ارتفاع سعر الموارد الأولية الذي أثر سلبا على حجم نشاط هذا القطاع؛
- رفض البنوك الأجنبية تمويل المشاريع الكبرى؛

لكن مع بداية تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي و الذي كان يتضمن مشاريع كبرى(كمشروع مليون سكن و المدن الجديدة و الطريق السريع شرق غرب) و لارتفاع إيرادات الدولة ، ارتفع

* ارتفعت إلى 1,8 بعدما كانت 1,3خلال الفترة 1995/ 2005.

نصيب اليد العاملة في هذا القطاع إلى 1039 ألف عامل سنة 2005 بعدما كان 743 ألف سنة 1999، كما ارتفع معدل إنتاجية العمل بـ 4,8% بعدما كانت 0% سنة 2000/1999.

قطاع الخدمات:

تميز قطاع الخدمات بثبات حصته من إجمالي اليد العاملة منذ 1966 إلى 2003 بنسبة تقدر ما بين 19 %إلى 20 % مع تسجيل تحسن طفيف ابتدءا من سنة 1998 و يعود هذا الثبات إلى عدم حدوث تحسن ملحوظ في القدرة الشرائية للمواطن، أين تعتبر الخدمات دالة للتقدم و الرفاه الاقتصادي و الاجتماعي، فكلما زاد التطور و الرفاه للفرد صاحبه زيادة في الطلب على الخدمات. ويعتبر كل من النقل و المواصلات و التجارة و الاتصالات و القطاع مالي أهم مجالات استقطاب اليد العاملة في هذا القطاع خصوصا بعد رفع الحكومة لاحتكارها[36 ص50]. وبلغة الأرقام يمكن رؤية الزيادة القوية في اليد العاملة، فبعدما كان عدد عمال هذا القطاع 1057 ألف عامل صار 1441ألف في الفترة 1999-2005 أي زيادة بـ 34,72 %.

قطاع الإدارة:

يعتبر قطاع غير منتج، مما يجعله مرتبط ارتباطا مباشرا بإيرادات الدولة. أهم ما يميز هذا القطاع هو البيروقراطية الكبيرة و البطالة المقنعة التي ساعدت على استقرار حصته من إجمالي اليد العاملة.

البطالة:

عرف تطور البطالة في الجزائر أربعة مراحل[39 ص70]، كل مرحلة وافقت وضعية خاصة مر بها الاقتصاد الجزائري و الجدول(8-2) التالي يوضح هذه المراحل

الجدول(8-2): تطور البطالة خلال الفترة 1966-2005

	1966	1973	1978	1980	1985	1986	1994	2000	2005
البطالة	852	526	359	429	434	547	1660	2611	2230
م البطالة%	32,9	18,6	11,2	12	9,5	11,4	24 ,4	29,5	15,7

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات ONS

المرحلة الأولى 1966-1985: عرفت هذه المرحلة تقلصا معتبرا في حجم البطالة فبعدما كان معدلها 32,9 سنة 1966 انخفضت إلى 9,5 سنة 1985، و يعود ارتفاع البطالة في عشرية الستينات إلى تدمير كل مصادر الشغل من طرف المستعمر، ضف إليه غياب نظام اقتصادي حقيقي وعدم وجود استقرار سياسي.

مع بداية المخططات الرباعية، حرص المخطط على تهيئة الظروف لملائمة لتوفير مناصب العمل في مختلف القطاعات و الفروع الاقتصادية، فركز على الاستثمارات العمومية المكثفة و المخصصة إلى إنشاء صناعة قوية تمتص اليد العاملة فتراجع معدل البطالة بـ 7,5نقطة في الفترة 1973-1979 .
إلا أنه يعاب على هذه الفترة النزوح الريفي نتيجة التفاوت في الدخل بين الصناعة و الزراعة و إلى تركيز المشاريع في المدن الساحلية.
مع حلول الثمانينات، شهد الاقتصاد توجها جديدا اعتمد على إعادة هيكلة المؤسسات الكبيرة و إعطاء الأولوية لإنجاز ما تبقى من المشاريع التنموية المقررة، فترتب عن هذا التوجه تنامي فرص العمل بتوفير 140 ألف منصب عمل جديد أي بزيادة نسبتها 4,2 % سنويا ليتراجع معدل البطالة إلى 8,7% سنة 1984.[17 ص21]

المرحلة الثانية 1986-1993: في هذه المرحلة عادت معدلات البطالة إلى الارتفاع و ذلك لتراجع العوامل التي ساعدتها على الانخفاض.من بين أهم هذه العوامل أسعار النفط، إذ عرفت تراجعا كبيرا سنة 1986 ما أدى إلى انخفاض المداخيل و تعطل الجهاز الإنتاجي و تراجع مناصب الشغل المتاحة، وما زاد حدة البطالة هو تغير سياسة المخطط، حيث أصبح يتكلم عن العمل الضروري و العمل المنتج بعدما كان العمل اجتماعيا[36 ص73]، و في هذه النقطة سجل في التسعة أشهر من سنة 1986 1770 عملية فصل جماعي مست 255000 عامل، و 5500 إقالة فردية[21 ص17] .
كما عرفت هذه الفترة التحاق عدد هائل من الوافدين إلى سوق الشغل نظرا الإنفجار السكاني الذي حدث خلال عشريتي الستينات و السبعينات.و بالرجوع إلى الإحصائيات نجد أن أعلى نسبة بطالة سجلتها هذه الفترة هي في سنة 1993 بمعدل 23,2 % أي بارتفاع 13,7 نقطة عن سنة 1985.

المرحلة الثالثة 1994-2000: تزامنت هذه المرحلة مع برامج التعديل الاقتصادي وهي تكملة للمرحلة السابقة، حيث مع تراجع دور الدولة و إزالة مختلف الحواجز الجمركية و ارتفاع الواردات و تسجيل معدلات نمو سالبة، كانت فرص العمل شحيحة بالمقارنة مع الأعداد المتزايدة من الباحثين عن العمل فزادت معدلات البطالة لتصل إلى 28% سنة 1998 أي ما يعادل 2,3 مليون عاطل و 2,6 مليون سنة 2000.

المرحلة الرابعة 2001-2005: بعد سنوات من النمو الضعيف عاد الإزدهار الاقتصادي ابتداء من سنة 2001 باعتبار كل المؤشرات الاقتصادية الكلية الأساسية تؤكد ذلك، ومع الشروع في برنامج الإنعاش الاقتصادي عرف الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات سنة 2004 ارتفاعا ملحوظا قدر بـ 6,2% و كان أكبر من الناتج الداخلي لخام للمحروقات لنفس السنة، وقطاع البناء و الأشغال العمومية و الصناعي و الفلاحي أهم القطاعات المساهمة بإعتبارها قطاعات كثيفة العمل لذلك انخفضت معدلات البطالة من 2,7%سنة 2001 إلى 15,7%سنة 2005 أي استحداث حوالي 720 ألف منصب شغل جديد منها 230 ألف منصب مؤقت خلال الفترة 2001-2004.[17 ص28-29]

2.II تطور الميزانية العامة للدولة

عرفت ميزانية الدولة تقلبات عديدة خلال فترة الدراسة، ويعود هذا أساسا إلى تذبذب أسعار البترول التي أثرت على إيرادات الدولة و بالتالي على نفقاتها.

1.2.II تطور الإيرادات:

نلاحظ من خلال الجدول(9-2) اعتماد الإيرادات بشكل معتبر على الجباية البترولية، وقد أصبح هذا الإعتماد يتكرس عبر مرور السنوات،فبعدما كانت تمثل 21% سنة 1970 انتقلت إلى 57.16% سنة 1974 بداية تطبيق المخطط الرباعي الثاني لتعرف بعدها هيمنة الجاية البترولية على مجموع الإيرادات الكلية للدولة ما عدى فترة الثمانينات و بالتحديد 1983-1990 أين تراجعت نسبة الجباية البترولية على الإيرادات الكلية من 62.35 % سنة 1981 إلى 37.63%، ويعود هذا أساسا إلى تراجع أسعار البترول في الأسواق الدولية و الاعتماد على الجباية الخارجية، حيث كانت تمثل جزءا كبيرا من الضرائب غير المباشرة بفضل الرسوم الجمركية التي تفرض على التجارة الخارجية بهدف حماية المنتوج الوطني من المنافسة الأجنبية و ارتفاع حجم الواردات خلال تلك الفترة. كما أن الدولة كانت تعتمد على تمويل ميزانيتها من الضرائب غير المباشرة، حيث تشكل أكثر من 60% من مجموع الإيرادات الجبائية الكلية العادية، وذلك بسبب سهولة جبايتها عكس الضرائب المباشرة، فهي متضمنة في أسعار السلع و الخدمات.[25 ص121]

مع معاودة ارتفاع أسعار البترول، و الشروع في الإصلاحات الاقتصادية، ارتفعت نسبة الجباية البترولية على الضرائب الكلية من 47.56% سنة 1990 إلى 73.56 % سنة 2005 ، لتؤكد هذه النتائج أنه رغم استعادة الموازنات الاقتصادية الكلية، إلا أن الاقتصاد الجزائري لم يتمكن من فك التبعية لقطاع المحرقات الذي أصبح معوقا بدل من أن يكون عونا لباقي القطاعات.كما أن تخفيض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة بعد تحرير التجارة الخارجية وتخفيض معدلات الضرائب المباشرة لم يساعد في تحسين مكانة الجباية العادية.

كما لا يفوتنا الإشارة إلى أن تنامي السوق الموازية خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية و اتساع دور القطاع الخاص في الاقتصاد، جعلت الدولة تخسر إيرادات كبيرة لم تتمكن الهيئات الإحصائية المتخصصة من تقديرها نظرا لغياب دراسات و معطيات دقيقة حول القطاع الموازي.

2.2.II تطور النفقات العامة

يرتبط تحليل النفقات العامة بإيرادات الدولة، فهذه الأخيرة هي مصدر تمويل النفقات، كما نلاحظ من خلال الجدول(9-2) أن نفقات التسيير هي ذات الجزء الأكبر من النفقات الكلية،فلقد عرفت نسب مرتفعة تراوحت بين 51 % سنة 1983 و 78% سنة 1999، و يعود هذا الارتفاع أساسا إلى الكتلة

الأجرية* التي كانت تمثل الجزء الأكبر من هذه النفقات وإلى سياسة دعم الأسعار و كذا تمويل الاستثمارات الحكومية،إذ أن الدولة كانت هي المستثمر الوحيد خلال فترة السبعينات و الثمانيات.
أما عن نفقات التجهيز، نميز أن الصدمات البترولية أثرت بشكل كبير على النفقات العامة و التجهيزات بصفة خاصة، و لعل هذا يعود إلى تفضيل الدولة إلى الجانب الاجتماعي على الاقتصادي،ولكن في فترة التسعينات و رغم السياسة التقشفية المتبعة من طرف الدولة، وتراجع دورها،إلا أن النفقات بقيت مرتفعة، و يعود هذا أساسا إلى ارتفاع التضخم و تدهور أسعار الصرف.

* كانت تمثل الأجور 72% من الايرادات الاجمالية لعام 2000 (لم تقل عن 75% في السنوات السابقة).

الجدول(9-2):الميزانية العامة للدولة للفترة 1970-2005

الوحدة:مليون دج

السنة	الإيرادات		مجموع الإيرادات	النفقات		مجموع النفقات	رصيد الميزانية
	الجباية البترولية	الجباية العادية		التسيير	التجهيز		
1970	1 350	4 956	***6 306***	4 253	1623	***5 876***	**430**
1971	1 648	5 271	***6 919***	4 687	2254	***6 941***	**- 22**
1972	3 278	5 900	***9 178***	5 365	2832	***8 197***	**981**
1973	4 114	6 953	***11 067***	6 270	3719	***9 989***	**1 078**
1974	13 399	10 039	***23 438***	9 406	4002	***13 408***	**10 030**
1975	13 462	11 591	***25 053***	13 656	5412	***19 068***	**5 985**
1976	14 237	11 978	***26 215***	13 170	6948	***20 118***	**6 097**
1977	18 019	15 460	***33 479***	15 282	10191	***25 473***	**8 006**
1978	17 365	19 417	***36 782***	17 575	12531	***30 106***	**6 676**
1979	26 516	19 913	***46 429***	20 090	13425	***33 515***	**12 914**
1980	37 658	23 925	***61 583***	27 587	17 928	***45 515***	**16 068**
1981	50 954	30 757	***81 711***	32 822	22 776	***55 598***	**26 113**
1982	41 458	36 114	***77 572***	41 085	33 667	***74 752***	**2 820**
1983	37 711	46 800	***84 511***	45 026	43 071	***88 097***	**-3 586**
1984	43 800	57 000	***100 800***	55 600	44 100	***99 700***	**1 100**
1985	46 800	63 700	***110 500***	58 900	44 300	***103 200***	**7 300**
1986	21 400	71 500	***92 900***	67 100	40 600	***107 700***	**-14 800**
1987	20 500	74 800	***95 300***	65 800	37 300	***103 100***	**-7 800**
1988	24 100	71 800	***95 900***	76 900	42 300	***119 200***	**-23 300**
1989	45 500	75 400	***120 900***	83 100	42 500	***125 600***	**-4 700**
1990	76 200	84 000	***160 200***	96 800	45 600	***142 400***	**17 800**
1991	161 500	110 900	***272 400***	183 200	52 000	***235 200***	**37 200**
1992	194 700	122 100	***316 800***	236 100	72 600	***308 700***	**8 100**
1993	179 200	134 600	***313 800***	288 900	101 400	***390 300***	**-76 500**
1994	222 200	212 000	***434 200***	344 600	117 200	***461 800***	**-27 600**
1995	336 100	264 698	***600 798***	444 425	144 660	***589 085***	**11 713**
1996	496 000	329 160	***825 160***	525 547	199 050	***724 597***	**100 563**
1997	564 765	361 903	***926 668***	609 507	235 686	***845 193***	**81 475**
1998	378 550	395 955	***774 505***	639 965	236 210	***876 175***	**-101 670**
1999	560 100	390 375	***950 475***	755 608	206 080	***961 688***	**-11 213**
2000	1173 237	404 573	***1577 810***	841 783	336 329	***1178 112***	**399 698**
2001	956 389	549 137	***1505 526***	913 734	407 295	***1321 029***	**184 497**
2002	942 904	660 284	***1603 188***	1045 871	504 830	***1550 701***	**52 487**
2003	1284 975	689 491	***1974 466***	1122 762	567 414	***1690 176***	**284 290**
2004	1485 699	744 197	***2229 896***	1251 055	640 714	***1891 769***	**338 127**
2005	2267 800	814 992	***3082 792***	1245 130	806 900	***2052 030***	**1030 762**

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات ONS

3.II تطور الميزان التجاري:

عرضنا لتطور الميزان التجاري يكون عبر ثلاث مراحل مرت بها التجارة الخارجية كنتيجة للسياسة المتبعة في كل مرحلة: [18 ص31]

1.3.II مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية 1962-1970:

تم التأكيد على منطق الرقابة على التجارة الخارجية في كل من مؤتمر طرابلس 1962 ميثاق الجزائر 1964، أين كانت السلطات الجزائرية تؤمن بالدور الذي يمكن أن تلعبه التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني و لتعزيز هذه الرقابة عمدت الدولة إلى إجراءات منها:[18 ص32]

أ/ الرقابة على الصرف: عرفت البلاد خلال هذه الفترة استقرار في سعر الصرف، الذي كان ضروريا من وجهة نظر المسؤولين، نظرا للمرحلة التي كان يعيشها الاقتصاد الوطني، وسمحت هذه الرقابة على الصرف إلى إحداث تأثير مباشر على عرض و طلب العملة الوطنية مع المحافظة على توازن ميزان المدفوعات و كذا إيقاف تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج خاصة فرنسا مع بداية عمليات التأميم و مغادرة المعمرين.

ب/ الرسوم الجمركية: في هذا الشأن تم إصدار أول تعريفة جمركية بموجب الأمر 414/63 المؤرخ في 28 أكتوبر 1963 حيث اعتمد على تصنيفين هما:

- حسب طبيعة المنتوج؛
- حسب الدولة.

بالنسبة للتصنيف حسب المنتوج فقد خصت هذه التعريفة ثلاث أنواع من المنتجات هي[55 ص118]

- تعريفة على سلع التجهيز و المواد الأولية تقدر بـ 10%.
- تعريفة على المنتجات نصف مصنعة ما بين 5% و 10 %.
- تعريفة على المنتجات التامة ما بين 15%و20%.

أما من ناحية التصنيف على أساس الدول، فقد طبق نظام تفضيلي خص أربعة مناطق و هي[55ص120]

- تعريفة على السلع التي مصدرها فرنسا؛
- تعريفة على السلع التي مصدرها المجموعة الاقتصادية الأوربية دون فرنسا؛
- تعريفة الحق المشترك (le tarif de droit commun) تطبق على الدول التي تمنح الجزائر الدولة الأكثر رعاية؛

تعريفة عامة على باقي البلدان.

غير أن تعريفة 1963 سرعان ما فقدت فعاليتها الجمركية و دورها الاقتصادي و هذا لعدة أسباب*، ولتدارك هذا الوضع و بموجب الأمر 35/68 المؤرخ في 2 فيفري 1968، استخدمت معدلات جديدة و حذف العمود الخاص بفرنسا، وكان هذا الإجراء كرد فعل على القرارات الفرنسية المتخذة تجاه الصادرات الجزائرية. كما عرفت النسب المطبقة على السلع المستوردة ارتفاعا ملحوظا حيث كان هذا ينصب في سعى الدولة آنذاك إلى توجيه قطاع الاستيراد بما يتلاءم مع المخطط الثلاثي الأول و تجسيدا لفكرة اقتصاد وطني خال من التبعية. الجدول التالي يوضح هذه النسب:

الجدول(10-2): تصنيف الرسوم الجمركية حسب طبيعة المنتجات المستوردة في تعريفة 1968.

البيان	السلع المحولة	سلع غير المحولة
سلع الاستهلاك الضرورية	%50-%30	%40-%20
سلع الاستهلاك الكمالية	%50-%100	%30-%20
سلع التجهيز	%30	%20

المصدر:[51 ص177]

ج/ نظام الحصص و التجمعات المهنية للشراء:

يقصد بنظام الحصص فرض قيود على الاستيراد (ونادرا على التصدير) خلال فترة زمنية محددة، بحيث تضع الدولة الحد الأقصى للكميات و القيم المسموح بإستدرادها.[10 ص306]

و تبعا لهذا الإجراء قامت الجزائر بوضع الإطار العام لحصص الاستيراد* حيث وضعت ثلاث معايير تحكم استراد السلع في الجزائر هي:

- المنع أو الحظر؛
- الحصص؛
- حرية الاستيراد.

كما قامت الدولة بإنشاء التجمعات المهنية للشراء (GPA) و التي تكمن مهامها في تحضير برنامج الاستيراد و توزيع السلع المستوردة بين المجمعات الخمسة و هي: الخشب و مشتقاته، النسيج الصافي و القطن، الحليب و مشتقاته، الجلود و مشتقاتها، و منتوجات أخرى.

انعكست الرقابة المفروضة على التجارة الخارجية على وضعية الميزان التجاري بين حالة عجز و فائض و الجدول (11-2) يوضح ذلك:

---

*يمكنك الاطلاع على هذه الأسباب في ص 122. جاري فاتح

* بموجب الرسم رقم 188/63 المؤرخ في 16 ماي 1963.

من الجدول أدناه يتضح أن الميزان التجاري عرف تقلبات بين عجز و فائض، فبعد أن سجلت سنتن 1963 و 1964 فائض ظهر أول عجز سنة 1965 بـ 167 مليار دج و كان هذا العجز نتيجة تراجع معدل نمو الصادرات بـ 12.34 % مقارنة بسنة 1964، ويمكن إرجاء هذا أساسا إلى تراجع صادرات المواد الغذائية و الفلاحية سنة 1965 نتيجة مقاطعة فرنسا للمنتوجات الفلاحية الجزائرية و خاصة الخمور بعد القيام بعمليات تأميم الأراضي الفلاحية ما بين سنتى 1964-1965. لكن سرعان ما عاد الفائض إلى الظهور سنة 1967 بسبب النمو الكبير لصادرات الطاقة و المحروقات 43.21%. أما عن معدل تغطية الصادرات للواردات خلال هذه الفترة كان سنة 1969 بنسبة 92.55%، و هو ما يعادل عجز يقدر بـ 370 مليون دج.

فيما يخص التركيبة السلعية للصادرات و الواردات خلال هذه الفترة، فمن الجدول أعلاه يتضح أن الموارد الغذائية مثلت 30.7% من الصادرات الكلية أما الطاقة و المحروقات بنسبة 57.84% ليتبين أن الجزائر كانت تركز على تصدير المواد الأولية منذ الاستقلال. إلا أن صادرات المحروقات أخذت بالتراجع بداية من سنة 1964 و يرجع هذا إلى هجرة معظم المهارات في مختلف الوظائف و القطاعات مما سبب خسارة في التقدم التكنولوجي و انخفاض مستوى الإنتاج. أما عن تراجع صادرات المواد الغذائية فيرجع ذلك أساسا إلى انخفاض الإنتاج الزراعي الناتج عن عملية تأميم الأراضي الفلاحية و تحويل و زراعة الخمور و البقول إلى زراعة الحبوب، ضف إلى ذلك النزوح الريفي و ما خلفه من هجرة الفلاحين.

الجدول(11-2): تطور الميزان التجاري و التركيبة السلعية للصادرات X و الواردات M بالأسعار الجارية خلال الفترة 1969/1963

الوحدة:مليار دج

1969		1968		1967		1966		1965		1964		1963		
M	X	M	X	M	X	M	X	M	X	M	X	M	X	
654	929	712	643	827	579	713	931	781	1138	915	1394	766	1151	المـوارد الغذائيـة و مشتريات أخرى
78	3291	62	2902	50	2605	33	1819	25	1690	35	1933	249	2168	الطاقة و المحروقات
308	203	242	235	214	108	212	151	253	188	226	148	213	312	المنتجات الخامة
1515	68	1245	74	691	57	615	91	537	57	548	50	609	42	سلع التجهيز
1361	70	922	202	595	192	523	73	581	52	562	51	431	54	منتجات نصف مصنعة
1065	49	841	41	807	30	1057	15	1135	20	1186	12	1109	20	السلع الاستهلاكية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	60	1	سلع أخرى
4981	**4610**	**4024**	**4097**	**3154**	**3571**	**3153**	**3080**	**3312**	**3145**	**3472**	**3588**	**3437**	**3748**	المجموع
370		**73**		**418**		**73-**		**167-**		**116**		**311**		الميزان التجاري

المصدر:من إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات ONS

فيما يخص التركيبة السلعية للصادرات و الواردات خلال هذه الفترة، فمن الجدول أعلاه يتضح أن الموارد الغذائية مثلت 30.7% من الصادرات الكلية أما الطاقة و المحروقات بنسبة 57.84% ليتبين

أن الجزائر كانت تركز على تصدير المواد الأولية منذ الاستقلال. إلا أن صادرات المحروقات أخذت بالتراجع بداية من سنة 1964 و يرجع هذا إلى هجرة معظم المهارات في مختلف الوظائف و القطاعات مما سبب خسارة في التقدم التكنولوجي و انخفاض مستوى الإنتاج. أما عن تراجع صادرات المواد الغذائية فيرجع ذلك أساسا إلى انخفاض الإنتاج الزراعي الناتج عن عملية تأميم الأراضي الفلاحية و تحويل و زراعة الخمور و البقول إلى زراعة الحبوب، ضف إلى ذلك النزوح الريفي و ما خلفه من هجرة الفلاحين.

فنجدها إذا انتقلنا إلى تركيبة الواردات تختلف عن ما هي في الصادرات، فنجد أن المواد الاستهلاكية سيطرت بنسبة 32.26% من مجموع الصادرات تليها المواد الغذائية بنسبة 22.38% ثم سلع التجهيز بـ 17.17%. غير أن تركيبة الواردات عرفت تغيرا بداية من سنة 1986، وكان مرده الحجم الكبير للاستثمارات، أين أصبحت سلع التجهيز و المنتوجات نصف مصنعة تحتلان المرتبة الأولى و الثانية على الترتيب بنسبة 30.93% و 22.91%.

أما عن التوزيع الجغرافي للصادرات ، فقد انحصرت التعاملات التجارية بين دول أعظاء منظمة التعاون و النمو الاقتصادي OCDE حيث بلغت صادرات الجزائر نسبة 92% سنة 1967، وكانت فرنسا لوحدها تمثل نسبة 59.3% متبوعة بألمانيا الاتحادية، اسبانيا ثم إيطاليا .[32 ص58]

2.3.II مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية 1988/1970:

بعد مرحلة الستينات، جاء المخطط الرباعي الأول ليفصح عن نوايا السلطات الجزائرية اتجاه قطاع التجارة الخارجية، حيث و ابتداء من جويلية 1971 ثم إقرار مجموعة من الإجراءات تنص على إحتكار التجارة الخارجية من طرف المؤسسات العمومية كل واحدة حسب المنتوج المتخصص فيه*.

كان الهدف من هذا الاحتكار هو التحكم في التدفقات التجارية و إدماجها في إطار التخطيط المركزي للنمو الاقتصادي و الاجتماعي.كنتيجة لذلك كانت أكثر من 80% من الواردات تحت رقابة الدولة.

ولإحكام قبضتها وضعت السلطات مجموعة من القوانين و الإجراءات تنظم هذا الاحتكار** ، ولعل أهم هذه الإجراءات هي الإصلاح الجبائي لعام 1973 حيث تم تصنيف المنتجات حسب المناطق الجغرافية المستورد منها إلى عمودين هما :[50 ص76]

- تعريفة الحق العام و تطبق على المنتجات التي مصدرها الدول الأكثر رعاية (Les nations les plus favorisée)
- تعريفة خاصة تخص مجموعة من البلدان و التي تمنح مقابل ميزات متبادلة.

أما معدلات التعريفة الجمركية المطبقة على مختلف السلع تمثلت فيما يلي:

---

*أسند الاحتكار إلى عشرون مؤسسة.

**لمزيد من التفاصيل يمكنك العودة إلى جاري فاتح

- إعفاء بعض المنتجات ذات الاستهلاك الواسع؛
- معدل منخفض 3% يطبق على المنتجات الأساسية كالمنتجات الصيدلانية؛
- معدل يطبق على السلع الوسيطية في عملية الإنتاج 10%؛
- المعدل العادي 25% يفرض على جميع السلع؛
- المعدل المرتفع و في هذا المعدل نجد ثلاثة معدلات 40%، 70%، 100% تطبق على السلع الكمالية.

إلى جانب ذلك، عززت الدولة من إحكام قبضتها على التجارة الخارجية من خلال قانون 02/28* و المتضمن تأميم التجارة الخارجية، فبعد احتكار الواردات عمدت الدولة إلى احتكار الصادرات فانعكس هذا على تطور الميزان التجاري خلال هذه الفترة و الجدول (12-2) التالي يبين ذلك:

الجدول(12-2): تطور الميزان التجاري و التركيبة السلعية للصادرات و الواردات بالأسعار الجارية خلال الفترة 1989/1970

الوحدة:مليار دج

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات ONS

1989		1986		1985		1980		1977		1973		1970		
M	X	M	X	M	X	M	X	M	X	M	X	M	X	
19965	264	7261	123	9728	281	7782	431	3544	526	1218	872	680	957	الموارد الغذائية و مشـ ـتريات أخرى
25197	1711	16798	761	18517	863	13680	476	9170	405	3325	277	2422	427	التنوين الصناعي
707	68927	619	34003	712	63299	854	51715	335	23445	118	6206	112	3456	الطاقة و المحروقات
15786	510	10970	16	12492	17	11324	5	9442	2	2377	42	1813	25	آلات وسلع التجهيز
4075	371	4842	06	5250	92	4176	1	4434	17	1155	36	691	72	معدات نقل ولواحقها
4191	154	2854	26	2714	12	2697	20	1601	15	678	41	484	42	السلع الاستهلاكية NDA
151	-	50	-	78	-	6	-	4	-	5	5	3	1	سلع أخرى
70072	**71937**	**43394**	**34935**	**49491**	**64564**	**40519**	**52648**	**29475**	**24410**	**8876**	**7479**	**6205**	**4981**	المجموع
1865		**8459 -**		**15073**		**12129**		**5065 -**		**1397 -**		**1224-**		الميزان التجاري

من خلال الجدول(12-2) أعلاه، يتضح أن فترة السبعينات عرفت عجزا في الميزان التجاري، ماعدا سنتي 1974 و 1979 أين سجل فائض يقدر بـ 1984 و 4376 على التوالي، ويعود هذا الفائض إلى ارتفاع أسعار البترول الخام خلال هاتين السنتين. ويمكن إرجاء عجز فترة السبعينات إلى اللجوء المستمر للأسواق الخارجية لأجل تمويل السوق المحلي، وهذا جراء الاستثمارات الضخمة التي ميزت هذه الفترة.

*القانون رقم 02/28 المؤرخ في 11 فيفري 1978.

بتحسن أحوال السوق البترولية نهاية السبعينات و انخفاض معدلات الاستثمار، عرف الميزان التجاري فائضا حتى منتصف الثمانينات، إلا أن انخفاض أسعار البترول و تدهور قيمة الدولار أثر سلبا على الميزان التجاري ليعرف أدنى معدل للتغطية بنسبة 80.5% و هو ما يعادل عجز بـ 8459 مليار دج.
أما عن التركيبة السلعية للصادرات و الواردات، ففيما يخص الصادرات واصلت المنتجات الغذائية انخفاضها، فبعدما كانت تمثل 20.15% من مجموع الصادرات سنة 1969 تراجعت إلى 19.21% سنة 1970 ثم 0.81% و 0.36% سنتي 1986 و 1989 على التوالي. كما نسجل أن باقي سلع التجهيز و التموين الصناعي و باقي المنتجات الأخرى عرفت نسب ضعيفة خلال طول الفترة، فبعدما كانت تمثل 30.5% عام 1970 انخفضت إلى 3.98% و 1.8% في سنتي 1979 و 1980 على التوالي.
هذا التراجع جاء لصالح صادرات المحروقات و الطاقة، حيث عرف حجم صادرات هذه الفئة تزايد منذ فترة الستينات حتى نهاية الثمانينات، فبعدما كانت مساهمة المحروقات من مجموع الصادرات تمثل 70% سنة 1970 ارتفعت حتى 98% ما بين 1984 و 1985[55 ص362]. هذه الزيادة كانت تناقض فكرة تنويع مصادر التمويل التي ذكرت في المخططات التنموية أين أصبحت المحروقات المورد المالي الأول و الوحيد من العملة الصعبة في الجزائر*.
من خلال الجدول أعلاه دائما يبين لنا أن التركيبة السلعية للواردات حافظت على الترتيب بين مختلف الفئات. نظرا إلى متطلبات المخططات الأربعة احتلت سلع التكوين الصناعي المرتبة الأولى بنسبة قدرت بـ 34.72% في المتوسط 1970- 1979، أما آلات التجهيز فقدرت نسبتها بـ 27.94% سنة 1980 ثم بـ25.27% سنة 1986.إلاّ أنه وبعد الأزمة البترولية و بداية نهاية سياسة التخطيط تراجعت حصة آلات التجهيز لصالح واردات المنتوجات الغذائية، فبعدما كانت تمثل 10.95% سنة1970من مجموع الواردات ارتفعت إلى 20% سنة ثم 19.20% سنة 1980 ثم إلى 28.49% سنة 1989. هذه الأرقام تظهر فشل سياسات الإصلاح الزراعي و التبعية الغذائية الكبيرة للخارج.**
انحصرت الواردات الجزائرية لدى المجموعة الاقتصادية الأوربية خلال فترة احتكار التجارة الخارجية و كان لفرنسا الحظ الأوفر تليها ألمانيا. أما عن التوزيع الجغرافي للصادرات فكان هو كذلك منحصر في المجموعة الاقتصادية الأوروبية، إلا أن الارتباط مع السوق الفرنسي خفضت حدته، فبعدما كانت نسبة الصادرات الجزائرية إلى فرنسا تمثل 53.54% من مجموع الصادرات عام 1970 انخفضت إلى 11% سنة 1978. و يعود هذا إلى مقاطعة فرنسا للخمور و البترول الجزائري بعد عمليات التأميم.

*حجم صادرات المحروقات متعلق بأسعار البترول، قيمة الدولار وإنتاج الجزائر من البترول و الغاز.
**نخص بالذكر الثورة الزراعية.

3.3.II مرحلة تحرير التجارة الخارجية 1990-إلى وقتنا الحالي:

بعد الأزمة البترولية لسنة 1986 و زيادة عن عبء المديونية الخارجية و كذا ضغط المنظمات الدولية إلى انتهاج سياسة تجارية أكثر انفتاحا على العالم الخارجي، عمدت الجزائر إلى إصلاح هذا القطاع. وكانت الإجراءات المتعلقة بإصلاح هذا القطاع في إطار سلسلة الإصلاحات الاقتصادية و المالية التي شرعت فيها الجزائر تحت وصاية صندوق النقد الدوليFMI، و الذي ضمن اتفاق الاستقرار الاقتصادي STAND BAY مجموع من هذه الإجراءات هي:

- إنشاء قانون خاص بالتجارة الخارجية و تحريرها* ؛
- تخفيض قيمة العملة المحلية؛
- تغيير السياسة الجمركية بما يتلائم مع سياسة التحرير؛
- رفع الدعم عن الأسعار؛
- رفع القيود الإدارية و الكمية عن الواردات و إدخال التعريفة الجمركية.

أهم ما ميز هذا الإصلاح هو أنه كان مرحلي

المرحلة الأولى: مرحلة التحرير المقيد؛

المرحلة الثانية: مرحلة التحرير الخالي من القيود؛

المرحلة الثالثة: مرحلة التحرير التام.

انعكس تحرير التجارة الخارجية على كميات الصادرات و الواردات حيث عرفت هذه الأخيرة ارتفاعا كبيرا، و الجدول التالي يظهر ذلك:

الجدول(13-2): تطور الميزان التجاري و التركيبة السلعية للصادرات و الواردات بالأسعار الجارية خلال الفترة 2002/1990

2002		2001		1999		1998		1994		1993		1990		
M	X	M	X	M	X	M	X	M	X	M	X	M	X	
33038	2044803	1699922	22205	1454866	20172	1454132	20022	93515	1159	47555	2265	16907	450	المواد الغذائية و مشتريات أخرى
490298	2966147	2440984	442620	1781866	216853	1634148	183729	164998	10791	98353	8077	26867	2216	التنوين الصناعي
14418715	108898	102714	14289681	98702	8112665	68694	5666161	1762	307230	2679	227782	840	118600	الطاقة و المحروقات
34452	2473901	1935360	26646	1526764	29418	1279809	8833	49592	434	40367	356	26415	547	آلات وسلع التجهيز
18128	1135285	820505	19244	683441	16810	617664	2356	24429	72	12236	38	11707	107	معدات نقل ولواحقها

*قانون 16/90 المؤرخ في 7 أوت 1990.

السلع الاستهلاكية NDA	187	3980	695	3535	520	4881	7655	469089	9246	560413	2961	648556	838489	17287
سلع أخرى	172	302	1	310	-	1005	-	49	-	679	-	583	2875	-
المجموع	**122279**	**87018**	**239214**	**205035**	**320206**	**340142**	**5888756**	**5523586**	**8405165**	1454866	**14803358**	**7648624**	**9570398**	**15011919**
الميزان التجاري	**35261**		**34517**		**-15804**		**36517**		**229843.5**		**715473.4**		**544152.1**	

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات ONS

رغم الزيادة الملفتة للانتباه في الواردات بداية من سنة 1990 إلا أن الميزان التجاري لم يعرف عجزا إلا في سنتي 1994 و 1995 و يعود هذا العجز إلى انخفاض أسعار البترول منتقلة من 21.4 إلى 17.8 مليار دولار للبرميل الواحد، ضف إلى ذلك رفع القيود عن الاستيراد، كما نسجل عودة ارتفاع الصادرات بداية من سنة 2000 بنسبة 50.7% مقارنة بسنة 1999.

أما فيما يخص التركيبة السلعية للصادرات و الواردات، ومع انفتاح الأسواق الجزائرية على السلع الأجنبية، تضاعفت الكميات المستوردة من كل فئة، فلقد ارتفعت واردات المنتوجات الغذائية بنسبة 54.78% في سنة 1991 مقارنة بسنة 1990 و منتوجات التمويل الصناعي بنسبة 53.14% مقارنة بنفس السنة. كما تظهر أرقام الجدول أن الأرقام أخذت منحى تصاعدي مع الاحتفاظ على ترتيب التوزيع السلعي.

أما عن الصادرات، وفي غياب صناعة وطنية تنافسية، بقيت المحروقات تمثل النسبة الأكبر من الصادرات، في حين نسجل تذبذبا في صادرات المواد الغذائية ناتج عن تذبذب في الإنتاج الزراعي.

4.II تطور سعر الصرف و الكتلة النقدية:

عرف تطور سعر الصرف و الكتلة النقدية تطورات جد مهمة إذا كانت الإصلاحات الاقتصادية تهدف إلى التحكم في نمو الكتلة النقدية و التخفيض التدريجي لسعر الصرف.

1.4.II تطور سعر الصرف:

لقد تميز الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال بخصوصية التخطيط المركزي، وهو ما أثر على طبيعة سياسة الصرف المنتهجة و التي تميزت بالاستقرار المصطنع و المحدد إداريا من طرف الدولة، وبالتالي ساهم سعر الصرف المستقر إلى حد ما في تحقيق الاستقرار المالي و النقدي، لكنه خلق فيما بعد تكلفة إدارية للعملة الصعبة، وأصبح سعر الصرف في انفصال تام من واقع الأداء الاقتصادي. والجدول التالي يبرز تطورات هذا المعدل بوضوح

الجدول(14-2): تطورات سعر الصرف خلال الفترة 1970-2002

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978
سعر الصرف*	4.9371	5.042	4.9465	5.0486	4.8937	4.829	5.0644	4.9014	4.9955

* واحد دولار أمريكي مقابل الدينار الجزائري.

السنة	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987
سعر الصرف	4.9472	5.0653	5.0958	5.1135	5.1473	5.0213	5.2425	5.9001	7.0029

السنة	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
سعر الصرف	9.058	10.556	17.343	30.6	31.324	33.134	62.617	76.558	80.793

السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002
سعر الصرف	78.815	84.979	95.135	98.165	100.224	101.635

المصدر:بنك الجزائر

مباشرة بعد تخلي الجزائر عن منطقة الفرنك الفرنسي في سنة 1963، فرضت السلطات رقابة على الصرف مع جميع البلدان المتعاملة معها بحيث كانت قابلية التحويل منحصرة بالنسبة للمقيمين فقط، هذا ما سمح للسلطات النقدية بالتحكم في تسيير العملة.

عرف تطور سعر الصرف ثلاث فترات هي:

1- الفترة 1964-1973: وهي فترة تثبت الفرنك الفرنسي، أين حدد السعر التعادلي للدينار ب 0.18 غرام من الذهب [76 ص02-05]وكان مرتبطا بالفرنك الفرنسي (1 دينار= 1 فرنك فرنسي)، و هذا في إطار نظام برتن وودز، أما قيم العملات الأخرى فتقاس بتعادلها مع الفرنك الفرنسي.

2- الفترة 1973-1994:مباشرة بعد انهيار نظام بروتن وودز، ومن أجل تجنب الارتباط بعملة واحدة، تم اعتماد نظام جديد لتحديد قيمة الدينار على أساس سلة مكونة من 14 عملة أجنبية* بهدف حماية الدينار من التقلبات المستمرة لأسواق الصرف. وكان للدولار الأمريكي دور العملة الوسيطة بإعتباره العملة الرئيسية التي يتمحور عليها هذا النظام.

كما ركز هذا النظام على عدم تأثير تسعيرة الدينار بتطور معدلات التبادل التجاري وسمح باستقرار قيمة الدينار الجزائري إلى غاية سنة 1987.

سعت السلطات النقدية من وراء ذلك الحفاظ على القدرة الشرائية للدينار فتغير سعر الصرف من 4.8 سنة 1974 إلى 5.9 سنة 1986.بعد الأزمة البترولية لسنة 1986 لم يكن في نية السلطات النقدية إجراء تغيرات في وسائل و أهداف سياسة الصرف، ولكن أمام تراجع صادرات البترول و تراجع قيمة الدولار الأمريكي، قامت السلطات النقدية بتعديل سعر الصرف وهذا لإقصاء القيمة الزائدة للدينار و التقرب من القيمة التوازنية، وبذلك بدأ تخفيض سعر الصرف، وقد عرف في ذلك مرحلتين:

*العملات هي: الدولار الأمريكي، الشلينغ النمساوي، الفرنك البلجيكي، الفرنك الفرنسي، الكورون الدنيماركي، الكورون النرويجي، الكورون السويدي، المارك الألماني، الليرة الايطالية، الفلوران الهولندي، الجنيه الاسترليني، البزيكة الاسبانية، الفرنك السويسري و الدولار الكندي.

المرحلة الأولى التخفيض الزاحف: قامت السلطات النقدية من خلاله بالتخفيض المستمر لقيمة العملة الوطنية فإنخفض مقابل الدولار الأمريكي من 5.9 سنة 1986 إلى 17.34 سنة 1990.

المرحلة الثانية التخفيض الرسمي: في إيطار الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر و المدعمة من صندوق النقد الدولي، وبهدف التقريب بين سعر الصرف الرسمي و الموازي**،قامت السلطات النقدية بأول تخفيض رسمي بنسبة 22% مقابل الدولار الأمريكي، تلت سلسلة من التخفيضات بين سنة 1991 إلى 1994 بمتوسط سنوي كان حوالي 4% إلى أن وصل سعر الصرف سنة 1994 إلى 62.61.

1- **الفترة الثالثة 1994- 2005:** ابتداء من 1 أكتوبر 1994 غير البنك المركزي من سياسته و تم اعتماد نظام سعر الصرف العائم المسير.يتم تحديد سعر الصرف عن طريق جلسات التثبيت Fixing بواسطة لجنة مشتركة مكونة من بنك الجزائر و البنوك التجارية وتعتبر هذه الجلسات بمثابة إقرار لنظام "مرونة سعرالصرف".

في ديسمبر 1995، تخلى البنك المركزي عن جلسات التثبيت، واعتمد على سوق الصرف ما بين البنوك، حيث أن سعر الصرف يحدد في هذا الأخير بمشاركة جميع العملاء.كما استكمل إجراءات تبني سياسة مرنة لس عر الصرف، بانشاء سوق مابين البنوك ومكاتب الصرافة منذ شهر جانفي 1996، كما يسمح للبنوك التجارية و المؤسسات المالية بالحيازة على العملات الأجنبية و الاتجار بها، وبالتالي تسهيل عملية الحصول على النقد الأجنبي.

أمام كل هذه الإجراءات و تفعل زيادة الواردات و الطلب على العملات الأجنبية بصفة عامة و الدولار بصفة خاصة، تراجع تدهور سعر الصرف من 62.61 سنة 1994 إلى 84.97 سنة 1998 وإلى 101.63 سنة2002.

2.4.II تطور الكتلة النقدية:

في هذا الجزء سوف نحاول التعرض بالتحليل و الدراسة لأهم المتغيرات المتحكمة في الطلب على النقود في الجزائر، وهي جملة من المتغيرات الاقتصادية سواء كانت نقدية أم حقيقية، وذلك بغية معرفة سلوك هذه المتغيرات: بدءا بنمو وتطور الكتلة النقدية و مكوناتها M_2، ومن ثمة سعر الخصم.

في الاقتصاد الجزائري لا يمكننا دراسة تطور عرض النقود بمعزل عن المحيط الاقتصادي و النموذج التنموي المنتهج، فالإستراتيجية التنموية التي تم تبنيها منذ فترة ما بعد الاستقلال، و التي قامت على نموذج الصناعات المصنعة تعتمد على رصيد مبالغ مالية جد تضخمية و أمام ضعف الادخار الوطني، تم اللجوء إلى الإصدار النقدي كوسيلة وحيدة لتمويل هذه الإستراتيجية التنموية، حيث تولى

** الفارق الذي كان 5% في الثمانينات انتقل إلى 2% في 1991.

كل من البنك المركزي و الخزينة العمومية عملية التمويل هذه في سنة 1969[58 ص133]، وابتدءا من سنة 1970 تدخلت البنوك التجارية عن طريق إعادة تمويل [63 ص14]،واستمرت هذه الوضعية إلى غاية سنة 1978 هو تمويل الاستثمارات المخططة للمؤسسات العمومية كلية نسبة 100% عن طريق القروض، حيث لم يسمح خلال هذه المرحلة بعملية التمويل الذاتي Investissement Pirates.[46 ص52]

وعليه فقد تميزت هذه المرحلة بجملة من الخصائص:

1- تبني أسلوب الإصدار النقدي كمرحلة أولى في عملية تمويل الإستراتيجية التنموية؛
2- تبني أسلوب التمويل الكلي 100% للاستثمارات عن طريق منح القروض للمؤسسات العمومية كمرحلة ثانية، و هو ما كان وراء ارتفاع مديونية هذه المؤسسات تجاه البنوك التجارية، و التي تطلب بدورها إعادة التمويل من طرف البنك المركزي؛
3- تبني سياسة سهلة للقروض بالنسبة للمؤسسات العمومية (القطاع العمومي المنتج) ؛
4- تمويل العجز المزمن للميزانيات الضخمة (بفعل ارتفاع نفقات تمويل الإستراتيجية التنموية) من طريق الإصدار النقدي، ليتم التكفل فيمها بعد بهذا العجز من خلال مرحلة إعادة هيكلة المؤسسات العمومية؛[41 ص53]
5- إنشاء صندوق تطهير المؤسسات العمومية و خصصت له مبالغ مالية جد معتبرة في إطار قوانين المالية (16.5 مليار دج سنة 1991، 42.5 مليار دج سنة 1992، 83.5 مليار دج سنة 1993) ؛[22 ص61]
6- حصول انخفاض في قيمة الدينار الجزائري.

إن الخصائص السالفة الذكر كانت وراء التوسع الكبير الحاصل في الكتلة النقدية M_2 محولة ضغوطا تضخمية [42 ص137]، حيث نمت الكتلة النقدية المتداولة بما يقارب 1.7 مليار دج، خلال المرحلة (1967-1978) أي خلال فترة تطبيق المخططات التنموية، وخلال الفترة الممتدة من سنة 1778 إلى 1989 انتقل حجم الكتلة النقدية من 67.46 مليار دج إلى 308.15 مليار دج أي أنه تضاعف بأكثر من 3 أضعاف خلال هذه الفترة؛ بالرغم من الإصلاحات التي شهدتها هذه المرحلة و هي مرحلة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي و التي كانت تهدف أساسا إلى التحكم في معدل نمو الكتلة النقدية بهدف التقليص من معدل التضخم، غير أن هذه البرامج لم تعط ثمارها خلال هذه المرحلة فالإحصائيات تشير إلى استمرار نمو هذا المؤشر. و الجدول الموالي يبرر ذلك بوضوح:

الجدول(15-2): تطور متوسط الكتلة النقدية خلال الفترة (1966-2005)

الوحدة:%

السنوات	1978-1966	1985-1979	1993-1986	1998-1994	2000-1999	2001-2000	2002-2001	2005-2003
ΔM_2	**23.06**	**17.73**	**14.30**	**15.57**	**13.03**	**22.3**	**17.30**	**11.17**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الإحصائيات المتوفرة من تقارير البنك المركزي.

من خلال ملاحظة الجدول أعلاه يتبين لنا وجود ميل واضح للانخفاض في هذا المعدل فبعد أن كان يقارب 23 %خلال المرحلة 1966-1978 بفعل مقتضيات المرحلة و التي شهدت تطبيق المخططات التنموية بهدف إرساء قاعدة صناعية متطورة، يتم تمويلها بفضل الإصدار النقدي وهو ما يمكن أن يفسر تسجيل هذا المعدل المرتفع خلال هذه المرحلة، لينخفض هذا المعدل إلى حدود 17% خلال المرحلة 1979-1985 و هو ما يمكن أن يعكس التغير الحاصل في السياسة الاقتصادية حيث استهدفت آنذاك تخفيض معدل الاستثمار الوطني (الاستثمار العمومي). وهو ما انجر عنه تقليص حجم الخزينة لتمويل الاستثمارات و هو ما خفض الضغط على البنك المركزي ومن ثم تقليص الإصدار النقدي، فانخفض معدل نمو M_2 ليتواصل هذا المعدل بعد ذلك في الانخفاض إلى 14 % خلال الفترة 1986-1993 بفعل التقلص الكبير الحاصل في الاستثمارات العمومية نتيجة لانخفاض موارد الدولة بفعل انخفاض أسعار البترول خلال هذه الفترة.

غير أنه عاود الارتفاع إلى حدود 15% خلال الفترة 1996-1998، أي بعد انتهاء فترة التعديل الهيكلي، حيث حدث تحسن في مداخيل الدولة و انتعاش في النشاط الاقتصادي وهو الأمر الذي يستلزم توفير سيولة في الاقتصاد خصوصا بعد إعادة جدولة الجزائر لديونها الخارجية.

ابتدءا من سنة 1999 حدث انخفاض ملحوظ في هذا المعدل وصل إلى 13.03% ،أي مباشرة بعد الإنتهاء من برنامج التعديل الهيكلي في سنة 1998، ما يعني أن هذه البرامج بدأت تعطي ثمارها خلال هذه الفترة وهو ما كان وراء تسجيل انخفاض واضح في معدلات التضخم*حيث انتقل من 4.59% سنة 1998 إلى 2.66% سنة 1999 أي سنة واحدة بعد انقضاء عمر برنامج التعديل الهيكلي، ثم إلى 0.33% سنة 2000، ليعاود الارتفاع و بقوة سنة 2001، إذ نسجل معدل 4.22% وهو ما يعكسه وبوضوح معدل نمو الكتلة النقدية خلال هذه الفترة بحيث انتقل من 13.03% إلى 22.3% خلال الفترة 2000-2001، غير أنه و ابتدءا من سنة 2002 تم تدارك الأمر و سجل انخفاض في هذا المعدل إلى 17.30% الأمر الذي يمكن إرجاعه إلى تبني الجزائر في جوان 2001 برنامج حكومي للإنعاش الاقتصادي على مدى 3 سنوات يقوم على رصد مبالغ مالية ضخمة خصوصا في قطاع البناء و الأشغال العمومية و الصناعة و كذا برنامج لتطوير الفلاحة PNDA، وهو ما أدى

*بناءا على إحصائيات مقدمة من طرف ONS.

إلى زيادة السيولة المتاحة في الاقتصاد و الأزمة لتحريك مثل هذه المشاريع الاستثمارية، إذ تسخر هذا البرنامج ما يقارب 7 ملايير دولار لتحويل التجهيزات الاجتماعية و الهياكل القاعدية بما في ذلك تلك المتعلقة بالاتصالات، ترقية المحيط الاقتصادي و الزراعي.

بالنسبة لهيكل الكتلة النقدية، فيمكن أن نوضحه من خلال الجدول(16-2) ، إذ يوضح أن النقود نسبة إلى الكتلة النقدية تراجعت إلى غاية 2003 مقابل ارتفاع نسبة أشباه النقود إلى الكتلة النقدية، ويعتبر هذا كاتجاه نقدي ملائم، نتيجة استقرار الأسعار و انخفاض معدلات التضخم، ثم عادت نسبة النقود إلى الكتلة النقدية إلى الارتفاع من جديد مقابل نسبة أشباه النقود إلى الكتلة ويعتبر كتراجع في مصرفية الاقتصاد.[20 ص117]

بالنسبة لنسبة النقود الورقية من الكتلة النقدية نلاحظ استقرارها بين 22% و 24% . أما بالنسبة للنقود الكتابية (ودائع تحت الطلب)، فعرفت تذبذبا إلى غاية 2001 لتأخذ بعد ذلك اتجاها تصاعديا. وتبرز مجمعات الأصول الخارجية كمعامل محدد للاتجاهات النقدية خلال سنة 2004، حيث ارتفعت من 9,2325 مليار دينار نهاية 2003 إلى 3109 مليار نهاية ديسمبر 2004، وقد تجاوزت الأصول الصافية الخارجية سنة 2004 الكتلة النقدية في التداول و الودائع تحت الطلب وبلغت 5,83 % من الكتلة النقدية مقابل 5,9 % نهاية1999 و 8,69% نهاية 2003.

وتعتبر هذه الظاهرة نقدية جديدة تميز الاستقرار النقدي في الجزائر و تؤدي دورا في التوسع النقدي، وأصبحت احتياطات العامل الأساسي لمقابلات الكتلة النقدية.[98 ص185]

جدول(16-2): تطور الكتلة النقدية ومكوناتها خلال الفترة 1998-2005

الوحدة:مليار دج

البيان	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الكتلة النقدية M2	1592,5	1789,4	2022,5	2473,5	2901,5	3354,9	3738	4146,9
النقود	826,4	905,2	1048,2	1238,5	1416,3	1631	2160,5	2422,7
نقودخارج البنوك (ورقية)	390,4	440	484,5	577,2	664,7	781,3	874,3	921
نقود كتابية	436	465,2	563,7	661,3	751,6	849	1286,2	1501,7
أشباه النقود	766,1	884,2	974,3	1235	1485,2	1723,9	1577,5	1724,2

المصدر: [**97 ص111**] [**98 ص185**]

أما سرعة دوران النقودV فتعتبر متغيرة نقدية ذات أهمية بالغة في التحليل الاقتصادي باعتبارها مؤشرا يربط بين الاقتصاد النقدي و الاقتصاد الحقيقي[63 ص28]، ويدل ارتفاع قيمتها على انخفاض السيولة المتاحة في الاقتصاد وهو ما يعني نمو الناتج الداخلي الخام بسرعة أكبر من نمو الكتلة النقدية، بينما يدل انخفاض قيمتها على ارتفاع الأرصدة النقدية العاطلة(ظاهرة الاكتناز)،

وبالتالي نمو الكتلة النقدية بوتيرة أكبر من نمو الناتج الداخلي الخام. و الجدول الموالي يبرز تطور هذا المؤشر بالنسبة للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1966-2001.

الجدول (17-2): تطور سرعة النقود خلال الفترة (2001/1966)

السنوات	1969/1966	1974/1970	1979/1975	1984/1980	1989/1985	1993/1990	1998/1994	2000/1999	2001/2000
V	1.84	1.80	1.85	1.65	1.50	2.40	2.39	2.30	0.15

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على إحصائيات مقدمة من طرف

من خلال ملاحظة الجدول أعلاه يمكن الخروج بجملة من النقاط نوجزها فيما يلي:

1- إستقرار سرعة دوران النقود على طوال الفترة 1966-1979، وهو الأمر الذي يبرز النمو المتوازن لكل من الناتج الداخلي الخام و الكتلة النقدية خلال هذه المرحلة؛

2- ابتدءا من فترة الثمانينات نسجل إتجاه هذا المؤشر نحو الانخفاض حيث وصل إلى أدنى قيمة له 1.50 إلى غاية سنة 1989، وهو ما يمكن إرجاعه إلى كون أن الناتج الداخلي الخام عرف معدلات نمو سالبة خلال هذه الفترة، في حين عرفت الكتلة النقدية معدلات نمو جد مرتفعة؛ أي أن مداخيل الجزائر من عائداتها النفطية انخفضت (أزمة 1986) بينما نفقاتها بقيت تتزايد وهو ما ألجأها إلى الإصدار النقدي لتغطية العجز؛

3- خلال الفترة الممتدة من 1990-1998 نسجل ارتفاع في هذا المؤشر، يمكن إيجاد تفسير لذلك بمعرفة أن هذه المرحلة شهدت تطبيق برامج التعديل الهيكلي، حيث وضع كل من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي هدفت هذه البرامج إلى كبح التضخم عن طريق التحكم في نمو الكتلة النقدية و استعادة النمو الاقتصادي الموجب، وهو ما أدى إلى ارتفاع في سرعة دوران النقود مع ما تم تسجيله من تحقيق معدلات نمو ناتج موجب و مرتفعة؛

4- بقيت سرعة دوران النقود ثابتة عند المعدل 2.30 حتى بعد انقضاء عمر برنامج التعديل الهيكلي، حيث أن هذه البرامج آت كلها إبتداءا من سنة 1999-2000 حيث نسجل استمرار انخفاض هذا المؤشر إلى أن وصل إلى 0.15 سنة 2001 وهو ما يتم إرجاعه إلى الكبح الكلي و شبه التام لنمو الكتلة النقدية و من ثمة معدل التضخم، مع ما يشهده الناتج الداخلي الخام من نمو موجب و سريع عززت تحسن أسعار البترول خلال هذه الفترة، بالإضافة إلى ما شهدته هذه المرحلة من نمو مرتفع للكتلة النقدية حيث انتقلت من 13.03% خلال المرحلة 1999-2000 إلى 22.3% خلال الفترة 2000-2001.*

*أنظر الجدول (15-2).

إن تقنية إعادة الخصم هي من الأدوات الأكثر استعمالا في التأثير على السيولة البنكية و التحكم في الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد الوطني، و يمكن توضيح تطور هذا المعدل بوضوح من خلال عرض الجدول الموالي.

الجدول (18-2): تطور سعر إعادة الخصم خلال الفترة (1963-2001)

الوحدة:%

السنوات	72/63	86/72	89/86	90/89	90	93/91	94	95	96	97	98	99	00	01
المعدل	2.5	2.75	5	7	10.5	11.5	15	14	13	11	9.5	8.5	6	6

المصدر: بنك الجزائر.

الجدول أعلاه يتبين لنا أن هذا المعدل قد طرأت عليه تغيرات عديدة

1-عرف هذا المعدل في البداية (1963-1986) انخفاض شديد حيث قدر ب 2.75% في المتوسط و ارتفع قليلا حتى وصل 7% خلال المرحلة 1989-1990، و هو ما يقودنا إلى القول بأنه خلال هذه المرحلة قبل صدور قانون النقد و القرض رقم 90-10 فإن السياسة النقدية لم تلعب إلا دورا متواضعا في إدارة النقد و الائتمان، فالبنك المركزي لم يكن يمارس السلطة التقليدية المخولة إليه قانونا في تحديد تكلفة القروض، فوزارة المالية هي التي كانت تحدد أسعار الفائدة على القروض إلى غاية سنة 1989؛

2- بعد صدور قانون النقد و القرض في سنة 1990، بدأت ملامح إدارة السياسة النقدية في الجزائر تبدو جلية، حيث نسجل ارتفاع محسوس في معدل إعادة الخصم حيث وصل إلى غاية 14 و 15% سنة 1994، وذلك بهدف التقليص من الكتلة النقدية الزائدة كأداة لتحقيق التوازنات النقدية و المالية الكبرى ضمن إطار تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، وهو ما كان له الأثر السلبي على معدل نمو الناتج الداخلي الخام الذي سجل معدلات سالبة، بالإضافة إلى تسجيل معدل فائدة حقيقي سالب بفعل ارتفاع معدلات التضخم،كما أن سنة 1994 شهدت فرض سقف مؤقت قدر ب 5 نقاط مئوية بين نسب الفائدة المدينة و الدائنة (على الودائع و على القروض) من أجل منع حدوث زيادة في نسب الاقتراض، غير أنه تم إلغاء هذا الإجراء في سنة 1995، و بفعل تراجع معدلات التضخم ظهرت من جديد معدلات الفائدة الموجبة ابتدءا من سنة 1996؛

3- استمرارا معدل إعادة الخصم في الانخفاض إلى غاية 6% سنة 2000 و 2001 وهو ميل نحو الانخفاض تجسد ابتدءا من سنة 1994، أي إثر تطبيق برنامج التعديل الهيكلي وهو ما يعني قدرة السياسة النقدية المنتهجة خلال هذه المرحلة، على تحقيق الهدف الأكثر أهمية و هو التحكم في الكتلة النقدية كبح التضخم؛

4- عند تقييم سياسة إعادة الخصم و التي تطورت منذ التسعينات، وهو ما يبرز رغبة السلطات النقدية في التأثير على المقدرة الافتراضية للبنوك التجارية، للتأثير على سيولتها، وبالتالي الحد من التوسع في الائتمان بصفة مباشرة أو عن طريق إعادة الخصم من أجل التحكم في التضخم، وقد عزز فعالية هذه

السياسة في الاقتصاد الجزائري كون أن البنوك التجارية تتميز بضعف ودائعها، و بسبب ضرورة توفير التمويل اللازم لتمويل المشاريع فإنه يتم اللجوء إلى سياسة إعادة الخصم لإعادة تمويل الجهاز المصرفي.

5.II تطور الاستهلاك و الأسعار:

يعتبر الاستهلاك من أحد مقومات النشاط الاقتصادي، ويعرف على أنه الإقبال على السلع و استنفاذ المنتجات أو الخدمات الضرورية للأفراد من أجل تلبية حاجات المجتمع، و يعرف الطلب الاستهلاكي بالجزء من الطلب الذي يستخدم السلع الاستهلاكية ويعتبر هدف الإنتاج و أيضا نتيجته الحتمية، و يشمل الاستهلاك مجموعة السلع والخدمات الاستهلاكية التي يحتاجها الأفراد و تلبي رغبات المستهلكين.كما تلعب الأسعار دورا مهما في تحديد القدرة الشرائية و في موازنة الطلب الكلي و العرض الكلي.

1.5.II تطور الاستهلاك

يعد استهلاك العائلات أكبر محدد للطلب الكلي في الجزائر، وعليه سنعرض في هذا الجزء من البحث تطور الاستهلاك في الجزائر و وقد قسمنا تحليلنا إلى فترتين: فترة المخططات الاقتصادية و فترة اقتصاد السوق.والجدول التالي يوضح تطور الاستهلاك و الدخل المتاح.

جدول (19-2) : الدخل المتاح الخام و الاستهلاك النهائي للعائلات بالأسعار الثابتة خلال الفترة (1974- 2005)

الوحدة: مليون دينار

السنة	الاستهلاك النهائي للعائلات	الدخل المتاح الخام*
1974	938.21	1087.48
1978	1267.35	1376.38
1979	1322.74	1556.3
1980	1461.56	1767.53
1986	1892.97	2174.84
1987	1734.55	2068.73
1989	2572.69	2894.66
1993	2713.66	3496.58
1994	2720.48	3199.49
1998	2948.6	3478.6
2000	3149.27	3899.84

تابع للجدول (19-2)

* بإعتبار الدخل المتاح أهم المتغيرات المفسرة للاستهلاك و أن معدل الارتباط بين المتغيرين خلال فترة الدراسة r=0,99، ارتأينا القيام بتحليل سلوك الاستهلاك بتغير الدخل المتاح.

السنة	الاستهلاك النهائي للعائلات	الدخل المتاح الخام
2001	3259.1	4186.57
2002	3455.77	4460.12
2003	3601.65	4775.5
2004	3860.98	5133.37
2005	4061.46	5409.51

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على معطيات ONS

فترة المخططات الاقتصادية 1970-1989:

إن الاقتصاد الجزائري ،في تلك الفترة، كان اقتصادا عموميا في أوسع معنى لهذا المفهوم، أي : اقتصاد دواليب إدارته كلها بيد الدولة، و بذلك فهو يتركز أساسا على توزيع دخل مرتفع على الشرائح المجتمع وفئاته المختلفة. يقابل هذا المستوى المرتفع لتوزيعه الدخل، سوق ضيقة جدا من حيث مستوى العرض المقابل لهذا الدخل الموزع، مما أدى إلى حدوث اختلال مزمن، في العلاقة بين الطلب ممثلا بالدخول الموزعة و العرض مجسدا فيما ينتج بواسطة مؤسسات الدولة، إضافة إلى ما تستورده هذه الأخيرة لمواجهة الفرق الموجود بينهما.

لقد نجم عن اختلال التوازن بين العرض و الطلب بشكل مستمر، بناء نموذج استهلاك، لم تتمكن الجزائر من تجاوزه، لا في سنوات الثمانينات و لا في التسعينات. ففي الثمانينات كان الاختلال لصالح الطلب أي توفر المستهلكين على كتلة نقدية لا يقابلها إنتاج، و في التسعينات توفر السوق على عرض كاف من الإنتاج في شكل سلع و خدمات دون أن يقابل هذا العرض توزيع دخول كافية لامتصاصه في شكل طلب من طرف المستهلكين. بمعنى أن الاقتصاد الجزائري مازال يتميز بالاختلال، فقط أن مركز الثقل في هذا الاقتصاد قد حول اتجاهه من الطلب نحو العرض.

أما بالأرقام فإن الاستهلاك النهائي للعائلات بالسعر الثابت شهد قفزة بـ: 14.3% في المدة الممتدة ما بين 1974 و 1989 حيث كان سنة 1974 (938.21) مليون دج. فصار (2572.69) مليون دج سنة 1989 ، حيث كان متوسط معدل النمو السنوي للاستهلاك خلال فترة المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) 21.33% وهذا عائد إلى الزيادات الحاصلة في الدخل المتاح آنذاك حيث وصل متوسط معدل النمو السنوي للدخل 30.2 % كما نلاحظ أن نسبة استهلاك العائلات للدخل وصل في آخر هذه الفترة (سنة 1977)إلى95%.

و أما بالنسبة للفترة الممتدة ما بين 1978 و 1984 شهدت احتوائها للمخطط الخماسي الأول (1980-1984) ، والذي اهتمت فيه السلطة الجزائرية آنذاك بشكل كبير إلى تحسين المستوى المعيشي للمواطن حيث شوهد فيه الاهتمام بالزراعة (تبعا للمخطط الرباعي الثاني و الثورة الزراعية) ،

تحسين خدمات الصحة ،و السكن ... ، و وضع هذا المخطط لسد الحاجيات الاجتماعية، وكان شعار هذا المخطط هو "من أجل حياة أفضل" وطبق من خلاله برنامج مكافحة الندرة* PAP وقد شهدت هذه الفترة زيادة في متوسط معدل النمو السنوي للدخل (17.18 %) وكانت نسبة استهلاكه المتوسطة 86% ووصلت إلى 91 % في السنتين (1978 و 1984) وهذا عائد إلى رغبة العائلات الجزائرية إلى سد الحاجيات وتحقيق الإشباع الذاتي وفقا لشعار الدولة .

وأما بالنسبة للفترة الممتدة ما بين 1985 و 1989 (المخطط الخماسي الثاني) شهدت الجزائر آنذاك فترة عصيبة في اقتصادها لعدة أسباب ومن أهمها الأزمة الخانقة عند انخفاض سعر البترول سنة 1986، و ذلك أدى إلى انخفاض دخل صادرات البترول ومنه انخفاض مستوى الدخل الكلي، الأمر الذي نتج عنه اضطرابات في مستوى الدخل المتاح، لكن رغم هذا، نلاحظ أن حصة الاستهلاك بالنسبة للدخل مرتفعة 90 % سنة 1985 وذلك عائد إلى أن العائلات الجزائرية متمسكة في عاداتها الاستهلاكية، مما أدى إلى تقارب معدل النمو السنوي للاستهلاك(متوسط معدل النمو السنوي ما بين 1985 و 1989 يساوي إلى 17.06%) بمعدل النمو السنوي للدخل المتاح(متوسط معدل النمو السنوي للدخل لهذه الفترة يساوي إلى 16.91%).

كما عرف الاستهلاك الفردي بالأسعار الثابتة تزايدا خلال هذه الفترة، فلقد ارتفع بمعدل متوسط سنوي قدره4900 دج خلال المخطط الرباعي الأول، و انتقل إلى 6830 دج خلال المخطط الرباعي الثاني.ويرجع هذا الارتفاع إلى الزيادة في الأجور خلال الفترة 1994-1977.أما خلال المخططين الخماسيين فقد انتقل الاستهلاك الفردي من معدل متوسط سنوي 8310 دج إلى 9010 دج. أما عن نسبة الاستهلاك من الناتج الداخلي الخام، فلقد انتقل من 63.5% خلال المخطط الرباعي الأول إلى 50 % خلال المخطط الخماسي الأول، ويأتي هذا التراجع على حساب الاستثمار و الواردات.[69 ص70-71]

أما عن توزيع الاستهلاك حسب طبيعة الاحتياجات و الإشباع، ومن خلال تحقيق 1988 و المبين في الجدول (2-18)، نلاحظ أن المواد الغذائية هي الأكثر استهلاكا بمبلغ 87719.19 مليون دينار أي بنسبة 42% من مجموع الاستهلاك الكلي، وإن دل هذا على شيء فإنه يدل على ضعف القدرة الشرائية للمستهلك،ثم تأتي الصحة و النظافة في المرتبة الثانية بنسبة 21,91%.ما يلفت النظر أيضا في هذا الجدول هو فئتي الأثاث و المفروشات و التعليم، ثقافة و ترفيه بنسب لا تتجاوز 4% لتأكد ما ذكرناه سابقا.

* Programme Anti Pénurie: كان يهدف إلى استيراد كميات كبيرة من سلع الاستهلاك المعمرة من أجل القضاء على سيكولوجية الندرة.

الجدول(20-2): استهلاك حسب طبيعة الاحتياجات و الإشباع

الوحدة: مليون دينار

المواد المستهلكة	الاستهلاك	%
مواد غذائية	87719.19	42.00
ملابس وأحذية	13290.85	6.36
منازل وعقارات	12672.64	6.07
أثاث و مفروشات	7074.192	3.39
صحة و نظافة	45768.49	21.91
اتصالات ومواصلات	18828.10	9.01
تعليم ،ثقافة و ترفيه	7368.601	3.53
احتياجات أخرى	16153.63	7.73
المجموع	208875.693	100

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات ONS

مرحلة اقتصاد السوق 1990-2005:

أمام إنتقال الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق منذ بداية التسعينات، تميزت الفترة الممتدة ما بين 1990- 1996 بفترة ركود فكان متوسط معدل النمو السنوي للاستهلاك 26.74 % مقابل 26.67 % بالنسبة للدخل و ذلك تبعا للتطورات الاقتصادية والأزمة التي شهدتها الجزائر آنذاك حيث نلاحظ أن المستهلك الجزائري تأثر بالإصلاحات الاقتصادية و تراجع دور الدولة في دعم القدرة الشرائية للمستهلك وجمود الأجور.

إن الانطلاق في عملية الإصلاح الاقتصادي،قد أدى إلى تدهور مستوى استهلاك الأسر. فالفروق التي أحدثتها عمليات الإصلاح، بين المستوى العام للمداخيل و المستوى العام للأسعار، قد انعكست سلبا على المستوى العام للاستهلاك.لقد قدرت قيمة الاستهلاك بالأسعار الجارية للأسر الجزائرية في سنة 1997م بـ 1410 مليار دج، مقابل 1339 مليار د.ج في سنة 1996م، أي بزيادة تقدر نسبتها 5.3 %. بالمقابل يعكس هذا التطور حقيقة أخرى و هي تدني القدرة الشرائية بنسبة تفوق 2 % في سنة 1997 باعتبار أن التباطؤ الذي عرفه المستوى العام للأسعار والمقدر بـ 5.7% في نفس السنة مقابل 18.7% في سنة 1996م ، لم يحدث الأثر المرتقب على استقرار القدرة الشرائية للأسر ، و بذلك فالشرائح الاجتماعية التي تحملت ثقل الارتفاع العام في الأسعار هي تلك المحصورة في الفئة الأكثر فقراً و الفئة المتوسطة.

أما بالنسبة للفترة الممتدة مابين 1997 إلى 2005 شهدت سقوط معدل نمو الاستهلاك (من 21.47% إلى 5.28%) و من 19.82% إلى 8.05% بالنسبة معدل نمو السنوي للدخل و استقرارهما

نوعا ما على طول هذه الفترة.وذلك عائد إلى التطور الهام للاقتصاد الجزائري و استقراره لطول المدة مع إدراك المستهلك إلى السبل الحديثة في تسيير وارداته و أحواله الشخصية حيث نلاحظ أن نسبة استهلاك العائلات لدخلها أقل من 80% من سنة 2000 إلى 2005 .

نشير أيضا إلى أن نسبة الاستهلاك من الناتج الداخلي الخام استقرت في حولي 60% خلال فترة التسعينات و انخفضت إلى 42% سنة 2004 لصالح الصادرات نتيجة ارتفاع أسعار البترول.

أما عن الاستهلاك حسب طبيعة الاحتياجات و الإشباع فلم نتمكن من الحصول على تحقيق الاستهلاك لسنة 2000 كون أن هذا التحقيق أجري و لم تنشر نتائجه*.

2.5.II تطور الأسعار:

عادة ما تقوم الأسعار في اقتصاد ما بثلاثة وظائف وهي:[30 ص62]

- ترشيد الموارد حيث تقوم الأسعار بترشيد التخصيص الأمثل للموارد المتاحة و كيفية استخدامها؛
- وسيلة تنظيم التداول و المبادلات؛
- إعادة توزيع الدخل.

يختلف تحقيق هذه الوظائف الثلاث بين اقتصاد السوق و الاقتصاد المخطط، فالأول تحدد الأسعار فيه في ظل قانون العرض و الطلب، و هذا ما يحدد درجة الحساسية الموجودة بين الموارد و الاحتياجات. أما في ظل الاقتصاد المخطط فيسند للأسعار دورا ثانويا حيث يحدد من طرف جهاز التخطيط.[59 ص303]

عرفت الجزائر عدة نظم لتحديد الأسعار وكل نظام مرتبطة بفترة معينة و يبين أهمية دور المنظم الذي منحه لنظام الأسعار.

نظام الأسعار قبل 1970:

قبل سنة 1970، نظام الأسعار كان يتبع كمرجع قانون 1945* ، حيث تم تحديد الأسعار على مستوى الإنتاج و على مستويات التوزيع وهذا إما عن طريق تحديد هوامش الأسعار أو تحديد الأسعار أو عن طريق قرارات خاصة لتثبيت أو تحرير الأسعار.

في 12 ماي 1966 تم تدعيم قانون 1945 بثلاثة مراسيم تهدف أساسا إلى:

- توسيع هامش المراقبة الإدارية على الأسعار؛
- تثبيت هوامش البيع عند تجار الجملة و التجزئة؛
- تحديد نظام لحساب أسعار السلع و الخدمات المستوردة.

---

* للإشارة فقط أن تحقيق الاستهلاك حسب الاحتياجات و الإشباع يجريه الديوان الوطني للإحصاء كل عشر سنوات.

* يعتبر أول قانون للأسعار.

فيما نسجل في هذه الفترة أيضا صدور مرسوم 2 فيفري 1968 الذي دعم الرقابة الإدارية على الأسعار.

نظام الأسعار للفترة 1970-1982:

تماشيا مع المخططين الرباعيين الأول و الثاني، عرضت سياسة تثبيت الأسعار بالسياسة الإنتقائية للأسعار، حيث كانت تهدف هذه السياسة إلى دمج سياسة الأسعار ضمن الخطة الاقتصادية.

وفي هذا الإطار وجدت أربعة أنواع من الأسعار تم المصادقة عليها في 29 أفريل 1975 و هي [50ص56-58]

1/ الأسعار الثابثة: و تخص المنتجات ذات الحاجيات الأولية مثل: الحبوب، الخضر و الحليب، السكرو الزيت.

2/ الأسعار الخاصة: بصفة عامة تكون هذه الأسعار مستقلة عن سعر التكلفة و لفترة زمنية محددة، بهدف الحفاظ على القدرة الشرائية للأفراد و يطبق هذا النوع على المنتجات الزراعية و الصناعية.

3/ الأسعار المثبتة: قصد التحكم في تكاليف الاستثمار استعملت هذه الأسعار، وكانت بصورة خاصة مواد البناء، الاسمنت، الخشب.

4/ الأسعار المراقبة: تخص كل المنتوجات الخاضعة للأسعار الثلاثة السابقة.

نظام الأسعار في الثمانينات

ابتداء من المخطط الخماسي الأول، شرع في بناء تصور جديد لنظام الأسعار انتهى به المطاف إلى خلق نظام جديد في أكتوبر 1982 يتماشى مع الأهداف المعلنة في السياسة الاقتصادية آن ذاك يتركز على :[53 ص31]

- نظام الأسعار الثابتة: وتحدد فيه الأسعار من طرف السلطة المركزية و يخص هذا النظام المنتجات ذات الأصل الزراعي و الصناعي و الخدمات ذات الاستهلاك الواسع و الضرورية في نفس الوقت، المصنوعة محليا أو المستوردة. وتدرج هذه القائمة ضمن المخططات السنوية.
- نظام الأسعار المراقبة: ويخص هذا النظام المنتجات الأخرى غير المعنية في النظام الأول.
-

نظام الأسعار في فترة التسعينات:

في إطار الإصلاحات التي عرفتها الجزائر منذ بداية الأزمة الاقتصادية سنة 1986، ومن أجل الدخول إلى اقتصاد السوق، وضع نظام جديد للأسعار، يتركز أساسا على تحرير أغلب المنتوجات و الخدمات و الرفع التدريجي لدعم الدولة[42 ص104]

اعتمد النظام الجديد للأسعار على نظامين:

1/ نظام الأسعار المقننة: هذا النظام يسعى إلى التدخل المباشر في مستويات الأسعار حسب شكلين:

أ- نظام الأسعار المضمونة عند الإنتاج: و تتمثل في تحديد المسبق للحد الأدنى للأسعار المضمونة قصد تنظيم و تشجيع المنتوجات الوطنية عامة و الغذائية خاصة؛

ب- وضع حد أقصى للأسعار و الهوامش و يكون ذلك إما على مستوى الإنتاج أو التوزيع. وتطبق على السلع و الخدمات ذات الإستراتيجية أو ذات الأولوية للاختيارات الاجتماعية و الاقتصادية و المنتجات ذات المعنية بالدعم المباشر و غير المباشر مثل الحليب، الخبز، الزيت) و يتم تحديد الحد الأقصى إما عن طريق مرسوم حكومي أو قرار وزاري.

2/ نظام الأسعار الحرة: يتعلق هذا النظام بتحرير الأسعار بالنسبة لمجموع السلع و الخدمات التي لا تخضع لنظام الأسعار المقننة، و هو يطبق على المنتوجات غير الضرورية في الاقتصاد، فمع بداية 1994 بلغت تكلفة دعم السلع الاستهلاكية على الميزانية نسبة 5 % من إجمالي الناتج المحلي، بإضافة إلى انتشار ظاهرة تهريب السلع المدعمة إلى البلدان المجاورة و ظهور أسواق موازية.

و خلال الفترة ما بين 1994 إلى 1996، و بغيت الوصول إلى مستوى الأسعار الدولية، اضطرت الحكومة إلى رفع أسعار المنتجات الغذائية و البترولية المدعمة بنسبة تصل في المتوسط إلى 200% .

السلوك العام للأسعار:

عرف تطور مختلف مستويات الأسعار (الإنتاج، الإستهلاك، الواردات و الصادرات) خلال الفترة 1970-2005 مستويات مختلف و ذلك عبر مختلف المخططات الاقتصادية.

مؤشر أسعار الإنتاج

تحليل تغيرات مؤشرات أسعار الإنتاج للفترة 1970-2005 سمح بملاحظة مايلي:

- معدلات النمو السنوية تختلف بين مختلف المخططات الاقتصادية

فكما هو مبين في الجدول(21-2)، معدلات النمو في تزايد من المخطط الرباعي الأول حتى المخطط الخماسي الثاني و مع تحرير الأسعار أخذ متوسط معدلات أسعار الإنتاج بالتراجع.

- كما يمكن ملاحظة أن المؤشر يختلف من سنة إلى أخرى.
- النقطة الأخرى التي تلفت الانتباه أيضا هي الاختلافات الكبيرة بين مختلف القطاعات الاقتصادية،
-

الجدول(21-2):تطور مؤشر أسعار الإنتاج خلال الفترة (1970-2000)

الفترة	متوسط معدل النمو
الرباعي الأول	33.1
الرباعي الثاني	42.5
1979-1978	60.70
الخماسي الأول	81.21
الخماسي الثاني	106.65
1994-1990	95.71
2000-1995	83.84

- فقطاع الصناعة عرف أعلى نسبة خلال فترة الستينات و السبعينات يليه قطاع النسيج 10% المناجم و الحديد 8.2% و مواد البناء 7.7%.فما عدا قطاع المحروقات، يعد قطاع الزراعة القطاع الذي عرف أكبر نسبة نمو خلال المخططات الاقتصادية.

مؤشر أسعار الاستهلاك:

مؤشر أسعار الاستهلاك مؤشر محسوب على أساس 256 مادة منذ سنة 1978*، وهو يحسب شهريا على المستوى الوطني وعلى مستوى المدن الكبرى كالجزائر العاصمة.

منذ فترة الاستقلال إلى يومنا هذا عرف مؤشر أسعارا لاستهلاك تغيرات عديدة، يمكن أن نقسمها إلى فترتين: فترة المخططات الاقتصادية و فترة ما بعد الإصلاح الاقتصادي.

فترة المخططات الاقتصادية:من خلال الجدول(22-2) نلاحظ أن فترة الستينات تميزت بثبات معدل نمو مؤشر الأسعار، فيما سجلنا قفزة نوعية كبيرة خلال المخططين الرباعيين، ويعود هذا إلى المتطلبات الكبيرة خلال فترة المخطط الحماسي الأول و التي تزامنت مع تطبيق برنامج ضد الندرة، أين حاولت السلطات العمومية تحسين السوق الداخلية التي تميزت بالندرة في المواد الغذائية، لهذا أعطت لعملية استراد السلع ذات الاستهلاك الواسع أولوية كبيرة حيث خصص لها مبلغ 5,5 مليار دج، أي ما يعادل 12,5 % من نفقات ميزانية الدولة .[30 ص81]

*كان يحسب على أساس 167 مادة قبل 1978.

الجدول(22-2):تطور مؤشر الأسعار الاستهلاك خلال الفترة (1967-1989)

الفترة	معدل نمو م أ إ
قبل 1967	%1.6
المخطط الثلاثي	%1.6
المخطط الرباعي	%9.07
1979-1978	%14.30
المخطط الخماسي الأول	%8.93
المخطط الخماسي الثاني	%10.3

المصدر:[53 ص10]

كما تميزت هذه الفترة باختلاف بين مختلف فئات السلع. فالسلع الغذائية و التي تشكل الجزء الأكبر من الدخل المتاح، عرفت أسعاره تطورا كبيرا خلال الفترة 1969-1982 بنسبة 11%* ثم يليه الملابس و الأحذية بنسبة 7% أين بلغ متوسط النمو السنوي 8%.[53 ص11]

فترة ما بعد الإصلاحات الاقتصادية: بعد الإصلاحات التي حدثت على منظومة الأسعار، وتراجع الدولة عن سياسة الدعم الموسع للأسعار، عرف مؤشر أسعار الاستهلاك تغيرات كبيرة مبينة في الجدول التالي:

من خلال قراءة أولية على أرقام الجدول (23-2) نلاحظ ارتفاعات كبيرة في مؤشر أسعار الاستهلاك وصلت إلى 558,9 % سنة 2000 مقارنة بسنة 1989، حيث شهدت هذه الفترة جملة من الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي ساعدت على ارتفاع الأسعار.من بين أهم هذه الأسباب:

- ارتفع الطلب الكلي الناتج عن الزيادة في الأجور، حيث أن كل زيادة في مداخيل العائلات تؤدي بالضرورة إلى زيادة الاستهلاك، علما أن في الجزائر كانت سياسة الأجور مركزية إلى غاية 1990؛*
- ارتفاع تكاليف الإنتاج و هذا راجع أيضا إلى ارتفاع الأجور حيث أن هذه الأخيرة تتراوح بين 40% إلى 90% من تكاليف الإنتاج في الجزائر كانت تتحملها المؤسسات بسبب فائض العمالة؛[43 ص6]
- الإفراط في الإصدار النقدي: رغم توصيات صندوق النقد الدولي بالحد من نمو الكتلة النقدية، إلا أن هذه الأخيرة شكلت أعباء تضخمية عبر نموها و ضعف نمو على مستوى الإنتاجية؛

*تمثل 55% من إنفاق العائلات.

* حسب معطيات الديوان الوطني لإحصائيات ارتفعت الكتلة الأجرية في الفترة 1990-1996 بـ 270 %.

- زيادة الواردات:عقب تحرير التجارة الخارجية أدت الزيادة الكبيرة في الواردات إلى ما يصطلح عليه في الاقتصاد بالتضخم المستورد.

الجدول(23-2):تطور مؤشر أسعار الاستهلاك خلال الفترة 1990-2005

السنة	المؤشر	التغير%
1990	120,2	20,2
1991	150,8	25,5
1992	197,5	31
1993	240,2	21,6
1994	316,3	31,7
1995	406,2	28,4
1996	488,8	20,3
1997	518,4	6,1
1998	550,7	6,2
1999	562,2	2,1
2000	558,7	-0,6
2001	578,2	3,5
2002	591,29	2,2
2003	611,8	3,5
2004	639,8	4,6
2005	652,1	1,9

المصدر: إحصائيات ONS

ما يلاحظ أيضا من الجدول(23-2) أن معدلات التضخم أخذت في الانخفاض بعد نهاية برنامج التعديل الهيكلي و استعادت التوازنات الاقتصادية الكلية لتصل إلى 1,9% سنة 2005.

خلاصة الفصل:

بعد دراسة التحليلية لمختلف المجمعات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري، وجدنا أن السياسات التنموية المتبعة انعكست على أداء هذه لمجمعات، ذلك أن سياسة التخطيط المركزي ساهمت في نمو انتاج القطاع الصناعي و المحروقات نتيجة الاستثمارات الضخمة، فيما همشت باقي القطاعات، الأمر الذي يمكننا من القول أن تذبذب الإنتاج الوطني ناتج عن السياسات الاقتصادية المتبعة.

أما عن حجم العمالة، فرأينا أن قطاع الإدارة هو المصدر الأول للعمل في الجزائر رغم أنه لا يؤثر في حجم النشاط الاقتصادي بشكل مباشر، الأمر الذي دفع بالسلطات الجزائرية إلى فرض قيود على تحديد مناصب العمل تحت ضغوط الهيئات المالية الدولية.

وفيما يخص تطور أسعار المحروقات في الأسواق الدولية فقد انعكس على الإيرادات العامة للدولة من خلال الجباية البترولية.كما أن ارتباط النفقات العمومية بالإيرادات العامة للدولة، جعل من سياسة إنفاق الدولة تتكيف مع إيراداتها.

كما قمنا بتقديم مختلف السياسات المطبقة على قطاع التجارة الخارجية ، فوجدنا أنه لا يمكن التفرقة بين هذه السياسات، وهذا لبقاء التركيبة السلعية على حالها، حيث بقيت المحروقات تسيطر على مجمل الصادرات و سلع التجهيز و السلع الغذائية على مجمل تهيمن الواردات، مع تسجيل اختلاف في مختلف المراحل يتمثل في ضخامة المبالغ المالية المرصدة في كل مرحلة.

في نقطة أخيرة تعرفنا على مختلف تطورات سعر الصرف الكتلة النقدية و أثر التعديل الهيكلي في تدهور العملة الوطنية و كبح نمو الكتلة النقدية.كما عرضنا تطور استهلاك العائلات و تراجع هذا الأخير الناتج عن تحرير الأسعار و تراجع القدرة الشرائية.

الفصل الثالث:
المعادلات المكونة للنموذج

تمهيد:

يهدف هذا الفصل إلى عرض النموذج النظري الذي استندت إليه الدراسة في بناء نموذج قياسي يتلاءم مع التحليل السابق للاقتصاد الجزائري خلال مختلف فتراته التنموية، الأمر الذي يعني بالضرورة اختيار متغيرات الأهداف و أدوات السياسة التي تتسق مع طبيعة الاقتصاد الجزائري.

بما أن النماذج الاقتصادية الكلية تبنى على النظرية الاقتصادية، ارتأينا أن نقدم ملخص لأهم النظريات التي عالجت مختلف المجمعات الاقتصادية المكونة للنموذج الخاص بالجزائر مع تقديم في كل مرة نتائج الدراسات السابقة، ولذلك سنهتم بثلاثة دراسات هي للأستاذ لعباس بلقاسم و بالعقبي زكية و الاقتصادي Robert Keyfitz.

1.III دالة الإنتاج:

تمثل دالة الإنتاج العلاقة الفنية التي تربط المدخلات و المخرجات ، حيث أنها تبين مقدار الكمية المتوقع الحصول عليها فيما إذا استخدم في إنتاجها مقادير معينة من عناصر الإنتاج المتوفرة، أو أنها تشير إلى العلاقة المادية بين كميات الموارد الداخلية في عملية الإنتاج و بين ما ينتج من سلع و خدمات في فترة زمنية معينة و ذلك بغض النظر عن أسعار السلع المنتجة.

نفترض أن عملية الانتاج بسيطة تستخدم مدخلات متغيرة من عناصر الإنتاج و لتكن عنصر العمل L و رأس المالK مع واحد من المخرجاتQ. [13 ص439]

و من أهم أشكال دوال الإنتاج مايلي:

1.1.III دالة الإنتاج ليونتيف

تنسب هذه الدالة إلى الاقتصادي LEONTIEF الذي يعتبر ثبات النسب بين عوامل الإنتاج.والتي تعني أنه ليس هناك أي إحلال بين عوامل الإنتاج، أي أن K وL عاملين متكاملين تماما.[01 ص173] تعني فرضية النسب الثابتة أنه ليس هناك أي إحلال بين عوامل الإنتاج، أي أن KوL عاملين متكاملين تماما. [01 ص173]

بشكل عام، تكون كمية رأس المال اللازمة لإنتاج الكمية Q هي:

$$K_t = v.Q_t \qquad (3-1)$$

و كمية العمل اللازمة لإنتاج نفس كمية الإنتاج Q هي:

$$L_t = u.Q_t \qquad (3-2)$$

أي أن:

$$Q_t = \frac{K_t}{v} = \frac{L_t}{u} \qquad (3-3)$$

حيث: u>0, v>0

تمثل العلاقة (3-3) نسب مزج K وL في العملية الإنتاجية.

وباعتبار أن كميتي رأس المال vK و العمل uL اللازمتين للحصول على الكمية Q قد حددت تقنيا، فإن أي مقدار زائد من رأس المال أو العمل عما هو لازم لإنتاج Q سيكون عاطلا. و عليه فإن مستوى الإنتاج يتحدد بكمية العامل الأكثر ندرة.

يمكن صياغة دالة الإنتاج وفقا لهذه الفرضية في الشكل التالي:

$$Q_t = Min\left(\frac{K_t}{v}, \frac{L_t}{u}\right) \qquad (3-4)$$

في دالة الإنتاج ذات المعاملات الثابتة هذه، تكون مرونة الإحلال $\sigma_{K,L}$ مساوية للصفر.[3*]

---

[*] تعرف مرونة الإحلال على أنها درجة إحلال عنصر من الإنتاج مقابل عنصر أخر مع تحقيق حجم ثابت من الناتج.

2.1.III دالة الإنتاج كوب دوقلاس :

اقترح الاقتصادي النوكلاسيكي P.DOUGLAS و زميله الرياضيCOBB أكثر دوال الإنتاج استخداما في التحليل الاقتصادي الكلي، حتى بعد اكتشاف دالة الإنتاج ذات مرونة الإحلال الثابتة (CES) في بداية الستينات.

هذه الدالة تتكون من عاملين:رأس المال و العمل، مع إمكانية الإحلال بينهما. وتأخذ هذه الدالة الصيغة التالية:

$$Q_t = AL_t^{\alpha} K_t^{\beta} \quad (3-5)$$

حيث: Q_t:حجم الناتج أو المخرجات.

L_t : وحدات العمل.

K_t : وحدات رأس المال.

α :مرونة الناتج الجزئية للعمل.

β :مرونة الناتج الجزئية لرأس العمل.

A : معامل الكفاءة.

من خصائص هذه الدالة ما يلي:

-دالة الإنتاج كوب-دوقلاس متجانسة من الدرجة $\alpha+\beta$.

فمن الصيغة(3-5) إذا زادت عناصر الإنتاج بنسبة λ نجد أن:

$$Q_t^* = A(\lambda L_t)^{\alpha}(\lambda K_t)^{\beta}$$
$$= \lambda^{\alpha+\beta} AL_t^{\alpha} K_t^{\beta}$$
$$Q_t^* = \lambda^{\alpha+\alpha} Q_t \quad (3-6)$$

من (3-6):

إذا كانت$\alpha+\beta=1$ فإن غلة الحجم تكون ثابتة.

إذا كانت$\alpha+\beta>1$ فإن غلة الحجم تكون متزايدة.

إذا كانت$\alpha+\beta<1$ فإن غلة الحجم تكون متناقصة.

- المعدل الحدي للإحلال معرف كما يلي:

- مرونة الإحلال تساوي الواحد $\sigma = \frac{\delta(K_t/L_t)}{\delta MRS} = 1$

3.1.III دالة الإنتاج ذات مرونة الإحلال الثابتة:

في بحث تناولته المقالة المشتركة لأربعة اقتصاديين* تحت عنوان: Capital-Labor Substitution Economic Efficiency** سنة1961، اقترح دالة إنتاج ذات مرونة إحلال σ ثابتة (CES) كبديل لدالة كوب دوقلاس أخذت الشكل التالي:

$$Q_t = A\left[\delta K_t^{-\rho} + (1-\delta)L_t^{-\rho}\right]^{-\mu/\rho} \quad (3-8)$$

حيث: A معامل الكفاءة.

δ معلمة التوزيع بين العمل و رأس المال.$0 \leq \delta \leq 1$

ρ معلمة الإحلال.$\rho \geq -1$ ، $\rho \neq 0$

μ معلمة درجة التجانس.

من خصائص دالة الإنتاج (CES) ما يلي:

- دالة الإنتاج (CES) متجانسة من الدرجةμ.
- مرونة الإحلال ثابتة و تساوي $\sigma = \frac{1}{1+\rho}$
- قيم للمرونة مختلفة و ذلك حسب قيمة ρ:
  - إذا كانت$\rho \approx -1$ و$\sigma \approx \infty$ و متجانسة من الدرجة الأولى، فإن دالة الإنتاج (CES)تصبح خطية و تأخذ الشكل التالي:

$$Q_t = A[\delta K + (1-\delta)L] \quad (3-9)$$

  - إذا كانت$\rho \approx \infty$ و$\sigma \approx 0$، فإن دالة الإنتاج (CES) تصبح دالة إنتاج ليونتيف، أي تأخذ الصيغة (3-4)
  - إذا كانت$\rho \approx 0$ و$\sigma \approx 1$، فإن دالة الإنتاج(CES)تصبح دالة إنتاج كوب-دوقلاس، أي تأخذ الصيغة(3-5).
  -

4.1.III دالة الإنتاج ذات مرونة إحلال متغيرة:

انطلاقا من دالة كوب دوقلاس للإنتاج، اقترحREVENKAR سنة1971 دالة الإنتاج ذات مرونة إحلال متغيرة(VES) و التي جاءت صياغتها على الشكل التالي: [80 ص68]

$$Q_t = AK_t^{\sigma(1-\beta\Gamma)}[L_t + (\Gamma-1)K_t]^{\sigma\beta\Gamma} \quad (3-10)$$

من المعادلة(3-10) نلاحظ أنه في حالة$\Gamma=1$ يصبح لدينا:

$$Q_t = AK_t^{\sigma(1-\beta)}L_t^{\sigma\beta} \quad (3-11)$$

دالة الإنتاج (VES) تصبح دالة إنتاج كوب-دوقلاس، أي ذات غلة حجم ثابتة و بمرونة إحلال$\sigma =1$.

تعطى علاقة المرونة الحدية للإحلال بالشكل التالي:

---

* ARROW, CHENERY , MINHAS et SOLOW.

** Review of Economic.Efficiency, August(1961).

$$\sigma = 1 + \frac{[(\Gamma - 1)/((1-\beta\ \Gamma)]K}{L} \quad (3-12)$$

III.1.5.1 نتائج التجارب السابقة:

وجدت الأستاذة بلعقبي زكية صعوبة في تقدير دالة الإنتاج حيث انطلقت في البداية في تقدير دالة الإنتاج المقترحة من طرف Haque et alii* فكانت نتائج غير مقبولة، ثم عادت وقامت بتقدير دالة كوب دوقلاس مع إدخال بعض التعديلات فكانت النتائج كما يلي:

$$\log(Y_T) = \underset{(5.15)}{2.63} + \underset{(0.07)*}{0.004}\mathrm{D}(\log(\mathrm{K_t})) + \underset{(3.57)}{0.40}\log(\mathrm{L_t}) + \underset{(4.78)}{0.52}\log(\mathrm{Y_t}\,(-1)$$

$$-\underset{(-6.03)^{\bullet}}{0.24}D71 \quad (3-13)$$

$$\bar{R}^2 = 0.9 \qquad SE\bullet\bullet = 0.04 \qquad Lm(1)\bullet\bullet\bullet 0.45(Pr = 0.49)$$

يتبين من النتائج أعلاه أن مشكلتين كانت أمام عملية تقدير دالة الإنتاج و هما:

المشكل الأول هو الدور الذي يلعبه عنصر رأس المال في عملية الإنتاج، فحسب الباحث جميع عمليات التقدير إلى أن عنصر رأس المال غير مفسر للإنتاج و إحصائية T.student تدل على ذلك.أما المشكل الثاني فيتعلق بباقي سولو فلقد كانت قيمته ضعيفة سالبة في بعض الأحيان. وعن باقي المتغيرات فهي مقبولة إحصائيا و اقتصاديا مع الإشارة إلى أن المتغيرة الصورية D71 تدل على انخفاض الإنتاج الحقيقي في سنة 1971.[69 ص209-212]

كما سنعرض نتائج بحث قام به البنك العالمي عبر الاقتصادي Robert Keyfitz الذي قام ببناء نموذج قياسي اقتصادي مصغر للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1994-1999.ومن بين الدول المقدرة دالة الإنتاج التالية:

$$\log\left(\frac{Y_t}{L_t}\right) = \underset{(2.430)}{-36.4844} + \underset{(1.1779)}{0.70470}\log\left(\frac{K_t}{L_t}\right) + \underset{(3.0699)}{0.01860}t \qquad (3-14)$$

$$\bar{R}^2 = 0.77 \qquad SE = 0.0002 \qquad Dw* = 2.77$$

من نتائج عملية التقدير نلاحظ أن إنتاجية العمل هي دالة لمعامل رأس المال على العمل و إلى التقدم التقني الممثل بالمتغيرة t.نلاحظ أنه خلال الفترة 1994-1999، الإنتاجية ارتفعت بـ 1.9% منها

---

*للمزيد من الإطلاع عد إلى BELOGBI ZAKIA, Adaptation d'un modèle macro économétrique de Haque et alii à l'économie algérienne, Thèse de doctorat d'état, Université d'Alger, 2005

• قيمة احصائية T student، إذا صوحب بعلامة * تدل على أن المعلمة غير معنوية، أما إذا صوحب بعلمة ** تدل على أنها معنوية تحت عتبة 10%.

•• مجموع مربع الأخطاء.

•••اختبار Breuch-Godfrey مضاعف لاغرانج للكشف عن وجود الارتباط الذاتي للأخطاء.

* إحصائية داربين واتسون للكشف عن وجود الارتباط الذاتي للأخطاء.

أكثر من 70 % عائد لارتفاع رأس المال للعمل (capital par travailleur) وبذلك فإن الإنتاج كثيف رأس المال.

2.III دالة طلب على العمل:

يوفر اقتصاد العمل مجموعة من النظريات التي تحاول تفسير سلوك الأفراد تجاه قضايا عرض وطلب العمالة و تفسير ظواهر البطالة وتجزؤ أسواق العمل و ديناميكية الأجور و إلى آخر ما هنالك من القضايا المرتبطة بقوة العمل. ولهذا فإن نتائج سوق العمل تكون مؤثرة بدرجة أو بأخرى على كل من العرض و الطلب الكليين.

ثمة أساليب عديدة تستعمل لغرض تقدير الطلب القوى العاملة و هي تختلف فيما بينها بمدى التعقيد و الحاجة إلى بيانات مفصلة و الفرضيات الضرورية لتقدير المعلمات الأساسية.في هذه النقطة سنذكر ثلاثة من هذه الأساليب و هي:

1- مرونة الطلب على العمل بالنسبة للقيمة المضافة؛

2- دوال القيمة المضافة للعمل؛

3- دوال الإنتاج.

1.2.III مرونة الطلب على العمل بالنسبة للقيمة المضافة:

يمكن استخراج مرونة الطلب على العمل بقسمة نسبة الزيادة في العمالة على نسبة الزيادة في الناتج، أي:[26 ص166]

$$e_i = \frac{\Delta E_i/E_{i-1}}{\Delta VA_i/VA_{i-1}} \qquad (3-15)$$

حيث:

e_i : مرونة الطلب على العمل بالنسبة للقطاعi.

$\Delta E_i/E_{i-1}$: التغير النسبي للعمل للقطاعi.

$\Delta VA_i/VA_{i-1}$: التغير النسبي للقيمة المضافة للقطاعi أو ما يسمى بمعدل النمو.

إذا أردنا حساب مرونة العمل بالنسبة للقيمة المضافة لعدة سنوات، يكفي أن نحسب النسبة بين متوسطات معدلات النمو السنوية للعمل و القيمة المضافة للقطاع كالتالي*:

$$e_i = \frac{\overline{\Delta E_i}/E_{i-1}}{\overline{\Delta VA_i}/VA_{i-1}} \qquad (3-16)$$

حيث:

$\overline{\Delta E_i}$: متوسط التغير النسبي السنوي للعمل للقطاعi.

$\overline{\Delta VA_i}$: التغير النسبي للقيمة المضافة للقطاعi

* العلاقة (1) تعطينا مرونة الطلب على العمل بالنسبة للقيمة المضافة في كل سنة.

إلا أن حساب مثل هذه المرونات لا يساعد على تفسير محددات الطلب على العمل و إنما تساعد على التحليل فقط.

2.2.III دوال القيمة المضاعفة:

كما يمكن أن يكون الطلب على العمل دالة خطية في القيمة المضافة. فيمكن أن تأخذ الشكل التالي:

$$E_{it} = a_i + b_i.VA_{it} \qquad (3-17)$$

حيث:

a_i: ثوابت الدالة لكل قطاع i.

b_i: معامل تغير القيمة المضافة للقطاع i.

يمكن أن يكون أيضا الطلب على العمل دالة غير خطية في القيمة المضافة من الشكل:

$$E_{it} = a_i.VA_{it}^{bi} \qquad (3-18)$$

و يمكن تحويلها إلى دالة لوغاريتمية خطية على الشكل:

$$E_{it} = \log a_i + b_i.\log VA_{it} \qquad (3-19)$$

و بإضافة الزمن كمتغير في الدالة، تصبح المعادلات الثلاث أعلاه على الشكل:

$$E_{it} = a_i + b_i.VA_{it} + c_i t \qquad (3-20)$$

$$E_{it} = a_i.VA_{it}^{bi}.e^{c_i t} \qquad (3-21)$$

$$\log E_{it} = \log a_i + b_i.\log VA_{it} + c_i t \qquad (3-22)$$

و معامل التغير الزمني للقطاع، أي c_i يحتوي على تأثيرات كل من إحلال رأس المال و العمالة و التغيرات التقنية.[104 ص20]

كما يمكن استعمال دوال الإنتاج من نمط كوب-دوقلاس Coob-Douglas أو ما يقاربها و هي طريقة مثلى و أكثر دقة، و لو أنها معقدة قليلا، في تقدير الطلب على العمل للسنوات المقبلة. و تستخدم هذه الطريقة إذا كان لدى الباحث قناعة أن كوب-دوقلاس أو دوال الإنتاج الأخرى تشكل التمثيل الصحيح للعلاقة الفنية الإنتاجية حسب القطاع.

الشكل الشائع لدوال كوب-دوقلاس الإنتاجية العكسية يمكن أن تكون كما يلي:

$$E_{it} = a_i.VA_{it}^{bi}.K_{it}^{ci}.e^{dit} \qquad (3-24)$$

حيث:

a_i : ثابت للقطاع i.

b_i: عامل المرونة الذي يتعلق بالقيمة المضافة (ينسب العمالة إلى القيمة المضافة في القطاع i).

c_i: عامل المرونة الذي يتعلق برأس المال(ينسب العمالة إلى قيمة المخزون الرأس مالي في القطاع i)

d_i : عامل ينسب العمالة إلى المتغير الزمني في القطاع i

K : مخزون رأس المال.

و يمكن تحويل الدالة (24-3) أعلاه إلى دالة خطية لوغاريتمية على النمط التالي:

$$\log E_{it} = \log a_i + b_i . \log VA_{it} + c_i \log K_{it} + d_i t \qquad (3-25)$$

كما تعتبر مختلف المدارس الاقتصادية أن الأجر الحقيقي من أهم محددات الطلب على العمل في الجزائر، إذ أن العامل يكون مختارا بين الراحة و الأجر الحقيقي.

3.2.III نتائج التجارب السابقة:

كتجربة سابقة، نعرض نتائج تقدير دالة الطلب على العمل للباحث بلعقبي زكية، أين كانت النتائج كالتالي:

$$\log(L) = -0.32 + 0.09\log(Y_t) + 0.9\log(\mathrm{L_{t-1}}) - 0.05\mathrm{D92} \qquad (3-26)$$
$$\text{(-1.81)* (2.58)} \qquad \text{(24.97)} \qquad \text{(-3.91)}$$
$$\overline{R^2} = 0.99 \qquad SE = 0.01 \qquad Lm(1)(Pr = 0.46)$$
$$Lm(2) = 1.11(Pr = 0.57)$$

تشير نتائج عملية التقدير إلى أن طلب العمل هي دالة لحجم النشاط الاقتصادي و الممثل بالإنتاج الداخلي لخام بالأسعار الحقيقية و للمتغيرة التابعة المؤخرة والمتغيرة الصورية D92 التي هي على علاقة عكسية بالطلب على العمل وتمثل التسريح الكبير للعمال خلال سنة1992، أما الاختبارات الإحصائية فهي مقبولة.

3.III دالة الإستثمار:

يعرف الاستثمار على أنه ذلك الجزء من الإنفاق الكلي* الذي لا يخصص لشراء السلع و الخدمات، بل يؤول إلى زيادة وسائل إنتاج تلك السلع و الخدمات، لذلك فإن الاستثمار يلعب دورا هاما في نماذج النمو الاقتصادي، حيث أن تقلبات هذا الأخير لها أثر على النشاط الاقتصادي و النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

إن دالة الاستثمار تقوم على أساس نظرية المشروع في الاقتصاد الجزئي، و لكي نصل إلى تصور كلي للاستثمار، فإنه لابد أن نضيف إلى محددات دالة الاستثمار على المستوى الجزئي (معدل العائد على الاستثمار، معدل الفائدة...) عوامل أخرى.[14 ص256]

على المستوى الكلي، يمكن القول بأن الزيادة في الدخل الوطني ΔY يمكن أن تؤدي إلى زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية ΔC وما يتبعها من زيادة إضافية في الاستثمارات ΔI .

$$I = f(Y, i) \qquad (3-27)$$

حيث من المعلوم أن الاستثمار يتناسب عكسيا مع سعر الفائدة i و طرديا مع مستوى الدخل Y.

---

* الاستثمار هو ثاني المكونات الرئيسية للإنفاق الكلي بعد الاستهلاك.

1.3.III نظرية المسارع (المعجل):

النموذج في شكله الأصلي اقترح من طرف الاقتصادي CLARK سنة 1917، أين يضع هذا الأخير فرضية أن مخزون رأس المال الضروري لإنتاج مستوى معين من الإنتاج في فترة زمنية ما، محدد بالعلاقة التالية:[09 ص178]

$$K_t^* = \alpha Q_t \qquad (3-28)$$

حيث:

K^*_t :تمثل رأس المال المرغوب فيه في الفترةt.

Q_t :يمثل الإنتاج الوطني في الفترةt.

α: تمثل نسبة رأس المال K على الإنتاج Q في الفترة t و تسمى أحيانا بمعامل المسارع و هي ثابتة و تساوي تقريبا 3 في الدول المتقدمة و تتراوح قيمتها ما بين 9 و 12 في الدول النامية.

خلال الفترة (t+1)

$$K_{t+1}^* = \alpha Q_{t+1} \qquad (3-29)$$

بطرح (3-29)من(3-28) نجد:

$$\Delta K = I_{nt} = \alpha(\Delta Q) \quad (3-30)$$

حيث: I_{nt} يمثل الاستثمار الصافي في الفترة t.

2.3.III نظرية المسارع المرن:

اقترح KOYCK سنة 1954 توزيعا متباطئ لدالة الاستثمار، حيث يكون K دالة تابعة لإنتاج الفترات السابقة.[09 ص180]

$$K_t = \beta_0 Q_t + \beta_1 Q_{t-1} + \beta_2 Q_{t-2} + \beta_3 Q_{t-3} + \cdots \quad (3-31)$$

إذ افترض KOYCK أن المتغيرات المتباطئة تشكل متوالية هندسية متناقصة

$$\beta_i = \beta_0 \lambda_i \qquad i = 0,1,2,3 \ldots$$
$$0 < \lambda < 1$$

λ تمثل معدل التناقص

بتعويض العلاقة (3-32) في العلاقة (3-31) نجد:

$$K_t = \beta_0 Q_t + \beta_0 \lambda Q_{t-1} + \beta_0 \lambda^2 \beta_{t-2} + \beta_0 \lambda^3 Q_{t-3} + \cdots \quad (3-32)$$

إذا أخرنا المعادلة (3-32) بفترة واحدة، ثم نضرب كلا الطرفين المعادلة فيλ نجد:

$$\lambda K_{t+1} = \beta_0 \lambda Q_{t-1} + \beta_0 \lambda^2 \beta_{t-2} + \beta_0 \lambda^3 Q_{t-3} + \cdots \qquad (3-33)$$

بطرح المعادلة (3-33) من المعادلة (3-32) نجد:

$$K_t = \beta_0 Q_t + \lambda K_{t-1} \qquad (3-34)$$

و بما أن $I_{nt} = K_t - K_{t-1}$ (3-35)

فإن: $I_{nt} = \beta Q_t - (1-\lambda) K_{t-1}$ (3 − 36)

أما الاستثمار الإجمالي يعطى بالشكل التالي:

$$I_{nt} = \beta Q_t - (1 - \lambda - \delta) K_{t-1} \quad (3-37)$$

حيث δ يمثل نسبة الاهتلاك.

تشير المعادلة (37-3) أن الاستثمار يرتبط طرديا مع مستوى الإنتاج أو الدخل و عكسيا مع مخزون رأس المال للفترة السابقة و هذا بافتراض أن $(1 - \lambda - \delta)$ موجبة تماما.

3.3.III نموذج هارود-دومار

لتقدير حجم الاستثمارات اللازمة لتنفيذ خطة اقتصادية، يلجأ المسؤولون في التخطيط الاقتصادي إلى نموذج هارود-دومار. هذا النموذج يمكن أن يأخذ عدة أشكال يمكن عرض أهمها فيما يلي:

الشكل الأول:[37 ص58]

$$\Delta Y = \frac{S}{K} \quad (3-37)$$

حيث: ΔY: معدل التغير في حجم الدخل.

S :معدل الإدخار السنوي(و يمثل أيضا معدل الاستثمار).

K : رأس المال.

إن حجم الادخار يتوقف على حجم الدخل الوطني، فكلما زاد الادخار نتج عنه زيادة في الدخل الوطني.

من العلاقة (37-3) إذا إفترضنا أن الخطة الاقتصادية تهدف إلى زيادة الدخل الوطني بنسبة 6% وأن معامل رأس المال يبلغ 4 فإن معدل الاستثمار أو نسبة الادخار اللازمة لتحقيق هذا الهدف تكون 24%.

هذا يعني أن المجتمع يجب أن يدخر(من أجل أن يستثمر) 24% من دخله حتى يزيد الدخل الوطني ب 6%.

الشكل الثاني:

في الحقيقة الشكل الأول لا يختلف كثيرا عن الشكل الثاني، حيث أن هذا الأخير يأخذ بعين الاعتبار نمو السكان، وعليه يأخذ نموذج هارود-دومار الشكل التالي:

حيث: Z معدل الزيادة السنوية في السكان.

$$\Delta Y = \frac{S}{K} - Z \quad (3-38)$$

دائما مع افتراض أن معامل رأس المال هو 4، ومع افتراض أن المعدل السنوي لزيادة السكان هو 2%، فإن نسبة الادخار اللازمة لتحقيق زيادة الدخل الوطني بنسبة 6% هي 32%.

في إيطار المحاسبة الوطنية، تسمى الاستثمارات: التكوين الخام لرأس المال الثابت(FBCF) أو التراكم الخام للأصول الثابتة (ABFF) . و تحتوي من جهة على[01 ص173]

- الاستثمارات المنتجة:تشمل وسائل التجهيز التي تشكل وسائل العمل للمشاريع، و تدخل في ذلك تغيرات المخزون من السلع التامة الصنع أو الموجودة قيد الصنع.

- الاستثمار في المساكن(بما فيها أعمال الصيانة الكبرى).
- الاستثمار في المباني الإدارية (بما فيها أعمال الصيانة الكبرى).
- الاستثمارات غير المنتجة، و تتمثل في الاستثمارات الجماعية مثل المدارس، المستشفيات، الطرق و الجسور،الخ...

4.3.III نتائج التجارب السابقة:

جاءت نتائج عملية تقدير دالة الاستثمار للأستاذة بلعقبي كالتالي:

$$D(\log(I)) = \underset{(0.47)^*}{0.008} + \underset{(4.94)}{0.97}D(\log(Y)) + \underset{(3.14)}{0.34}D(\log(Tr(-1)))$$

$$\underset{(-2.35)}{-0.19}D(\log(in(-1))) - \underset{(-2.91)}{0.19}D1 - \underset{(-4.23)}{0.2}D80 \qquad (3-39)$$

$$\overline{R^2} = 0.68 \qquad SE = 0.06 \qquad Log = 39.83$$

$$Lm(1) = 0.52(Pr = 0.47) \qquad Lm(2) = 0.82(Pr = 0.9)$$

معدل نمو الاستثمار على علاقة طردية بمعدل نمو الإنتاج و الميزانية العامة للدولة عبر إيرادات الدولة للفترة السابقة من خلال تمويل الاستثمارات العمومية التي تشكل معظم الاستثمارات العامة للدولة خلال عشريتين، كما أن الاستثمار على علاقة عكسية بمعدل الفائدة الاسمي و المتغيرتين الصوريتين D1 و D80.تمثل المتغيرة الصورية D1 انخفاض الاستثمار بالقيم الحقيقية بنسبة 15 % خلال سنة 1973 و 8.6 % خلال سنة 1974.

أما المتغيرة D80 فتبين تراجع وتيرة الإنفاق الاستثماري بعد نهاية المخطط الرباعي الأول حيث انخفض معدل نمو الاستثمار بالقيم الحقيقية بصفة حادة بـ- 20% سنة 1978 و -12.8 % سنة 1978 و -13.2% سنة 1980.

4.III الميزان التجاري:

معادلات الميزان التجاري عادة ما تكون معادلات مفسرة بنموذج لوغاريتمي. في هذه النماذج ترتكز على النظرية الاقتصادية،فتدفقات التجارة الخارجية مفسرة بمستوى الطلب (الداخلي و الخارجي) و بمستويات الأسعار النسبية.

سنشرع في تقديم شكل المعادلات المفسرة للواردات الكليةM_t و الصادرات الكلية X_t ،بعدها سنقدم شكل معادلات الواردات حسب التركيبة السلعية.

1.4.III دالة الواردات الكلية:

دالة الواردات الكلية تكون عموما على الشكل الديناميكي التالي [80 ص06]

$$\log Mt = a_0 + \sum_{S=0}^{N1} a_{1s} \log(Y)_{t-s} + \sum_{h=0}^{N2} a_{2h} \log(PIM/PY)_{t-h} + \sum_{K=0}^{N3} a_{3k} \log(Z)_{t-k} + \sum_{J=1}^{N4} a_{4j} \log(M)_{t-j} + Ut \qquad (3-40)$$

تشير هذه الصيغة إلى أن الواردات مفسرة بواسطة الإنتاج الداخلي الخام Y، أو (عادة) بواسطة الطلب الداخلي Di_t ، حيث يمثل هذه الأخير مجموع استهلاك العائلات، الاستثمار، الإنفاق الحكومي و التغير في المخزون.

المتغيرة الثانية المفسرة لسلوك الواردات هي نسبة مؤشر الواردات على الرقم القياسي الضمني لاستبعاد أثر الأسعار على الإنتاج الداخلي الخام حيث يسمح هدا الشعاع بقياس تنافسية الواردات.

أما الشعاع Z يسمح بإضافة متغيرات تؤثر على حجم الطلب على الواردات مثل (المتغيرات الصماء، متغيرات القرار،احتياطي العملة الصعبة...). ولعل أهم هذه المتغيرات سعر الصرف الفعلي الحقيقي و التي تعطى علاقتها كما يلي:[103 ص09]

$$TCR = \frac{TC \times USP_{PIB}}{IPC} \qquad (3-41)$$

حيث:

TC سعر الصرف؛

USP_{PIB} الرقم القياسي الضمني لاستبعاد أثر الأسعار على الإنتاج الداخلي الخام للولايات المتحدة الأمريكية؛

IPC مؤشر أسعار الاستهلاك.

نلاحظ أن الزيادة في مؤشر أسعار الاستهلاك و الذي لا يكون مصحوبا بتدهور في قيمة سعر الصرف، ينجم عنه انخفاض فيTCR الذي بدوره يؤدي إلى زيادة التكاليف الداخلية مقارنة بالتكاليف العالمية الشيء الذي ينجم عنه زيادة حصة الواردات في الإنتاج الداخلي الخام.

دالة الواردات حسب التركيبة السلعية:

نظرا للمعطيات المتاحة بالنسبة للواردات الجزائرية، فإننا صنفنا هده الأخيرة إلى الفئات التالية:

MC فئة سلع الاستهلاك (دائمة و غير دائمة).

MF فئة السلع الغذائية.

MI فئة مواد الوسيطية.

MK فئة المواد التجهيز.

MS فئة الخدمات.

مجموع الفئات الخمسة مضافا إليها M_0 (عبارة عن واردات لا تنتمي إلى أي فئة من الفئات الخمسة) ينتج عنه الواردات الكلية M_t.

$$M_t = M_C + M_F + M_K + M_I + M_S + M_0 \qquad (3-42)$$

لتقدير هده الفئات فإننا سوف نستعمل الصيغة التالية:

$$Mit = aiMt + bitYit \qquad (3-43)$$

مع

$$\sum_{i=1}^{N} ai = 1 \qquad \sum_{i=1}^{N} bi = 0$$

حيث Y_{it} يمثل القيمة المضافة للفلاحة إذا تعلق الأمر بواردات فئة المواد الغذائية و القيمة المضافة للخدمات إذا تعلق الأمر بواردات الخدمات؛ أما بالنسبة لسلع التجهيز و المواد الوسيطية فإننا سنعوض Y_{it} بالاستثمار الإجمالي و الإنتاج الوطني.

2.4.III دالة الصادرات الكلية:

حسب النموذج الوغاريتمي (3-44) فإن الصادرات الكلية مفسرة بالطلب الدولي QW والذي يأخذ على أنه الإنتاج الدولي أو متغيرات أخرى تقيس هذا الطلب، و أيضا منافسة الصادرات بالنسبة للسلع العالمية PXW و الذي ما هو إلا سعر الصادرات المحلية مقومة بالعملة المحلية على السعر الأجنبي مقومة بالعملة المحلية.

$$Pxw = \frac{Px}{Pw \times TC} \qquad (3-45)$$

حيث:

Px :مؤشر أسعار الصادرات؛

Pw:مؤشر الأسعار العالمية.

كما هو الشأن بالنسبة لدالة الواردات، فإن لدالة الصادرات شعاع D يسمح بإضافة متغيرات أخرى مثل سعر البترول أو سعر الصرف الفعلي الحقيقي أو متغيرات صورية تمثل الصدمات البترولية.

$$\log(Xt) = b_0 + \sum_{i=0}^{N1} b_{1i} \times \log(Pxw)_{t-i} + \sum_{j=0}^{N2} b_{2j} \times \log(Qw)_{tj} + \sum_{k=0}^{N3} b_3 \times \log(D)_{t-k} + \sum_{s=1}^{N4} b_{4s} \times \log(X)_{t-s} + Ut \qquad (3-44)$$

3.4.III نتائج التجارب السابقة:

سنعرض في هذا الجزء نتائج عملية تقدير دالة الواردات الكلية في العمل المقدم من طرف الأستاذين لعباس بالقاسم و تومي صالح و نتائج تقدير دالة الصادرات للأستاذة بلعقبي زكية.

$$\log(M_t) = \underset{(7.16)}{-8.195} + \underset{(11.41)}{2.188}\log(Y_t) - \underset{(-6.31)}{1.045}\log(PM/PY) - \underset{(-7.16)}{0.073}T + \underset{(7.76)}{0.456}D74 - \underset{(-6.23)}{0.476}D79 \qquad (3-45)$$

$$\overline{R^2} = 0.972 \qquad SE = 0.0736 \qquad DW = 2.478 \qquad F = 112.5$$

تظهر نتائج عملية التقدير أعلاه أن الناتج أحد أهم محددات الطلب على الواردات، فكلما ارتفع حجم النشاط الاقتصادي (حجم الطلب الكلي: الاستهلاك،الاستثمار، الإنفاق الحكومي) ارتفعت الواردات، كما حدث في فترة السبعينات حيث أن الحجم الكبير من الاستثمارات في هذه الفترة ساعد على ارتفاع الواردات.كما نلاحظ أيضا العلاقة العكسية بين الواردات و الأسعار النسبية و هذا إن دل على شيء فإنه يدل على حساسية الواردات الجزائرية للتغيرات في أسعار السلع المستوردة.

أما عن المتغيرة الصورية D74، فهي تشير إلى الأثر الايجابي لارتفاع أسعار البترول سنة 1974 على الواردات الجزائرية،أما المتغيرة D79 فهي تشير إلى الأثر السلبي لعملية تسديد الديون الخارجية. [80 ص16-24]

نتائج عملية تقدير دالة الصادرات للأستاذة بلعقبي كانت كما يلي:

$$D(\log(X_t)) = \underset{(0.37)^*}{0.009} + \underset{(2.17)}{2.86}D(\log(DMH)) + \underset{(2.82)}{0.16}D(\log(PPR89 * EF))$$

$$+\underset{(-5.42)}{0.25}\left(D(\log(PPR89 * EF))\right)^2 - \underset{(3.82)}{0.81}D75 + 0.35D79 \qquad (3-46)$$

(3.21)

$$\bar{R}^2 = 0.85 \qquad SE = 0.10 \qquad logL = 24.7$$

التقدير يظهر أن معدل نمو الصادرات يرتبط طرديا بـالطلب العالمي للمحروقات DMH و بسعر المحروقات بالأسعار الثابتة، أما المتغيرات الصورية D75,D79 فهي تمثل انخفاض الصادرات بالأسعار الحقيقية بـ 64 %سنة 1975 و ارتفاع لصادرات بـ 58% سنة 1979،أما باقي الاختبارات فهى مقبولة.

III. 5 دالة سعر الصرف:

يتميز سعر الصرف من كونه متغير يتحدد بعوامل داخلية و خارجية، لهذا رأينا أن نبين هذه محدداته.

III.1.5 محددات سعر الصرف:

يتأثر سعر الصرف بتوليفة واسعة من العوامل التي تجعل من حالة السوق الحرة حالة غير واقعية لاسيما في تلك الدول التي تعاني من مشاكل في توفير النقد الأجنبي، وإذا سلمنا بعدم تأثر أسعار الصرف بالعوامل غير الاقتصادية، يمكننا القول بأن أهم المتغيرات التفسيرية المؤثرة في جانبي الطلب على الصرف الأجنبي و عرضه في الفترة الطويلة بصفة عامة تتمثل في:[06 ص40]

تكاليف الإنتاج المحلي و الأسعار المحلية: بافتراض ثبات الأسعار الأجنبية، وبارتفاع الأسعار المحلية نتيجة ارتفاع التكاليف، فإن سلوك المستهلك المحلي يتجه إلى المنتجات الأجنبية و التي تصبح أرخص نسبيا من منتجات المحلية ولذلك يرتفع الطلب على العملة الأجنبية.

الدخول الحقيقية: ارتفاع الإنتاج الداخلي الخام بالأسعار الحقيقية يؤدي إلى زيادة الواردات، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة الأجنبية.أما ارتفاع الدخول الحقيقية الأجنبية (الطلب الدولي) يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة المحلية.

محفزات و عوائق التجارة الخارجية: من المعروف أن التعريفة الجمركية و عوائق التجارة الأخرى تقيد من حركة السلع بين الدول و من ثم تقيد من مقدرة المقيمين في دولة ما شراء السلع المنتجة في دول أخرى و بالتالي طلبهم على العملات الأجنبية.

أسعار الفائدة: إذا زادت أسعار الفائدة المحلية مقارنة بالأجنبية،تتدفق رؤوس الأموال الأجنبية في البنوك المحلية، ويترتب على ذلك زيادة على العملة المحلية مقارنة بالعملات الأجنبية.

تعادل القوة الشرائية:تفترض نظرية تعادل القوة الشرائية أنه في الفترة الطويلة تتحدد أسعار الصرف بمستويات الأسعار في الدول المختلفة و تستقي فكرة تعادل نظرية تعادل القوى الشرائية من قانون السعر الذي ينص على أن سعر سلعتين متماثلتين في سوق مناسب يجب أن يكون واحد و الانحراف عن ذلك القانون سيتم تصحيحه من خلال المشترين الذين يشترون السلعة الأقل سعرا [06 ص54]

انطلاقا من قانون السعر الوحيد والذي :" يستلزم أن وحدة نقدية، بعد تحويلها تبادل بنفس سلة السلع في الدولة المحلية والأجنبية ".[52 ص378]

تبين هذه الصيغة أن سعر الصرف التعادلي للعملتين مختلفتين يساوي العلاقة بين مستويات الأسعار، بمعنى أن القوة الشرائية لعملة ما هي مماثلة لقوتها الشرائية في بلد أخر ومنه:

$$TC_t = \frac{P_t}{P_t^*} \qquad (3-47)$$

حيث:TC : سعر الصرف الذي يحدد عملة أجنبية بالنسبة للعملة المحلية.

P_t : مستوى أسعار السلع t في الأسواق المحلية.

P_t^* : مستوى أسعار نفس السلع في الدولة الأجنبية.

من خلال العلاقة تتضمن تعادل القوة الشرائية أن العملة الأجنبية تتعرض قيمتها للانخفاض إذا ارتفع مستوى السعر في الدولة مقارنا بمستوى السعر الأجنبي بينما ترتفع قيمتها إذا حدث العكس.

2.5.III نتائج الدراسات السابقة:

شكل تقدير سعر الصرف في الجزائر صعوبة كبيرة، حيث لم نجد نماذج تفسيرية لسعر الصرف، ويعود هذا حسب الأستاذ مصار منصف إلى عدم مقدرة النماذج الاقتصادية القياسية التفسيرية ، و

السلاسل الزمنية على تفسير السلوك العشوائي لأسواق الصرف*،لذلك نجد أكثر النماذج تقديرا لسعر الصرف هي نماذج الانحدار الذاتي (VAR)

في تقدير لسعر الصرف للاقتصادي Robert Keyfitz ،خلص هذا الأخير إلى أن معدل نمو سعر الصرف على علاقة عكسية بالأسعار النسبية و لاحتياط الصرف للفترة السابقة.

$$D\log(FXR) = 0.5666 - 0.7664\log(RER(-1)) - 0.6966\,\mathrm{Dlog}\left(Pf/_{Pc}\right)$$

(1.607) (-2.11) (-2.312)

$$-1.159\left((diff(FXRES\$))/_{PIB}\right)(-1) \qquad (3-48)$$

(-1.998)

$$\bar{R}^2 = 0.79 \qquad SE = 0.019 \qquad Dw = 2.53$$

6.III دالة الطلب على النقود:

اهتم الاقتصاديون في مختلف المدارس بدراسة و تحليل أثر التغير في كمية النقود على النشاط الاقتصادي، وفي هذا الشأن ظهرت عدة أفكار و بحوث تبلورت في شكل نظريات، مكونة بذلك ما يسمى بالنظرية النقدية. و يعد الطلب على النقود جزء من هذه النظرية، حيث حظي بقسط وافر من الدراسة و التحليل لما له من أهمية في تفسير الأسباب و الدوافع التي تجعل وحدات الإنفاق تحتفظ بالنقود.

يمكن حصر نظريات الطلب على النقود في نظريتين هما: النظرية الكمية للنقود، و التي كانت نتاج المدرسة الكلاسيكية و ارتكزت أساسا على دراسة و تحليل العوامل التي تؤثر في النقود و مستوى العام للأسعار. نظرية تفضيل السيولة التي تشكل أحد دعائم الفكر الكينزي و التي اهتمت بأسباب تغير قيمة النقود وأثر هذا التغير على مستوى النشاط الاقتصادي.

6.1.IIIالنظرية الكمية للنقود:

لم تكن النظرية الكمية للنقود أول النظريات المفسرة للطلب على النقود، فلقد حاول اقتصاديو القرن السابع عشر إيجاد العلاقة بين تدفق الذهب و ارتفاع الأسعار، و مع التغير الكبير الذي عرفته التجارة الخارجية و النظام البنكي اقترح فيشر معادلة المبادلة التي شكلت الحجر الأساسي لنظرية الكمية للنقود.

1-نموذج فيشر للطلب على النقود:

لقد بدأ يرفنغ فيشر IRVING FISHER تحليله للطلب على النقود بمطابقة بسيطة، مضمونها أنه خلال كل معاملة يوجد بائع و مشتري، و نتيجة لذلك لابد من تساوي كل من مبلغ المبيعات و مبلغ المشتريات بالنسبة للاقتصاد[64 ص62] فقيمة المعاملات (المبيعات) تساوي إلى عدد المعاملات

* لمزيد اطلع: Moncef MESSAR Essai de modélisation du comportement du taux de change du dina algérien (1990-2003) par la méthode VAR.

المنجزة خلال فترة زمنية معينة مضروبا في السعر المتوسط لنفس الفترة، أما عن قيمة المشتريات فهي تساوي إلى كمية النقود المتداولة في الاقتصاد مضروبة في عدد مرات تداولها.

ولقد صاغ فيشر معادلة التبادل في الشكل الرياضي التالي:

$$M_s \cdot V = P \cdot T \qquad (3-50)$$

حيث: Ms تمثل النقود المتداولة في الاقتصاد(عرض النقود).

V: سرعة تداول النقود**

P: المستوى العام للأسعار.

T: حجم المعاملات.

ولقد قام فيشر بوضع الفرضيات التالية:

أ- عرض النقود Ms متغير خارجي يتحدد مقداره بواسطة البنك المركزي؛

ب- ثبات سرعة دوران النقود V، على الأقل في المدى القصير، و يعود هذا إلى أنها تتحدد بعوامل بطيئة التغير مثل درجة نمو الأنظمة النقدية و عادات الأفراد في تسوية مدفوعاتهم؛

ج- حجم المعاملات T يشمل كافة المعاملات التي تتم في الاقتصاد خلال فترة زمنية و تعتبر هي كذلك متغيرة ثابتة في الأجل القصير، وهذا تحت فرضية أن الإنتاج في مستوى التشغيل الكامل.

و عليه يمكن تحويل المعادلة (3-50) إلى علاقة لتحديد مستوى الأسعار كالأتي:

$$P = \frac{M_s \cdot V}{T} \qquad (3-51)$$

يتضح من المعادلة (3-51) أن مستوى السعر يعتمد على كمية النقود، وأن التغير في السعر يكون بنفس التغير في كمية النقود، أي أن السعر يتضاعف إذا تضاعفت كمية النقود، مع ثبات كل من V و T.

ولتحقيق التوازن في سوق السوق النقدي، لابد من أن يتساوى الطلب على النقود مع عرض النقود أي:

$$M_s = M_d \qquad (3-52)$$

ومن العلاقة (3-50) نحصل على ما يلي:

$$M_s = \frac{1}{V} \cdot P \cdot T \qquad (3-53)$$

وبتعويض المعادلة (3-53) في المعادلة (3-52) نحصل على ما يلي:

$$M_d = \frac{1}{V} \cdot P \cdot T \qquad (3-54)$$

و للحصول على الكمية الحقيقية للنقود، يكفي أن نقسم طرفي المعادلة (3-54) على P، فنحصل على ما يلي:

$$\frac{M_s}{P} = \frac{1}{V} \cdot T \qquad (3-55)$$

** سرعة تداول النقود مأخوذة من ترجمة Transaction Velocity Of Circulation.

يتضح من المعادلة(3-55) أن الكمية الحقيقية المطلوبة من النقود تتناسب عكسيا مع V و طرديا مع T، فبزيادة كمية النقود المتداولة فأن هذه الزيادة ستؤدي إلى زيادة إنفاق المجتمع على السلع والخدمات، هذه الزيادة ستؤدي إلى ارتفاع الأسعار وهذا بدوره سيؤدي إلى زيادة الطلب على النقود الاسمية، و تستمر هذه الزيادة في الطلب على النقود حتى يتوازن السوق النقدي.

2-معادلة كمبرج :

انطلاقا من الانتقادات التي وجهة إلى معادلة فيشر، جاء أصحاب مدرسة كمبرج و على رأسهم ألفرد مارشال ALFRED MARCHALL بتعديلات في مطلع القرن العشرين، حيث أخذت معادلة الطلب على النقود صيغة جديدة و هي معادلة الأرصدة النقدية، وتختلف هذه الأخيرة عن صيغة فيشر في أن الأولى تركز على أهمية النقود كمستودع للقيمة بدلا من تركيزها على النقود كوسيلة مبادلة. و بهذا تركز تحليل مدرسة كامبردج على العوامل التي تحدد طلب الأفراد على النقود للاحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية عاطلة. ويذكر أصحاب هذه المدرسة أن أسعار الفائدة، مقدار ثروة الفرد،وسائل تسهيلات الشراء، التوقعات في المستقبل حول أسعار الفائدة و أسعار السلع من شأنها التأثير على قرارات الأفراد في الاحتفاظ بالنقود على شكل أرصدة عاطلة، إلا أنهم يعتقدون أن التغيرات في هذه العوامل تكاد تكون ثابت في المدى القصير[11 ص94]، و على ذلك يمكن التعبير على الطلب الكلي للأرصدة النقدية بالشكل التالي:

$$M_d = K \cdot P \cdot Y \qquad (3-57)$$

حيث Y : يمثل مستوى الدخل.

K :تمثل نسبة الطلب على النقود الاسمي على الدخل الاسمي أي النسبة من الدخل المحتفظ بها في شكل نقود، و الذي يسميه ألفرد مارشال بمعامل الاستعمال النقدي [52 ص50] و الذي يساوي إلى مقلوب سرعة دوران النقود بالنسبة للدخل

$$K = \frac{1}{V} \qquad (3-58)$$

وبقسمة طرفي المعادلة (3-58) على P نحصل على الطلب على النقود الحقيقي:

$$\frac{M_d}{P} = K \cdot Y \qquad (3-59)$$

القراءة الأولية للمعادلة الكمية لكمبرج تحت شرط توازن السوق النقدي* تقدم النتائج التالية:

1- إن الزيادة في كمية النقود لن تؤثر على مستوى الدخل الحقيقي مع ثبات نسبة الطلب على النقود K، وإنما ستؤثر مباشرة على مستوى الأسعار P والذي يزيد بدوره من مستوى الدخل الاسمي.هذا التحليل صالح فقط في الفترة القصيرة تحت فرضية التشغيل الكامل.

*يجب أن تتحقق المعادلة (03).

2- أما في حالة زيادة نسبة الطلب على النقود K نتيجة لتوقع الأفراد إنخفاض في الأسعار، فنميز بين حالتين:

- إما أن يقوم البنك المركزي بزيادة عرض النقود بنفس زيادة الطلب على النقود، و ينجر عن هذه الحالة ثبات الأسعار و الدخل الحقيقي؛

- أو يبقي البنك المركزي على عرض النقود ثابتا، وفي هذه الحالة سوف يقلل الأفراد طلبهم على السلع و الخدمات رغبة منهم في الاحتفاظ بالنقود لديهم فيحدث بذلك تغير في التفضيل من السلع إلى النقود، وعليه تقل المبيعات و تنخفض الأسعار و ينخفض الدخل الحقيقي و يعود التوازن في السوق النقدي.

3- في حالة ارتفاع كمية النقود و التفضيل النقدي K في آن واحد، فإن مقدار التغير في المستوى العام للأسعار P يعتمد على مقدار التغير في K و M_s.فإذا كانت الزيادة في كمية النقود أكبر من الزيادة في نسبة الأرصدة النقدية التي ترغب الأفراد الاحتفاظ بها، ففي هذه الحالة سيرتفع المستوى العام للأسعار، و العكس بالعكس.أما إذا تساوت نسبة التغير في كل من K ، M_s ففي هذه الحالة ستحافظ الأسعار على مستواها السابق.

وعليه يمكن أن نخلص إلى أهم العلاقات التي تربط عناصر معادلة الأرصدة النقدية فيما يلي:

أ- توجد علاقة عكسية بين نسبة الطلب على النقود الاسمي على الدخل الاسمي K و مستوى العام الأسعار P؛

ب- تربط كمية النقود و مستوى الأسعار علاقة طردية، أي أن أي تغير في كمية النقود يصاحبه تغير مماثل لمستوى الأسعار؛

ج- يزيد التفضيل النقدي K عندما تزيد رغبة الأفراد في الاحتفاظ بالنقود و يؤثر في مستوى الأسعار و مستوى الدخل الحقيقي.

وكتقييم لمعادلة الأرصدة النقدية، يمكن القول أن صيغة كامبردج تعتبر أكثر تطورا وقبولا من صيغة فيشر، إلا أنها لا تعتبر متكاملة طالما لا تأخذ بعين الاعتبار بتأثير المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على الطلب على الأرصدة النقدية مثل سعر الفائدة، بل تفترض ثباتها في الفترة القصيرة.

3-النظرية الكمية الجديدة:

قدمت لنظرية الكمية التقليدية إضافات جديدة اشتهرت باسم النظرية الكمية الجديدة النقود على يد مفكري مدرسة شيكاغو و على رأسهم ميلتون فريدمان MILTON FRIEDMAN الذي لم يهتم كثيرا بدوافع التي تحث الأفراد إلى الاحتفاظ بالأرصدة النقدية، بل عالج النقود على أنها سلعة معمرة كباقي السلع و ركز اهتمامه على العوامل التي تحدد الكمية النقدية المرغوب فيها من طرف الأفراد و هي:

1- الثروة الكلية المحتفظ بها في أشكال مختلفة؛

2- عوائد أشكال الثروة؛

3- أذواق و أفضليات الوحدات المالكة للثروة.[36 ص11]

ولنا تفصيل لكل عامل على حدا

1- الثروة: حسب فريدمان فإن الثروة في تعريفها الموسع لا تقتصر على مجموعة الأصول النقدية و المالية و الحقيقية، و إنما تشمل أيضا الموارد البشرية المتمثلة في القدرة الإنتاجية.فإذا كان Y يمثل تلك العوائد المنتظرة و بغرض تحيينها (actualisation) نستخدم معدل الفائدة كما هو موضح في العلاقة التالية:

$$W = \frac{Y}{i} \qquad (3-60)$$

حيث W:هي الثروة الكلية.

2- **عوائد أشكال الثروة:** تناول فريدمان خمسة أشكال يمكن أن تحتفظ بها الثروة تتمثل في النقود M، السندات b،الأسهم e الأصول العينية G و رأس المال البشري h.

فبالنسبة لعائد النقود، يعتقد فريدمان أنه حتى و إن كان سعر الفائدة يحقق عائد في حالة إيداعه، لكن العائد الحقيقي يتمثل في سيولتها و ما تعطيه من عائد في شكل راحة (عائد غير نقدي) و قد استخدم فريدمان المستوى العام للأسعار P للدلالة على هذا العائد.

أما عن عائد السندات، فعي تدر عائد في شكل مبلغ ثابت كنسبة من قيمتها الاسمية، و لأن سعر السند يتغير عبر الزمن فقد أوضح فريدمان في كتابه دراسات في النظرية الكمية للنقود كيفية حساب هذا العائد و أعطى العلاقة التالية:

$$i_b - \frac{1}{i_b} \cdot \frac{di_b}{dt} \qquad (3-61)$$

حيث i_b: تمثل سعر الفائدة المطبق على السندات.

$\frac{di_b}{dt}$: مشتقة i_b بالنسبة للزمن t.

أما عن العائد الحقيقي المتحصل عليه عندما يحتفظ بالثروة على شكل أسهم فيعطى بالعلاقة التالية:

$$i_e + \frac{1}{P} \cdot \frac{dP}{dt} - \frac{1}{i_e} \cdot \frac{di_e}{dt} \qquad (3-62)$$

حيث i_e: سعر الفائدة المطبق على الأسهم.

أما عن عائد الأصول العينية G، فيرى فريدمان أنه مرتبط بتغير الأسعار، فهده الأصول تدر عائدا اسميا في شكل ارتفاع أو انخفاض قيمتها النقدية.فالعائد الاسمي لكل وحدة نقدية محتفظ بها في شكل سلع مادية هو[36 ص16]

$$\frac{1}{P} \cdot \frac{dP}{dt} \qquad (3-63)$$

بالنسبة لعائد لرأس المال البشري و بما أنه ثروة لا سوق محدد له و لا يمكن الإحلال بين الرأس المال البشري و رأس المال المادي إلا في حالات محدودة، ولتفادي مشكلة قياس عائد رأس المال البشري، وضع فريدمان متغيرة ثانوية للدلالة وهي نسب الثروة غير البشرية على الثروة البشرية:

$$h = \frac{W_H}{W_N} \qquad (3-64)$$

3- **أذواق و أفضليات الوحدات المالكة للثروة:** ويقصد بها كل الفروق الشخصية بين الأفراد و التي تجعل البعض يقبل الاحتفاظ بالنقود في صورة سائلة، و البعض يفضل استثمارها وتقبل المخاطر، وقد رمز لها فريدمان بالرمز U

مما سبق فإن دالة الطلب على النقود المقترحة من طرف فريدمان هي:

$$M_d = f\left(W, P, i_b - \frac{1}{i_b}\cdot\frac{di_b}{dt}, i_e + \frac{1}{P}\cdot\frac{dP}{dt} - \frac{1}{i_e}\cdot\frac{di_e}{dt}, \frac{1}{P}\cdot\frac{dP}{dt}, h, U\right) \qquad (3-64)$$

وبافتراض أن i_b و i_e ثابتين عبر الزمن،فإنه يمكن التعبير عن معدل تغيير الأسعار على انفراد، فقد استخدم فريدمان الصيغة i_b، i_e للتعبير عن عائد السندات و الأسهم بدل المتغيرات $i_b - \frac{1}{i_b}\cdot\frac{di_b}{dt}$، $i_e + \frac{1}{P}\cdot\frac{dP}{dt} - \frac{1}{i_e}\cdot\frac{di_e}{dt}$. و يترتب عن هذا إعادة المعادلة رقم (3-64) كالآتي:

$$M_d = f\left(Y, P, i_b, i_e, \frac{1}{P}\cdot\frac{dP}{dt}, h, U\right) \qquad (3-64)$$

من خصائص المعادلة (3-64) هي أنها متجانسة من الدرجة الأولى في المتغيرين P و Y أي:

$$\lambda M_d = f\left(\lambda Y, \lambda P, i_b, i_e, \frac{1}{P}\cdot\frac{dP}{dt}, h, U\right) \qquad (3-65)$$

بوضع $\lambda = \frac{1}{P}$ ،تصبح المعادلة (3-65) كالآتي:

$$\frac{M_d}{P} = f\left(\frac{Y}{P}, i_b, i_e, \frac{1}{P}\cdot\frac{dP}{dt}, h, U\right) \qquad (3-65)$$

المعادلة (3-65) هي عبارة عن الطلب لحقيقي على النقود.و بوضع $\lambda = \frac{1}{Y}$ ، نحصل على:

$$\frac{M_d}{Y} = f\left(\frac{P}{Y}, i_b, i_e, \frac{1}{P}\cdot\frac{dP}{dt}, h, U\right) \qquad (3-66)$$

أو

$$M_d = f\left(\frac{Y}{P}, i_b, i_e, \frac{1}{P}\cdot\frac{dP}{dt}, h, U\right)Y \qquad (3-67)$$

6.2.III نظرية تفضيل السيولة:

خلال أزمة الكساد 1929 ، أدرك الاقتصاديون قصور و عجز النظرية الكلاسيكية في تفسير الواقع الاقتصادي، فجاء كينز بمجموعة من الانتقادات و قدم أفكار بديلة تمخضت عنها ما يسمى المدرسة الاقتصادية الكينزية.

1-نموذج كينز للطلب على النقود:

بنى كينز نظريته في الطلب على النقود لثلاثة دوافع من شأنها دفع الأفراد و المؤسسات الاحتفاظ بالأرصدة النقدية، و قد حصر هذه الدوافع في كل من المعاملات، الاحتياط و المضاربة.

دافع المعاملات: يستمد باعث المعاملات وجوده من وظيفة النقود كوسيلة للتبادل، إذ يستخدم النقود في تسوية المعاملات اليومية، حيث ترغب المؤسسات الاقتصادية و الأفراد الاحتفاظ بقدر معين من النقود على شكل سائل بهدف مواجهة نفقاتهم الجارية، ويعد هذا الدافع أكثر الدوافع الثلاثة شيوعا. [11ص104]

وعليه، يعتبر كينز أن الدخل هو المحدد الرئيسي للطلب على النقود من أجل المعاملات و يعبر عن ذلك رياضيا بما يلي:

$$M_{d1} = f(Y) \qquad (3-68)$$

حيث M_{d1}: تمثل الطلب على النقود من أجل المعاملات.

و هو يرى أيضا أن العلاقة بين M_{d1} و Y هي علاقة خطية من الشكل:

$$M_{d1} = \alpha_1 \cdot Y \qquad (3-69)$$

حيث α_1 هي مرونة الطلب على النقود بدافع المعاملات.

دافع الاحتياط: الاحتفاظ بالنقود بدافع الاحتياط ناجم عن حالة اللايقين من المستقبل التي يمكن أن يتعرض لها الأفراد أو المؤسسات كخوف تعرض الاقتصاد إلى حالة كساد، أو تعرض الأفراد إلى بطالة، أو تعرض البلاد إلى حالة حرب...ويعتمد مقدار ما يحتفظ به الأفراد و المؤسسات من أرصدة نقدية بدافع الاحتياط على حجم الدخل.إذ يزداد حجم الطلب على النقود لدافع الاحتياط كلما زاد الدخل، ويعبر عن ذلك رياضيا:

$$M_{d2} = f(Y) \qquad (3-70)$$

حيث M_{d2}: تمثل الطلب على النقود الاحتياط.

وكما هو الشأن للاحتفاظ بالنقود بدافع المعاملات، فإن العلاقة بين M_{d2} و Y هي علاقة خطية من الشكل:

$$M_{d2} = \alpha_2 \cdot Y \qquad (3-71)$$

حيث α_2 هي مرونة الطلب على النقود بدافع الاحتياط.

بالإضافة إلى حجم الدخل يتوقف الطلب على النقود من أجل الاحتياط على عوامل أخرى:

1- طبيعة الفرد و الظروف النفسية المحيطة به.
2- درجة عدم التأكد السائدة في المجتمع.
3- درجة نمو و تنظيم سوق الأوراق المالية.

4- مدى استقرار ظروف قطاع الأعمال.*

دافع المضاربة: يعتبر دافع المضاربة** من أهم ما جاء به كينز في تحليله للطلب على النقود، فلقد قام بدراسة هذا الدافع بالمقارنة بين النقود و السندات، و السبب في اختيار هذه الأخيرة هو قربها إلى النقود من حيث درجة السيولة.ولعل أهم ما وصل إليه هي العلاقة العكسية التي تربط بين أسعار السندات و أسعار الفائدة، إذ يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى انخفاض أسعار السندات وبذلك يحاول المضارب التخلص من السندات و الاحتفاظ بالنقود، و يحصل العكس تماما إذا توقع المضارب ارتفاع أسعار السندات (انخفاض أسعار الفائدة).

يمكن التعبير رياضيا عن الطلب على النقود بدافع المضاربة على الشكل التالي:

$$M_{d3} = f(i) \qquad (3-72)$$

حيث M_{d3} : طلب على النقود بدافع المضاربة.

i : سعر الفائدة.

وبافتراض أن العلاقة خطية، فإنها تكتب على الشكل التالي:

$$M_{d3} = -hi \qquad (3-73)$$

حيث h :مرونة الطلب على النقود من أجل المضاربة.

الطلب الكلي على النقود: يمثل الطلب الكلي على النقود في مجموعة الطلب على النقود لدافع المعاملات و الاحتياط و المضاربة، وعليه يكون الطلب على النقود الكلي دالة للدخل و سعر الفائدة أي:

$$M_d = f(Y,i) \qquad (3-74)$$

حيث M_d :يمثل الطلب الكلي على النقود.

أو:

$$M_d = M_{d1} + M_{d2} + M_{d3}$$
$$M_d = \alpha_1 Y + \alpha_2 Y - hi$$
$$M_d = (\alpha_1 + \alpha_2)Y - hi$$
$$M_d = kY - hi \qquad (3-75)$$

حيث k :تمثل مرونة الطلب على النقود بدافع المعاملات و الحيطة.

تشير دالة الطلب على النقود الكينزية (المعادلة (3-75)) إلى أن الطلب على النقود على علاقة طردية مع الدخل و عكسية مع سعر الفائدة.

2-نموذج وليام بومول:

---

*أنظر صبحي تادريسي قريصة، النقود و البنوك، الدار الجامعية للطباعة و النشر،1986، ص 260.

**يقصد بالمضاربة بيع و شراء الأوراق المالية من أسهم و سندات في الأسواق المالية بغية الحصول على ربح.

يعتبر كينز من خلال تحليله النظري أن كمية النقود المطلوبة بدافع المعاملات يمكن لها أن تدر عائدا لأصحابها لو احتفظوا بها في شكل آخر من أشكال لأصول النقدية، وبذلك يشير كينز إلى تأثير معدل الفائدة إضافة إلى الدخل على الطلب على النقود لدافع المعاملات، إلا أنه اعتبر أن تأثير سعر الفائدة ضعيف وتم إبعاده عن النموذج.

في هذا السياق واصل الكينزيون الجدد دراسة الطلب على النقود بغرض المعاملات وتم الوصول إلى نماذج أكثر وضوحا، ويتجلى هذا في نموذج بومول W.BAUMOL،حيث ركز هذا الأخير في تحليله للطلب على النقود على تكاليف المعاملات التي تنشأ عن تحويل النقود إلى سندات.فمن خلال تحليله يمكن إيجاد النقود المطلوبة التي تعظم دخل الأفراد بعد تحديد مبلغ النفقات،معدل الفائدة وتكلفة المعاملات،و قد استند بومول في تحليله على الفرضيات التالية:

- الأفراد (المؤسسات) تتحصل على دخل مرة واحدة خلال فترة زمنية ولتكن شهرا مثلا؛
- الأفراد تنفقون دخلهم بطريقة منتظمة و محددة مسبقا خلال هذه الفترة حيث أنهم على دراية بالصفقات المستقبلية؛

-حسب برومول فإن عملية تحويل السندات إلى نقود ينجر عليها تكلفة السمسرةCoûts de Courtage، وتنتج هذه التكلفة نتيجة تنازل الأفراد على العائد الذي يدره الجزء المسحوب؛

- عند كل إنتقال لسحب النقود أو تحويلها، تسحب الأعوان الاقتصادية قيمة نقدية M ومنه تكون الكمية المحتفظ بها هي $\frac{M}{2}$ [28 ص94]

نشير إلى أنه عند كل عملية تحويل السندات إلى نقود، يدفع الأفراد (المؤسسات) تكاليف السمسرة b فإذا كان الدخل الكلي Y يساوي إلى قيمة النقود المسحوبة M مضروبة في عدد مرات السحب n أي:

$$n \cdot M = Y \Leftrightarrow n = \frac{Y}{M} \qquad (3-76)$$

فإن التكلفة الحقيقية الكلية هي:

$$n \cdot b = \frac{b \cdot Y}{M} \qquad (3-77)$$

و بما أن النقود المحتفظ بها لا تجلب فائدة بعكس السندات، أي كلما احتفظ الفرد بنقود أقل كلما ربح فائدة أكثر* ، وبما أن القيمة المتوسطة المحتفظ بها من النقود هي:

$$C = M \cdot \frac{i}{2} \qquad (3-78)$$

للحصول على التكلفة الكلية نجمع المعادلتين (3-77) و (3-78) فنحصل على:

$$V = \frac{b \cdot Y}{M} + M \cdot \frac{i}{2} \qquad (3-79)$$

حيث V: تمثل التكلفة الكلية.

---

*هذا ما يسمى بتكلفة الفرصة الضائعة.

وبما أن إشكالية بومول تتمثل في تدنية التكاليف فإن:

$$\frac{dV}{dM} = \frac{-bY}{M^2} + \frac{i}{2} = 0$$

$$\Rightarrow \frac{bY}{M^2} = \frac{i}{2}$$

$$M^2 = 2 \cdot \frac{bY}{i}$$

$$M = \left(2 \cdot \frac{bY}{i}\right)^{1/2} \qquad (3-80)$$

وبما أن كمية النقود المحصل عليها في فترة معينة لها متوسط $\frac{M}{2}$، تكون دالة الطلب على النقود الناتجة عن هذا التحليل:

$$\frac{M_d}{P} = \frac{M}{2}$$

$$= \frac{1}{2} \cdot \left(2 \cdot \frac{bY}{i}\right)^{1/2} \qquad (3-81)$$

تبين المعادلة (3-81) أن الطلب على النقود على علاقة طردية مع جذر الدخل و عكسية مع جذر معدل الفائدة.إلا أنه في حالة غياب تكاليف عملية تحويل النقود إلى سندات ($b = 0$) فإن الطلب على النقود بدافع المعاملات يكون معدوم حتي في الاقتصاد الذي يعتبر النقود الوسيلة الوحيدة للتبادل،لذلك تعتبر تكاليف السمسرة متغيرة أساسية في هذا النموذج.

3.6.III نتائج الدراسات السابقة:

تعتبر دالة الطلب على النقود أحد أصعب المتغيرات تقديرا، فلقد عرفت تطور هذا المتغير تغيرات كثيرة لم تصاحبها المتغيرات الشارحة.

$$\Delta Ln(C_d)_t = -0.332 + 0.594\Delta Ln(Y_t) - 0.396(P_y)_t - 0.223Ln(C_d/Y)_{t-1}$$
$$(1.531)^* \quad (3.750) \qquad (2.635) \qquad (1.825)$$
$$+0.127D71 - 0.155Dc \qquad (3-82)$$
$$(3.914) \quad (4.540)$$
$$R^2 = 0.87 \qquad F = 29.70 \qquad DW = 2.529 \quad SE = 0.039$$

في هذه الدراسة قام الأستاذ لعباس بتقدير طلب المعاملات النقدية The Transaction demand for cash C_d بالسعر الحقيقي بدل من الكتلة النقدية، فخرج بمعادلة ذات خطأ معياري ضعيف.الملفت للنظر في هذه المعادلة هو العلاقة الوطيدة بين المتغير التابع و المتغيرين الصوريين كما تدل عليه إحصائيT.Student، فالمتغيرة D71 و التي تمثل الإصلاح المالي الذي عرفته الجزائر سنة 1971 تشير إلى تأثيرها الايجابي على الطلب على النقود وكذا الأمر بالنسبة للمتغيرة Dc فهي تمثل التطورات الحاصلة في معطيات العينة . [17ص161]

أما عن تقدير الطلب على النقود المقترح من طرف Haque et Alii فقد أعطى النتائج التالية:

$$\log(M2) = -2.77 + 0.511\log(Y_t) - 0.02TxR + 0.71\log(M2(-1)) \qquad (3-83)$$
$$(-3.22)\ \ (4.20) \qquad\qquad (-5.91)\ \ \ (11.86)$$

$$\bar{R}^2 = 0.98 \qquad SE = 0.05 \qquad \log L = 43.9$$
$$Lm(1) = 0.02(Pr = 0.86) \qquad Lm(2) = 2.13(Pr = 0.34)$$

تشير النتائج إلى أن الطلب على النقودM2 أنه كلما ارتفع حجم النشاط الاقتصادي ارتفع الطلب على الكتلة النقدية وأنه كلما ارتفع سعر الفائدة الاسمي TxR تراجع حجم الكتلة النقدية. وحسب نظرنا فإن ضعف مرونة سعر الفائدة الاسمي راجع إلى الثبات الذي عرفته هذه الأخيرة في فترة الستينات و السبعينات. كما نلاحظ غياب لسعر الصرف كمتغير مفسرة للطلب على النقود رغم الفترة التي غطتها هذه الدراسة و التي عرفت تحرير للتجارة الخارجية عكس النموذج الأول.

7.IIIميزانية الدولة :

من بين الأدوات التي تعتمدها الدول في تسيير اقتصادياتها هي الميزانية، حيث بواسطتها يمكن إعادة توزيع الدخل الوطني في ظل محدودية الموارد، أو تحقيق نمو اقتصادي.

ينطوي الإنفاق الحكومي على عنصرين أساسيين، أولهما المشتريات الحكومية من السلع و الخدمات الاستهلاكية و الإنتاجية، و ثانيها المدفوعات التحويلية.

يحتوي العنصر الأول على الإنفاق الحكومي لشراء سلع و خدمات استهلاكية سواء للاستخدام المدني أو العسكري، أو لشراء خدمات إنتاجية مقابل دفع أجور و مرتبات أو لإتمام استثمار اجتماعي، كإقامة الطرق، المدارس و المستشفيات العامة و غيرها. أما عن المدفوعات التحويلية فهي إنفاق ذو طبيعة مفردة، حيث تتمثل في التحولات النقدية من قبل الحكومة للأفراد و التي يقابلها تدفقات سلعية في الاتجاه الآخر، مثل الإعانات الاجتماعية للفقراء و المسنين و الأرامل و تعويضات البطالة و غيرها. و مثل هذه المدفوعات التحويلية تؤثر على الدخل المتاح للأفراد و من تم على الطلب الكلي للمجتمع.

يعتبر الإنفاق الحكومي متغيرة تتحكم بها الدولة، ولذلك فهي تعتبر متغيرة خارجية في معظم الدراسات، وبها كذلك نقوم بدراسة الصدمات عبر زيادتها أو تخفيضها (سياسة مالية توسعية أو انكماشية).

تعتبر الجباية البترولية في الجزائر الجزء الأكبر من إيرادات الدولة، وتعود هذه الأهمية إلى الدور الكبير الذي لعبته أسعار النفط، كما يعتبر الجباية العادية دالة لتغير النشاط الاقتصادي و المتمثل في حجم الإنتاج الوطني الخام.

2.7.III نتائج الدراسات السابقة:

بعد تقدير دالة الإيرادات للأستاذة بلعقبي توصلت إلى النتائج التالية:

$$D(\log(Tr)) = -0.01 + 1.13D(\log(Y_t)) + 0.18D(Qoil)$$
$$\text{(-074)*} \quad (6.39) \qquad (6.07)$$
$$-0.17D76 - 0.15D82 \qquad (3-84)$$
$$(-2.88) \quad (-2.53)$$
$$\overline{R^2} = 0.76 \qquad SE = 0.05 \qquad LogL = 42.27$$
$$Lm(1) = 0.61(Pr = 0.43) \qquad Lm(2) = 1.95(Pr = 0.37)$$

معدل نمو الإيرادات على علاقة عكسية بمعدل نمو الإنتاج الداخلي الخام و إنتاج البترول و على علاقة عكسية بالمتغيرتين الصوريينD76 و D82. ما يعاب على هذه المعادلة هي إدخال المتغيرين الصوريين حيث لم يكن أي تفسير اقتصادي من طرف الباحثة.

في بحثنا هذا ونظرا لارتباط الإيرادات الجزائرية بالجباية البترولية، سنقسم الإيرادات إلى جباية بترولية و جباية عادية، حيث ستكون الأولى دالة لسعر البترول و حجم إنتاج البترول و سعر الصرف، أما الجباية العادية، فستكون دالة لحجم الإنتاج الوطني.

8.III دالة الاستهلاك:

تتلخص مشكلة قرار القطاع العائلي في تحديد مسارات متغيرات القرار الخاصة بها على نحو يضمن تعظيم منفعتها في كل فترات حياتها، وذلك في ظل قيد ميزانيتها، وقيد العمل، وتتمثل متغيرات القرار الرئيسية للقطاع العائلي في الاستهلاك. ويتحدد هذا الأخير بمجموعة من المتغيرات أهمها الدخل،لكن اختلاف المنظرون الاقتصاديين حول طبيعة هذا الدخل، ما أدى إلى ظهور نظريات مختلفة تفسر الاستهلاك نوجزها فيما يلي:

1.8.III نظرية الدخل المطلق:

يعتبر كينز صاحب هذه النظرية، فبالنسبة له دالة الاستهلاك هي دالة للفترة القصيرة و هي دالة للدخل المتاح

$$C = f(Yd) \qquad (3-85)$$
$$Yd = Y - Tax$$

حيث: Yd الدخل المتاح

Y الدخل الوطني

Tax الضرائب

تعبر العلاقة (3-85) عن سلوك الأعوان الإقتصادين الذي يتوقف على عوامل بسيكولوجية أو بما أسماه كينز القانون السيكولوجي الأساسي، و ينص على أنه كلما زاد الدخل زاد الاستهلاك و لكن بنسبة أقل من الزيادة الحاصلة في الدخل.

من العلاقة (3-85) خلص كينز إلى أن دالة الاستهلاك هي دالة خطية بدلالة الدخل المتاح

$$C = C_0 + cYd \qquad (3-86)$$

C الاستهلاك

C_0 الحد الثابت

c الميل الحدي للاستهلاك

2.8.III نظرية الدخل النسبي:

تعتبر نظرية الدخل النسبي، المقدمة من طرف James Duesenbery عام، 1949 بأن كلا من دالتي الاستهلاك القصيرة و الطويلة الأجل تعبر عن سلوك استهلاكي صحيح.

وحسب ديوزنبيري فإن الاستهلاك في الفترة القصيرة الأجل لا يكون محددا بالدخل الحالي فقط، و إنما يتعداه إلى الدخل السابق، أي أن

$$C_t = f(Y_t, Y_{t-1}, \dots, Y_{t-n}) \qquad (3-87)$$

و عليه فالاستهلاك لا يخضع بالكامل لمستوى الدخل المطلق، و إنما لوضعيته النسبية بالنسبة للدخل المتحصل عليه في الماضي، إذ يفترض ديوزنبيري أنه في حالة انخفاض الدخل، و نظرا لثقل العادات و التقاليد المكتسبة فإن المستهلكون، هنا، لا يقومون بتخفيض الاستهلاك، و إنما يخفضون من الادخار بغية الإبقاء على مستوى استهلاكهم السابق.

مما سبق يتضح لنا أن التغير في الدخل و الاستهلاك لا يكون بشكل تناسبي، و عليه فإن الاستهلاك دالة للدخل في الفترة t و لأقصى دخل حصل عليه المستهلكون Y_{max} ،أي أن:

$$C_t = f(Y_t, Y_{max}) \qquad (3-88)$$

و يمكن صياغة العلاقة (3-88) في الشكل الخطي التالي:

$$C_t = C_0 + \alpha Y_t + \beta Y_{max} \quad (3-89)$$

فرضية براون

يرى الاقتصادي Brown أن السلوك الاستهلاكي للأفراد يتغير ببطء أي أن مستوى الاستهلاك السابق يؤثر على مستوى الاستهلاك الحالي،حيث اقترح Brown دالة الاستهلاك التالية: [37ص11]

$$C_t = \beta Y_t + \gamma C_{t-1} \quad (3-90)$$

γ تمثل نسبة تعديل الاستهلاك (سرعة التغير).

الميل الحدي للاستهلاك في المدى القصير هو: $MPC_1 = \frac{\delta_t}{\delta Y_t} = \beta$

أما في المدى البعيد، أين $C_t \approx C_{t-1}$ يصبح الميل الحدي للاستهلاك يساوي:

$$C_t = C_0 + \beta Y_t + \gamma C_{t-1} \Rightarrow (1-\gamma)C_t = C_0 + \beta Y_t$$

$$C_t = \frac{C_0}{1-\gamma} + \frac{\beta}{1-\gamma} Y_t \qquad (3-91)$$

باشتقاق المعادلة (3-91) بالنسبة لـ Y_t نجد C_t :

$$MPC_2 = \frac{\delta C_t}{\delta Y_t} = \frac{\beta}{1-\gamma}$$

نلاحظ أن الميل الحدي للاستهلاك في المدى الطويل أكبر منه من الميل الحدي للاستهلاك في المدى القصير($MPC_2>MPC_1$)، هذا يعني أن التذبذبات التي تطرأ على الدخل يظهر أثرها على الاستهلاك على المدى الطويل.

3.8.III نظرية الدخل الدائم:

يعتقد صاحب هذه لنظرية ميلتون فريدمان 1957 أن دالة الاستهلاك للفترة الطويلة هي الدالة التي لها دلالة بالنسبة للمستهلك، وأن الاستهلاك لا يتحدد بمستوى الدخل المسجل في المرحلة الحالية للوضع الاقتصادي و إنما بمستوى الدخل المتوسط المتوقع بالمنسبة لفترة زمنية معينة، و يسمي فريدمان هذا الدخل بالدخل الدائم permanent income.

وبشكل عام يمكن تلخيص نظرية الدخل الدائم لفريدمان في نظام يتكون من ثلاث معادلات

$$C = KY_P \qquad (3-92)$$
$$Y_c = Y_P + Y_t \qquad (3-93)$$
$$C_c = C_P + C_t \qquad (3-94)$$

حيث: Y_c الدخل الجاري أو الملاحظ

Y_P الدخل الدائم.

Y_t الدخل المؤقت

C_C الاستهلاك الجاري

C_P الاستهلاك الدائم

C_t الاستهلاك المؤقت

من خلال المعادلة (3-93) يرى فريدمان أن الدخل الملاحظ يتضمن جزئين مختلفين عن بعضهما البعض، الأول هو الدخل الدائم Y_p أما الثاني فهو الدخل المؤقتY_t.

أما قياس الدخل الدائم فيعتقد فريدمان أن العائلات تقيم دخلها الدائم على أساس دخل السنة الماضية (t-1) مضافا إليه نسبة من التغير في دخل السنة الحالية t و السنة الماضية(t-1) أي: [60 ص29]

$$Y_P = Y_{t-1} + \theta(Y_t - Y_{t-1}) \Rightarrow Y_P = \theta Y_t + (1-\theta)Y_{t-1} \qquad (3-95)$$

حيث: θ يمثل معامل التصحيح.

4.8.III نظرية دورة الحياة :

جاءت نظرية دورة الحياة، لصاحبها F.Modigliani سنة 1963، بفرضيات مخالفة وهي أن الأفراد يخططون للاستهلاك و الادخار لمدة طويلة، وذلك بهدف توزيع الاستهلاك بطريقة أفضل خلال سنوات الحياة.

بمعنى آخر يقوم الأفراد بالادخار خلال سنوات العمل بهدف ضمان مستوى متساو من الاستهلاك خلال فترة التقاعد.

لشرح هذه الفرضية نفترض أن دالة الاستهلاك هي من النوع [03 ص126]

$$C_t = aWR + cYL \qquad (3-96)$$

حيث: WR يمثل الثروة

YL يمثل الدخل

يفترضF.Modigliani أن توقع حياة مستهلك ما هو NL، و سنوات العمل WL و بالتالي سنوات التقاعد هي (NL-WL).

إن الدخل الذي سيجنيه المستهلك طيلة سنوات العمل هوYL.WL، و لما كان الاستهلاك عبر سنوات الحياة C.NL لا يمكنه أن يتعدى الدخل خلال سنوات العمل فإن هذا الفرد سيوزع استهلاكه عبر سنوات حياته، أي:

$$C * NL = YL * WL \Rightarrow C = \frac{WL}{NL} YL \qquad (3-97)$$

أما إذا حاز المستهلك على أصول، (أي ثروة) (WR)، فإنه سوف يخطط لاستعمال هذه الثروة بزيادة استهلاكه عبر سنوات الحياة. فالشخص الذي لديه ثروة في الفترة t يصبح استهلاكه خلال ما تبقى من حياته البالغة $(NL - t)$ في الشكل التالي:

$$C * (NL - T) = YL * (WL - T) + WR \Rightarrow C = \frac{1}{NL-T} WR + \frac{WL-T}{NL-T} YL \quad (3-98)$$

بإجراء مطابقة بين المعادلتين *(3-96)* و*(3-98)* نجد:

$\frac{1}{NL-T}$ يمثل الميل الحدي للاستهلاك من الثروة.

$\frac{WL-T}{NL-T}$ يمثل الميل الحدي للاسهلاك من الدخل.

5.8.III نتائج الدراسات السابقة:

تعد دالة الاستهلاك أكثر الدوال دراسة و تقديرا، و لعلنا سنكتفي في هذا الجزء بذكر نموذجين هما للأستاذ لعباس بلقاسم و بلعقبي زكية.

جاءت نتائج عملية تقدير دالة الاستهلاك للأستاذ بلقاسم كالتالي*:

$$C_t = \underset{(0.665)^*}{0.253} + \underset{(2.929)}{0312dY_{dt}} + \underset{(3.592)}{0.556C_{t-1}} + \underset{(3.136)}{0.372Y_{dt-1}} \qquad (3-99)$$

$$R^2 = 0.98 \qquad F = 378.25 \qquad DW = 2.25 \qquad SE = 4.19$$

النموذج المقدر أعلاه هو لـ Houthakker وTaylor (1970)، و هو يعتبر الاستهلاك دالة للدخل المتاح و تغيره و الاستهلاك للفترة السابقة كمقياس للعادات.

* القيم ما بين القوسين تشير إلى إحصائية T.stutent أما العلامة * فهي تعني أن المعلمة غير معنوية عند مستوى 5%

وفي هذا النموذج، عدى الحد الثابت فإن كل معلمات عملية التقدير معنوية وجميع الاختبارات مقبولة. الميل الحدي للاستهلاك للفترة القصيرة قدر بـ 0.37 وهو يعتبر ضعيف، وحسب الباحث فهذا الضعف ناتج عن ارتفاع معامل التعديل المرتبط بالمتغير التابعة المتأخرة C_{t-1} التي تفرض آلية تعديل جزئي. وعليه نجد أن الميل الحدي للمدى الطويل يساوي 0.837 أكبر من الميل الحدي للاستهلاك في نظرية الدخل المطلق (كينز) و التي تقدر بـ 0.738[71 ص128]

أما عن نتائج عملية التقدير للأستاذة بلعقبي زكية فلقد جاءت كالتالي:

$$D(\log(C_t)) = \underset{(3.39)}{0.33} - \underset{(-2.89)}{0.26}D(\log(U)) + \underset{(2.15)}{0.23}D(\log(Yd_t)) + \underset{(4.42)}{0.21}D88 \quad (3-100)$$

$$\overline{R^2} = 0.57 \qquad SE = 0.04 \qquad logL = 49.73$$
$$Lm(1) = 0.08(Pr = 0.76), \qquad Lm(2) = 0.11(Pr = 0.94)$$

بعد مجموعة من عمليات التقدير توصلت الباحثة إلى تقدير معادلة لوغارتمية لمعدل نمو الاستهلاك، حسب المعادلة أعلاه، تغير معدل نمو الاستهلاك مرتبط إيجابا بالتغير في معدل نمو الدخل المتاح ، كما أن الاستهلاك حساس لتغير سوق العمل و الممثل في معدل نمو البطالة U ، فالزيادة في هذا الأخير تؤدي إلى تقليص في الاستهلاك العائلات.

أما عن المتغيرة الصورية D88، و التي تأخذ قيمة 1 سنة 1988 و 0 في باقي السنوات، تقيس الزيادة في معدل الاستهلاك العائلات الذي ارتفع من -8.36 % سنة 1987 إلى 31.6% سنة 1988، فهو على علاقة طردية مع معدل نمو الاستهلاك و هي تفسر هذا بارتفاع واردات السلع الاستهلاكية. [69 ص195]

إن دراسة الاستهلاك النهائي للعائلات (الكلي) بصفة عامة، يقودنا إلى عدم معرفة التأثيرات الحقيقية للعوامل الاقتصادية أو غيرها من العوامل على الاستهلاك، لذا فتقسيم الاستهلاك إلى مجموعات حيث كل مجموعة لها طبيعتها الخاصة، يتيح لنا الفرصة لمعرفة التأثيرات الحقيقية لهذه العوامل على الاستهلاك، وذلك بمعرفة العوامل المؤثرة لكل مجموعة من الاستهلاك، وكذلك بهذا التقسيم نستطيع معرفة وزن كل مجموعة(أي قيمة الاستهلاك في هذه المجموعة) من الاستهلاك الكلي.

فتقسيم مجموعات الاستهلاك يكون على النحو التالي:

- المجموعة (**1**): مواد غذائية و مشروبات غير كحولية ؛
- المجموعة (**2**): ملابس و أحذية
- المجموعة (**3**): منازل و عقارات
- المجموعة (**4**): أثاث و مفروشات
- المجموعة (**5**): مختلف الخدمات: الصحة، التعليم، المواصلات

- المجموعة (**6**): احتياجات أخرى

في الفصل المقبل، سنقوم بتقدير كل من المجموعات الخمسة الأولى، أما المجموعة السادسة (احتياجات أخرى) وبما أنها لا تبين طبيعة هذه الاحتياجات سنعتبرها متغيرة خارجية.

عملية تقدير الاستهلاك عبر المجموعات ستكون كالتالي:

$$C_{jt} = a_0 + \beta_{jt} YD_t + \gamma_{jt} P_{jt} \quad -$$

مع:

$$\sum_{j=1}^{8} C_{jt} = C_t$$

حيث: C_{jt} يمثل الاستهلاك في المجموعة j.

Y_{jt} الدخل المتاح.

P_{jt} يمثل مؤشر الأسعار الخاص بالمجموعة j.

خلاصة الفصل:

كان الهدف من هذا الفصل هو تقديم النظريات و المحددات الاقتصادية للمعادلات السلوكية المكونة للنموذج القياسي الكلي للاقتصاد الجزائري.

لذلك شرعنا في تقديم الدوال المفسرة الإنتاج من دالة كوب دوقلاس و انتهاء بدالة الإنتاج ذات مرونة إحلال متغيرة. وقد بينة نتائج الدراسات السابقة صعوبة تقدير دالة الإنتاج.كما عرضنا محددات الطلب على العمل فرأينا أن القيمة المضافة(الإنتاج) هي المحدد الأكبر للطلب على العمل.

ثم تناولنا النظريات المفسرة للاستثمار من نظرية المسارع المرن و نموذج هارود دومار، و تبين أن رأس المال يعتبر المحدد الأكبر للاستثمار.كما عرضنا معادلات الميزان التجاري من دالة الواردات و الصادرات ومختلف محددات هذه الأخيرة و معادلات حسب التركيبة السلعية.وأوجزنا كذلك المحددات الداخلية و الخارجية لسعر الصرف.

في نقطة موالية بينا نظريات الطلب على النقود و حصرناها في نظريتين هما النظرية الكمية للنقود و نظرية تفضيل السيولة. بالنسبة لإيرادات العامة للدولة، عرضنا نتائج الدراسات و تبين ارتباط هذه الإيرادات بإنتاج البترول.

في نقطة أخيرة تناولنا أهم النظريات المفسرة لاستهلاك العائلات، وأوضحت نتائج الدراسات السابقة تباين النتائج من دراسة إلى أخرى، و يعود هذا إلى اختلاف فترة الدراسة.

الفصل الرابع:
تقدير معادلات النموذج

تمهيد:

بعد تقديم أهم النظريات الاقتصادية المفسرة للمتغيرات الاقتصادية وعرض نتائج الدراسات السابقة يهدف هذا الفصل إلى تقديم الشكل النهائي للمعادلات المكونة للنموذج الاقتصادي القياسي الكلي للاقتصاد بالجزائر عبر مختلف القطاعات.

في نقطة أولى نلقي نظرة شاملة على المعطيات المستعملة في هذا البحث مع إمكانية دراسة إستقراريتها، لنشرع فيما بعد في عملية التقدير مختلف المعادلات السلوكية المشكلة للمجمعات الاقتصادية بدءا بدالة الإنتاج وعنصر العمل بمختلف القطاعات مع تقدير دالة الاستثمار الكلية وهذا بعد حساب رأس المال.

في نقطة موالية نتطرق لمكونات الميزان التجاري من صادرات كلية وواردات حسب التركيبة السلعية و كذا سعر الصرف الحقيقي و الكتلة النقدية أيضا و الضرائب غير المباشرة التي تعد من ميزانية الحكومة.

أخيرا سنقوم بتقدير الأجور الحقيقية و المستوى العام للأسعار الحقيقية و استهلاك العائلات من جانب كلي وحسب طبيعة الاحتياج و الإشباع على أن نقوم بتقدير النماذج حسب النظريات الاقتصادية مع مراعاة خصوصية الاقتصاد الجزائري بإدراج متغيرات صورية تمثل مختلف السياسات أو الصدمات التي عرفها الاقتصاد الجزائري.

قبل إجراء الاختبارات على البواقي سندرس فيما إذا كانت البواقي تتبع توزيع طبيعي لنختبر بعدها فيما إذا كانت المعادلة السلوكية المقدرة مستقرة باستعمال اختبار الاستقرار.

لنقدم في نهاية الفصل المعادلات التعريفية للنموذج قيد الدراسة مع الشكل النهائي كنموذج كلي.

IV .1 معالجة المعطيات:

قبل الشروع في أي بحث في المجال الإحصائي بصفة عامة و القياس الاقتصادي بصفة خاصة، لابد من معالجة للمعطيات بدراسة للاستقرارية و تحديد طرق التقدير و الاختبارات المستعملة.

IV.1.1 نظرة شاملة على المعطيات:

يعد إجراء دراسات قياسية كلية على الاقتصاد الجزائري أمر صعب جدا، فالباحث في هذا المجال يواجه واقع عدم توفر المعطيات حول عدد كبير من المعطيات حتى و إن وجدت فهي سلاسل قصيرة، ضف إلى ذلك تضارب بعض المصادر حول بعض المتغيرات مثل سعر الصرف* و معدل البطالة.

أما الاقتصاد الموازي، و رغم أهميته في حالة الجزائر، إلا أنه و لعدم توفر دراسات اقتصادية التي تقدر حجمه عبر مختلف المتغيرات الاقتصادية، اضطررنا إلى عدم إدراجه في هذه الدراسة.

---

* يواجه الباحث في بعض المتغيرات مشكلة في تعريف المتغيرة من مصدر إلى آخر، مثل سعر الصرف الذي يعتبره البعض متوسط سنوي و البعض الآخر قيمة نهاية شهر ديسمبر.

و تماشيا مع النظرية الاقتصادية قمنا باستعمال المتغيرات بالقيم الحقيقية ما عدى سعر إعادة الخصم الذي هو معطى بالقيمة الاسمية ، أين تم قسمة كل متغير على المؤشر الخاص به و فيما يخص المتغيرات ذات الطابع المالي مثل الإيرادات و النفقات العامة و الضرائب و الكتلة النقدية، فقد استعملنا المؤشر العام للأسعار لحساب القيم الحقيقية و تعريف المتغيرات و مصدرها مبين في الملحق (1).

في أدبيات الاقتصاد القياسي،أصبح اختبار جذر الوحدة للاستقرار The Unit Root Test of Stationararity، مهما عبر مرور السنوات، و تعتبر الولايات المتحدة مصدر هذا الاختبار من خلال أعمال Dickey-Fuller (1979) [4]. و في مقال للاقتصاديين Nelson And Plesser (1982) بينا أن معظم سلاسل المتغيرات الاقتصادية الكلية الخاصة بالاقتصاد الأمريكي تحتوي على مشكلة جذر الوحدة التي تعني عدم استقرار البيانات.

إلا أن الاقتصادي Perron(1989) يذهب إلى عكس ما ورد سابقا، حيث برهن أن معظم سلاسل المتغيرات الاقتصادية الكلية الأمريكية لا تحتوي على جذر أحادي و أن التذبذبات المسجلة على هذه السلاسل ظرفية، أين بين أن حدثين أثرا بشكل دائم على مختلف السلاسل الزمنية و هما أزمة 1929 و الصدمة البترولية لسنة 1973، فاستنتج Perron أن هاتين الصدمتين خارجيتين و أنه لابد من استثنائهما من الجزء العشوائي للسلاسل.

وفي مقال للاقتصاديين Zivot And Andrews(1992) تحت عنوان Futher Evidence on The Creat Crash,The oil Price Shock,And The Unit-Root Hypothesis اقترح اختبار يتم فيه فصل أثر الصدمات من السلاسل العشوائية أصطلح عليه اختبار "ZA".

نظرا لقصر العينة المتاحة في دراستنا هذه و لطبيعة المعطيات، و نظرا لعدم توفر اختبار ZA في البرنامج المستعمل في دراستنا هذه(EVIEWS6)، افترضنا استقرار السلاسل الزمنية مع استعمال المتغيرات الصورية كمتغير مفسرة في المعادلات السلوكية لتبيان أثر الصدمات إذا اقتضى الأمر ذلك.

2.1.IV طرق التقدير المستخدمة:

تم في البداية تقدير معلمات المعادلات السلوكية المكونة للنموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، لاكتشاف سلامة صياغة المعادلات و التأكد من عدم وجود الارتباط الذاتي للأخطاء. و لذلك استخدمنا إحصائية T-student لاختبار معنوية المعلمات و معامل التحديد المصحح لقياس جودة التوفيق، كما سنستعمل مجموع مربع الأخطاء.أما لاختبار وجود الارتباط الذاتي للأخطاء من عدمه سنستعمل اختبار Breuch-Godlfrey أو ما يسمى باختبار مضاعف لاغرانج.

---

[4] Glynn, John, Perera, Nelson Verma, Reetu,Unit Root Tests and Structural Breaks: A Survey with Applications P65.

و لتقدير معلمات النموذج ككل نستخدم إحدى طرق تقدير المعادلات الآنية ، و بالتحديد طريقة المربعات الصغرى بمرحلتين للتخلص من مشكلتي تحيز و عدم اتساق المعلمات المحتمل ظهورهما نتيجة استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية في نموذج آني للمعدلات.

2.IV معادلات الإنتاج،الطلب على العمل و الاستثمار:

بعد التعرض لمختلف النظريات المفسرة لحجم الإنتاج و العمل و الاستثمار في الفصل السابق، سنشرع فيما يلي بتقدير هذه المعادلات.

1.2.IV معادلة الإنتاج الكلية:

بعد حساب رأس المال في الجزائر* قمنا بتقدير دالة الإنتاج الأكثر استعمالا في الدراسات التفسيرية للإنتاج كوب دوقلاس CD، فكانت نتائجها كالتالي:

$$\underset{}{\mathrm{LOG(Qt)}} = \underset{(2.83)}{0.809} + \underset{(3.272)}{0.072}\mathrm{LOG(Kt)} + \underset{(14.323)}{0.793}\mathrm{LOG(LD}t) \qquad (4-1)$$

$$\bar{R}^2 = 0.98 \quad Lm(1) = 1.426(Pr = 0.2411) \quad SE = 0.077 \;\; N = 36$$

تشير نتائج عملية تقدير دالة الإنتاج CD، أن معامل الكفاءة الإنتاجية موجب مما يعني كفاءة عناصر الإنتاج كما تنص عليه النظرية الاقتصادية، أما عن مرونة رأس المال و العمل فهي معنوية إحصائيا و و ذات دلالة اقتصادية.إلا إن الملاحظة الملفتة للنظر هي أن مرونة العمل أكبر من مرونة رأس المال، وهذا ما يفسر عنصر العمل في العملية الإنتاجية في الجزائر على غرار الدول النامية.

كما أن مرونتا العمل و رأس المال تشير إلى تناقص الغلة، فمع زيادة عناصر الإنتاج يرتفع الإنتاج و لكن بنسبة أقل. و مما يدعم قولنا هذا هي نتائج تقدير دالة الإنتاج تحت قيد ثبات الغلة و المبينة فيما يلي:

$$\mathrm{LOG}\left(\frac{\mathrm{QT}}{\mathrm{LDt}}\right) = \underset{\text{(-14.187)}}{-0.238} + \underset{(0.586)^*}{0.009}\mathrm{LOG}\left(\frac{\mathrm{KT}}{\mathrm{LDt}}\right) \qquad (4-2)$$

$$\bar{R}^2 = 0.01 \quad Lm(1) = 4.981(Pr = 0.03253) \quad SE = 0.108 \;\; N = 36$$

تشير النتائج الإحصائية إلى أن دالة الإنتاج تحت فرضية ثبات الإنتاج غير مقبولة إطلاقا.كما أن إضافة التقدم التقني و المتمثل في عنصر الزمن لم يحسن من المقدرة التفسيرية للنموذج مما يدعونا بالقول أن التقدم التكنولوجي لا يفسر الإنتاج في الجزائر، فرغم الاستثمارات الكبيرة في التكنولوجيا

* طريقة حساب رأس المال مبينة في الملحق

الحديثة فترة السبعينات قصد إنشاء صناعة قوية، إلا أن احتكار التجارة الخارجية و إجراء قيد على الواردات جعل المؤسسات الإنتاجية الجزائرية عموما و العامة خصوصا تكتفي بالتكنولوجيا المتاحة بين يديها في ظل غياب المنافسة الأجنبية.

2.2.IV معادلة الطلب على العمل:

يعتبر حجم العمالة أحد أهم قرارات قطاع الأعمال، إذ بهذا القرار يتم تحديد حجم الإنتاج، كما يعتبر مصدر الدخل للعائلات، لذلك قمنا بتقدير معادلة الطلب على العمل الكلية، ثم أتبعناها بتقدير عبر مختلف القطاعات حتى نبين التباين بين مختلف القطاعات.

نتائج الطلب على العمل الكلية جاءت كالتالي:

$$LOG(LDt) = 0.112 + 1.0196LOG(Qt) - 0.114LOG(Wt) \quad (4-3)$$
$$(0.532)^* \quad (40.799) \qquad (-3.036)$$

$$\bar{R}^2 = 0.97 \quad Lm(1) = 0.523(Pr = 0.474) \quad SE = 0.085 \quad N = 36$$

$$LOG(LDt) = -0.026 + 1.022LOG(Qt(-1)) - 0.133LOG(Wt(-1)) \quad (4-4)$$
$$(-0.541) \quad (38.119) \qquad (-3.366)$$
$$\bar{R}^2 = 0.97 \quad Lm(1) = 1.738(Pr = 0.1970) \quad SE = 0.084 \quad N = 35$$

ضمن أولويات استراجية التنمية المتبعة عقب الاستقلال،تحسين القدرة المعيشية للمواطنين عبر خلق مناصب شغل و القضاء على البطالة، فكانت الدولة الموظف الرئيسي لليد العاملة في مختلف مشاريعها التنموية في فترة التخطيط الاقتصادي.أما في فترة الإصلاحات الاقتصادية فوضعت برامج تشجع على فتح مؤسسات صغيرة و متوسطة، لذلك فإن طلب العمل في المؤسسات على علاقة طردية بحجم الإنتاج Qt و على علاقة عكسية بالأجور الحقيقية المدفوعة من طرف المؤسسات Wt إذ بارتفاع الأجور الحقيقية ترتفع تكاليف الإنتاج فتقوم المؤسسات بتقليص حجم العمالة. وتكون الزيادة في الأجور الحقيقية إما عن طريق ارتفاع الأجور الاسمية أو انخفاض في مستوى العام للأسعار.تجب الإشارة إلى أن الأجور الحقيقية تساوي تعويضات الأجراء بالقيمة الحقيقية على عدد العمال.[69 ص213].

من خلال نتائج تقدير معادلتي (3-4) و (4-4)، فإن العلاقة الاقتصادية لطلب العمل بحجم الإنتاج و الأجور الحقيقية محترمة، إلا أننا سنحتفظ بالمعادلة (4-4) لأن العمل في الجزائر ليس بتلك المرونة بحيث يكون قرار التوظيف يحدد في فترة قصيرة حيث أن قطاع الإدارة يعتبر أكبر القطاعات توظيفا في الجزائر.

3.2.IV معادلات الطلب على العمل حسب القطاعات الاقتصادية:

بعد الدراسة التحليلية لتطور الطلب على العمل في مختلف القطاعات في الفصل الثاني، و بفضل توفر إحصائيات القيمة المضافة حسب القطاعات، سنجري في الجزء التالي عملية تقدير للطلب على لعمل في هذه القطاعات.

معادلة الطلب على العمل في قطاع الفلاحة:

غياب معطيات حول متوسط الأجور في مختلف القطاعات جعل من الصعب تقدير معادلات الطلب على العمل، و يعتبر قطاع الفلاحة العمل أصعب هذه القطاعات من حيث الخصوصية التي يتميز بها هذا القطاع من عمالة موسمية (مواسم الحصاد و جني الثمار) و تضارب في السياسات المنضمة لهذا القطاع.

$$\underset{}{\text{LOG(LDAt)}} = \underset{(22.959)}{4.57605} + \underset{(12..28)}{0.351}\text{LOG}(\text{QAt}(-1)) - \underset{(-2.501)}{0.156}\text{LOG}(\text{W}t(-1)) \quad (4-5)$$

$$\bar{R}^2 = 0.81 \quad Lm(1) = 43.578(Pr = 0.0000) \quad SE = 0.212 \;\; N = 35$$

تؤكد المرونة الضعيفة نسبيا للقيمة المضافة لقطاع الفلاحة للفترة السابقة Qat(-1) أن حجم العمالة في هذا القطاع يرتبط بعوامل أخرى غير الإنتاج و الأجور الحقيقية*، لهذا قمنا بإضافة متغيرات صورية في النموذج يمثل مختلف الإصلاحات التي عرفها هذا القطاع ابتداء من الثورة الزراعية سنة 1971 و انتهاء ببرنامج الوطني للتنمية الفلاحية سنة 2000، كما درسنا أثر التقدم التقني على طلب اليد العاملة في هذا القطاع بإضافة عنصر الزمن في المعادلة، فكانت أحسن نتائج تقدير كالتالي:

$$\begin{aligned}\text{LOG(LDAt)} = {} & \underset{(42.380)(10.128)}{5.51} + \underset{}{0.232}\text{LOG}(\text{QA}t(-1)) - \underset{(-1.833)^{**}}{0.154}\text{D}(\text{LOG}(\text{Wt}(-1))) \\ & + \underset{(9.791)}{0.255}\text{DPNDA} \qquad (4-6)\end{aligned}$$

$$\bar{R}^2 = 0.94 \quad Lm(1) = 3.541(Pr = 0.06992) \quad SE = 0.06 \;\; N = 34$$

تغير حجم الطلب على العمل في الجزائر مرتبط بحجم الطلب الكلي للفترة السابقة و الممثل بحم الإنتاج في هذا القطاع، فزيادة الإنتاج بـ وحدة واحدة مع ثبات المتغيرات الأخرى يؤدي إلى زيادة الطلب على العمل بـ 0.23 وحدة، كما أن معدل تغير التكاليف الممثل في تغير الأجور على علاقة عكسية بالطلب على العمل. غير أن الملفت للانتباه في هذه المعادلة هو الأثر الكبير البرنامج الوطني للتنمية الريفية PNDA على الطلب على العمل في قطاع الفلاحة حيث سجل عدد العمالة نموا يقدر بـ 12.07% سنة 2001، في حين سجل الإنتاج الفلاحي بالأسعار الحقيقية نموا بـ 12.78% خلال نفس السنة أين سجلت إنتاجية العمل خلال الفترة 2000-2001 قفزة وصل إلى 8.1 بعدما كانت -5 خلال الفترة 1999-2000*.

---

* لاحظ أيضا وجود ارتباط ذتي للأخطاء.

* إحصائيات مقدمة من طرف مندومية التخطيط.

معادلة الطلب على العمل في قطاع الصناعة خارج المحروقات:

نظرا للتذبذبات الكبيرة التي عرفها الطلب على العمل في هذا القطاع، جعل أمر تقدير معادلة أمرا صعبا

$$\underset{}{\mathrm{LOG}(LD\mathrm{IHHt}) =} \underset{(19.277)}{3.464} + \underset{(14.346)}{0.448\mathrm{LOG}(\mathrm{QIN}(-1))} - \underset{(-0.388)*}{0.0584\mathrm{D}(\mathrm{LOG}(\mathrm{WT}))} \quad (4-7)$$

$$\bar{R}^2 = 0.87 \quad Lm(1) = 8.781(Pr = 0.0058) \quad SE = 0.0216 \; N = 35$$

حتى و إن كانت العلاقة الاقتصادية بين الأجور الحقيقية و الطلب على العمل في قطاع الصناعة محترمة، إلا أن المرونة غير معنوية، لهذا قمنا بإضافة متغيرات أخرى تساعد على تفسير تطور طلب على العمل في هذا القطاع، فجاءت عملية التقدير كالتالي:

$$\underset{}{\mathrm{LOG}(LD\mathrm{IHHt}) =} \underset{(3.313)}{1.352} + \underset{(19.244)}{0.499\mathrm{LOG}(\mathrm{QINt}(-1))} + \underset{(6.324)}{0.25\mathrm{LOG}(\mathrm{MKt})} - \underset{(-1.76)**}{0.1\mathrm{D78}}$$

$$- \underset{(-3.165)}{0.207\mathrm{LOG}(\mathrm{WT}(-1))} \quad (4-8)$$

$$\bar{R}^2 = 0.94 \quad Lm(1) = 0.160(Pr = 0.6919) \quad SE = 0.09 \; N = 35$$

إضافة المتغيرة الصورية D78 و واردات فئة التجهيز MKt حسنتا من نتائج تقدير الطلب على العمل في قطاع الصناعة خارج قطاع المحروقات، فمرونة المتغيرة الصورية تبين الأثر السلبي الذي حدث نتيجة تراجع المخطط عن فكرة النمو غير المتوازن، أين كانت الصناعة القطاع الرائد، على حجم العمالة حيث تراجعت بنسبة -7.51% سنة1978.أما واردات فئة التجهيز فتشير إلى أثر توسع قطاع الإنتاج عبر ارتفاع وارداته من سلع التجهيز على حجم العمالة في هذا القطاع.

معادلة الطلب على العمل في قطاع المحروقات:

يعتبر حجم العمالة في قطاع المحروقات الأقل من بين كل القطاعات، و يتميز من بقية القطاعات على أنه أكثر القطاعات مرونة في تغير حجم العمالة نظرا لطبيعة العقود التي تربط بين المؤسسات و العمال. نتائج تقدير الطلب على العمل في هذا القطاع بدلالة حجم الإنتاج و الأجور الحقيقية جاءت كالتالي:

$$\underset{}{\mathrm{LOG(LDHt)} =} \underset{(-1.46)*}{-0.935} + \underset{(4.216)}{0.531\mathrm{LOG}(\mathrm{QHt}(-1))} - \underset{(-2.625)}{0.58\mathrm{LOG(Wt)}} \quad (4-8)$$

$$\bar{R}^2 = 0.74 \quad Lm(1) = 34.984(Pr = 0.0000) \quad SE = 0.687 \; N = 31$$

ما عدى وجود ارتباط ذاتي للأخطاء و عدم معنوية الحد الثابت، فإن كل نتائج التقدير مقبولة، ولكي نقوم بتحسين النموذج قمنا بإدراج متغيرة صورية DPH تمثل حجم الاستثمارات الكبير الذي عرفه هذا القطاع في فترة المخططات الاقتصادية

$$\text{LOG(LDHt)} = \underset{(0.658)}{0.226} + \underset{(10.297)}{0.509}\text{LOG}\big(\text{QHt}(-1)\big) - \underset{(-8.9)}{0.329}\text{DPH} - \underset{(-1.802)^{**}}{0.339}\text{D}\Big(\text{LOG}\big(\text{W}t(-1)\big)\Big) \quad (4-9)$$

$$\bar{R}^2 = 0.93 \quad Lm(1) = 1.711(Pr = 0.2021) \quad SE = 0.169 \;\; N = 31$$

تشير النتائج إلى أن 93% من التغير في الطلب على العمل في قطاع المحروقات مفسر بواسطة حجم الطلب الكلي للقطاع للفترة السابقة و معدل نمو الأجور الحقيقية و إلى المتغيرة الصورية DPH. إلا أن ما يشد الانتباه في نتائج عملية التقدير هذه، هي العلاقة العكسية بين الطلب على العمل في هذا القطاع والمتغيرة DPH التي تمثل الحجم الكبير للاستثمارات التي شهدها قطاع المحروقات خلال مرحلة السبعينات و الثمانينات ، حيث من الناحية الاقتصادية كان من المفروض وجود علاقة طردية بين المتغيرتين، إلا أنه يعرف بأن الإنتاج في قطاع المحروقات كثيف رأس المال وأن كمية الإنتاج تحدد من طرف منظمة الـ OPEP لا على حساب وفرة عناصر الإنتاج.

معادلة الطلب على العمل في قطاع البناء و الأشغال العمومية:

بإعتبار الطلب على العمل في قطاع البناء هو الأخر دالة في الإنتاج و الأجور الحقيقية، تحصلنا من خلال تقديره على النتائج التالية:

$$\text{LOG(LDBTPt)} = \underset{(0.038)^{*}}{0.039} + \underset{(5.262)}{0.816}\text{LOG}\big(\text{QBTPt}(-1)\big) - \underset{(-4.573)}{0.967}\text{LOG}\big(\text{Wt}(-1)\big) \quad (4-10)$$

$$\bar{R}^2 = 0.58 \quad Lm(1) = 30.172(Pr = 0.000) \quad SE = 1.184 \;\; N = 31$$

على الرغم من العلاقة الاقتصادية المحترمة بين الطلب على العمل في هذا القطاع و المتغيرات المفسرة، إلا أن النموذج غير مقبول إحصائيا لوجود ارتباط ذاتي للأخطاء.ولكي نقيس أثر التقدم التقني على هذا القطاع نضيف متغيرة الزمن t .

$$\text{LOG(LDBTPt)} = \underset{(5.8)}{3.617} + \underset{(5.558)}{0.464}\text{LOG}\big(\text{QBTP}t(-1)\big) + \underset{(11.474)}{0.035}\text{T} + \underset{(3.538)}{0.499}\text{LOG}\big(\text{Wt}(-1)\big)$$

$$\bar{R}^2 = 0.95 \quad Lm(1) = 12.894(Pr = 0.01346) \quad SE = 0.112 \;\; N = 31$$

نلاحظ أنه بإضافة عنصر الزمن، إشارة الأجور الحقيقية قد تغيرت، مما يدعون إلى القول إلى أن هذه الأخيرة لا تفسر الطلب على العمل في قطاع البناء و الأشغال العمومية، وبذلك نعوضها بالاستثمار فتعطينا النتائج التالية:

$$\text{LOG(LDBTPt)} = \underset{(2.096)}{0.866} + \underset{(2.312)}{0.251}\text{LOG}\big(\text{QBTP}t(-1)\big) + \underset{(17.810)}{0.03}\text{T} + \underset{(4.424)}{0.484}\text{LOG}\big(\text{It}(-1)\big)$$

$$\bar{R}^2 = 0.96 \quad Lm(1) = 9.229(Pr = 0.0536) \quad SE = 0.09 \; N = 31$$

تعتبر المشاريع الاستثمارية المصدر الأول لليد العاملة في قطاع البناء و الأشغال العمومية، باعتبار أن الاستثمار It في حالتنا هذه يضم كل من الاستثمار الخاص و العام الذي عرف مستويات عالية في فترة السبعينات و حتي منتصف الثمانينات و مع تطبيق أيضا برنامج الإنعاش الاقتصادي بداية سنة2001.أما عن متغيرة الزمن، فبإضافة إلى دور التطور التقني الذي عرفه هذا القطاع، يمكن أن تفسر الثبات الذي عرفه حجم الطلب على العمالة خلال فترة منتصف الثمانينات و بداية التسعينات.

معادلة الطلب على العمل في قطاع الخدمات:

على غرار معادلات الطلب على العمل في القطاعات الأخرى، قمنا بتقدير حجم العمل في قطاع الخدمات بدلالة حجم الإنتاج و الطلب على الأجر الحقيقي فخلصنا إلى النتائج التالية:

$$\underset{}{\text{LOG(LDSt)}} = \underset{(13.674)}{3.583} + \underset{(12.989)}{0.303}\big(\text{LOG(QSt}(-1))\big) - \underset{(-6.401)}{0.696}\text{LOG(Wt)} \quad (4-11)$$

$$\bar{R}^2 = 0.83 \quad Lm(1) = 4.588(Pr = 0.04014) \quad SE = 0.596 \; N = 35$$

من خلال مرونة الإنتاج لقطاع الخدمات و إحصائية T.student يتضح جليا أهمية العنصر البشري في خلق القيمة المضافة في هذا القطاع، كما أن للأجور الحقيقية دورا مهما في تحديد حجم العمالة في هذا القطاع إذا يعتبر متوسط الأجور في هذا القطاع الأكبر بين كل القطاعات الأخرى، وعليه فإن ارتفاع الأجور الحقيقية بـ وحدة واحدة يؤدي إلى تدهور حجم الطلب على العمالة بـ 0.69 وحدة.

3.2.IV معادلة الاستثمار:

بغرض تقدير معادلة الاستثمار في هذا البحث نقوم باعتبار كل من الدخل و سعر الفائدة الاسمي محددات الاستثمار في الجزائر، فكانت النتائج غير كالتالي:

LOG

$$\underset{(-0.169)*}{\quad} \quad \underset{(7.555)}{\quad} \quad \underset{(-4.311)}{\quad}$$

$$\bar{R}^2 = 0.61 \quad Lm(1) = 78.85(Pr = 0.000) \quad SE = 1.333 \; N = 36$$

على الرغم من العلاقات الاقتصادية الصحيحة، إلا أن القيمة المرتفعة لمضاعف لاغرانج تشير إلى وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، مما يدعونا إلى إضافة متغيرات أو حذف أخرى من المعادلة (12-4)، فإضافة كل من رأس المال ،لواردات سلع التجهيز و السلع الوسيطية و نفقات التجهيز فكانت النتائج كالتالي:

$$\underset{}{\text{LOG(It)}} = \underset{(16.567)}{3.512} + \underset{(16.304)}{0.441}\text{LOG(Kt)} - \underset{(-9.941)}{0.389}\text{LOG}(int) \quad (4-13)$$

$$\bar{R}^2 = 0.88 \quad Lm(1) = 12.246(Pr = 0.01395) \quad SE = 0.401 \; N = 36$$

$$\underset{}{\text{LOG(It)}} = \underset{(7.810)}{3.434} + \underset{(2.069)}{0.193}\text{LOG}\big((\text{MKt} + \text{MIt})\big) - \underset{(-6.148)}{0.309}\text{LOG(int)} \quad (4-14)$$

$$+ 0.306\text{LOG}(\text{Kt}(-1)$$
$$(8.845)$$
$$\bar{R}^2 = 0.87 \quad Lm(1) = 17.456(Pr = 0.0000) \quad SE = 0.429 \; N = 36$$

$$\text{LOG}(\text{It}) = \underset{(8.718)}{3.168} + \underset{(2.568)}{0.2\text{LOG}\big((\text{MKT} + \text{MIT})\big)} - \underset{(-8.177)}{0.361\text{LOG}(int)} + \underset{(9.804)}{0.342\text{LOG}\big(\text{KT}(-1)\big)} - \underset{(-2.954)}{0.285\text{D}\big(\text{LOG}(\text{DEt})\big)} \qquad (4-15)$$

$$\bar{R}^2 = 0.89 \quad Lm(1) = 12.027(Pr = 0.01658) \quad SE = 0.263 \; N = 35$$

$$\text{LOG}(\text{It}) = \underset{(2.441)}{1.007} + \underset{(3.935)}{0.192\text{LOG}\big((\text{MKT} + \text{MIT})\big)} - \underset{(-2.746)}{0.109\text{LOG}(\text{int})} + \underset{(1.806)^{**}}{0.06\text{LOG}\big(\text{KT}(-2)\big)} + \underset{(8.595)}{0.63\text{LOG}\big(\text{IT}(-1)\big)} \qquad (4-16)$$

$$\bar{R}^2 = 0.96 \quad Lm(1) = 0.104(Pr = 0.7482) \quad Lm(2) = 1.0192(Pr = 0.3738)$$
$$SE = 0.1 \quad N = 35$$

تشير نتائج تقدير المعادلة (13-4) إلى أن تراكم رأس المال يعتبر مفسر جيد لتغير الاستثمار كما تشير إليه تحسن النتائج الإحصائية، كما أن سعر الفائدة الاسمي حافظ على العلاقة العكسية.في المعدلة (14-4) و بإدخال واردات سلع التجهيز و الوسيطية أثرت إيجابا على الاستثمار، حيث أن زيادة حجم هذه الفئات من الواردات دلالة على طلب القطاع العام و الخاص لوسائل الإنتاج من الأسواق الدولية.أما نفقات التجهيز في المعادلة (15-4)، فهي على علاقة عكسية مع الاستثمار، اقتصاديا تكون العلاقة بين الإنفاق الحكومي و الاستثمار علاقة عكسية و هو ما يصطلح عليه بأثر المزاحمة أو الطرد أي مزاحمة القطاع الحكومي للقطاع الخاص، إلا أن في حالتنا هذه المعطيات المتاحة للاستثمار لا تسمح بالتفرقة بين القطاع العام و الخاص، و لأن جل الاستثمارات في فترة المخططات الاقتصادية هى استثمارات حكومية، فإن العلاقة بين DEt و It غير مقبولة في حالتنا هذه.

لتفسير تغير الاستثمار احتفظنا بالمعادلة (16-4) أين قمنا بإضافة الاستثمار للفترة السابقة كمتغير مفسر، إذ أن المشاريع الاستثمارية قد لا تنجز في سنة مالية واحدة و إنما أكثر من ذلك، كما أن رأس المال للفترتين السابقتين يؤكد ذلك.

3.IV معادلات الميزان التجاري:

فيما يلي سنشرع بتقدير معادلة الواردات الكلية و حسب التركيبة السلعية، بينما سنكتفي بتقدير الصادرات الكلية فقط و هذا راجع لهيمنة صادات المحروقات على باقي الفئات.

1.3.IV معادلة الواردات:

في إطار النموذج المستخدم في هذه الدراسة، تم اعتبار أن حجم الطلب على الواردات يتأثر بالطلب الداخلي، و الذي ما هو إلا مجموع استهلاك العائلات، الاستثمار، الإنفاق الحكومي و التغير في المخزون، وإلى نسبة أسعار الواردات على الرقم القياسي الضمني، لاستبعاد أثر الأسعار على الناتج الوطني الخام و الذي يصطلح علية بتنافسية الواردات.

جاءت نتائج التقدير كالتالي:

$$\underset{}{\text{LOG(Mt)}} = \underset{(4.617)}{2.824} + \underset{(6.686)}{0.503}\text{LOG(DIt)} - \underset{(-5.882)}{0.818}\text{LOG}\left(\frac{\text{PIM}t}{\text{PYt}}\right) \qquad (4-17)$$

$$\bar{R}^2 = 0.61 \quad Lm(1) = 27.787(Pr = 0.0000) \quad SE = 1.119 \; N = 36$$

نظرا للتقلبات الكبيرة التي عرفتها الواردات بعد الصدمة البترولية لسنة 1986 ، و الانخفاض المحسوس الذي عرفه هذا المتغير عقب الأزمة ،وتدهور قيمة العملة الوطنية و التذبذبات المسجلة طيلة فترة التسعينات (عقب تحرير التجارة الخارجية)، الذي لم يصاحبه تغير في سعر الصرف الحقيقي، أثر ذلك في قدرة المتغيرات الشارحة في تفسير سلوك الواردات، لينعكس هذا على نتائج التقدير المعادلة (17-4)، إذ نلاحظ أنه بالإضافة إلى وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، مجموع مربع الأخطاء مرتفع نسبيا.

لتحسين نتائج التقدير، قمنا بإدراج كل من أسعار البترول، سعر الصرف الحقيقي و المتغيرتين d83 و d87 الذي تبين التغير المسجل في الواردات في السنتين 1983 و 1987 على التوالي.

$$\underset{}{\text{LOG(Mt)}} = \underset{(8.777)}{3.648} + \underset{(3.955)}{0.327}\text{LOG(DIt)} + \underset{(1.697)^{**}}{0.436}\text{D}\left(\text{LOG}\left(\frac{\text{PIMt}}{\text{PYt}}\right)\right) + \underset{(5.926)}{0.329}\text{LOG(POILt)}$$
$$+ \underset{(1.935)^{**}}{0.206}\text{D83} - \underset{(-5.275)}{0.549}\text{D87} - \underset{(-2.780)}{0.2}LOG(TCRt) \qquad (4-18)$$

$$\bar{R}^2 = 0.87 \quad Lm(1) = 0.182(Pr = 0.6729) \quad SE = 0.269 \; N = 35$$

من نتائج عملية تقدير المعادلة (18-4) نلاحظ أن الطلب الداخلي على علاقة طردية بالواردات، كما هو الشأن للنسبة $\frac{PIMt}{PYt}$ الذي توضح تكامل المنتوج المستورد مع المنتوج الوطني، حيث يعتبر هذا الأخير اقتصادا مستهلكا أكثر منه منتج،ففي فترة السبعينات و الثمانينات و بالنظر إلى متطلبات التنمية الاقتصادية ، تم اللجوء إلى الاستيراد أين كانت سلع التجهيز تمثل النسبة الأكبر، ومع تحرير التجارة الخارجية و الشروع في الإصلاحات الاقتصادية، تم اللجوء إلى الاستيراد لتغطية العجز الناتج عن غلق المؤسسات العمومية.

كما نلاحظ أن أسعار البترول لها تأثير قوى على الواردات، حيث أن الغلاف المالي المخصص للاستيراد متعلق بميزانية الدولة التي بدورها متعلقة بمتوسط السنوي لأسعار البترول، فبارتفاع البترول بوحدة واحدة مع ثبات المتغيرات الأخرى، يرتفع حجم الواردات بـ 0.32 وحدة.

أما عن المتغيرتين الصوريتين D83 و D87، فان الأولى تبين الأثر الإيجابي لارتفاع الواردات نتيجة تطبيق برنامج مكافحة الندرة سنة 1983، أما لثانية، فهي تبين أثر انخفاض الواردات عقب الأزمة البترولية لسنة 1986 بـ 34.73% سنة 1987.

و عن سعر الصرف الحقيقي، فتعكس الإشارة السالبة أنه في حالة تدهور قيمة العملة المحلية مقابل الأجنبية، فإنه تقل تنافسية السلع الأجنبية و بذلك الواردات،إلا أن مرونتها ضعيفة نتيجة نظم سعر الصرف المطبقة في الجزائر من جهة و إلى عجز الإنتاج الوطني في تغطية الطلب المحلي و منافسة المنتوج الأجنبي من جهة أخرى.

2.3.IV معادلة الواردات حسب التركيبة السلعية:

سنشرع في هذا الجزء من البحث في عرض نتائج معادلات الواردات حسب التركيبة السلعية و التي صنفت كالتالي:

MC فئة سلع الاستهلاك (دائمة و غير دائمة)؛

MF فئة سلع الغذائية؛

MI فئة مواد الوسيطية؛

MK فئة مواد التجهيز.

معادلة واردات سلع الاستهلاك:

التذبذبات التي عرفتها الواردات الكلية انعكست على مختلف التركيبة السلعية الأمر الذي أثر على عملية تقدير هذه الأخيرة.باعتبار أن واردات سلع الاستهلاك دالة للواردات الكلية و الدخل المتاح للعائلات توصلنا إلى النتائج التالية:

$$\underset{}{\text{LOG(MCt)}} = \underset{(-2.815)}{-12.1277} + \underset{(2.777)}{1.317}\text{LOG(Mt)} + \underset{(3.699)}{0.876}\text{LOG(YDt)} \quad (4-19)$$

$$\bar{R}^2 = 0.31 \quad Lm(1) = 58.1(Pr = 0.0000) \quad SE = 9.18 \quad N = 32$$

تظهر عملية التقدير أن النوذج غير مقبول ، فبالإضافة إلى ضعف قدرة المتغيرات الشارحة في تفسير سلوك واردات سلع الاستهلاك (31 % فقط)، نلاحظ وجود ارتباط ذاتي للأخطاء و مجموع مربع أخطاء مرتفع.

لتدارك ضعف تفسير MC قمنا بتعويض الواردات الكلية M بنسبة الواردات سلع الاستهلاك من الاستهلاك الكلي و مؤشر أسعار الاستهلاك فتحصلنا على النتائج التالية:

$$\underset{}{\text{LOG(MCt)}} = \underset{(3.653)}{1.090} + \underset{(15.834)}{0.805}\text{LOG(YDt)} + \underset{(79.82)}{0.981}\text{LOG}\left(\frac{\text{MCt}}{\text{CONS}t}\right) + \underset{(2.03)^{**}}{0.04} * \text{LOG(IPCt)} \quad (4-20)$$

$$\bar{R}^2 = 0.99 \quad Lm(1) = 4.279(Pr = 0.04827) \quad SE = 0.047 \quad N = 32$$

من خلال الاختبارات الإحصائية نلاحظ أنه بإضافة النسبة $\frac{MCt}{\text{CONSt}}$ و مؤشر أسعار الاستهلاك، رفعت مقدرة تفسير المتغيرات المفسرة إلى 99% و خفضت من مجموع مربع الأخطاء. اقتصاديا يمكن القول أن النسبة $\frac{\text{MCt}}{\text{CONS}}$ سمحت برسم أثر تغير واردات سلع الاستهلاك بتغير الاستهلاك الكلي للعائلات

مما يفسر القيمة الكبيرة لـ T.student .أما الدخل المتاح للعائلات و باعتباره عنصر الطلب الوحيد لواردات سلع الاستهلاك في هذه المعادلة جاءت مرونته مرتفعة، فارتفاع الدخل المتاح للعائلات بوحدة واحدة، ترتفع حجم واردات سلع الاستهلاك بـ 0.80 وحدة.

أما عن العلاقة الطردية بين مؤشر أسعار الاستهلاك و MC، فهي تعكس أثر ارتفاع الطلب المحلي لسلع الاستهلاك على الواردات.

معادلة واردات السلع الغذائية:

نتائج تقدير معادلة واردات السلع الغذائية جاءت كما يلي:

$$\underset{\text{(-1.629)}}{\text{LOG(MF}t\text{)} = -1.625} + \underset{\text{(1.629)*}}{0.295\text{LOG(MT)}} + \underset{\text{(7.311)}}{0.801\text{LOG(QAt)}} \qquad (4-21)$$

$$\bar{R}^2 = 0.64 \quad Lm(1) = 9.777(Pr = 0.00375) \quad SE = 3.204 \quad N = 36$$

نلاحظ من نتائج المعادلة (21-4) أن مرونة الواردات الكلية غير معنوية، أضف إلى ذلك ضعف قدرة المتغيرات الخارجية على تفسير سلوك واردات السلع الغذائية، لذلك قمنا بإدراج النسبة $\frac{PIM}{\text{PA}}$ لقياس التنافسية بين الواردات الأجنبية و الإنتاج الفلاحي الوطني، كما نظيف واردات سلع التجهيزMI كمتغير خارجي فكانت نتائج التقدير كالتالي:

$$\underset{\text{(1.009)*}}{\text{LOG(MF}t\text{)} = 0.824} + \underset{\text{(3.499)}}{0.429\text{LOG(MIt)}} + \underset{\text{(2.730)}}{0.344\text{LOG(QAt)}} + \underset{\text{(4.477)}}{0.775\text{LOG}\left(\frac{\text{PIM}t}{\text{PAt}}\right)} \quad (4-22)$$

$$\bar{R}^2 = 0.79 \quad Lm(1) = 0.41(Pr = 0.5263) \quad SE = 1.816 \quad N = 36$$

ما عدى الحد الثابت فإن كل المعلمات مقبولة إحصائيا و اقتصاديا، فتشير كل من العلاقة الطردية للإنتاج الفلاحي و نسبة أسعار الواردات إلى أسعار الإنتاج الفلاحي PA ، إلى التكامل بين واردات السلع الغذائية و الإنتاج الفلاحي، فالدولة تلجأ إلى الاستيراد لتغطية العجز المسجل في الإنتاج الوطني كما هو الحال للعديد من المنتوجات كالقمح مثلا، أين تعتبر الجزائر أكبر مستورد عالمي لهذه المادة.

أما عن واردات سلع التجهيز، فالإنتاج الفلاحي خصوصا و الإنتاج الكلي عموما يحتاج إلى سلع وسيطية قد لا تنتج محليا و إنما مصدرها أجنبي تدخل ضمن متطلبات الإنتاج كالأسمدة و البنزين و محركات استخراج المياه.

واردات السلع الوسيطية:

على الرغم من أهمية واردات السلع الوسيطية في عملية الإنتاج، إلا أن عملية تقديرها شكل صعوبة كبيرة كما تظهره النتائج التالية:

$$\underset{\text{(-2.087)}}{\text{LOG(MI}t\text{)} = -1.728} + \underset{\text{(6.916)}}{0.915\text{LOG(Mt)}} - \underset{\text{(-0.809)*}}{0.072\text{LOG(DIt)}} \quad (4-23)$$

$$\bar{R}^2 = 0.67 \quad Lm(1) = 32.095(Pr = 0.0000) \quad SE = 1.326 \quad N = 36$$

يشترك مختلف الأعوان الاقتصادية و القطاعات الاقتصادية في طلب السلع الوسيطية باعتبارها سلع لا غنى عنها في عمليات الإنتاج، لذلك أدرجنا الطلب الداخلي متغيرة مفسرة. إلا أن نتائج تقدير المعادلة (4-23) تشير إلى أن Dit غير معنوية. لهذا قمنا بإجراء عدة تغيرات على هذه المعادلة من أجل الوصول إلى نتائج مقبولة إحصائيا و اقتصاديا، فكانت أحسن النتائج المتوصل إليها كما يلي:

$$\underset{}{\mathrm{LOG(MI}t)} = \underset{(2.712)}{1.093} + \underset{(5.714)}{0.626}\mathrm{LOG}\big(\mathrm{MIt}(-1)\big) + \underset{(3.017)}{0.368}\mathrm{LOG}\left(\frac{\mathrm{PIM}t}{\mathrm{PYt}}\right)$$
$$+ \underset{(2.988)}{0.246}\mathrm{LOG(POILt)} + \underset{(4.119)}{1.004}\mathrm{D}\big(\mathrm{LOG(It)}\big) \qquad (4-24)$$

$$\bar{R}^2 = 0.82 \quad Lm(1) = 0.177(Pr = 0.6767) \quad LM(2) = 0.120(Pr = 886)$$
$$SE = 0.592 \quad N = 35$$

تشير العلاقة الطردية بين واردات السلع الوسيطية و النسبة $\frac{PIMt}{\mathrm{PYt}}$ إلى تكامل هذه الفئة من الواردات مع الإنتاج الوطني، وكيف لا و المنتجون من مختلف القطاعات يلجؤون إلى هذا النوع من السلع لضرورة في العملية الإنتاجية و عدم توفرها في السوق الوطنية، وما يدعم هذه العلاقة في هذه المعادلة، هي مرونة معدل الاستثمار الموجبة، فبزيادة الاستثمار تزداد الحاجة إلى سلع وسيطية لتلبية حاجيات هذه الزيادة في الاستثمار.

أما عن مرونة واردات السلع الوسيطية للفترة السابقة $MIt(-1)$ ، فهي تعكس الاتفاقيات و العقود المبرمة بين المنتج المحلي و الأجنبي، إذ أن اتفاق شراء أو بيع السلع الوسيطية قد تتم في بعض الحالات عبر عقود تمتد لأكثر من سنة قصد ضمان التموين و الاستمرار في العملية الإنتاجية.

وعن أسعار البترول، فهي تمثل في هذه الحالة على القدرة التمويلية للاقتصاد الجزائري ومدى قدرته على تسديد نفقات هذه السلع كما هو الشأن بالنسبة لمعادلة الواردات الكلية.

واردات سلع التجهيز:

خلال فترة المخططات الاقتصادية، كانت واردات سلع التجهيز تمثل النسبة الأكبر من الواردات الكلية، حيث تطلب تجهيز الصناعة المصنعة اللجوء إلى الطرف الأجنبي، بذلك حظي هذا القطاع باهتمام متخذي القرار بإنفاق استثماري كبير.وباعتبار دالة واردات سلع التجهيز دالة للواردات الكلية و الاستثمار الكلي، نحصل على نتائج التقدير التالية:

$$\underset{}{\mathrm{LOG(MK}t)} = \underset{(-1.35)}{-0.814} + \underset{(5.516)}{0.843}\mathrm{LOG(Mt)} + \underset{(0.744)}{0.105}\mathrm{LOG(It)} \qquad (4-25)$$

$$\bar{R}^2 = 0.77 \quad Lm(1) = 30.941(Pr = 0.0000) \quad SE = 0.744 \quad N = 36$$

على الرغم من صحة العلاقات الاقتصادية، إلا أن نتائج المعادلة (4-25) غير مقبولة إحصائيا، لذلك قمنا بإدراج مجموعة من التعديلات تتمثل في تعويض الواردات الكلية بواردات سلع التجهيز للفترة السابقة و إضافة سعر البترول و التقدم التقني و المتمثل في الزمن و نسبة أسعار الواردات أسعار الإنتاج.

$$\underset{(5.180)}{\text{LOG}(\text{MK}t)} = \underset{(1.585)*}{2.507} + \underset{(5.015)}{0.479\text{D}\left(\text{LOG}\left(\left(\frac{\text{PIM}t}{\text{PYt}}\right)\right)\right)} + 1.179\text{D}\big(\text{LOG}(\text{It})\big)$$

$$+ \underset{(4.455)}{0.307 * \text{LOG}(\text{POILt})} + \underset{(2.869)}{0.337\text{LOG}\big(\text{MKt}(-1)\big)} + \underset{(4.183)}{0.011\text{T}} \qquad (4-26)$$

$$\bar{R}^2 = 0.82 \quad Lm(1) = 0.278(Pr = 0.6021) \quad SE = 0.744 \; N = 35$$

من المعادلة (4-26)، نلاحظ أن جميع المتغيرات معنوية ما عدى النسبة $\frac{P}{\text{PYt}}$ ، إلا أننا رأينا إبقائها لما لها من أثر اقتصادي واضح على واردات سلع لتجهيز، حيث أن تجهيز المصانع المحلية لا يتعارض مع الإنتاج الوطني، بل يمده الوسائل من أجل توسيع الإنتاج.أما عن سعر البترول، وكما رأينا في معادلة الواردات لكلية و السلع الوسيطية، فهي تمثل القدرة التمويلية للاقتصاد الوطني.

وعن التقدم التقني و الممثل في متغيرة الزمن، نلاحظ علاقة طردية مع واردات سلع التجهيز، أين تعكس هذه العلاقة اللجوء المحتشم(ضعف المرونة) للمؤسسات الوطنية لتغير وسائل الإنتاج بعد انقضاء مدة اهتلاكها التكنولوجي. و يمكن تفسير ذلك إلى الاحتكار الممارس من طرف الدولة على الواردات و عدم وجود منافسة أجنبية قوية.أما باقي النتائج الإحصائية فهي مقبولة.

3.3.IV الصادرات:

ينطوي افتراض أن الاقتصاد الصغير هنا لضآلة نسبة صادرات هذا الاقتصاد إلى الاقتصاد إجمالي الصادرات العالمية، بحيث أن التغيرات في حجم صادراته لا تؤثر على الأسعار العالمية.و على ذلك، فإن تقدير حجم الصادرات في اقتصاد صغير كالاقتصاد الجزائري يتم على أساس صياغة دالة عرض للصادرات وذلك بإدراج حجم الطلب الدولي و المتمثل في الإنتاج الداخلي لمنظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OCDE ، مع الأخذ في الحسبان التطورات في الأسواق العالمية من أسعار البترول، لكونه يمثل جل الصادرات الوطنية و التنافسية الدولية.

جاءت نتائج تقدير دالة الصادرات على النحو التالي:

$$\underset{(5.885)}{\text{LOG}(\text{Xt})} = \underset{(7.1134)}{-24.795} + \underset{(0.453)}{1.134\text{LOG}(\text{QWt})} + 0.014\text{LOG}(\text{POILt}) \qquad (4-27)$$

$$\bar{R}^2 = 0.92 \quad Lm(1) = 1.865(Pr = 0.1815) \quad SE = 0.024 \; N = 36$$

بما أن صياغة معادلة الصادرات في الجزائر جاءت على شكل دالة للعرض، فإن الطلب الدولي و المتمثل في الإنتاج الداخلي الخام لمنظمة التعاون الاقتصادي[5] مقوم بالعملة المحلية، يعتبر أهم متغير مفسر للصادرات كما تشير إليه مرونة QWt، فارتفاع حجم الصادرات مرتبط بإرتفاع حجم الطلب الدولي، أما عن العلاقة الاقتصادية بين عرض الصادرات و أسعار المحروقات، فهي محترمة، إلا أن المعلمة غير معنوية كما تشير إليه إحصائية T.student، ولعل هذا يعود إلى أن معدل الأسعار

[5] تعتبر المنظمة الزبون الأول للجزائر.

السنوي المستخدم في عملية التقدير لا يمثل التغيرات الكبيرة التي قد يعرفها سعر البترول، ضف على ذلك، إلى أن عملية شراء و بيع البترول تتم بعقود لأجل، مما يضعف من القدرة التفسيرية للمتوسط السنوي للأسعار.

إلى جانب الطلب الدولي، نضيف متغيريين أخريين يتمثلان في أسعار الصرف الحقيقي TCR و التنافسية الدولية الدولية PXW أسعار الصرف الحقيقي

$$\underset{\text{(-17.887)}\quad\text{(6.256)}\qquad\qquad\text{(2.44)}}{\mathrm{LOG(Xt)} = -17.887 + 0.882\mathrm{LOG(QWt)} + 0.0359\mathrm{LOG(PX}wt)} \quad (4-27)$$

$$\bar{R}^2 = 0.93 \quad Lm(1) = 0.403(Pr = 0.5295) \quad SE = 0.204 \;\; N = 36$$

$$\underset{\text{(-9.37)}\qquad\text{(11.4)}\qquad\qquad\text{(0.873)*}}{\mathrm{LOG(Xt)} = -24.721 + 1.13\mathrm{LOG(QWt)} + 0.044\mathrm{LOG(TCRt)}} \quad (4-28)$$

$$\bar{R}^2 = 0.92 \quad Lm(1) = 1.437(Pr = 0.2393) \quad SE = 0.236 \;\; N = 36$$

تظهر المعادلة (27-4) ومن خلال مرونة PXW أن الطلب الأجنبي على الصادرات المحلية يزداد إذا ك ارتفع السعر الأجنبي مع ثبات السعر المحلي لتكون سعر الصادرات المحلية أرخص نسبيا مقارنة بالسلع الأجنبية، أما عن ضعف مرونة التنافسية الدولية، فيمكن تفسيرها بطبيعة الصادرات الجزائرية التي تتركز على المحروقات والتي تحدد أسعارها في الأسواق الدولية.

أما عن المعادلة (28-4) ،كان من المتوقع أنه مع تدهور قيمة سعر الصرف ترتفع تنافسية السلع المحلية و بذلك يرتفع الطلب الدولي على المنتوج المحلي،غير أن نتائج التقدير تظهر أن سعر الصرف الحقيقي لا يفسر حجم الطلب على الصادرات، و يمكن إرجاء ذلك إلى التغيرات التي عرفها سعر الصرف، و نظم الصرف المعتمدة منذ الاستقلال.

لتحسين نتائج عملية التقدير أضفنا التصدير للمرحلة السابقة و المتغيرة الصورية D71، فتحصلنا على النتائج التالية:

$$\underset{\substack{\text{(-2.214)}\quad\text{(2.624)}\qquad\text{(-3.144)}\quad\text{(2.21)}\\ \text{(2.102)}}}{\mathrm{LOG(Xt)} = -10.635 + 0.536\mathrm{LOG(QWt)} - 0.239\mathrm{D71} + 0.358\mathrm{LOG(Xt}(-1)) + 0.026\mathrm{LOG(PX}wt(-1))} \quad (4-29)$$

$$\bar{R}^2 = 0.95 \quad Lm(1) = 9.953(Pr = 0.00372) \quad Lm(2) = 5.145(PR = 0.01249$$
$$SE = 0.115 \quad N = 35$$

تظهر المتغيرة الصوريةD71 الأثر السالب لقرار تأميم المحروقات على الصادرات الجزائرية سنة 1971، أين قامت الحكومة الفرنسية بحملة على جودة البترول الجزائري فانخفضت مبيعات المحروقات بـ -8.85% سنة 1971.أما عن الصادرات للفترة السابقة، فقمنا بإدراجها لتعكس أثر

التوقعات المواءمة و لتعبر عن الاتفاقيات و العقود المبرمة بين الجزائر و مختلف زبائنها، فكانت النتيجة أن هذه العقود على علاقة طردية بالصادرات.

4.IV معادلة سعر الصرف و الكتلة النقدية:

يعتبر سعر الصرف و لكتلة النقدية من أهم عناصر السياسة النقدية و أصعبهم تقديرا لارتباطهم بعوامل ذات تقلبات كثيرة لذلك وجدنا صعوبة كبيرة في تقديرهم.

1.4.IV معادلة سعر الصرف

من أجل تقدير معادلة الطلب على الصرف الأجنبي، قمنا بتقسيم هذه العملية إلى ثلاثة مراحل، نقوم في المرحلة الأولى بتقدير سعر الصرف بدلالة المحددات الداخلية من إنتاج داخلي خام و واردات، بالإضافة إلى سعر إعادة الخصم و المستوى العام للأسعار.

أما المرحلة الثانية، فنقوم بإدخال المحددات الخارجية من الطلب الأجنبي، الصادرات و المستوى العام للأسعار الأجنبي.في المرحلة الأخيرة سنقترح نموذج مزيج بين المحددات الخارجية و الداخلية.

باعتبار سعر الصرف دالة للواردات و المستوى العام للأسعار، أمكننا ذلك الحصول على النتائج التالية:

$$\underset{}{\mathrm{LOG(TCR}t) = \underset{(4.874)}{3.961} - \underset{(-3.729)}{0.437}\mathrm{LOG(Mt}(-1)) + \underset{(12.513)}{0.309}\mathrm{LOG(PY}t)} \quad (4-30)$$

$$\bar{R}^2 = 0.82 \quad Lm(1) = 22.529(Pr = 0.0000) \quad SE = 1.309 \;\; N = 35$$

تعبر العلاقة الطردية بين سعر الصرف الحقيقي و المستوى العام للأسعار إلى أنه في حالة ارتفاع تكاليف الإنتاج في الجزائر يلجأ الأعوان الاقتصاديين إلى المنتوجات الأجنبية، فيزيد الطلب على العملة الأجنبية و تتدهور العملة المحلية، و تأتي العلاقة العكسية للواردات لتؤكد ذلك. إلا أن وجود ارتباط ذاتي للأخطاء يدفعنا إلى البحث عن متغير آخر لتفسير سعر الصرف يتمثل في سعر إعادة الخصم.

$$\underset{}{\mathrm{LOG(TCR}t) = \underset{(4.260)}{2.716} - \underset{(2.778)}{0.255}\mathrm{LOG(Mt}(-1)) + \underset{(6.353)}{0.185}\mathrm{LOG(PY}t) + \underset{(5.376)}{0.362}\mathrm{LOG(Trt)}} \quad (4-31)$$

$$\bar{R}^2 = 0.90 \quad Lm(1) = 9.163(Pr = 0.05033) \quad SE = 0.677 \;\; N = 35$$

إدخال سعر إعادة الخصم إلى المعادلة حسن من النتائج الإحصائية، حيث خفض من مجموع مربع الأخطاء ورفع من القدرة التفسيرية للمتغيرات الشارحة.إلا أن الشئ الذي يلفت الانتباه هي العلاقة الطردية التي تربط بين سعر إعادة الخصم و سعر الصرف، فمن المعروف أن عند ارتفاع أسعار الفائدة تتدفق رؤوس الأموال الأجنبية ليرتفع بذلك الطلب على العملة المحلية و تتحسن قيمتها، إلا أنه في حالة الجزائر هناك سياسة رقابة على الصرف جعل حركة رؤوس الأموال تكاد تكون منعدمة ماعدا في المعاملات التجارية، كما أن البنك المركزي جعل من تغيرات كلا من سعر الصرف و سعر

إعادة الخصم يخضع لقرارات إدارية. فبعدما عرفت كلتا المتغيرين ثبات في فترة المخططات الاقتصادية،قام البنك المركزي في فترة التصحيحات الهيكلية بالرفع من قيمة سعر إعادة الخصم قصد مجابهة الارتفاعات الكبيرة للتضخم،كما قام بسلسلة من التخفيضات في سعر الصرف في نفس الفترة.
أما عن العوامل الخارجية المحددة لسعر الصرف، فإن نتائج التقدير جاءت كما يلي:

$$\underset{(5.074)}{\mathrm{LOG(TCRt)} = 37.296} \underset{(-5.015)}{- 1.386\mathrm{LOG(QWt)}} + \underset{(11.336)}{0.476\mathrm{LOG(PW}t)} \qquad (4-32)$$

$$\bar{R}^2 = 0.92 \quad Lm(1) = 20.018(Pr = 0.0000) \quad SE = 0.561 \quad N = 36$$

في وهلة أولى، تظهر نتائج تقدير المعادلة (32-4)، أنها غير مقبولة اقتصاديا، فالعلاقة العكسية بين سعر الصرف و الطلب الدولي لا تعكس الواقع الاقتصادي، فارتفاع الطلب الدولي ينجم عنه ارتفاع في الطلب على العملة المحلية و بالتالي ارتفاع قيمتها أمام العملات الأجنبية، أما عن تكلفة المنتوجات الأجنبية و الممثلة في الأسعار الدولية، فتقول النظرية الاقتصادية أنه بارتفاع التكاليف الأجنبية يلجأ الأعوان الاقتصاديون إلى السلع المحلية و بذلك يرتفع الطلب على العملة المحلية الأمر الذي يترجم بعلاقة عكسية بين سعر الصرف و الأسعار الدولية.إلا أن المنتوجات المطلوبة دوليا في حالة الجزائر تتمثل في البترول الذي يقوم بالدولار مما يجعل نتائج هذه المعادلة مقبولة.
في الأخير، استقر اختيارنا على المعادلة التالية:

$$\underset{(2.847)}{\mathrm{LOG(TCRt)} = 1.4029} + \underset{(4.877)}{0.868\mathrm{D}\big(\mathrm{LOG(PYt)}\big)} + \underset{(5.522)}{0.192\mathrm{LOG(PW}t)}$$

$$\underset{(-2.55)}{- 0.169\mathrm{LOG}\big(\mathrm{MT}(-1)\big)} + \underset{(2.443)}{0.293\mathrm{LOG}\big(\mathrm{TCRt}(-1)\big)} \qquad (4-33)$$

$$\bar{R}^2 = 0.95 \quad Lm(1) = 0.004(Pr = 0.7417) \quad Lm(2) = 0.302(PR = 0.9484)$$
$$SE = 0.331 \quad N = 35$$

بالإضافة إلى مؤشر العام للأسعار و الأسعار الدولية و الواردات للفترة السابقة، قمنا بإضافة سعر الصرف للفترة السابقة حيث تفسر عدم مرونة تغير سعر الصرف من الثبات الذي عرفه هذا المتغير في فترة المخططات الاقتصادية و إتباع جلسات التثبيت في فترة التعديل الهيكلي و أخيرا سياسة سعر الصرف العائم المراقب.

2.4.IV معادلة الطلب على النقود:

وهي تعبر عن الشكل الشائع لدالة الطلب على النقود، و التي عادة ما يدرج فيها الناتج الخاضع للضريبة Yt كمتغير مفسر بالإضافة إلى مقياس لتكلفة الفرصة البديلة يمثل حيازة الأرصدة النقدية بدلا

من حيازة الأصول الأخرى و المتمثل في سعر إعادة الخصم الاسمي.كلتا المتغيرين يعتبران أساس نظرية تفضيل السيولة. ولهذا نتائج عملية التقدير تكون على النحو التالي:

$$\mathrm{LOG(M2}t) = \underset{\text{(-20.715)}}{-14.534} + \underset{\text{(21.024)}}{1.944}\mathrm{LOG(Yt)} - \underset{\text{(-4.242)}}{0.219}\mathrm{LOG(Trt)} \quad (4-34)$$

$$\bar{R}^2 = 0.93 \quad Lm(1) = 4.522(Pr = 0.04152) \quad SE = 0.752 \;\; N = 36$$

إن أول نقطة التي يمكن ملاحظتها هي العلاقة القوية الطردية القوية بين الطلب على النقود و الناتج، وهذا ما تتشير إليه إحصائية T.student ويفسر ذلك كينز على أن الأفراد و المؤسسات تحتفظ بالنقود بدافع المعاملات (الصفقات) و الحيطة (هذا من أجل مواجهة نفقات غير متوقعة) الأمر الذي يجعل الطلب على النقود على علاقة طردية مع الناتج.

أما النقطة الثانية، فهى العلاقة العكسية بين M2 و سعر إعادة الخصم الاسمي، وهو ما يسمى في النظرية الكنزية الاحتفاظ بالنقود من أجل المضاربة، وهي أقل تفسيرا للطلب على النقود في الجزائر، نظرا للتسيير الموجه للاقتصاد الذي أدى إلى إبعاد البنوك على وضيفتها الأساسية، و للتسيير الإداري لمعدلات إعادة الخصم بحيث أنها اتسمت بقدر عالي من الثبات عند مستويات دنيا خلال عشريتي السبعينات و الثمانينات.

أما المعادلة المقدرة الثانية فهي المقترحة من طرف الاقتصادي فيشر، فكانت النتائج كالتالي:

$$\mathrm{LOG(M2}t) = \underset{\text{(-8.325)}}{-7.516} + \underset{\text{(29.893)}}{1.740}\mathrm{LOG(Yt)} - \underset{\text{(-7.126)}}{0.781}\mathrm{LOG(Vt)} \quad (3-35)$$

$$\bar{R}^2 = 0.96 \quad Lm(1) = 0.5521(Pr = 0.04754) \quad SE = 0.457 \;\; N = 36$$

بمقارنة النتائج الإحصائية بين المعادلتين (34-3) و (35-3)، نلاحظ أن هذه الأخيرة هي الأفضل، حيث ارتفعت قدرة المتغيرات المفسرة علي تفسير تغيرات الطلب على النقود، كما انخفض مجموع مربع الأخطاء و ارتفعت قيمة T.student بالنسبة للناتج.ويعود هذا إلى أن سرعة دوران النقود أكثر تفسيرا لسعر إعادة الخصم الاسمي للأسباب التي ذكرنها سالفا.

تشير العلاقة العكسية بين الطلب على النقود و سرعة تداول النقود إلى أن تباطؤ الأفراد و المؤسسات في تسوية مدفوعاتهم يؤدي بالسلطات النقدية إلى إصدار المزيد من النقود قصد تغطية العجز الناجم عن هذا التباطؤ و العكس صحيح.

كما يجب الإشارة إلى أنه بسبب صعوبة قياس حجم المعاملات، استبدلت هذه الأخيرة بحجم الإنتاج كما يظهر ذلك جليا من خلال نماذج المقدمة من قبل اقتصاديي مدرسة كمبرج و كينز.

من أجل تحسين نتائج تقدير معادلة الطلب على النقود، قمنا بإضافة متغيرات أخرى مثل معدل التضخم و رصيد الميزانية بالقيم الحقيقية من أجل أن نبين أثر العجز على الإصدار النقدي، إلا أن استعمال

النماذج اللوغارتمية شكل مشكلا في هذه الحالة نظرا لكون رصيد الميزانية عرف تباين بين قيم موجبة و سالبة خلال فترة الدراسة.و عليه كانت نتائج التقدير كما يلي:

$$\text{LOG(M2}t) = \underset{(-8.074)}{-6.864} + \underset{(26.778)}{1.653}\text{LOG(Y}t) - \underset{(-7.643)}{0.757}\text{LOG(Vt)} - \underset{(-3.011)}{0.0567}\text{LOG(INFt)} \quad (4-36)$$

$$\bar{R}^2 = 0.96 \quad Lm(1) = 3.519(Pr = 0.7075) \quad SE = 0.338 \quad N = 34$$

شكلت الضغوط التضخمية عبئا كبيرا على الطلب على النقود خاصة مع مرحلة تحرير الأسعار في بداية التسعينات و هذا ما تظهره العلاقة العكسية بين معدل التضخم و الكتلة النقدية، حيث كان من بين برنامج الصندوق الدولي تحقيق معدل تضخم معقول أو معتدل يكون مرغوب فيه مما جعل السلطات النقدية تبقي على مستوى معين من الكتلة النقدية.

حتى نبين أثر احتياطيات العملة الأجنبية على الكتلة النقدية (كون البنك المركزي هو الجهة الحائزة على الاحتياطيات من العملات الدولية في اقتصاد ما، ومستعد لشراء أو بيع العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية لأغراض ميزان المدفوعات)، ونظرا لكون البترول هو المصدر الذي يكادوا يكون وحيدا من العملة الأجنبية، قنا بإضافة سعر البترول إلى معادلة الطلب على النقود، فكانت النتائج كالتالي:

$$\text{LOG(M2}t) = \underset{(-9.323)}{-7.521} + \underset{(27.96)}{1.614}\text{LOG(Yt)} - \underset{(-6.963)}{0.666}\text{LOG(Vt)} - \underset{(-3.833)}{0.067}\text{LOG(INFt)} + \underset{(2.744)}{0.094} * \text{LOG}\big(\text{POILt}(-1)\big) \quad (4-37)$$

$$\bar{R}^2 = 0.97 \quad Lm(1) = 2.42(Pr = 0.13099) \quad SE = 0.268 \quad N = 34$$

مع زيادة أسعار البترول ويؤدي ارتفاع أسعار البترول إلى ارتفاع حجم الإنتاج الوطني و رصيد العملات الأجنبية مما يشجع البنك المركزي على زيادة النقود في السوق الوطنية بما يتناسب مع حجم الإنتاج الوطني و توازن ميزان المدفوعات.

5.IV معادلة الإيرادات الحكومية:

تنقسم إيرادات الحكومة إلى جباية بترولية و عادية، أما عن البترولية فتمثل الجزء الأكبر من الإيرادات الكلية للدولة كما رأينا في الفصل السابق، أما عن الجباية العادية، فقد قسمناها إلى ضرائب على القيمة المضافة و ضريبة الدخل الإجمالي وضرائب أخرى.

1.5.IV معادلة الجباية البترولية:

نظرا لأهمية الجباية البترولية في النشاط الاقتصادي الجزائري ارتأينا أن نخصص لها معادلة تفسر تغير هذه الأخيرة، لذلك اعتبرنا كل من سعر البترول و كمية المحروقات المتمثلة في إنتاج المحروقات QH، متغيرات تفسر FP.

$$\underset{}{\text{LOG(FPt)}} = \underset{\text{(-8.558)}}{-6.255} + \underset{\text{(3.769)}}{0.278}\text{LOG(POILt)} + \underset{\text{(19.113)}}{1.748}\text{LOG(QHt)} \quad (4-38)$$

$$\bar{R}^2 = 0.92 \quad Lm(1) = 11.142(Pr = 0.0023) \quad SE = 0.952 \;\; N = 32$$

كلا من أسعار البترول و إنتاج المحروقات على علاقة طردية بالجباية البترولية، إلا أن وجود ارتباط ذاتي للأخطاء يدفعنا إلى إضافة متغيرة تظهر أثر الانخفاض الكبير للجباية البترولية عقب الأزمة البترولية سنة 1987 فكانت نتائج التقدير كالتالي:

$$\underset{}{\text{LOG(FPt)}} = \underset{\text{(-8.452)}}{-5.811} + \underset{\text{(3.752)}}{0.259}\text{LOG(POILt)} + \underset{\text{(19.746)}}{1.694}\text{LOG(QHt)} \underset{\text{(-2.624)}}{-0.453}\text{D87} \quad (4-39)$$

$$\bar{R}^2 = 0.93 \quad Lm(1) = 5.367(Pr = 0.02833) \quad SE = 0.764 \;\; N = 32$$

كما تشير إليه إحصائية T.student، فإن إنتاج المحروقات في هذه المعادلة أكبر مفسر للجباية البترورلية في الجزائر، فالتغيرات المتباينة في سعر البترول و الثبات النسبي لحصة إنتاج الجزائر من المحروقات في منظمة الدول المصدرة للبترول، جعل الإنتاج أكثر تفسيرا لـ FP. أما المتغيرة D87، وكما رأينا سابقا، فهي تعكس الأثر الانخفاض الجباية البترولية عقب الأزمة البترولية لسنة 1986 على الجباية البترولية.أما عن باقي الاختبارات الإحصائية فهي مقبولة.

2.5.IV معادلة ضريبة القيمة المضافة

أما عن ضريبة القيمة المضافة، فجاءت نتائج التقدير كالتالي:

$$\underset{}{\text{LOG(TVA}t)} = \underset{\text{(-9.506)}}{-6.735} + \underset{\text{(17.163)}}{1.51}\text{LOG(Qt)} + \underset{\text{(2.856)}}{0.826}\text{D}\big(\text{LOG(IT)}\big) \quad (4-40)$$

$$\bar{R}^2 = 0.89 \quad Lm(1) = 4.522(Pr = 0.04152) \quad SE = 0.157 \;\; N = 35$$

تشير نتائج المعادلة(40-4) إلى أن الإنتاج الوطني Qt يمثل المتغير الأهم في تفسير تغيرات الضرائب على القيمة المضافة، إذ أن Qt يمثل الوعاء الضريبي لـهذا النوع من الضرائب،كما أن معدل الاستثمار يؤثر إيجابا على ضرائب القيمة المضافة، فبارتفاع قيمة الاستثمارات ترتفع القيمة المضافة الناتجة عن تلك الاستثمارات و بذلك الوعاء الضريبي.

IV. 6 معادلات الأسعار، الأجور الحقيقية و الاستهلاك:

مع رفع الدولة دعمها للأسعار أصبحت هذه المتغيرة الشغل الشاغل للعائلات و النقابات، أين أصبح تأثيرها كبيرا على استهلاك العائلات و الأجور الحقيقية.

1.6.IV معادلة الأسعار:

تهدف هذه المعادلة إلى إبراز العوامل المفسرة لمستوى مؤشر أسعار الاستهلاك الذي يحدده الأعوان الاقتصاديون لما لها من أهمية في التأثير على معدلات التضخم المحلية.استنادا على فرضية الاقتصاد الصغير المفتوح و لما للواردات من أثر على تلبية الطلب الداخلي،فإنه يمكن التسليم بأنه بالإضافة إلى إلى الإنتاج الوطني و عرض النقود (الكتلة النقدية)، يمكن التسليم بأن أسعار الواردات بالعملة المحلية تمارس تأثيرها على أسعار السلع المنتجة محليا من خلال تأثيرها على الطلب الكلي.

نتائج تقدير المؤشر العام للأسعار جاءت كما يلي:

$$\begin{aligned}\mathrm{LOG(IPCt)} = {} & -5.133 + 0.872\mathrm{LOG}\big(\mathrm{Yt}(-1)\big) - 0.2875\mathrm{LOG}(\mathrm{M2}t) \\ & (1.901)^{**}\ (2.379) \qquad\qquad (-1.874)^{**} \\ & + 0.653\mathrm{LOG}(\mathrm{PIMt}) \qquad\qquad (4-41) \\ & (18.43)\end{aligned}$$

$$\bar{R}^2 = 0.98 \quad Lm(1) = 7.644(Pr = 0.09647) \quad SE = 0.558 \ N = 35$$

تظهر النتائج إلى أن الكتلة النقدية الحقيقية على علاقة عكسية بمؤشر أسعار الاستهلاك وهذا لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، إذ أن بارتفاع الأرصدة الحقيقية فإن الطلب الكلي يرتفع و بذلك يتكون فائض في الطلب الذي يؤدي بالمؤسسات إلى الرفع من المعدل العام للأسعار قصد تغطية العجز في العرض الكلي.

أما الطلب الكلي و الممثل بالإنتاج الوطني الخام، فهو على علاقة طردية بالمستوى العام للأسعار، فارتفاع الطلب ينعكس بزيادة في مؤشر الأسعار.كما أن ارتفاع الطلب على السلع الأجنبية و ارتفاع أسعار هذه الأخيرة تؤثر على المؤشر العام للأسعار محليا.الملفت للنظر أيضا ،وبالنظر إلى إحصائية T.student، إلى أن أسعار الواردات هي أكثر تفسيرا لتغير مؤشر أسعار الاستهلاك، و يمكن إرجاع ذلك إلى أن الطلب المحلي شديد الارتباط بالسلع الأجنبية، حيث لا يوجد في أغلب الأحيان البدائل لهذه السلع في السوق لمحلية.

في المعادلة لثانية قمنا بإدخال الأجر الحقيقي كمتغير مفسر لمستوى العام للأسعار و لهذه الأخيرة للفترة السابقة كي تعكس آلية التكيف الجزئي بين المستوى المتوقع و المستوى الفعلي للأسعار، فكانت النتائج كما يلي:

$$\begin{aligned}\mathrm{LOG(IPCt)} = {} & 0.565 + 0.237\mathrm{LOG(PIMt)} + 0.657\mathrm{LOG}\big(\mathrm{IPCt}(-1)\big) \\ & (6.746)\quad (4.988) \qquad\qquad (10.224) \\ & - 0.714\mathrm{D}\big(\mathrm{LOG(Wt)}\big) \qquad\qquad (4-42) \\ & (-6.252)\end{aligned}$$

$$\bar{R}^2 = 0.99 \qquad Lm(1) = 0.499(Pr = 0.4853) \qquad Lm(2) = 3.201(Pr = 0.05543)$$

$$SE = 0.12 \qquad N = 35$$

تشير العلاقة الطردية لمؤشر الأسعار للفترة السابقة على أن الأعوان الاقتصاديون يقومون ببناء توقعاتهم التضخمية ببطء و تدريجيا تبعا لمعلومة جديدة بناء على تطورات الفترة السابقة.كما تبين وجود علاقة عكسية بين الأجور الحقيقية و المستوى العام للأسعار.

نشير إلى أنه و نظرا لاعتماد النماذج اللوغارتمية، تعذر علينا استعمال فائض الميزانية، كما أن إقحام سعر الفائدة لم يحمل إضافات جديدة في تفسير مؤشر أسعار الاستهلاك.

2.6.IV معادلة الأجور الحقيقية:

يتوقف معدل الأجر على توقعات المؤسسات الاقتصادية و التي يمكن تمثيلها بمعدل الأجر المؤخر بفترة واحدة و حجم الطلب على العمل من طرف هذه الأخيرة. و بمستويات أسعار السلع المحلية و الممثلة بمؤشر أسعار الاستهلاك. و على هذا الأساس، نتائج التقدير جاءت كالتالي:

$$\underset{}{\mathrm{LOG}(Wt) =} \underset{(0.552)^*}{0.060} - \underset{(-4.524)}{0.635\mathrm{D}\big(\mathrm{LOG}(\mathrm{IPCt})\big)} - \underset{(-2.136)}{0.726\mathrm{D}\big(\mathrm{LOG}(\mathrm{LDt})\big)} + \underset{(15.315)}{0.98\mathrm{LOG}\big(\mathrm{Wt}(-1)\big)} \qquad (4-43)$$

$\bar{R}^2 = 0.87$ $\quad Lm(1) = 0.7167(Pr = 0.01192)$ $\quad Lm(2) = 3.818(Pr = 0.0337)$
$SE = 0.184$ $\quad N = 35$

تعتبر الأجور للفترة السابقة هي المحدد الأول لتغيرات متوسط الأجر الحقيقي، ويفسر هذا بالمرونة التصاعدية للأجور، نضف إلى ذلك معدل نمو الطلب على العمل، فكلنا يعرف أن المؤسسات تزيد من حجم الطلب على العمالة كلما انخفضت الأجور الحقيقية، حيث أن هذه المؤسسات تعتبر الأجور الحقيقية تكلفة من تكاليف الإنتاج و لا تنخدع بالوهم النقدي.أما معدل نمو مؤشر أسعار المستهلك (معدل التضخم) فهو يشكل أعباء تضخمية على القدرة الشرائية للعمال فكلما ارتفع المستوى العام للأسعار في ظل ثبات الأجور الاسمية، انخفضت الأجور الحقيقية، لهذا فإن النقابات خلال مفاوضاتها تعتبر معدل التضخم أهم محددات الأجور.

بما أن الدولة هي الطرف الأول الخالق لمناصب العمل في الجزائر، فإن دخول الدولة في المفاوضات يكون على أساس معدل النمو الناتج المحقق كما تشير إليه نتائج المعادلة (44-4) بعد إدخال معدل نمو الناتج.

$$\underset{}{\mathrm{LOG}(Wt) =} \underset{(-0.215)^*}{-0.022} - \underset{(-2.198)}{0.342\mathrm{D}\big(\mathrm{LOG}(\mathrm{IPC})\big)} - \underset{(-3.066)}{0.965\mathrm{D}\big(\mathrm{LOG}(\mathrm{LD})\big)} + \underset{(15.984)}{0.957\mathrm{LOG}\big(\mathrm{WT}(-1)\big)} + \underset{(3.171)}{0.785\mathrm{D}\Big(\mathrm{LOG}\big(\mathrm{YT}(-1)\big)\Big)} \qquad (4-44)$$

$\bar{R}^2 = 0.89$

$E = 0.136$

3.6.IV معادلة إستهلاك العائلات:

انطلاقا من النظريات المفسرة لاستهلاك العائلات المقدمة في الفصل السابق قمنا بتقدير مجموعة من المعادلات لتفسير هذا المتغير، فخلصنا إلى النتائج التالي:

$$\mathrm{LOG(CONS}t) = \underset{(4.164)}{0.569} + \underset{(52.141)}{0.905}\mathrm{LOG(YDt)} \qquad (4-45)$$

$$\bar{R}^2 = 0.98 \qquad Lm(1) = 8.853(Pr = 0.005) \qquad SE = 0.05 \qquad N = 32$$

من نتائج عملية التقدير لدالة الاستهلاك الكنزية أعلاه نلاحظ أن الدخل المتاح على علاقة طردية قوية مع الاستهلاك، و هذا ما ترجمه إحصائية T.student المرتفعة.أما عن الميل الحدي للاستهلاك فهو تدل على أن 90% من الدخل المتاح للعائلات موجه للاستهلاك و هذا ما يجعل ادخار العائلات ضعيفا الأمر الذي يقودنا إلى القول أن القدرة الشرائية للعائلات الجزائرية ضعيفة.إلا أنه و من خلال إحصائية مضاعف لاقرنج نلاحظ وجود ارتباط ذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى، مما جعلنا نعيد عملية التقدير بإضافة الاستهلاك للفترة السابقة فتحصلنا على النتائج التالية:

$$\mathrm{LOG(CONSt)} = \underset{(3.864)}{0.520} + \underset{(6.885)}{0.630}\mathrm{LOG(YDt)} + \underset{(2.953)}{0.290}\mathrm{LOG(CONSt(-1))} \qquad (4-46)$$

$$\bar{R}^2 = 0.99 \qquad Lm(1) = 1.827(\mathrm{Pr} = 0.1875) \qquad \mathrm{Lm}(2) = 2.561(\mathrm{Pr} = 0.0965)$$

$$SE = 0.04 \qquad N = 31$$

نتائج فرضية براون تشير إلى أن الميل الحدي للاستهلاك للفترة القصيرة يساوي 0.63 ، أما عن الفترة الطويلة فهو يساوي إلى 0.88 و هي أكبر من الفترة القصيرة مما قد يجعل المضاعف الكلي كبير، ويفسر هذا على أن السلوك الاستهلاكي يتغير ببطء و أن التذبذبات التي تطرأ على الدخل يظهر أثرها على الاستهلاك على المدى الطويل.

وبإضافة المتغيرة الصورية إلى المعادلة و التي تمثل أثر ارتفاع الكبير في الاستهلاك الحقيقي للعائلات و الدخل المتاح سنة 1988 نتحصل على النتائج التالية:

$$\mathrm{LOG(CONSt)} = \underset{(3.720)}{0.442} + \underset{(5.299)}{0.483}\mathrm{LOG(YDt)} + \underset{(4.577)}{0.450}\mathrm{LOG(CONSt(-1))} + \underset{(3.229)}{0.1247819142} * \mathrm{D88} \quad (4-47)$$

$$\bar{R}^2 = 0.99 \quad Lm(1) = 0.624(Pr = 0.4366) \quad Lm(2) = 2.34(Pr = 0.1171)$$

$$SE = 0.02 \quad N = 31$$

سجل الارتفاع الكبير المسجل في الاستهلاك الحقيقي للعائلات و الدخل المتاح سنة 1988، أين سجل نسبة نمو تقدر بـ 31.61 % و 26.16% على الترتيب بعدما كانت -8.37% و -4.88% سنة 1987.الأمر الذي أثر بنسبة كبيرة على معادلة الاستهلاك، وكذا عادات و تقاليد العائلات الجزائرية

في الاستهلاك و الممثل في المتغيرة const(-1) بعد معاودة الدخل و الاستهلاك في الارتفاع، بينما انخفض الميل الحدي للاستهلاك في الفترة القصيرة إلى 0.48.

4.6.IV الاستهلاك حسب طبيعة الاحتياج و الإشباع:

في هذا الجزء سنشرع في تقدير دوال الاستهلاك حسب طبيعة الاحتياج و الإشباع* و التي قسمناها إلى خمسة مجموعات هي:

المجموعة(1) c1:مواد غذائية و مشروبات غير كحولية؛

المجموعة(2) c2: ملابس و أحذية؛

المجموعة(3) c3: منازل و عقارات؛

المجموعة(4) c4:أثاث و مفروشات؛

المجموعة(5) c5:الخدمات**.

على أن نقوم بتقدير كل مجموعة على حدى

معادلة مجموعة المواد الغذائية و المشروبات غير الكحولية:

نتائج تقدير هذه المجموعة جاءت كما يلي:

$$\underset{\text{(-10.545)}\quad\text{(15.120)}\qquad\text{(-4.861)}}{\text{LOG(C1t)} = -9.763 + 2.337\text{LOG(YDt)} - 0.3977\text{LOG(P1t)}} \quad (4-48)$$

$$\bar{R}^2 = 0.91 \quad Lm(1) = 51.441(Pr = 0.000) \quad SE = 0.635 \quad N = 32$$

نلاحظ أن استهلاك المواد الغذائية و المشروبات غير الكحولية على علاقة طردية بالدخل المتاح و عكسية مع أسعار هذه الفئة P1t، إذ أن ارتفاع هذه الأخيرة تشكل ضغوطا على الاستهلاك نحو الانخفاض، غير أن الاختبارات الإحصائية تشير إلى وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، وعليه قمنا باستبدال P1t بمتغيرتين صوريتين و إضافة استهلاك هذه الفئة للفترة السابقة C1t(-1).

$$\underset{\text{(-1.446)}\quad\text{(2.109)}\qquad\text{(36.225)}\qquad\text{(21.989)}\qquad\text{(5.479)}}{\text{LOG(C1t)} = -0.3649 + 0.106\text{LOG(YDt)} + 0.932\text{LOG(C1t}(-1)) + 1.103\text{D83} + 0.259\text{D88}} \quad (4-49)$$

$$\bar{R}^2 = 0.99 \quad Lm(1) = 0.336(Pr = 0.566) \quad Lm(2) = 0.768(Pr = 0.474)$$

$$SE = 0.05 \quad N = 31$$

استهلاك المجموعة الأولى على علاقة طردية بالمتغيرتين D88 وD83،حيث أن هذه الأخيرة تمثل الزيادة الكبيرة في الاستهلاك سنة 1983 نتيجة تطبيق برنامج مكافحة الندرة أين ارتفع C1t بنسبة 226.74% نتيجة انخفاض لأسعار بـ 72.09 %خلال نفس السنة، كما نلاحظ أن العائلات متمسكة

---

* يمكن الإطلاع على طريقة حساب الاستهلاك حسب الإشباع و الاحتياج في الملحق(3).

** قمنا بجمع فئة الصحة و النظافة و الاتصال و المواصلات و التعليم ثقافة و ترفيه.

بسلوكها الاستهلاكي في هذه المجموعة كما تبينه مرونة المرتفعةC1t(-1) .أما باقي الاختبارات الإحصائية فقد جاءت هي الأخرى مقبولة.

معادلة مجموعة الملابس و الأحذية:

أفرزت عملية تقدير هذه المجموعة على النتائج التالية:

$$\underset{}{\mathrm{LOG(C2}t\mathrm{)}} = \underset{}{-11.496} + \underset{}{2.366\mathrm{LOG(YDt)}} - \underset{}{0.471\mathrm{LOG(P2t)}} \quad (4-50)$$
$$\underset{}{} \quad \underset{(-13.19)}{} \quad \underset{(15.448)}{} \quad \underset{(-4.82)}{}$$
$$\bar{R}^2 = 0.92 \quad Lm(1) = 56.761(Pr = 0.000) \quad SE = 1.688 \quad N = 32$$

كما هو الشأن بالنسبة للمجموعة الأولى، فإن مجموعة الملابس و الأحذية على علاقة عكسية مع أسعار هذه الفئة و طردية مع الدخل المتاح إلا أنه نلاحظ وجود ارتباط ذاتي للأخطاء و عليه نعيد عملية التقدير بإعادة صياغة المعادلة و بإضافة متغيرات أخرى

$$\mathrm{D\big(LOG(C2t)\big)} = \underset{}{0.0225} + \underset{}{0.467\mathrm{D\big(LOG(YDt)\big)}} + \underset{}{1.014\mathrm{D83}} + \underset{}{0.123\mathrm{D88}} \quad (4-51)$$
$$\underset{}{} \quad \underset{(2.059)}{} \quad \underset{(2.887)}{} \quad \underset{(22.44)}{} \quad \underset{(2.686)}{}$$
$$\bar{R}^2 = 0.94 \quad Lm(1) = 0.415(Pr = 0.524) \quad SE = 0.052 \quad N = 31$$

تشير نتائج عملية التقدير إلى أن معدل نمو استهلاك الملابس و الأحذية (D(LOG (C2t، على علاقة طردية بمعدل نمو الدخل المتاح و المتغيرتين الصوريتين D83 و D88 كما هو الشأن بالنسبة للمجموعة الأولى، كما أن الاختبارات الإحصائية جاءت مقبولة مقارنة بالمعادلة (50-4).

معادلة مجموعة المنازل و العقارات:

باعتبار استهلاك المنازل و العقارات دالة للدخل المتاح و أسعار هذه المجوعة تحصلنا على النتائج التالية:

$$\underset{}{\mathrm{LOG(C3t)}} = \underset{}{-9.902} + \underset{}{2.0129\mathrm{LOG(YDt)}} - \underset{}{0.244\mathrm{LOG(P3t)}} \quad (4-52)$$
$$\underset{}{} \quad \underset{(-9.508)}{} \quad \underset{(11.418)}{} \quad \underset{(-2.961)}{}$$
$$\bar{R}^2 = 0.91 \quad Lm(1) = 56.761(Pr = 0.000) \quad SE = 1.425 \quad N = 32$$

يشير مضاعف لاغرانج إلى وجود ارتباط ذاتي للأخطاء و عليه أعدنا تقدير هذه المجموعة بإضافة متغيرات أخرى.في نظر المحاسبة الوطنية يعتبر المستهلك مستثمرا في حالة شراء عقارات أو منازل، لذلك قمنا بإدخال التراكم الخام للأصول الثابتة للعائلاتABMEM و سعر إعادة الخصم الاسميTIN كمتغيرين لسلوك استهلاك المنازل و العقارات فكانت نتائج التقدير كما يلي:

$$\underset{}{\mathrm{LOG(C3T)}} = \underset{}{-0.244} + \underset{}{1.021\mathrm{LOG(ABMEMt)}} - \underset{}{0.035\mathrm{D\big(LOG(TIN)\big)}} \quad (4-53)$$
$$\underset{}{} \quad \underset{(-0.4)*}{} \quad \underset{(8.039)}{} \quad \underset{(-0.08)*}{}$$
$$\bar{R}^2 = 0.71 \quad Lm(1) = 12.77(Pr = 0.0016) \quad SE = 3.141 \quad N = 26$$

مرونة التراكم الخام للأصول الثابتة للعائلات معنوية إحصائيا و اقتصاديا، إلا أن مرونة معدل نمو سعر الفائدة غير معنوية، ويعود هذا إلى أن سعر إعادة الخصم لطالما بقي ثابت خلال فترة الدراسة

لكونها تحدد إداريا من قبل البنك المركزي.لذلك أعدنا الدخل المتاح أسعار هذه الفئة إلى المعادلة فكانت النتائج التالية الاستثمار :

$$\underset{\text{(-7.310)}\quad\text{(7.587)}\quad\text{(1.851)**}}{\mathrm{LOG}(C3\mathrm{T}) = -8.7106 + 1.767\mathrm{LOG}(\mathrm{YDt}(-2)) + 0.245\mathrm{LOG}(\mathrm{ABMEM}t)} \underset{\text{(-3.675)}}{- 0.292\mathrm{LOG}(\mathrm{P3t})} \quad (4-54)$$

$$\bar{R}^2 = 0.91 \quad Lm(1) = 4.398(Pr = 0.04716) \quad SE = 0.892 \quad N = 28$$

من خلال نتائج المعادلة (4-54) نلاحظ أن قرار اقتناء منزل أو عقار ينم اتخاذه في فترة لا تقل عن سنتين، كما أن ارتفاع أسعار المنازل و العقارات تشكل أعباء و ضغوط على المستهلك و هذا ما تترجمه الإشارة السالبة لـ P3t.كما نشير إلى أن برنامج مكافحة الندرة و الممثل بالمتغيرة D83 لم يشمل هذه الفئة.

معادلة مجموعة الأثاث و المفروشات:

نتائج تقدير هذه المجموعة جاءت كما يلي:

$$\underset{\text{(-13.255)}\quad\text{(14.34)}\quad\text{(-4.232)}}{\mathrm{LOG}(\mathrm{C4t}) = -11.85 + 2.320\mathrm{LOG}(\mathrm{YDt}) - 0.461\mathrm{LOG}(\mathrm{P4t})} \quad (4-55)$$

$$\bar{R}^2 = 0.91 \quad Lm(1) = 57.56(Pr = 0.000) \quad SE = 1.729 \quad N = 32$$

كما هو لشأن بالنسبة للمجموعات السابقة، نلاحظ وجود ارتباط ذاتي للأخطاء و على هذا الأساس سنعيد تقدير المعادلة:

$$\underset{\text{(-11.724)}\quad\text{(12.942)}\quad\text{(-3.561)}}{\mathrm{LOG}(\mathrm{C4t}) = -11.285 + 2.223\mathrm{LOG}(\mathrm{YDt}(-1)) - 0.4030\mathrm{LOG}(\mathrm{P4t}(-1)} \quad (4-56)$$

$$\bar{R}^2 = 0.90 \quad Lm(1) = 10.567(Pr = 0.3081) \quad SE = 1.8 \quad N = 31$$

تشير نتائج المعادلة (4-56) أن قرار استهلاك الأثاث و المفروشات متعلق بالدخل المتاح و أسعار فترة السابقة ، ويعود هذا إلى أن هذه المجموعة من الاستهلاك تعتبر سلع معمرة، لهذا يكون القرار فيها مخطط مسبقا.

معادلة مجموعة الخدمات:

في هذه المجموعة قمنا بجمع الخدمات المقدمة في مجال الصحة و التعليم و المواصلات ولهذا لا يوجد سعر مناسب لهذه المجموعة لذا قمنا بتعويضه بأسعار الخدماتPS ليعطي النتائج التالية:

$$\underset{\text{(-4.089)}\quad\text{(5.795)}\quad\text{(-0.923)*}}{\mathrm{LOG}(\mathrm{C5t}) = -8.619 + 1.972\mathrm{LOG}(\mathrm{YDt}) - 0.112LOG(\mathrm{PS})} \quad (4-57)$$

$$\bar{R}^2 = 0.88 \quad Lm(1) = 52.584(Pr = 0.0000) \quad SE = 2.07 \quad N = 32$$

على الرغم من العلاقة الاقتصادية الصحيحة بين استهلاك الخدمات و أسعارها، إلا أن مرونة هذه الأخيرة غير مقبولة، الأمر الذي يدفعنا إلى إعادة تقدير النموذج بإضافة المتغيرة الصماء D83 و استهلاك الخدمات للفترة السابقة.

$$\mathrm{LOG}(C5t) = \underset{(2.289)}{0.175} + \underset{(4.737)}{0.718}\mathrm{D}\big(\mathrm{LOG}(\mathrm{YDt})\big) + \underset{(83.211)}{0.975}\mathrm{LOG}\big(\mathrm{C5}(-1)\big) + \underset{(14.735)}{0.749}\mathrm{D83}\ (4-59)$$

$\bar{R}^2 = 0.99$ $\quad Lm(1) = 0.104(Pr = 0.7482)$ $\quad Lm(2) = 0.782(Pr = 0.4683)$

$SE = 0.064$ $\quad N = 3$

العائلات الجزائرية متمسكة بعاداتها الاستهلاكية في يخص الخدمات و هذا ما تظهره مرونة الاستهلاك للفترة السابقة، كما أن تدعيم أسعار المجموعات الاستهلاكية الأخرى ضمن برنامج مكافحة الندرة و مجانية التعليم و الصحة ساعد الأسر على زيادة استهلاك الخدمات.

IV. 7اختبار الاستقرار

تعتبر التغيرات الهيكلية أحد أكبر عوائق بناء النماذج الاقتصادية، إذا لابد من أن تأخذ المتغيرات المفسرة التغير الهيكلي بعين الاعتبار في تفسير الظاهرة الاقتصادية، لهذا يستخدم اختبار الاستقرار لمعرفة مقدرة النماذج على احتواء هذه التغيرات الهيكلية.

ولكن قبل استعمال البواقي في اختبارات إحصائية، لا بد من التأكد من أن هذه الأخيرة تتبع توزيع طبيعي

IV.1.7 اختبار Jarque-Bera

بعد تقدير المعادلات السلوكية في نموذجنا قيد الدراسة، سنشرع في اختبار فيما إذا كانت الأخطاء تتبع توزيعا طبيعيا باستعمال اختبار Jarque-Bera . الجدول التالي يلخص نتائج هذا الاختبار:

الجدول(4-1): اختبار Jarque-Bera

المعادلات	Jarque-Bera	Prob
Qt	0.258	0.721
LDt	0.428	0.092
$LDAt$	1.343	0.5107
$LDHHt$	0.463	0.7930
$LDHt$	0.306	0.8579
$LDBTPt$	0.056	0.9721
It	1.424	0.4905
Mt	0.920	0.6312
MCt	0.956	0.6198
MFt	0.202	0.9035
MEt	8.697	0.1129
MKt	8.024	0.0186
Xt	2.349	0.3089
$TCRt$	0.843	0.6559
$M2t$	5.596	0.0609
FPt	0.517	0.7721
$TVAt$	14.02	0.0901

$IPCt$	0.424	0.8087
$CONSt$	0.451	0.7978
$C1t$	1.046	0.5926
$D(C2t)$	1.064	0.5871
$C3t$	0.282	0.8682
$C4t$	1.086	0.5807
$C5t$	1.218	0.5438

بالرغم من صغر حجم العينة المستخدمة في بناء النموذج قيد الدراسة، إلا أن جميع بواقي المعادلات السلوكية المقدرة تتبع القانون الطبيعي كما يبينه الجدول أعلاه.

2.7.IV اختبار Chow Test:

في هذه الفقرة من البحث، سنخضع جميع المعادلات المقدرة إلى هذا الاختبار، و قد اعتبرنا سنة 1989 سنة التغير الهيكلي لكونها سنة انتهاء المخطط الخماسي الثاني و التراجع عن النظام الاشتراكي و الدخول في مفاوضات مع الهيئات المالية الدولية.

فيما يلي و بالاستعانة ببرنامج Eviews 6.0 نتائج هذا الاختبار مبينة في الجدول التالي:

الجدول(4-1): اختبار الاستقرار

المعادلات	اختبار الاستقرار	Prob
Qt	2.133558	0.116805
LDt	1.291387	0.296036
LDAt	-*	-
LDHHt	-	-
LDHt	-	-
LDBTPt	6.405193	0.01289
It	2.070399	0.103029
Mt	-	-
MCt	3.618001	0.019154
MFt	4.453300	0.06538
Mit	-	-
MKt	1.406341	0.254656
Xt	-	-
TCRt	1.507729	0.223124
M2t	7.203774	0.000304
FPt	-	-
TVAt	2.350869	0.092947
IPCt	1.655232	0.189447
Wt	1.617433	0.193561

* لا يمكن تطبيق اختبار الاستقرار نظرا لوجود متغيرة صورية.

$CONSt$	-	-
$C1t$	-	-
$D(C2t)$	-	-

تابع للجدول (4-1)

المعادلات	اختبار الاستقرار	Prob
$C3t$	26.39752	0.000000
$C4t$	10.27290	0.001371
$C5t$	-	-

تظهر النتائج إلى أن جميع المعادلات مستقرة للتغير الهيكلي الحاصل سنة 1989 ما عدى معادلة الاستهلاك لفئة المنازل و العقارات و التي حاولنا إعادة صياغتها، إلا أننا لم نتمكن من الحصول على معادلة مستقرة فاعتبرنها متغيرة خارجية.

ويمكن تفسير استقرار جميع المعادلات إلى أن الاقتصاد الجزائري و رغم تحول وجهته من اقتصاد مركزي إلى اقتصاد السوق، إلا أن الانتقال لم يكن فوري و إنما عبر مراحل هي مستمرة حتى الفترة الحالية، و يعتبر وجود المتغيرات الداخلية المؤخرة في النماذج خير دليل على هذا.

8.IV الشكل النهائي للنموذج

حتى يستكمل النموذج قيد الدراسة لابد من إضافة المعادلات التعريفية إلى المعادلات السلوكية

1.8.IV المعادلات التعريفية:

في النموذج قيد الدراسة رصدنا تسعة معادلات تعريفية نبينها فيما يلي:

الإنتاج الداخلي الخام بالأسعار الحقيقية تعطي بالعلاقة التالي:

$$Yt = (CONSt * IPCt + It * PIt + CONAIt + CONAPt + \text{CONIFt} + Xt * PXt + VDSt - Mt * PIMt) \frac{}{PYt} \qquad (4-60)$$

و الإنتاج الداخلي الخام بالأسعار الاسمية يساوي

$$Ynt = Qnt + TVAt + DEDt \qquad (4-61)$$

كما أن القيمة المضافة الكلية بالأسعار الاسمية تساوي إلى مجموع القيم المضافة لكل القطاعات:

$$Qnt = QAt * PAt + QINt * PINDt + QHt * PINDt + QSt * PSt + QBTP * PYt \qquad (4-62)$$

بالنسبة لطلب على العمل الكلي فهو أيضا مجموع حجم العمالة في كل القطاعات:

$$LDt = LDAt + LDIHHt + LDHt + LDBTPt + LDSt + LDADt \qquad (4-63)$$

وعليه فإن معدل البطالة يعرف كما يلي:

$$Ut = \frac{LSt - LDt}{LSt} * 100 \qquad (4-64)$$

الواردات الكلية بالأسعار الاسمية هي عبارة عن مجموع الواردات حسب التركيبة السلعية:

$$Mnt = (MCt * IPCt + MFt * PAt + MIt * PIt + MKt * PIt + MNDt) \qquad (4-65)$$

يعرف الميزان التجاري على أنه الفرق بين الصادرات و الواردات كما هو مبين في المعادلة التالية:

$$NXt = \frac{(Xt*PXt-Mt*PIMt)}{IPCt} \qquad (4-66)$$

أما عن فائض ميزانية الدولة، فهي الفرق بين الإيرادات و النفقات، و تقسم الأولى إلى جباية عادية و جباية بترولية، أما الثانية، فإلى نفقات التسيير و نفقات التجهيز كما هو مبين في المعادلة التالية:

$$BSt = (FPt + FOt) - (DEt + DFt) \qquad (4-67)$$

معدل التضخم يعرف على أنه التغير النسبي لتغير المؤشر العام لأسعار الاستهلاك كما يلي:

$$INFt = \frac{IPCt-IPCt(-1)}{IPCt(-1)} * 100 \qquad (4-68)$$

في الأخير، تراكم رأس المال يعرف كما يلي:

$$Kt = (1-\delta)Kt(-1) + It \quad (4-69)$$

حيث: δ تمثل نسبة إهلاك رأس المال. في هذه الدراسة سنعتبر δ يساوي 5%.

2.8.IV تقدير النموذج الكلي:

بعد تقدير المعادلات السلوكية لمختلف المتغيرات المكونة للنموذج قيد الدراسة، و إجراء اختبار الاستقرار و إضافة المعادلات التعريفية، فإن النموذج الكلي يكون على الشكل التالي:

LOG(Qt)=c(1)+c(2)*log(Kt)+c(3)*log(LD)

LOG(LD) = C(4) + C(5)*LOG(QT(-1)) + C(6)*LOG(WT(-1))

LOG(LDA) = C(7) + C(8)*LOG(QA(-1)) + C(9)*D(LOG(WT(-1))) + C(10)*DPNDA

LOG(LDIHH) = C(11) + C(12)*LOG(QIN(-1)) + C(13)*LOG(WT(-1)) + C(14)*D78+ C(15)*LOG(MKT)

LOG(LDH) = C(16) + C(17)*LOG(QH(-1)) + C(18)*DPH + C(19)*D(LOG(WT(-1)))

LOG(LDBTP) = C(17) + C(18)*LOG(QBTP(-1)) + C(19)*T + C(20)*LOG(IT(-1))

LOG(ES) = C(21) + C(22)*(LOG(QS(-1))) + C(23)*LOG(WT)

LOG(IT) = C(24) + C(25)*LOG((MKT+MIT)) + C(26)*LOG(O2) + C(27)*LOG(KT(-2)) + C(28)*LOG(IT(-1))

LOG(MT) = C(29) + C(30)*LOG(DIT) + C(31)*D(LOG(PIM/PY)) + C(32)*LOG(POIL) + C(33)*D87 + C(34)*D83 + C(35)*LOG(TCR)
LOG(MCT) = C(36) + C(37)*LOG(YDT) + C(38)*LOG((MCT)/CONST) + C(39)*LOG(IPC)

LOG(MF) = C(40) + C(41)*LOG(MIT) + C(42)*LOG(QA) + C(43)*LOG(PIM/PA)

LOG(MIT) = C(45) + C(46)*LOG(MIT(-1)) + C(47)*LOG(PIM/PY) + C(48)*LOG(POIL) + C(49)*D(LOG(IT))

LOG(MKT) = C(50) + C(51)*D(LOG((PIM/PY))) + C(52)*D(LOG(IT)) + C(53)*LOG(POIL) + C(54)*LOG(MKT(-1)) + C(55)*T

LOG(XT) = C(56) + C(57)*LOG(QW) + C(58)*D71 + C(59)*LOG(XT(-1)) + C(60)*LOG(PX(-1)/PW(-1)*TC(-1))

LOG(TCR) = C(61) + C(62)*D(LOG(PY)) + C(63)*LOG(PW*TC) + C(64)*LOG(MT(-1)) + C(65)*LOG(TCR(-1))

LOG(M2) = C(66) + C(67)*LOG(YT) + C(67)*LOG(V) +C(68)*LOG(ABS(inf))+ C(69)*LOG(POIL(-1))

LOG(FP) = C(67) + C(68)*LOG(POIL) + C(69)*LOG(QH) + C(70)*D87

LOG(TVA) = C(71) + C(72)*LOG(QT) + C(73)*D((LOG(IT)))
LOG(IPC) = C(74) + C(75)*LOG(PIM) + C(76)*LOG(IPC(-1)) + C(77)*D(LOG(WT))

LOG(WT) = C(78) + C(79)*D(LOG(IPC)) + C(90)*D(LOG(LD)) + C(91)*LOG(WT(-1)) + C(92)*D(LOG(YT(-1)))

LOG(CONST) = C(93) + C(94)*LOG(YDT) + C(95)*LOG(CONST(-1)) + C(96)*D88

LOG(C1T) = C(97) + C(98)*D(LOG(YDT)) + C(99)*LOG(C1T(-1)) + C(100)*D83 + C(101)*D88

D(LOG(C2T)) = C(102) + C(103)*D(LOG(YDT)) + C(104)*D83 + C(105)*D88

LOG(C4T) = C(106) + C(107)*LOG(YDT(-1)) + C(108)*LOG(P4T(-1))

LOG(C5T) = C(109) + C(110)*D(LOG(YDT)) + C(111)*LOG(C5T(-1)) + C(112)*D83

$$Yt = (CONSt * IPCt + It * PIt + CONAIt + CONAPt + CONIFt + Xt * PXt$$

$$+VDSt - Mt * PIMt)/PYt$$

$$Ynt = Qnt + TVAt + DEDt$$

$$Qnt = QAt * PAt + QINt * PINDt + QHt * PINDt + QSt * PSt + QBTP * PYt$$

$$LDt = LDAt + LDIHHt + LDHt + LDBTPt + LDSt + LDADt$$

$$Ut = \frac{LSt - LDt}{LSt} * 100$$

$$Mnt = (MCt * IPCt + MFt * PAt + MIt * PIt + MKt * PIt + MNDt)$$

$$BSt = (FPt + FOt) - (DEt + DFt)$$

$$INFt = \frac{IPCt - IPCt(-1)}{IPCt(-1)} * 100$$

$$Kt = (1 - \delta)Kt(-1) + It$$

النمودج قيد الدراسة يتكون من 24 معادلة سلوكية و إلى9 معادلة تعريفية، نتائج تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى ذات مرحلتين مبين في الملحق (4).

من خلال نتائج تقدير النموذج الكلي، نلاحظ أنه هناك اختلاف بسيط في المرونات، ويعود هذا أساسا على تغير فترة الدراسة مقارنة بالنماذج الأحادية المقدرة سابقا، و إلى اختلاف طريقة التقدير.

خلاصة الفصل:

قمنا في هذا الفصل بتقديم نتائج تقدير مختلف المعادلات السلوكية و المعادلات التعريفية للنموذج الاقتصادي القياسي الكلي الخاص بالاقتصاد الجزائري وقد توصلنا إلى أن الدخل المتاح يبقى المحدد الأول لاستهلاك العائلات الجزائرية، كما تبقى هذه الأخيرة محافظة على عاداتها و تقاليدها.

أما عن الاستهلاك حسب طبيعة الاحتياج و الإشباع، فبالإضافة إلى الدخل المتاح، رأينا أن برنامج مكافحة الندرة ترك أثره في سلوك استهلاك العائلات الجزائرية في كل الفئات ما عدى فئة الأثاث و المفروشات وفئة العقارات و المنازل التي تعتبر غير معنية بهذا البرنامج.

تعتبر القيمة المضافة و الأجور الحقيقية أهم محددات الطلب على المستوى الكلي و القطاعات الاقتصادية، فالمؤسسات تزيد في الطلب على العمل كلما ارتفع الطلب على منتوجاتها و لكن في ظل قيد الميزانية و الممثل في الأجور الحقيقية.أما على مستوى القطاعات الاقتصادية، فقد ظهرت متغيرات صورية إضافية تعكس مختلف السياسات التي عرفتها هذه القطاعات و انعكاسها على الطلب على العمل كما هو الشأن بالنسبة لقطاع الزراعة و المحروقات و قطاع الصناعة.

كما رأينا في هذا الفصل، أن دالة الإنتاج متناقصة الغلة وان الإنتاج في الجزائر كثيف العمل بمرونة مرتفعة مقارنة برأس المال.وعن الاستثمار رأينا أن سعر إعادة الخصم الاسمي يفسر الاستثمار وهذا رغم الحجم الكبير للاستثمار الحكومي و لثبات سعر إعادة الخصم خلال فترة الدراسة.

فيما يخص الميزان التجاري، فالصادرات تتأثر بالطلب الدولي و التنافسية الدولية، كما أن قرار تأميم المحروقات أثر سلبا على حجم الصادرات.أما الواردات فالطلب الداخلي يعتبر أهم مفسر للواردات، كما أظهرت نتائج التقدير تكامل الإنتاج الوطني بالأجنبي و تأثر الواردات بالأزمة البترولية لسنة 1986 عقب تراجع إيرادات الدولة.وعن الواردات حسب التركيبة السلعية، رأينا اختلاف المتغيرات المفسرة وذلك حسب كل فئة.

من أجل تقدير أسعار الصرف، قمنا بتقسيم المحددات الشارحة إلى قسمين داخلية و أخرى خارجية، فكانت المعادلة النهائية المحصل عليها مزيج بين هذه المحددات و هي الواردات و المكمش الضمني للإنتاج الداخلي الخام و الأسعار الدولية.

بالنسبة لإيرادات الدولة، وبالتحديد الجباية البترولية، فهي دالة لكمية و سعر البترول، أما القيمة المضافة، فهى دالة لوعائها الضريبي و للتغير في الاستثمار.أما الكتلة النقدية، وبالإضافة إلى المحددات التي تنص عليها النظرية الاقتصادية، نجد سعر البترول متغير شارح يعكس ميزانية الدولة.

في الأخير قمنا بتقدير كل من مؤشر أسعار الاستهلاك و الأجور الحقيقية، فوجدنا أن كل واحد منهما يفسر الآخر مع تسجيل وجود آلية التكييف الجزئي بين المستوى المتوقع و المستوى الفعلي للأسعار.

في خطوة ثانية قمنا بإجراء اختبار Jarque-Bera على البواقي لدراسة فيما إذا كانت هذه الأخيرة تتبع توزيع طبيعي قبل استعمال الاختبارات الإحصائية،بعدها أخضعنا جميع المعادلات المقدرة إلى

اختبار الاستقرار، وخلصنا إلى أن كل المعادلات مستقرة ما عدى استهلاك العائلات للمنازل و العقارات و التي اعتبرناها فيما بعد متغيرة خارجية.
في الأخير قمنا بعرض النموذج الكلي و المكون من 24 معادلة سلوكية و تسعة معادلات تعريفية الذي تم تقديره اعتمادا على طريقة المربعات الصغرى ذات مرحلتين.

الفصل الخامس:
محاكاة النموذج

تمهيد:

بعد تقدير النموذج و الحصول على توفيق إحصائي جيد، و قبل أي استعمال، يكون من الضروري تقييم هذا النموذج، أي بمعنى آخر مقارنة الإطار النظري الأساسي مع الواقع و مختلف التطبيقات (تحليلات للسياسة الاقتصادية و التنبؤ).يتم هذا التقييم بإخضاع النموذج إلى تقنية المحاكاة.

سوف نتطرق في الفصل إلى تعريف و أنواع تقنية المحاكاة، ثم إلى طريقة حل النموذج المتبعة في محاكاة النموذج قيد الدراسة، بعدها سنهتم بطرق تقييم فعالية المحاكاة بالمقاييس الجبرية و الرسومات البيانية.

في نقطة أخرى من هذا الفصل سنقوم بعملية المحاكاة بكل مراحلها (التاريخية و التنبؤ التاريخي) مع تقديم تقييم لكل مرحلة كذلك بالمقاييس الجبرية و الرسومات البيانية.

في الأخير، سندرس ثلاثة سيناريوهات بإحداث ثلاثة صدمات على المتغيرات الخارجية خلال الفترة 2001-2005 ودراسة أثرها على المتغيرات المقدرة و ذلك بحساب المضاعفات.

1.V مفاهيم حول المحاكاة:

سوف نتناول في هذا الجزء من البحث تعريف المحاكاة و أنواعها، مراحل تطبيقها و طرق حل النماذج.

1.1.V تعريف المحاكاة:

ظهرت عدة تعريفات للمحاكاة، و تدور جميعها- بشكل أو آخر- حول معنى واحد، و من بين هذه التعريفات نجد ما يلي:

تعريف Tocher المحاكاة هي مسار يحدد توزيع عينة لنموذج إحصائي معقد[68 ص17].، يعتبر هذا التعريف تقليدي و هو لا يأخذ بعين الاعتبار الحل الرياضي للنماذج.

تعريف:Shannon,R.E : المحاكاة هي عملية تصميم نموذج لنظام ما حقيقي، و إجراء تجارب باستخدام هذا النموذج، إما لغرض فهم سلوك النظام، أو لغرض تقييم استراتيجيات مختلفة لتشغيل النظام في حدود القيود الموضوعية بمقياس أو مجموعة من المقاييس، و يتم حل النموذج بحصيلة تكرارات (itération) أكثر منه حل رياضي للنموذج[66ص2].

من التعريفين المقدمين، يمكن القول أن المحاكاة هي جملة من التقنيات تستعمل لإعادة إنتاج مسار ما أو سير نظام معين هدفها الأساسي هو تحسين فهم مميزات المسار أو النظام بطريقة تسمح لتحسينات هيكلية أو لتحديد العناصر الخارجية أو مختلف الاستراتيجيات التي تؤثر على نتائج سيرها.

عادة يمكن أن نميز بين مجموعتين من طرق المحاكاة:

1- طرق المحاكاة المحددة: و هي الطريقة الأكثر استعمالا في تقييم النماذج، و هي تفترض أن البواقي مساوية للصفر و المعلمات مثبتة أو مقدرة.*

2- طرق المحاكاة العشوائية: عكس المجموعة الأولى تكون البواقي في هذه الحالة غير معدومة و المعالم عشوائية.

كما يمكن أن نميز بين المحاكاة الساتيكية و الديناميكية، ففي الأولى القيم المأخوذة للمتغيرات الخارجية و الداخلية المؤخرة تكون ثابتة، أما في المحاكاة الديناميكية فالمتغيرات الداخلية المؤخرة تكون لها قيم محسوبة في النظام أو النموذج.

2.1.V مراحل المحاكاة:

تتضم مراحل محاكاة النماذج الاقتصادية القياسية ثلاثة مراحل هي:

1- المحاكاة التاريخية _Ex post simulation : [32 ص61]

قد يصطلح عليها أيضا بالمحاكاة البعدية، و تحقق بواسطة القيم المشاهدة للمتغيرات الخارجية والداخلية.الهدف الأساسي من هذا النوع من المحاكاة هو التحقق من التناسق بين النموذج و الواقع وذلك بمقارنة القيم الملاحظة(الحقيقية) مع القيم المحسوبة للمتغيرات الداخلية.يطبق هذا النوع من المحاكاة على جزء من الفترة المستعملة للتقدير.

2- التنبؤ التاريخي Ex post Forecast:

أو المحاكاة القبلية، يتم استعمال هذا النوع من المحاكاة في الفترات الأخيرة من العينة وبالتحديد من نهاية فترة المحاكاة التاريخية إلى غاية الفترة الأخير من العينة، القصد من هذه العملية ليس القيام بعملية التنبؤ و إنما اختبار قدرة النموذج على القيام بعملية التنبؤ. ويمكن كذلك إخضاع الظاهرة الاقتصادية المدروسة خلال هذه الفترة لاختبارات تحليل السياسة، وذلك بتغير اتجاه أحد المتغيرات الخارجية ثم ملاحظة النتائج و هذا ما يسمى بدراسة الصدمات.

3- التنبؤ المستقبلي Ex ante Forecast **:**

أو المحاكاة المستقبلية، وهي عبارة عن التنبؤ الفعلي لسلوك الظاهرة الاقتصادية المدروسة، في هذه الحالة تكون المعطيات غير متوفرة بالنسبة للمتغيرات الداخلية وقد تكون كذلك بالنسبة للمتغيرات الخارجية.

* سنهتم بمثل هذا النوع من المحاكاة في هذا الفصل.

يمكن تلخيص أنواع المحاكاة في الشكل التالي:

الشكل1-5:السلم الزمني للمحاكاة

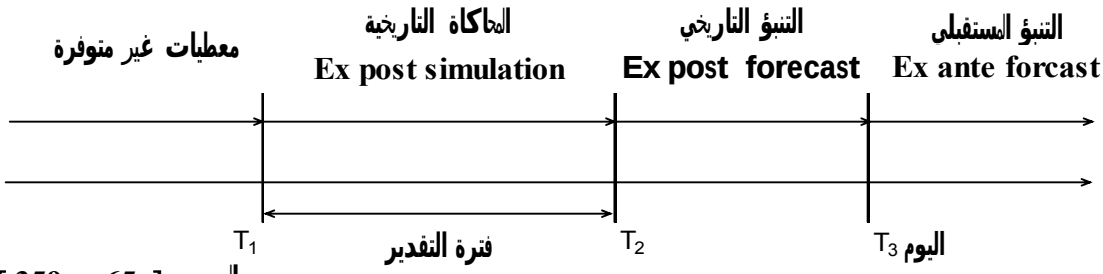

المصدر:[65 ص359]

5.1.4 طريقة حل النموذج:

بما أن المحاكاة هي عبارة عن الحل الرياضي (العددي) لنظام المعادلات الآنية، أي البحث عن مجموعة من المتغيرات الداخلية بحيث في الفترة t تكون جميع المعادلات محققة، فإن حل النموذج يتم وفق طرق عدة منها طريقة Gauss Seidel، Newton-Raphson وJacobien .

بما أن نموذج قيد الدراسة هو نموذج لوغاريتمي خطي،فإن الطريقة المستعملة في هذا البحث هي طريقة Gauss Seidel التي تهتم بالنماذج المحددة فقط، و التي تتبع في حلها الخوارزمية التالية:

لتكن A مصفوفة معاملات المعادلات الآنية و b شعاع الثوابت و x شعاع المجاهيل.

يكتب النموذج كما يلي:

$$A.x = b \qquad (5-1)$$

طريقة Gauss Seidel* تكون في الشروع بتقريب الحل لتقدير حل النموذج (أو النظام) بالتصويبات المتتالية للبواقي r^k حيث:

$$\mathrm{r^k} = b - Ax^k \qquad (5-2)$$

و k تمثل درجة الحل أو التكرار (itération).

ابتدءا من شعاع ابتدائي $x^{(0)}$ تقوم طريقة Gauss Seidel على حساب الأشعة المتتالية $x^{(k+1)}$ كما يلي:

$$x^{(k+1)} = \frac{1}{a_{ij}}\left(bi - \sum_{j=1}^{i=1} a_{ij}\, x^{k+1} - \sum_{j=i+1}^{N} a_{ij} x_j^k\right) \qquad (5-3)$$

نتوقف عن حل النموذج و نعتبر القيمة الأخيرة، عندما يكون الفرق بين المتغير x من درجة k و $k+1$ أقل ما يمكن.

* J.K.F.GAUSS (1826) et L.SEIDEL (1874)

4.1.V تقيم فعالية المحاكاة:

بالرغم من أن المقدرة التفسيرية للنموذج مقاسة بمعامل التحديد قد تكون مرتفعة، و أن معلمات النموذج قد يكون لها معنوية إحصائية كبيرة، إلا أن مقدرة النموذج على التنبؤ قد تكون محددة.ولعل السبب في ذلك هو حدوث تغيرات مفاجئة في المتغيرات الخارجية، لم تكن في الحسبان،وعلى العكس من ذلك قد تكون مقدرة النموذج على التنبؤ كبيرة بالرغم من كون معامل التحديد منخفضا وبعض المعلمات غير معنوية.

ولذلك فإن تقييم فعالية النموذج القياسي قبل القيام بعملية التنبؤ أمر مهم جدا، ويتم ذلك باستعمال معايير تقيس درجة التقارب بين السلسلة الأصلية و السلسلة المحاكاة.يمكن أن نميز بين نوعين من هذه المعايير:الرسم البياني و المقاييس الجبرية.

1- الرسم البياني:

مبدأ هذه الطريقة بسيط جدا، فهو يقوم على مقارنة منحنى السلسلة الأصلية مع سلسلة المحاكاة، فإذا كان هناك تطابق بين المنحنيين نخلص إلى أن النموذج جيد وهو قابل للتنبؤ، و على العكس من ذلك فإذا كان اختلاف واضح على المنحنيين نخلص إلى أن النموذج غير قابل للتنبؤ.

تجدر بنا الإشارة إلى أن نجاح عملية المحاكاة عموما و الرسم البياني خصوصا مرهون بتطور أنظمة الإعلام الآلي.

الميزة الوحيدة في هذه الطريقة هي إمكانية تحديد عدد نقاط التحول أو التقاب وكذلك السنوات التي حدثت فيها هذه التقلبات.ولكن يعاب على طريقة الرسم البياني كونها لا تمدنا بالقيم العددية للفروقات بين السلسلة الأصلية و السلسلة المحاكاة، فهي تكتفي بالتمثيل البياني للسلسلتين فقط، لهذا تعتبر المقاييس الجبرية أحسن طريقة لقياس جودة التوفيق لنموذج ما.

2- المقاييس الجبرية:

المقاييس الجبرية هي عبارة عن مؤشرات إحصائية تقوم أساسا على دراسة الفرق بين القيم الحقيقية و قيم المحاكاة.نميز عدد من هذه المقاييس نذكر منها الخطأ المتوسط، الخطأ المتوسط المئوي، الخطأ المتوسط المطلق، متوسط القيم المطلقة للخطأ، متوسط مربع الخطأ.إلا أن أكثر هذه المقاييس (المؤشرات) هي الجذر التربيعي لمربع الخطأ RMSE* (Root Means Square Error) و الجذر التربيعي لمتوسط مربع الخطأ RMSPE** (Root Means Square Pecent Error) و اللذان يعرفان كما يلي:

$$RMSE = \sqrt{\frac{1}{T}\sum(Y_t^S - Y_t)^2} \qquad (5-4)$$

---

* لا يمكن الحكم على قيمةRMSE دون مقارنتها بمتوسط قيم المتغير محل الدراسة.

**هذا المعيار معطى في صورة نسبة و لا حاجة لمقارنته رقميا مع متوسط قيم المتغير محل الدراسة

$$RMSPE = \sqrt{\frac{1}{T}\sum\frac{\left(Y_t^S - Y_t\right)^2}{Y_t^2}} \qquad (5-5)$$

حيث: Y_t^S القيم المتنبأ بها.

Y_t القيم الحقيقية (المشاهدة).

T فترة المحاكاة.

كما يعتبر معامل عدم التباين لتايل(1) Theil's Inequality Coefficient أهم المعايير المستعملة و يعرف بالصيغة التالية :

$$U(1) = \frac{\sqrt{\frac{1}{T}\sum\left(Y_t^S - Y_t\right)^2}}{\sqrt{\frac{1}{T}\sum Y_t^{S2}} + \sqrt{\frac{1}{T}\sum Y_t^2}} \qquad (5-6)$$

نلاحظ أن بسط هذا المعامل هو عبارة عن الجذر التربيعي لمتوسط مربع الخطأRMSE،و مقامه عبارة عن مجموع RMSE عندما تكون جميع القيم الفعلية صفرية و عندما تكون جميع القيم المتنبأ بها صفرية. لهذا فإن كل قيم U تقع في المجال [0,1] ، ففي حالة انطباق جميع القيم الحقيقية و المحاكاة، فإن U=0 و يكون U=1 عندما تكون جميع القيم المحاكاة تساوي صفر بينما هناك قيمة واحدة فعلية على الأقل لا تساوي الصفر أو العكس، في هذه الحالة يكون النموذج في أسوء حالة و يجب إعادة صياغته.

كما أشرنا سابقا فإن بسط معامل تايل هو عبارة عن الجذر التربيعي لمتوسط مربع الأخطاء،و نلاحظ أنه يمكن كتابة متوسط مربع الأخطاء* على الشكل التالي:[65 ص364]

$$MSE = (\bar{Y}_t^S - \bar{Y}_t)^2 + (\sigma_{Yst} - \sigma_{Yt})^2 + 2(1-\rho)\sigma_{Yst}\sigma_{Yt} \qquad (5-7)$$

حيث $\bar{Y}_t$، $\bar{Y}^S$ يمثلان الأوساط الحسابية للمشاهدات Y_t، Y_t^S على التوالي، و σ_{Yt}، σ_{Yst} الانحراف المعياري للقيم الحقيقية و القيم المحاكاة على التوالي، أما ρ فهو يمثل معامل الارتباط بين القيم الحقيقية و المتنبأ بها.

نلاحظ أن الحد الأول هو مربع الفرق بين المتوسطات $(\bar{Y}^S - \bar{Y}_t)^2$و هو مقياس للتحيز.أما الحد الثاني$(\sigma_{Yst} - \sigma_{Yt})^2$ فهو مربع الفرق بين الانحرافات المعيارية و هو مقياس لمدى تباين الانتشار في كل من السلسلتين. والحد الثالث$2(1-\rho)\ \sigma_{Yst}\ \sigma_{Yt}$هو مقياس لعدم تطابق التغير في كل من السلسلتين.

و يمكن الحصول على نسبة كل من مكونات الخطأ، و ذلك بقسمة الحدود الثلاثة على MSE فنحصل على:[65 ص365]

$$U^M = \frac{(\bar{Y}_t^S - \bar{Y}_t)^2}{MSE} \qquad (5-8)$$

---

*يعرف MSE كما يلي: $MSE = \frac{1}{T}\sum(Y_t^S - Y_t)^2$

$$U^S = \frac{(\bar{\sigma}_t^S - \bar{\sigma}_t)^2}{MSE} \qquad (5-9)$$

$$U^C = \frac{2(1-\rho)\sigma_t^S \sigma_t}{MSE} \qquad (5-10)$$

معامل تايل U>0 ،فإن أفضل توزيع للخطأ الكلي يكون موزع على مصادره الثلاث بالشكل التالي: حيث: U^M هي نسبة التحيز، وتقيس مدى تباعد المتوسط الحسابي لكل من القيم الحقيقية و المحاكاة، والمرغوب في هذه القيمة أن تكون أقرب ما يمكن من الصفر

النسبة U^S تمثل نسبة التباين، وتقيس مدى قدرة النموذج على التقاط درجة التقلب في قيم المتغير محل الدراسة، فإذا كانت قيمة U^S كبيرة فإن هذا يدل على أن قيم السلسلة المحاكاة تتغير كثيرا، بينما القيم الحقيقية تتغير قليلا أو العكس.

أما النسبة الثالثة و الأخيرة U^C فتمثل نسبة التباينات المشتركة، ويكون النموذج جيدا إذا اقترب U^C من الواحد.

كما يمكن أن نعتبر أيضا معامل الارتباط للقيمتين الحقيقية و المحاكاة YtY_t^S مؤشرا جيدا لتقييم عملية المحاكاة.

2.V نتائج عملية المحاكاة:

في هذا الجزء من البحث سنقدم نتائج المحاكاة التاريخية الخاصة بالنموذج قيد الدراسة، وقد حددنا فترة التقدير بـ 1970-2000، ثم تليه عملية التنبؤ التاريخي للفترة الممتدة من 2001-2005، وأخيرا سنقوم بدراسة الصدمات و حساب المضاعفات.

من أجل تقييم عملية المحاكاة نستعمل الرسوم البيانية و المقاييس الجبرية، وتتمثل هذه الأخيرة في الجذر التربيعي لمربع الخطأ RMSE، الجذر التربيعي لمتوسط مربع الخطأ RMSPE، معامل عدم التباين لتايل(1)U، نسبة التحيز U^M ، نسبة التباين U^S ، نسبة التباينات المشتركة (أو نسبة التغامر) U^C و معامل الارتباط بين القيم الحقيقية و المحاكاة $\rho_{YtY_t^S}$

2.2.V المحاكاة التاريخية 1970- 2000:

بالاستعانة ببرنامج Eviews6.0، سنقوم في مرحلة أولى بإجراء محاكاة تاريخية ستاتيكية، ثم ديناميكية في مرحلة ثانية.

تظهر نتائج المقاييس الجبرية للمحاكاة التاريخية الستاتيكية في الجدول (5-1) أنها مقبولة عموما، فمختلف قيم الجذر التربيعي لمتوسط مربع الأخطاء السنوي لا يتعدى 1% في مختلف المتغيرات ما عدى في المعادلات التعريفية لمعدل التضخم و الميزان التجاري و ميزانية الدولة، أين سجلنا نسب 2.749% ، 2.807 % ، 1.778% على التوالي. ويعود هذا إلى التغيرات التي عرفها مكونات هذه المعادلات خلال فترة المحاكاة مثل المستوى العام للأسعار، الصادرات والواردات.

الجدول (1-5): المقاييس الجبرية للمحاكاة التاريخية الستاتيكية خلال الفترة 1970-2000.

ρ	U^C	U^M	U^S	U(1)	RMSPE	RMSE	
0.96	0.814	0.136	0.050	0.034	0.068	225.662	**Yt**
0.99	0.973	0.027	0.000	0.002	0.008	6648.868	**Ynt**
0.99	0.883	0.047	0.070	0.017	0.034	104.537	**Qt**
0.99	0.95	0.035	0.013	0.016	0.029	120.619	**LDt**
0.94	0.974	0.00	0.019	0.018	0.037	37.386	**IDAt**
0.97	0.987	0.002	0.01	0.026	0.053	22.616	**LDIHHt**
0.97	0.766	0.212	0.023	0.043	0.086	2.842	**LDHt**
0.97	0.995	0.003	0.001	0.038	0.069	43.454	**LDBTPt**
0.91	0.973	0.011	0.014	0.055	0.148	83.999	**LDSt**
0.92	0.90	0.02	0.072	0.037	0.072	78.072	**It**
0.95	0.988	0.116	0.000	0.041	0.080	91.093	**Mt**
0.99	0.976	0.002	0.021	0.072	0.361	96.552	**MCt**
0.95	0.997	0.000	0.002	0.103	0.306	6.135	**MFt**
0.86	0.971	0.022	0.005	0.079	0.169	30.000	**Mit**
0.81	0.845	0.123	0.031	0.079	0.145	51.271	**MKt**
0.98	0.951	0.014	0.034	0.024	0.052	34.959	**Xt**
0.97	0.887	0.085	0.027	0.051	0.087	1.355	**TCRt**
0.97	0.928	0.056	0.014	0.049	0.204	0.236	**M2t**
0.87	0.874	0.117	0.007	0.139	0.353	212.125	**FPt**
0.92	0.996	0.003	0.000	0.066	0.134	28.472	**TVAt**
تابع للجدول (1-5)							
ρ	U^C	U^M	U^S	U(1)	RMSPE	RMSE	
0.99	0.886	0.63	0.274	0.047	0.081	21.472	**IPCt**
0.90	0.956	0.037	0.006	0.041	0.081	0.018	**Wt**
0.99	0.989	0.009	0.000	0.016	0.033	71.909	**CONSt**
0.99	0.672	0.217	0.110	0.016	0.039	28.275	**C1t**
0.99	0.925	0.065	0.010	0.017	0.044	4.784	**C2t**
0.91	0.931	0.006	0.062	0.115	0.245	16.183	**C4t**
0.99	0.990	0.000	0.010	0.023	0.048	32.106	**C5t**
0.49	0.962	0.024	0.014	0.458	1.778	212.125	**BSt**
0.99	0.992	0.005	0.002	0.056	0.148	35931.844	**Mnt**
094	0.694	0.302	0.004	0.207	2.807	135.801	**NX**
0.75	0.954	0.045	0.001	0.265	2.749	9.319	**INFtt**
0.98	0.965	0.024	0.011	0.038	0.123	2.180	**Ut**
0.99	0.975	0.001	0.024	0.003	0.009	78.073	**Kt**

أما عن معامل تايل، فنسجل أن الإنتاج الداخلي الخام بالأسعار الاسمية عرف أقل قيمة و هي 0.002، ولكن بالأسعار الحقيقية النسبة أكثر.أما عن باقي المتغيرات فهي مقبولة مع تسجيل أكبر قيمة لميزانية الدولة بـ 0.458 أين تغير القيم بين موجة و سالبة انعكس على قيمة هذا المعامل.

بالنسبة لنسبة التحيز، فنسجل أن بعض المتغيرات سجلت مستوى التحيز يساوي الصفر و هي الإنتاج الداخلي الخام بالأسعار الاسمية، الواردات الحقيقية الضرائب المباشرة، الاستهلاك الكلي للعائلات. أما عن باقي المتغيرات فقيمها ضعيفة و هذا ما يدل على جودة المحاكاة.

عن باقي المقاييس الجبرية يمكن القول أنها جيدة و مقبولة مع تسجيل ملاحظات يمكن حصرها في النسبة المرتفعة للتباين بين القيم الحقيقية و المحاكاة للميزان التجاري الأمر الذي أثر على نسبة التباينات المشتركة، كما هو الشأن بالنسبة لاستهلاك المواد الغذائية و المشروبات غير الكحولية.

في الرسوم البيانية المبينة في الملحق (5) التي تبين منحنى السلسلة الأصلية و المحاكاة خلال الفترة 1970-2000 تطابق في الاتجاه العام حتى و أن سجلنا اختلافات بسيطة قد يعود إلى سلوك المتغيرات الشارحة كما هو بالنسبة للإنتاج الداخلي الخام بالأسعار الحقيقية أين نلاحظ فرق بين السلسلة الأصلية و المحاكاة أثر الأزمة البترولية سنة 1986، هذا رغم السلوك الجيد لسلسلة القيم المحاكاة للواردات الكلية و أخذها بعين الاعتبار للصدمة لبترولية و باقي المتغيرات المكونة للمعادلة التعريفية للإنتاج الداخلي الخام.

أما عن مجموع القيم المضافة (الإنتاج) بالقيم الحقيقية، نلاحظ تقارب المنحنيين نتيجة المحاكاة الجيدة لتراكم رأس المال و الطلب على العمل الكلي. باقي منحنيات الطلب على العمل و معدل البطالة، فهي مقبولة مع تسجيل اختلاف كبير نوعا ما في الطلب على العمل في قطاع الخدمات رغم عدم وضوح ذلك في المقاييس الجبرية، العائد إلى ضعف القدرة التفسيرية للنموذج المقدر.

بالنسبة للصادرات و للواردات الكلية و حسب الفئات، فهي مقبولة بالنظر إلى التقلبات الكبيرة التي عرفها قطاع التجارة الخارجية، شأنها شأن سعر الصرف الحقيقي الذي عرف تطابق في المنحنى مع تسجيل تباعد في سنة 2000، ويعود هذا إلى طبيعة المتغير.

قيم المحاكاة للجباية البترولية قريبة جدا من القيم الأصلية و أخذت أيضا بعين الاعتبار الصدمة البترولية و ذلك بعد إدراج المتغيرة الصماء. لكن معادلة القيمة المضافة عرفت تذبذبات ناتجة عن التغيرات في الوعاء الضريبي.

في الأخير، ومن خلال المنحنيات، نلاحظ جيدا الدور الكبير الذي لعبته المتغيرات الصورية 83D و D88 في تفسير دوال الاستهلاك، من خلال التطابق الكبير الحاصل بين السلاسل الحقيقية و المحاكاة.

يبين الجدول (2-5) نتائج عملية المحاكاة التاريخية الديناميكية للنموذج قيد الدراسة خلال الفترة 1970-2000، و قد ميزت هذه العملية مجموعة من النقاط نوجزها فيما يلي:

ارتفاع متوسط مجموع مربع الأخطاء لكل المتغيرات ما عدى واردات السلع الوسيطية و المواد الغذائية، استهلاك الأثاث و المفروشات، ميزانية الدولة، الواردات الكلية بالقيم الاسمية ومعدل التضخم. ويعود هذا الارتفاع إلى خصوصية المحاكاة الديناميكية، إلا أن جميع الأخطاء بقيت تحت 1% عدى الميزان التجاري، معدل التضخم، ميزانية الدولة و واردات السلع الاستهلاكية و المشروبات غير الاستهلاكية.

أما عن معامل تايل، فنسجل أن القيم المبينة في الجدول(2-5) لا تختلف كثيرا على المحاكاة الستاتيكية في جميع المتغيرات، مع ملاحظة التغير الكبير في قيمة واردات سلع الاستهلاك و المشروبات غير الكحولية، الكتلة النقدية، الضرائب غير المباشرة و معدل البطلة، في حين نلاحظ الانخفاض في قيمة معامل تايل لمعدل لتضخم رغم ارتفاع قيمة المؤشر العام للاستهلاك.

بالنسبة لنسب التحيز و التباين و التباينات المشتركة، و بالمقارنة لقيم الجدول (2-5) بقيم الجدول (1-5) نلاحظ تباين القيم بين ارتفاع و انخفاض بالنسبة لجميع المتغيرات.و يبقى الشيء الملفت للنظر هو القيمة المنخفضة لنسبة التباينات المشتركة للإنتاج الداخلي الخام الناتج عن ارتفاع نسبة التباين و التحيز.

عموما و حتى و إن كانت المقايس الجبرية للمحاكاة الديناميكية مقبولة، أنها تبقى أقل جودة من المحاكاة الستاتيكية و هذا ما تظهره جليا الرسومات البيانية المبينة في الملحق (5).

الجدول (2-5): المقاييس الجبرية للمحاكاة التاريخية الديناميكية خلال الفترة 1970-2000.

ρ	U^C	U^M	U^S	U(1)	RMSPE	RMSE	
0.94	0.630	0.248	0.123	0.049	0.089	312.017	**Yt**
0.99	0.825	0.122	0.053	0.004	0.011	9899.953	**Ynt**
0.97	0.814	0.013	0.173	0.061	0.114	379.168	**Qt**
0.99	0.880	0.087	0.033	0.071	0.127	560.146	**LDt**
0.94	0.964	0.036	0.000	0.020	0.039	38.923	**IDAt**
0.97	0.971	0.001	0.027	0.027	0.055	23.102	**LDIHHt**
0.97	0.780	0.200	0.020	0.043	0.086	2.793	**LDHt**
0.97	0.815	0.056	0.130	0.051	0.085	55.611	**LDBTPt**
0.91	0.888	0.002	0.111	0.073	0.186	116.269	**LDSt**
0.95	0.825	0.031	0.144	0.044	0.084	96.752	**It**
0.95	0.989	0.011	0.000	0.041	0.085	96.722	**Mt**
0.59	0.734	0.176	0.089	0.514	1.709	85.450	**MCt**
0.95	0.854	0.080	0.066	0.103	0.303	6.117	**MF**
0.86	0.995	0.005	0.000	0.077	0.167	29.252	**Mit**
0.77	0.921	0.063	0.017	0.086	0.157	55.987	**MKt**
0.97	0.732	0.151	0.117	0.030	0.065	43.512	**Xt**
0.97	0.971	0.010	0.019	0.056	0.096	1.473	**TCRt**
0.88	0.806	0.133	0.062	0.276	0.690	1.473	**M2t**

0.88	0.979	0.011	0.009	0.131	0.359	199.088	**FPt**
0.87	0.758	0.003	0.240	0.130	0.261	60.855	**TVAt**
0.99	0.785	0.000	0.215	0.080	0.115	35.525	**IPCt**
0.80	0.763	0.234	0.002	0.093	0.153	0.038	**Wt**
0.99	0.948	0.015	0.037	0.019	0.035	82.907	**CONSt**
0.99	0.716	0.149	0.134	0.020	0.041	34.871	**C1t**
تابع للجدول (2-5)							
ρ	**U^C**	**U^M**	**U^S**	**U(1)**	**RMSPE**	**RMSE**	
0.99	0.756	0.239	0.005	0.101	0.176	25.656	**C2t**
0.90	0.863	0.032	0.105	0.114	0.241	16.182	**C4t**
0.99	0.984	0.010	0.006	0.047	0.076	63.701	**C5t**
0.50	0.911	0.079	0.009	0.451	1.703	199.088	**BSt**
0.99	0.910	0.085	0.005	0.057	0.137	37076.396	**Mnt**
0.93	0.791	0.166	0.043	0.204	3.513	139.366	**NXt**
0.78	0.986	0.012	0.002	0.188	1.609	8.124	**INFt**
0.86	0.735	0.123	0.143	0.163	0.261	8.172	**Ut**
0.99	0.936	0.015	0.050	0.020	0.032	448.269	**Kt**

من الملحق (4)، نلاحظ أن المحاكاة الديناميكية تتقارب مع الستاتيكية و المنحنيات الأصلية، غير أن هناك تباعد في بعض الفترات مثل القيمة المضافة الكلية(الإنتاج) بعد الصدمة البترولية لسنة 1986، ويعود هذا إلى تباعد الطلب على العمل الكلي، كون منحنى المحاكاة الديناميكية لتراكم رأس المال يتطابق مع السلسلة الأصلية.

كما نلاحظ تباعد (كما هو الشأن في المحاكاة الستاتيكية) لمنحنى الطلب على العمل في قطاع الخدمات، رغم معامل الارتباط المرتفع نسبيا، ويعود ذلك إلى نفس الأسباب المذكورة أعلاه.

بالنسبة لقطاع التجارة الخارجية، نلاحظ وجود تذبذبات في كل المتغيرات، إلا أن التغير الكبير هو لواردات سلع الاستهلاك و المشروبات غير الكحولية، أين جاء المنحنى ليعكس المقاييس الجبرية المبينة في الجدول (2-5)، و تظهر هذه التذبذبات في سنوات 1975، 1980، 1990. و لو عدنا إلى المعادلة المفسرة لهذه المتغيرات لوجدناها ذات جودة إحصائية لا بأس بها و محاكاة متغيراتها كذلك.

نسجل أيضا التباعد الكبير في الكتلة النقدية عكس المحاكاة الستاتيكية التي جاءت مطابقة، ويرجع هذا التباعد إلى عدم استقرار أسعار البترول، وإلى تغير الإنتاج الداخلي الخام ومعدل التضخم رغم تحسن نتائج محاكاة هذا الأخير.

2.2.V التنبؤ التاريخي 2001-2005:

بعد إجراء المحاكاة التاريخية و الحصول على نتائج مقبولة، سنشرع في عملية التنبؤ التاريخي، والهدف منه كما قلنا سابقا هو دراسة قدرة النموذج على التنبؤ الفعلي (التنبؤ المستقبلي).

تكون فترة التنبؤ في هذه الحالة هي الفترة المتبقية من السلسلة المقدرة و التي لم تدخل في المحاكاة التاريخية أي 2001-2005. كما أننا سنعتمد على المحاكاة الستاتيكية كون هذه الأخيرة أعطت نتائج أفضل من المحاكاة الديناميكية.

بالاستعانة بالجذر لتربيعي لمربع لخطأ و الجذر لتربيعي لمتوسط مربع الخطأ و معامل تايل، لنقوم بتقييم التنبؤ التاريخي

الجدول (3-5): المقاييس الجبرية للتنبؤ التاريخي خلال الفترة 2001-2005.

U(1)	RMSPE	RMSE	
0.030	0.055	310.299	**Yt**
0.006	0.011	65862.188	**Ynt**
0.073	0.125	666.584	**Qt**
0.098	0.159	1172.231	**LDt**
0.034	0.067	103.703	**IDAt**
0.019	0.037	16.980	**LDIHHt**
0.019	0.039	2.079	**LDHt**
0.074	0.145	144.796	**LDBTPt**
0.148	0.243	330.784	**LDSt**
0.032	0.064	74.458	**It**
0.034	0.065	78.986	**Mt**
0.171	0.468	64.873	**MCt**
0.098	0.208	0.408	**MFt**
0.052	0.093	26.381	**Mit**
0.054	0.124	47.892	**MKt**
0.053	0.096	123.642	**Xt**
0.051	0.109	1.883	**TCRt**
0.247	0.396	2.291	**M2t**
0.263	0.347	1047.953	**FPt**
0.117	0.191	101.936	**TVAt**
0.016	0.033	18.898	**IPCt**
0.152	0.379	0.057	**Wt**
0.005	0.010	37.015	**CONSt**
0.018	0.032	51.070	**C1t**
0.008	0.017	3.891	**C2t**
0.098	0.196	27.785	**C4t**
0.013	0.024	30.742	**C5t**
0.973	1.998	1047.953	**BSt**
0.024	0.061	66115.153	**Mnt**
تابع للجدول (3-5)			
U(1)	**RMSPE**	**RMSE**	

0.108	0.152	329.855	**NXt**
0.510	2.501	4.295	**INFt**
0.166	0.590	12.375	**Ut**
0.005	0.009	160.801	**Kt**

تظهر المقاييس الجبرية المبينة في الجدول (3-5)أن جميع المتغيرات لها معامل تايل قريب من الصفر و أن أكبر قيمة هي ميزانية الدولة بـ0.9 ، ويعود هذا إلى تباعد القيم الحقيقية عن القيم المحاكاة في سنة 2000 (كما هو مبين في الملحق (4)).

كما نلاحظ أن الجذر المتوسط لمربع الأخطاء يقل عن الصفر لجميع المتغيرات ما عدى معدل التضخم و ميزانية الدولة أين سجلنا القيم التالية على الترتيب 2.5 ، 1.9.عموما يعتبر سلوك المتغيرات في التنبؤ التاريخي تكملة للمحاكاة التاريخية.

3.2.V دراسة الصدمات و حساب المضاعفات:

إن حساب المضاعفات من خلال إحداث صدمات على أحد المتغيرات الخارجية أو كلها، يمكننا من معرفة أثر هذه الصدمات على المتغيرات الداخلية.وتعتبر دراسة الصدمات و حساب المضاعف اختبار آخر لجودة النموذج بعد اختبار المحاكاة.

في هذا الجزء من البحث، سنجرى ثلاثة صدمات و ندرس أثرها على مختلف المتغيرات و حساب المضاعفات و رؤية الحالة التي تؤل إليه هذه الأخيرة.

1-السيناريو الأول: ارتفاع استهلاك الإدارة العمومية بـ 10%

اعتبرنا في الصدمة الأولى زيادة في استهلاك الإدارة العمومية بـ 10 % سنة 2001، وقمنا بحساب المضاعفات و هي مبينة في الجدول (4-5).

ما يلفت النظر من خلال المضاعفات هو أن أثر الزيادة في استهلاك الاداراة العمومية كان على الإنتاج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة و الكتلة النقدية و الأجور الحقيقية في نفس سنة الصدمة أي 2001، أما باقي المتغيرات فجاء الأثر سنة من بعد أي 2002. و يعود ذك إلى أن استهلاك الإدارة العمومية يدخل مباشرة في حساب الإنتاج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة من خلال المعادلة التعريفية (60-4)، أما الكتلة النقدية فيعتبر الإنتاج الداخلي الخام للسنة الحالية متغيرة مفسرة.

زيادة استهلاك الإدارة العمومية أدى إلى زيادة الاستثمار في سنة 2002 تم تراجع الاستثمار في السنوات الثلاثة المتتالية، غير أن هذه الزيادة في الاستثمار لم تصاحبها زيادة في الإنتاج و الطلب على العمل الكلي إلا في السنة الثالثة بعد الصدمة أي 2003 و بذلك انخفاض معدل البطالة و ارتفاع حصيلة الضرائب على القيمة المضافة.

الجدول (4-5): حساب المضاعفات أثر صدمة زيادة استهلاك الإدارة العمومية بـ 10% خلال الفترة 2001-2005.

2005	2004	2003	2002	2001	
-2.187	5.044	1.982	3.208	0.019	**Yt**
0.755	1.207	0.462	0.330	0.000	**Ynt**
12.959	7.612	1.672	-0.489	0.000	**Qt**
0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	**LDt**
16.818	9.425	2.463	-0.695	0.000	**LDAt**
2.108	0.379	-0.090	-1.609	0.000	**LDIHHt**
-1.023	-0.318	-0.513	0.142	0.000	**LDHt**
-11.501	-5.781	-4.610	1.536	0.000	**LDBTPt**
13.107	14.615	8.245	5.918	0.000	**LDSt**
-5.294	-2.929	-2.546	0.167	0.000	**It**
0.772	0.370	0.001	-0.168	0.000	**Mt**
-13.138	38.109	38.369	69.794	0.000	**MCt**
12.037	9.013	5.682	0.908	0.000	**MFt**
12.799	8.764	5.704	0.653	0.000	**MIt**
1.246	-1.857	-2.442	-6.712	0.000	**MKt**
3.947	3.370	1.292	-0.771	0.000	**Xt**
-4.981	-2.290	-0.007	0.904	0.000	**TCRt**
-1.368	2.296	0.802	1.369	0.012	**M2t**
-0.072	-4.439	-2.950	-1.252	0.000	**FPt**
21.785	12.689	3.805	-1.628	0.000	**TVAt**
-7.725	10.674	5.023	7.649	0.000	**IPCt**
21.612	14.557	2.855	-0.406	-3.802	**Wt**
0.218	-0.352	-0.432	-0.679	0.000	**CONSt**
3.806	0.704	0.669	-1.484	0.000	**C1t**
0.926	-1.734	-1.355	-2.330	0.000	**C2t**
0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	**C4t**
2.515	-0.402	-0.394	-1.893	0.000	**C5t**
-0.158	-19.503	-13.334	-22.483	0.000	**BSt**
تابع للجدول (4-5)					
2005	**2004**	**2003**	**2002**	**2001**	
2.054	5.494	4.033	3.882	0.000	**Mnt**
14.332	-0.051	-0.922	-9.917	0.000	**NXt**
-829.706	234.821	132.688	873.175	0.000	**INFt**
-69.407	-31.182	-3.723	0.988	0.000	**Ut**
-1.472	-0.680	-0.344	0.091	0.000	**Kt**

كما أن الأثر الإيجابي لزيادة استهلاك الإدارة العمومية على الواردات لم يظهر سوى ابتدءا من سنة 2003 بفعل أثرها على الطلب الداخلي، أما الصادرات و لارتباط تغيراتها بعوامل خارجية فهي لم تتأثر بالصدمة و أثر ذلك عكسا على الميزان التجاري.

تأثر المستوى العام للأسعار كان نتيجة تأثر الأجور الحقيقية، فزيادة الإنتاج الداخلي الخام يؤدي إلى ارتفاع الأجور الحقيقية و التي بدورها إلى تغير المؤشر العام للأسعار، إلا أن الاتجاه الصحيح للتغير لم يكن سوى في السنة 2004 أي 3 سنوات من الصدمة. ويعود هذا كون تفسير في الأجور الحقيقية يتأثر بمعدل نمو الإنتاج الداخلي الخام و أن أكبر معدل مسجل هو سنة 2004 .

المثير للانتباه من خلال هذه الصدمة هو مضاعف معدل التضخم الذي عرف أرقام كبيرة كون عملية المحاكاة لتاريخية و التنبؤ التاريخي أشار إلى وجود أخطاء معتبرة.

2-السيناريو الثاني: ارتفاع أسعار المحروقات بـ 40%

نظرا لمكانة قطاع المحروقات و دوره في الاقتصاد الجزائري، و بروز سعر البترول كمتغير شارح في عدد من المعادلات، سنقوم بدراسة أثر ارتفاع أسعار البترول بـ 40 % على مختلف المتغيرات الداخلية. بعد حساب المضاعفات و التي هي مبينة في الجدول (5-5)، نخلص إلى ما يلي:

كان لارتفاع أسعار المحروقات الأثر المباشر على جل المتغيرات ما عدى الطلب على العمل في قطاعي المحروقات و البناء و الأشغال العمومية، سعر الصرف الحقيقي و استهلاك الأثاث و المفروشات عكس الصدمة الأولى، وإن دل هذا على شيء فإنه يدل على الأثر الكبير الذي يمارسه سعر البترول على الاقتصاد الوطني.

ارتفاع أسعار المحروقات أثر إيجابا، كما قلنا، على جميع المتغيرات، فكان مضاعف الناتج الداخلي الخام متصاعد في ثلاثة سنوات التي تلت الصدمة ثم أخذ في التراجع، كما أن مضاعف مجموع القيمة المضافة الكلية أخذ في التراجع ابتداء من السنة الثانية من الصدمة، ويرجع ذلك إلى تراجع مضاعف الطلب على العمل و الاستثمار.

الجدول (5-5): حساب المضاعفات أثر صدمة ارتفاع أسعار المحروقات بـ 40% خلال الفترة 2001-2005.

2005	2004	2003	2002	2001	
-15.122	3.027	3.248	3.343	2.038	**Yt**
-0.803	-0.145	-0.177	-0.109	0.910	**Ynt**
-9.274	-6.904	-7.209	-1.866	0.266	**Qt**
-9.739	-12.509	1.732	3.420	7.606	**LDt**
-5.809	-4.077	-5.143	3.368	8.277	**LDAT**
2.941	2.953	3.035	2.975	2.758	**LDIHHt**
-1.023	-0.318	-0.513	0.142	0.000	**LDHt**
-11.501	-5.781	-4.610	1.536	0.000	**LDBTPt**
13.107	14.615	8.245	5.918	0.000	**LDSt**
-2.779	-0.273	-0.006	2.755	2.444	**It**

4.326	5.878	5.426	3.681	19.256	**Mt**
1.015	1.324	2.425	2.325	4.235	**MCt**
24.045	21.024	17.124	16.737	16.011	**MFt**
17.429	7.425	5.667	4.708	8.384	**MIt**
15.141	13.020	12.445	7.528	15.393	**MKt**
-11.089	-7.987	-8.137	-4.462	2.156	**Xt**
-4.981	-2.290	-0.007	0.904	0.000	**TCRt**
20.386	21.512	18.051	19.489	1.491	**M2t**
2.326	4.356	7.365	10.035	10.326	**FPt**
-8.630	-8.289	-5.462	-7.291	11.859	**TVAt**
-7.835	6.185	2.389	5.950	4.852	**IPCt**
21.612	14.557	2.855	-0.407	-3.802	**Wt**
-0.862	-0.845	0.365	0.286	1.522	**CONSt**
-1.976	-3.209	-0.064	-2.158	1.528	**C1t**
-0.663	-2.666	0.427	-0.981	2.353	**C2t**
0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	**C4t**
-1.701	-3.032	0.032	-1.488	1.977	**C5t**
-1.439	-22.937	-17.155	-40.458	-4.900	**BSt**
10.284	13.649	12.123	11.471	7.990	**Mnt**
0.012	0.251	1.325	4.231	2.321	**NXt**
-523.401	179.509	94.937	425.883	119.722	**INFt**
40.193	41.387	-2.618	-4.861	-10.203	**Ut**
تابع للجدول (5-5)					
2005	**2004**	**2003**	**2002**	**2001**	
0.305	0.673	0.344	0.440	0.059	**Kt**

كما لا يفوتنا أن نشير إلى أن الطلب على العمل في قطاع المحروقات محدد بالقيمة المضافة لهذا القطاع و أن هذه الأخيرة كثيف رأس المال، وارتفاع سعر البترول لا يكون له التأثير الكبير على الطلب على العمل في هذا القطاع.

أما عن تأثير ارتفاع أسعار المحروقات على التجارة الخارجية، فنسجل الأثر الضعيف لهذا الارتفاع على الصادرات كون أن مجمل الصادرات الوطنية مصدرها قطاع المحروقات، و يعود هذا في نظرنا إلى غياب سعر المحروقات كمتغير مفسر للصادرات للأسباب التي بيناها في الفصل السابق. و عن الواردات وبالنظر إلي قيمة المضاعف سنة 2001 نجده جد مرتفع، ويعكس هذا دور الكبير الذي أسعار المحروقات في تمويل الواردات.كما نلاحظ أن هذه الزيادة على الواردات الكلية بالأسعار الحقيقية يتراجع مع الوقت.

لم يكن لارتفاع أسعار المحروقات الأثر الكبير على الاستهلاك الكلي للعائلات، ويعود هذا إلى عدم التغير في الدخل المتاح الذي لم يبين بأية معادلة في هذا النموذج. و قد عرف الاستهلاك حسب طبيعة الإشباع و الاحتياج نفس السلوك.

بالنسبة لإيرادات الدولة، عرفت الجباية البترولية ارتفاع بفعل الأثر المباشر للسعر على الوعاء الضريبي، كما سجلنا ارتفاع الضريبة على القيمة المضافة عقب الصدمة مباشرة و تراجعها في السنوات المتبقية تبعا لتغير مجموع القيم المضافة الكلية.

في الأخير يجب أن نشير إلى أنه رغم تسجيل ارتفاعات مقبولة في المؤشر العام للأسعار، إلا أن معدل التضخم - و كما في السيناريو الأول- سجلنا أرقاما كبيرة لنفس الأسباب السابقة الذكر.

3-السيناريو الثالث: انخفاض أسعار الواردات بـ 20%

يعتبر التغير في أسعار الواردات أحد أهم العوامل الخارجية المؤثرة في ظل فرضية اقتصاد صغير مفتوح بعد سعر الصرف، حيث تؤثر في مستويات التضخم و الأجور الحقيقية و في حجم الواردات و تركيبها و استهلاك العائلات.لذلك سنشرع فيما يلي بدراسة أثر انخفاض أسعار الواردات بـ 20% على الاقتصاد الجزائري من خلال حساب المضاعفات المبينة في الجدول (6-5).

الجدول (6-5): حساب المضاعفات لانخفاض أسعار الواردات بـ 20% خلال الفترة 2001-2005.

2005	2004	2003	2002	2001	
-10.727	7.144	6.670	6.836	6.587	**Yt**
-1.236	-0.692	-0.715	-0.719	0.239	**Ynt**
-9.292	-6.922	-7.226	-1.883	0.244	**Qt**
-9.739	-12.509	1.732	3.420	7.606	**LDt**
-5.809	-4.077	-5.143	3.368	8.277	**LDAt**
1.925	0.195	-0.275	-1.787	-1.922	**LDIHHt**
-1.023	-0.318	-0.513	0.142	0.000	**LDHt**
-11.501	-5.781	-4.610	1.536	0.000	**LDBTPt**
11.468	12.839	6.349	3.935	-2.056	**LDST**
0.996	6.654	1.928	3.746	-3.250	**It**
0.772	0.370	0.001	0.168	6.742	**Mt**
-51.281	26.486	46.618	84.340	67.078	**MCT**
27.571	24.555	20.499	21.426	18.963	**MFt**
4.375	1.062	-1.860	-6.828	-8.787	**MIt**
3.083	10.373	10.443	5.638	5.155	**MKt**
-11.089	-7.987	-8.137	-4.462	2.156	**Xt**
-4.981	-2.290	-0.007	0.904	0.000	**TCRt**
-0.071	3.028	1.259	1.813	1.261	**M2t**
-1.382	0.496	-1.829	4.945	7.806	**FPt**
-10.831	-10.496	-7.727	-9.502	8.221	**TVAt**
-15.096	-2.181	-5.678	-2.398	-3.409	**IPCt**

25.674	18.383	6.290	2.919	-0.590	**Wt**
-0.862	-0.845	0.365	0.286	1.522	**CONSt**
3.806	0.704	0.669	-1.484	0.000	**C1t**
-0.663	-2.666	0.427	-0.981	2.353	**C2t**
34.991	21.604	13.661	4.179	-4.351	**C4t**
-1.701	-3.032	0.032	-1.488	1.977	**C5t**
-3.041	2.179	-8.266	88.837	40.466	**BSt**
-4.156	2.643	3.456	4.671	3.466	**Mnt**
-4.320	-2.395	-1.325	-0.325	2.035	**NXt**
-248.214	-141.666	-362.395	49.425	-38.275	**INFt**
-248.214	-141.666	-362.395	49.425	-38.275	**Ut**
0.072	0.445	0.128	0.234	-0.193	**Kt**

تظهر نتائج الجدول (6-5) أنه بفعل انخفاض أسعار الواردات بـ 20 % ، فإن المؤشر العام للاستهلاك انخفض خلال كل سنوات الصدمة، ويعود هذا إلى العلاقة الطردية التي تربط بين مستويات الأسعار المحلية و الأجنبية لارتباط الطلب الداخلي بالإنتاج الأجنبي.

مع انخفاض المؤشر العام للاستهلاك تتحسن القدرة الشرائية للمواطن و الأجور الحقيقية و يرتفع بذلك الاستهلاك النهائي للعائلات ، حسب طبيعة الحاجات و الاحتياج، غير أن الارتفاع لم يكن كبيرا لكون أن التغير في الاستهلاك يرتكز أساسا على تغير الدخل المتاح.

كما أن انخفاض أسعار الواردات يشجع على ارتفاع حجم الطلب على السلع الأجنبية، كون هذه الأخيرة على علاقة تكاملية مع السلع المحلية. غير أن نسب الزيادة في الواردات حسب الفئات تتفاوت من فئة لأخرى، أين سجلنا النسبة الأكبر مسجلة في فئة المواد الاستهلاكية و المشروبات غير الكحولية.

بالنسبة لسعر الصرف الحقيقي، بانخفاض أسعار الأجنبية يتراجع الطلب عليها و منه تتحسن قيمة العملة المحلية، وبذلك تفقد السلع المحلية قدرتها التنافسية مع السلع الأجنبية و تنخفض الصادرات الذي تنعكس على الميزان التجاري.

و كما هو الشأن في مختلف الصدمات السابقة، يبقي معدل التضخم و معدل البطالة المتغيرات التي تسجل معدلات كبيرة للأسباب التي ذكرناها سابقا.

خلاصة الفصل:

كان الهدف من هذا الفصل، اختبار جودة النموذج بإجراء عملية المحاكاة خلال فترة الدراسة 1970-2005، في نقطة أولى قمنا بالتعرض للجانب النظري لعملية المحاكاة بتقديم أنواعها و طرق حل النموذج و طرق تقييم النماذج.

في نقطة ثانية قمنا بمحاكاة تاريخية للنموذج قيد الدراسة خلال الفترة 1970-2000، بإجراء محاكاة ستاتيكية و ديناميكية، فأشارت المقاييس الجبرية و الرسوم البيانية إلى أن المحاكاة الستاتيكية أعطت نتائج أحسن من الديناميكية.ثم عرضنا نتائج عملية التنبؤ التاريخي خلال الفترة 2001-2005، فكانت النتائج مقبولة لكل المتغيرات ما عدى معدل التضخم و ميزانية الدولة التي أعطت المقاييس الجبرية نتائج أقل جودة.

في نقطة أخيرة، قمنا بدراسة ثلاثة سيناريوهات من خلال إجراء صدمات على المتغيرات الخارجية و تحليل أثرها على متغيرات النموذج خلال الفترة 2001-2005 بحساب المضاعفات.أما الصدمة الأولى فكانت بافتراض ارتفاع استهلاك الإدارة العمومية بـ15% ، و الصدمة الثانية ارتفاع أسعار المحروقات بـ 40 %، وفي الصدمة الثالثة قمنا بدراسة أثر انخفاض أسعار الواردات بـ 20% .

نتائج هذه الصدمات على المتغيرات الداخلية للنموذج كانت مقبولة على العموم باحترامها للنظرية الاقتصادية و خصوصية الاقتصاد الجزائري، مع رفض نتائج المسجلة لمعدل التضخم و ميزانية الدولة كون المضاعفات غير مقبولة اقتصاديا.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

الملخص العام:

إن محاولتنا لبناء نموذج اقتصادي قياسي كلي للاقتصاد الجزائري مكننا عبر الفصول المختلفة لهذا العمل من الوقوف على جملة من النقاط التي تشكل ركائز هذا البحث.

تعرضنا في الفصل الأول إلى السياسات الاقتصادية الكلية التي عرفها الاقتصاد الجزائري منذ فترة الاستقلال إلى يومنا الحالي، وفيه رأينا أن الجزائر ورثت اقتصادا يتسم بالازدواجية، فمن جهة نجد اقتصاد متطور موجه ومندمج مع الاقتصاد الفرنسي و من جهة أخرى قطاع تقليدي يعود إلى الجزائريين.

لتدارك هذا الوضع، جاء ميثاق الجزائر سنة 1964 بجملة من التوصيات، قصد الإعداد لأول مخطط اقتصادي، بحصر الإمكانات البشرية و المادية من أجل خلق قدرات عمل جديدة و توفير شروط البدء بتطبيق هذا المخطط، و بذلك دخلت الجزائر في مرحلة 1967-1989 مرحلة جديدية تدعى مرحلة المخططات الاقتصادية.

كان الاقتصاد الجزائري خلال هاتين العشريتين اقتصادا إداريا، ويخضع لنظام يعتمد على التخطيط الموجه وبقطاع عام مسيطر ، ومنحت إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتبناة للدولة دورا مركزيا في جميع الميادين.

ونلاحظ ذلك على المستوى الاقتصادي من خلال ملكية الدولة لوسائل الإنتاج والأراضي، وإنشاء المؤسسات الوطنية العمومية، و القيام بالتأميم في الميادين الصناعية، المالية، المناجم والبترولية، واحتكار الدولة للتجارة الخارجية، ومركزية آليات القرار المتعلق بتخصيص الاستثمارات وتمويلها، وتنظيم إنتاج السلع والخدمات وبيعها.

وحسب استراتيجية التنمية المتبعة فإن الأولوية في عشرية السبعينات أعطيت لقطاع الصناعة المصنعة، أين اعتبر هذه الأخير هو القطاع الرائد في إستراتيجية النمو غير المتوازن، أين كانت إستراتيجية المخطط تقوم على أن هذا القطاع يحرك الطلب في باقي القطاعات الأخرى كالصناعة و الفلاحة.كما عرفت هذه العشرية تزايد الاهتمام بقطاع المحروقات نظرا إلى تحسن الظروف الدولية و سوق الطاقة خلال المخطط الرباعي الثاني.

بالرغم من معدلات الاستثمار العالية و ارتفاع معدلات التشغيل و تسجيل معدلات مرتفعة للناتج الداخلي الخام، إلا أن هذه العشرية عرفت مجموعة من نقاط الضعف تعود إلى طبيعة الإستراتيجية المتبناة كالمركزية المبالغ فيها، غياب التنافسية و القطاع الخاص.

أمام تراكم المشكلات لمرحلة السبعينات و انخفاض الأداء الاقتصادي انخفاضا ملحوظا و تفاقم المديونية الخارجية، و نتيجة للتحولات في البنية السياسية و الاجتماعية في بداية الثمانينات، كان لا بد

من إعادة النظر في سياسة التخطيط، فأعيد توجيه الاستثمارات نحو قطاعات الفلاحة و الرى و الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية، و أعتمد على لا مركزية التخطيط بالرجوع إلى مخططات الأعوان الاقتصاديين، كالبلديات والولايات والمؤسسات الاقتصادية في إعداد المخططات الوطنية.

كما عرفت هذه الفترة عدة مشاريع لإصلاح القوانين مثل النظام الجبائي، نظام الأسعار، القرض و البنك، و لعل أهم هذه الإصلاحات هي إعادة هيكلة المؤسسات العمومية.إلا أن هذه الإصلاحات لم تأتي بالنتائج المرجوة في ظل غياب الرقابة و حس المسؤولية.

في النصف الثاني من عشرية الثمانينات وضع مخطط خماسي ثاني حيث كان هذا المخطط طموحا في برامجه الاستثمارية، ويتطلع إلى إعطاء دفع قوي لتطبيق سياسية التهيئة الإقليمية، على غرار المخطط الخماسي الأول، و هي محاولة لاستكمال ما عجز عنه المخطط السابق. إلا أن الفترة التي غطاها هذا المخطط عرفت تعقيدات و صعوبات كثيرة حيث تفاجأ الاقتصاد الوطني بنـكسة عنيفة تمثلت في انهيار أسعار البترول سنة 1986 بنسبة 50% مع انخفاض قيمة الـ دولار . فكانت بمثابة القطرة التي أفاضت الكأس ، وبالتالي تبين بوضوح ضعف وهشاشة البنيان الاقتصادي الوطني، وهكذا تميزت هذه الفترة بالسقوط الحر لإيرادات الصادرات الخاصة بقطاع المحروقات.

كان لا بد من إصلاح عاجل و تغيير للسياسة الاقتصادية، فلجأت الحكومة الجزائرية إلى الهيئات المالية الدولية متمثلة في صندوق النقد الدولي و البنك العالمي لمساعدة الجزائر في الورشة الكبيرة من الإصلاحات و المتمثلة في الانتقال من السوق الموجه إلى السوق الحر.

في عشرية التسعينات دخلت الجزائر في فلك المشروطية، وهذا ما استدعى إبرام عدة اتفاقيات للاستعداد الائتماني و برنامج تعديل هيكلي دام ثلاثة سنوات. و احتوت هذه الاتفاقيات على عدة إصلاحات مست مختلف جوانب الاقتصاد تم إبرازها خلال هذه الدراسة.

بعد انتهاء برنامج التعديل الهيكلي و استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية، و التغير الحاصل في سدة الحكم و ارتفاع أسعار البترول و من أجل تقديم دفعة للنمو الاقتصادي، تم الشروع في برنامج الإنعاش الاقتصادي .لكن ما يمكن ملاحظته في هذا البرنامج أنه اتجه إلى الهياكل الاجتماعية و لم يعط الاهتمام الكبير للقطاع الإنتاجي الذي يعتبر أساس من أسس التنمية الشاملة.

في الفصل الثاني من هذه الدراسة، قمنا بإجراء دراسة تحليلية لسلوك المتغيرات الاقتصادية و مدى تأثرها بالسياسات الاقتصادية، فرأينا أن الإنتاج لم يستجب لكل الإصلاحات، فسجلنا تفاوت في مختلف القطاعات، أين عرف الإنتاج الزراعي تراجع في عهد المخططات و انتعاشا في فترة الإصلاحات الاقتصادية عكس الإنتاج في القطاع الصناعي و المحروقات.

أما عن الاستثمار، ولطبيعة دور الدولة في الاقتصاد في فترة المخططات سجلنا مستويات عالية مما أثر على طلب العمل، فيما أخذت المعدلات تتراجع بفعل تراجع تدخل الدولة في الاقتصاد لترتفع معدلات البطالة نهاية التسعينات.

من خلال دراستنا لتطور ميزانية الدولة و مكوناتها رأينا أن الاعتماد على الجباية البترولية أصبح يتكرس عبر مرور السنوات و هذا رغم الإصلاحات الاقتصادية، لتؤكد أن الاقتصاد الجزائري لم يتمكن من فك التبعية لقطاع المحرقات الذي أصبح معوقا بدل من أن يكون عونا لباقي القطاعات، فيما أن الجباية العادية لم ترق إلى المستوى المنشود لها رغم التعديلات المتعاقبة في القوانين المالية. كما رأينا ارتباط النفقات العامة بالإيرادات العامة، وسيطرت نفقات التجهيز على التسيير كون الدولة كانت تقوم بسياسة دعم الأسعار و تمول الاستثمارات الحكومية.

في نقطة أخرى تناولنا تطور التجارة الخارجية منذ الاستقلال إلى فترتنا الحالية، و رأينا أنه لا يوجد تغير في التركيبة السلعية للصادرات و الواردات، وإنما تغير في الكميات فقط.فالواردات يغلب عليها فئة المواد الغذائية و سلع التجهيز و سلع التكوين الصناعي، و الصادرات يغلب عليها المحروقات تليها المواد الغذائية خلال طول فترة الدراسة.أما عن التوزيع الجغرافي للصادرات، فقد انحصرت التعاملات التجارية بين دول أعضاء منظمة التعاون و النمو الاقتصادي.

كما رأينا طبيعة سياسة سعر الصرف المنتهجة و التي تميزت بالاستقرار المصطنع و المحدد إداريا من طرف الدولة إلى أن تبين وجود انفصال تام لسعر الصرف من واقع الأداء الاقتصادي، الأمر الذي استدعى تدخل البنك المركزي لإجراء تعديلات على سياسة سعر الصرف وتخفيضات في قيمة الدينار.

في نقطة موالية، حاولنا التعرض بالتحليل و الدراسة لأهم المتغيرات المتحكمة في الطلب على النقود في الجزائر، من سعر إعادة الخصم و سرعة تداول النقود، فرأينا أنه أمام ضعف الادخار الوطني، تم اللجوء إلى الإصدار النقدي كوسيلة وحيدة لتمويل هذه الإستراتيجية التنموية، حيث تولى كل من البنك المركزي و الخزينة العمومية عملية التمويل.

أمام التوسع الكبير الحاصل في الكتلة النقدية نتيجة الإصدار النقدي الموسع، محولة ضغوطا تضخمية خلال فترة تطبيق المخططات التنموية ، شهدت مرحلة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي محاولة التحكم في معدل نمو الكتلة النقدية بهدف التقليص من معدل التضخم، غير أن هذه المحاولة لم تعط ثمارها.

في النقطة الأخيرة، من الفصل الثاني، تعرضنا إلى تحليل تغير كل من استهلاك العائلات و المستوى العام للأسعار.أين قسمنا تطور استهلاك العائلات إلى مرحلتين: مرحلة المخططات الاقتصادية و مرحلة اقتصاد السوق.و الفرق بين هاتين المرحلتين يكمن في طبيعة الاختلال، ففي المرحلة الأولى سجلنا ارتفاع الطلب على العرض أما المرحلة الثانية و بفعل تحرير التجارة الخارجية و تحرير الأسعار انقلبت الكفة لصالح العرض على الطلب.

أما عن المستوى العام للأسعار، فعرضنا في هذا الفصل مختلف أنظمة السعر في المتبعة و التي جاءت لتخدم أهداف السياسات الاقتصادية المنتهجة، كما رأينا التغير الكبير المسجل في المستوى العام للاستهلاك نتيجة تحرير الأسعار.

تعرضنا في الفصل الثالث إلى مختلف النظريات التي تفسر المتغيرات المكونة للنموذج قيد الدراسة، كما بينا نتائج الدراسات السابقة في محاولة لفهم خصوصية الاقتصاد الجزائري.

عموما ما يمكن قوله هو توافق مختلف النظريات الاقتصادية مع واقع الاقتصاد الجزائري مع تسجيل وجود بعض المتغيرات الصورية لتفسير بعض الصدمات التي عرفتها بعض المتغيرات مثل التي ظهرت في دوال الطلب على العمل و استهلاك العائلات و الواردات.كما نلاحظ أيضا وجود اختلاف في النتائج في الدراسات السابقة و يعود ذلك إلى الفرق في فترة الدراسة و طريقة معالجة البيانات.

بعد استعراض النظريات المفسرة للمتغيرات، قمنا في الفصل الرابع بعملية التقدير لهذه الأخيرة فخلصنا إلى النتائج التالية:

- الإنتاج في الجزائر تفسره دالة الإنتاج كوب دوقلاس، أين الإنتاج يمر بمرحلة تناقص الغلة و أنه كثيف العمل؛
- الاستثمار على علاقة عكسية مع معدل إعادة الخصم الاسمي و طردية مع واردات سلع التجهيز و السلع الوسيطية و رأس المال؛
- بصفة عامة الطلب على العمل دالة للأجر الحقيقي و قيمة الإنتاج سواء على المستوى الكلي أو على مستوى القطاعات الاقتصادية مع وجود بعض المتغيرات الصورية التي تمثل أثر مختلف الصدمات أو السياسات على حجم العمالة في بعض القطاعات؛
- يعتبر الطلب الداخلي و سعر الصرف الحقيقي و سعر البترول و نسبة أسعار الواردات إلى الأسعار المحلية أهم محددات الواردات الكلية في الجزائر، أما حسب التركيبة السلعية، فنجد اختلاف المتغيرات المفسرة حسب كل تركيبة،و لعل القاسم المشترك بين هذه الواردات هي نسبة أسعار الواردات إلى الأسعار المحلية، حيث دلت النتائج على التكامل بين السلع المحلية و الأجنبية؛
- بالنسبة للصادرات، فإن الطلب الدولي و العقود المبرمة و المتمثلة في الصادرات للفترة السابقة و التنافسية الدولية تحددان حجم الصادرات الجزائرية، كما أن لتـأميم المحروقات الأثر السلبي سنة 1971؛

- بالإضافة إلى الأسعار المحلية و حجم الواردات، فإن الأسعار الأجنبية تؤثر في قيمة سعر الصرف المتداول؛
- تغير الكتلة النقدية في الجزائر مرتبط بحجم النشاط الاقتصادي ممثلة في الإنتاج الداخلي الخام و سرعة تداول النقود و أسعار البترول، كما أن معدل التضخم شكل ضغطا على حجم الكتلة النقدية؛
- بالنسبة للجباية البترولية، فوجدنا أنها دالة لوعائها الضريبي و متوسط سعر البترول؛
- أظهرت نتائج تقدير معادلة الأسعار أن الأسعار الأجنبية تؤثر على المحلية، كما أن هذه النتائج أكدت وجود آلية تعكس التكيف الجزئي للأسعار؛
- ومن خلال دراستنا إلى محددات الأجر الحقيقي في الجزائر، حصرنا هذه الأخيرة في معدل التضخم و حجم الطلب على العمل و معدل نمو الناتج و الأجور الحقيقية للفترة السابقة كون هذه الأخيرة ذات مرونة متصاعدة؛
- لاحظنا من خلال تقدير دالة الاستهلاك الكلية تمسك العائلات الجزائرية بعاداتها الاستهلاكية من خلال ظهور الاستهلاك للفترة السابقة متغير مفسر، كما أن الدخل المتاح يمثل الجزء الأهم في تفسير الاستهلاك الكلي أو حسب طبيعة الاحتياج و الإشباع،مع تسجيل بروز أثر برنامج مكافحة الندرة و الارتفاع الكبير في الاستهلاك سنة 1988 كمتغيرات في هذه المعادلات.

بعد إجراء عمليات التقدير و الحصول على توفيق إحصائي جيد، و قبل دراسة استقرارية النماذج، قمنا بدراسة فيما كانت الأخطاء تتبع توزيع طبيعي بإجراء اختبارJarque-Bera . بعدها أخضعنا جميع المعادلات المقدرة إلى اختبار الاستقرار، وخلصنا إلى أن كل المعادلات مستقرة ما عدى استهلاك العائلات للمنازل و العقارات و التي اعتبرناها فيما بعد متغيرة خارجية.

في الأخير قمنا بعرض النموذج الكلي و المكون من 24 معادلة سلوكية و تسعة معادلات تعريفية الذي تم تقديره اعتمادا على طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين.

في الفصل الخامس اختبرنا جودة النموذج بإجراء عملية المحاكاة، بكل أنواعها و مراحلها، فكانت النتائج مقبولة عموما و أعطت المحاكاة الستاتيكية نتائج أفضل من الديناميكية. في الأخير قمنا بدراسة ثلاثة سيناريوهات بإجراء صدمات على المتغيرات الخارجية و تحليل أثرها على متغيرات النموذج خلال الفترة 2001-2005 بحساب المضاعفات.أما الصدمة الأولى فكانت بافتراض ارتفاع استهلاك الإدارة العمومية بـ15% ، و الصدمة الثانية ارتفاع أسعار المحروقات بـ 40 %، وفي الصدمة الثالثة قمنا بدراسة أثر انخفاض أسعار الواردات بـ 20% .

اختبار الفرضيات و نتائج البحث:

بعد هذا البحث و محاولة منا الإحاطة بجوانبه، يمكننا إجراء اختبار الفرضيات و تقديم نتائج البحث:

6- بالنسبة للفرضية الأولى، ومن خلال المتغيرات المفسرة للنموذج قيد الدراسة و بروز عدة متغيرات صورية تعكس مختلف السياسات و الصدمات، يمكننا القول أن النموذج المقترح نابع من خصائص منظومة الاقتصاد الجزائري، أما عن كون هذا الأخير صغير يتأثر بالتغيرات الاقتصادية العالمية و لا يؤثر فيها، و من خلال بروز الطلب الدولي كمتغير لحجم الطلب على الصادرات و أسعار الواردات متغيرة حاضرة بقوة في مختلف معادلات الواردات و مؤشر العام للأسعار، يمكننا القول أن الاقتصاد الوطني يتأثر بالتغيرات العالمية و لا يؤثر فيها كونه اقتصاد ريعي لا يتحكم في إنتاج و لا أسعار المحروقات؛

7- من خلال الدراسة التحليلية للفصل الأول و الثاني يتضح من خلال أداء الاقتصاد الجزائري وجوب إحداث تغيرات في السياسة الاقتصادية العامة للدولة و التراجع عن منهج توجيه الاقتصاد من خلال المخططات الاقتصادية. و في هذه النقطة لاحظنا التراجع التدريجي في سياسة التخطيط بين عشريتي السبعينات و الثمانينات، و يكمن هذا التراجع في موازنة مختلف القطاعات الاقتصادية و عدم مركزية القرار، و يظهر ذلك في مختلف الإصلاحات التي عرفها الاقتصاد الوطني في فترة الثمانينات؛

8- بالنظر إلى التغيرات الكمية للمتغيرات المكونة للنموذج و إلى اختبار الاستقرار، نلاحظ أن النموذج مستقر ما عدى معادلة استهلاك العقارات و المنازل، ويفسر ذلك على أن التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق كان تدرجي من خلال مضمون اتفاقيات الاستعداد الائتماني الثلاث

9- أظهرت نتائج التقدير بروز أسعار المحروقات كمتغيرة مفسرة لعدد من المتغيرات المعدلات ليؤكد أن الاقتصاد الوطني اقتصاد ريعي.إلا أننا سجلنا غياب هذه المتغيرة من معادلة الصادرات للأسباب المذكورة سلفا؛

10- أظهرت نتائج تقدير كل من الطلب على العمل الكلي و الأجور الحقيقية و مؤشر العام للأسعار أن التعديل لا يتم في نفس السنة إذ أنه هناك دائما متغيرات مفسرة مؤخر تدل على عدم توافر المعلومات الكاملة لدى العمال.

توصيات و اقتراحات:

نظرا للصعوبات التي أحاطت بنا خلال هذا البحث و للنتائج المتوصل إليها، فإننا نقترح ما يلي:

- على مستوى السياسات الاقتصادية، و نظرا لتشابك العلاقات الاقتصادية بين مختلف القطاعات الاقتصادية، فإننا نوصي بالاعتماد على الدراسات القياسية في إعداد هذه السياسات وهذا يشمل أيضا القوانين المالية السنوية؛
- أظهرت الدراسة التحليلية الاعتماد الكبير للدولة على الجباية البترولية و تراجع الجباية العادية من جهة، اتساع الاقتصاد الموازي من جهة أخرى حسب دراسات المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، لذلك نوصي باتخاذ إجراءات من أجل دمج هذا الاقتصاد عبر تحفيزات جبائية و الحصول على بيانات إحصائية أكثر تمثيلا للاقتصاد الوطني؛
- قصد السماح للمؤسسات الوطنية باكتساب التكنولوجية مع الاستمرارية في الإنتاج، نوصي بفرض قيود على واردات السلع الاستهلاكية النهائية الأجنبية لفترة من الزمن؛
- محاولة بناء قاعدة بيانية سداسية عوض سنوية حتى تكون أكثر واقعية؛
- محاربة البطالة عبر تشجيع الطلب على العمل في القطاعات التي تعرف متوسط أجر ضعيف؛
- محاولة نمذجة الاقتصاد الوطني في نماذج مجموعات متتابعة Block-Recursive Equation Systems و ذلك بعد توفير قاعدة البيانات اللازمة.

أفاق البحث:

رغم أننا سعينا للإلمام بكل جوانب الموضوع إلا أننا ندرك أنه هناك بعض القصور و النقائص سواء من الجانب المنهجي أو المعلوماتي، كما أن هناك بعض النقاط بقيت غامضة يمكن أن تكون انطلاقة لبحوث جديدة نورد بعضها فيما يلي:

- هل يمكن بناء نموذج اقتصادي قياسي كلي في حالة عدم توازن؟
- ما هو دور و حدود استعمال النماذج الاقتصادية؟

و في الختام نرجو أن نكون قد وفينا في الموضوع حقه من الدراسة و الله من وراء القصد.

الملاحق

المتغيرة	التعريف	المصدر
Yt	الإنتاج الداخلي الخام بالأسعار الحقيقية	الديوان الوطني للإحصائيات
Ynt	الإنتاج الداخلي الخام بالأسعار الاسمية	الديوان الوطني للإحصائيات
Qt	القيمة المضافة الكلية بالأسعار الحقيقية	الديوان الوطني للإحصائيات
Qnt	القيمة المضافة الكلية بالأسعار الاسمية	الديوان الوطني للإحصائيات
QHt	القيمة المضافة لقطاع المحروقات	الديوان الوطني للإحصائيات
QIHHt	القيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج قطاع المحروقات	الديوان الوطني للإحصائيات
QBTPt	القيمة المضافة لقطاع البناء والأشغال العمومية	الديوان الوطني للإحصائيات
Qat	القيمة المضافة لقطاع الفلاحة	الديوان الوطني للإحصائيات
QSt	القيمة المضافة لقطاع الخدمات	الديوان الوطني للإحصائيات
LDt	الفئة المشتغلة (طلب العمل)	مندوب الحكومة للتخطيط
LDHt	طلب على العمل في قطاع الصناعة	مندوب الحكومة للتخطيط
LDIHHt	طلب العمل في قطاع الصناعة خارج قطاع المحروقات	مندوب الحكومة للتخطيط
LDBTPt	طلب العمل في قطاع البناء و الأشغال العمومية	مندوب الحكومة للتخطيط
LDAt	طلب العمل في قطاع الفلاحة	مندوب الحكومة للتخطيط
LDSt	طلب العمل في قطاع الخدمات	مندوب الحكومة للتخطيط
LDADt	طلب العمل في قطاع الإدارة	مندوب الحكومة للتخطيط
LSt	الفئة النشيطة (عرض العمل)	مندوب الحكومة للتخطيط
Ut	معدل البطالة	مندوب الحكومة للتخطيط
Kt	تراكم رأس المال	من حساب الطالب
Wt	متوسط الأجور	الديوان الوطني للإحصائيات
It	الاستثمار	الديوان الوطني للإحصائيات
POILt	أسعار البترول	النشرة الإحصائية السنوية لـ OPEP
INT	معدل إعادة الخصم الاسمي	البنك المركزي
Mt	الواردات الكلية بالأسعار الحقيقية	الديوان الوطني للإحصائيات

Mnt	الواردات الكلية بالأسعار الاسمية	الديوان الوطني للإحصائيات
Mct	واردات فئة سلع الاستهلاك	الديوان الوطني للإحصائيات
MFt	واردات فئة السلع الغذائية	الديوان الوطني للإحصائيات
Mit	واردات فئة سلع المواد الوسيطية	الديوان الوطني للإحصائيات
MKt	واردات فئة سلع مواد التجهيز	الديوان الوطني للإحصائيات
MNDt	واردات سلع أخرى	الديوان الوطني للإحصائيات
Dit	الطلب الداخلي	من حساب الطالب
QWt	الطلب الدولي	قاعدة البيانات للبنك العالمي (WDI 2007)
PXWt	التنافسية الدولية	من حساب الطالب
Xt	الصادرات الكلية بالأسعار الدولية	الديوان الوطني للإحصائيات
NXt	الميزان التجاري	الديوان الوطني للإحصائيات
PIMt	أسعار الواردات	قاعدة البيانات للبنك العالمي (WDI 2007)
PXt	أسعار الصادرات	قاعدة البيانات للبنك العالمي (WDI 2007)
PYt	مكمش الإنتاج الداخلي الخام	قاعدة البيانات للبنك العالمي (WDI 2007)
IPCt	مؤشر أسعار الاستهلاك	الديوان الوطني للإحصائيات
PIt	أسعار الاستثمار	قاعدة البيانات للبنك العالمي (WDI 2007)
PWt	الأسعار الدولية	قاعدة البيانات للبنك العالمي (WDI 2007)
PAt	مؤشر أسعار إنتاج القطاع الفلاحي	قاعدة البيانات للبنك العالمي (WDI 2007)
PINDt	مؤشر أسعار إنتاج القطاع الصناعي	قاعدة البيانات للبنك العالمي (WDI 2007)
PSt	مؤشر أسعار إنتاج قطاع الخدمات	قاعدة البيانات للبنك العالمي (WDI 2007)
TCRt	سعر الصرف الحقيقي	الديوان الوطني للإحصائيات
M2t	الكتلة النقدية بالأسعار الحقيقية	البنك المركزي
Vt	سرعة دوران النقود	البنك المركزي

YDt	الدخل المتاح	الديوان الوطني للإحصائيات
CONSt	استهلاك العائلات	الديوان الوطني للإحصائيات
C1t	استهلاك المواد الغذائية و المشروبات غير كحولية	من حساب الطالب
C2t	استهلاك الملابس و الأحذية	من حساب الطالب
C3t	استهلاك المنازل و العقارات	من حساب الطالب
C4t	استهلاك الأثاث و المفروشات	من حساب الطالب
C5t	استهلاك الخدمات	من حساب الطالب
P1t	مؤشر أسعار المواد الغذائية و المشروبات غير كحولية	الديوان الوطني للإحصائيات
P2t	مؤشر أسعار الملابس و الأحذية	الديوان الوطني للإحصائيات
P3t	مؤشر أسعار المنازل و العقارات	الديوان الوطني للإحصائيات
P4t	مؤشر أسعار الأثاث و المفروشات	الديوان الوطني للإحصائيات
P5t	مؤشر أسعار الخدمات	الديوان الوطني للإحصائيات
ABMEMt	التراكم الخام للأصول الثابتة لقطاع العائلات	الديوان الوطني للإحصائيات
CON_IFt	الاستهلاك النهائي الهيئات المالية	الديوان الوطني للإحصائيات
CON_Ait	الاستهلاك النهائي للإنفاق العقاري	الديوان الوطني للإحصائيات
CON_Apt	الاستهلاك النهائي للإدارة العمومية	الديوان الوطني للإحصائيات
VDSt	التغير في المخزون	الديوان الوطني للإحصائيات
INFt	التضخم	الديوان الوطني للإحصائيات
BSt	فائض الميزانية	الديوان الوطني للإحصائيات
FPt	الجباية البترولية	الديوان الوطني للإحصائيات
FOt	الجباية العادية	الديوان الوطني للإحصائيات
DFt	نفقات التسيير	الديوان الوطني للإحصائيات
DEt	نفقات التجهيز	الديوان الوطني للإحصائيات
TVAt	الضرائب غير المباشرة	الديوان الوطني للإحصائيات
DEDt	الرسوم و الحقوق الجمركية	الديوان الوطني للإحصائيات

حساب مخزون رأس المال:

يعرف رأس المال من المنظور الاقتصادي على أنه جميع العناصر المنتجة و التي تستخدم في عمليات إنتاج لاحقة. ويعد إحصائيات رأس المال هدف مختلف البحوث الاقتصادية، أين تعتمد جل هذه الدراسات على المعطيات الأساسية لـ Dhareshwar and Nehru التي تعرض سلسلة مخزون رأس المال لـ 92 دولة خلال الفترة 1950-1990.

الطريقة المعتمدة للحصول على سلسلة رأس المال تعرف كما يلي:

$$Kt = (1 - \delta)Kt - 1 + It \qquad (6 - 1)$$

حيث:

Ktمخزون رأس المال.

It الاستثمار

δ معدل الاهتلاك رأس المال.

من العلاقة أعلاه نرى أن تحديد قيمة رأس المال الأصلي أو الابتدائي K_0 هو العنصر المهم في حساب تراكم رأس المال، و ترتكز مختلف الدراسات على اقترح Harberger (1978) الذي اقترح حالة ثبات في معدل نمو رأس المال و معدل الإنتاج الداخلي الخام، وعليه فإن:

$$K_t = K_{t-1} - \delta K_{t-1} + I_t$$
$$K_t - K_{t-1} = -\delta K_{t-1} + I_t \qquad (6 - 2)$$

بقسمة طرفي المعادلة (6-2) على $\mathrm{K_{t-1}}$ نحصل على:

$$\frac{K_t - K_{t-1}}{\mathrm{K_{t-1}}} = -\delta + \frac{\mathrm{I_t}}{\mathrm{K_{t-1}}} \qquad (6 - 3)$$

وباعتبارg معدل نمو الإنتاج الداخلي الخام، نحصل على مايلي:

$$K_{t-1} = \frac{\mathrm{I_t}}{(g + \delta)} \qquad (6 - 4)$$

حسب Harberger فإن معدل نمو مخزون رأس المال يساوي معدل نمو الإنتاج الداخلي الخام، لذلك قمنا بحساب متوسط نمو الإنتاج الداخلي الخام خلال فترة الدراسة (1970-2005) فوجدنا قيمة $g = 0.0375$ وباعتبار معدل الاهتلاك يساوي 5% بناءا على دراسات منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OCDE، قمنا بحساب مخزون رأس المال اعتمادا على العلاقة (1-6)، و هي مبينة في الشكل التالي:

الشكل(1-6): تطور مخزون رأس لمال خلال الفترة 1970-2005

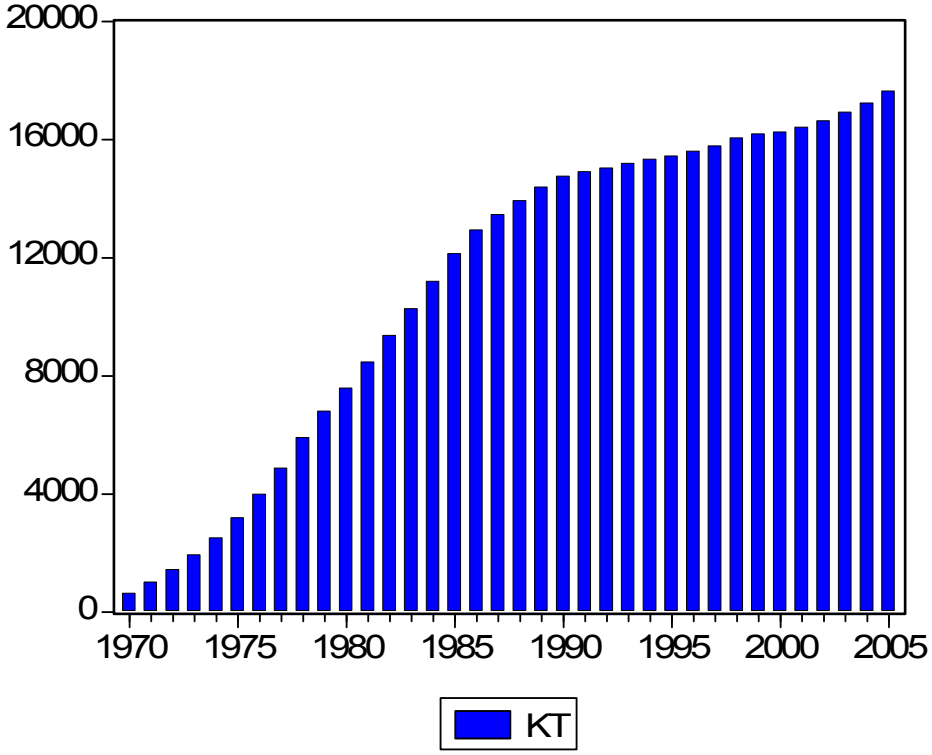

من الشكل أعلاه يمكن أن نقسم تطور مخزون رأس المال إلى ثلاثة مراحل:

المرحلة الأولى 1970-1987: و في هذه المرحلة عرف متوسط نمو مخزون رأس المال ارتفاع كبير قدر بـ 17.55% و يعود هذا أساسا إلى متطلبات السياسة التنموية المتبعة خلال فترة المخططات الاقتصادية، و إلى المعدلات المرتفعة للاستثمارات العمومية.

المرحلة الثانية 1988-1999: في هذه المرحلة تراجع متوسط نمو مخزون رأس المال خلال هذه الفترة إلى 1.33%، و يرجع هذا التراجع إلى الأزمة البترولية و تراجع إيرادات الدولة و بالتالي الاستثمارات العمومية، ودخول الدولة في سياسة تقشف تحت ضغط الهيئات المالية الدولية.

المرحلة الثالثة 2000-2005: في هذه المرحلة نسجل ارتفاع طفيف لمتوسط نمو مخزون رأس المال إلى 1.60% ، و يعود هذا إلى تحسن ظروف سعر البترول و برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي يعتبر برنامج إنفاقي كما رأينا في الفصل الأول.

تقدير بيانات استهلاك العائلات الجزائرية حسب طبيعة الاحتياجات و الإشباع:

بسبب نقص وضعف نظام المعلومات بالجزائر، فإن قاعدة البيانات حول الاستهلاك حسب طبيعة الاحتياج و الإشباع غير متوفرة، لذا فإن دراستنا مبنية على بيانات مقدرة تعتمد على إحصائيات مأخوذة من تحقيق الاستهلاك العائلات الجزائرية لسنة 1988 المنجز من طرف الديوان الوطني للإحصائيات.

يكون تقدير بيانات استهلاك العائلات الجزائرية حسب مجموعات الاستهلاك على الشكل التالي:

ليكن : $Cons_{t,j}$: يمثل استهلاك العائلات للمجموعة j في السنة t .

$IPC_{t,j}$: يمثل المؤشر العام لأسعار الاستهلاك للمجموعة j في السنة t .

$IV_{t,j}$: يمثل مؤشر حجم الاستهلاك للمجموعة j في السنة t .

قيمة الاستهلاك للمجموعة j في السنة t تحسب بالشكل التالي:

إلا أن مؤشر حجم الاستهلاك على حسب المجموعات في الجزائر غير موجود، لذا يمكن تقديره بمعدل النمو السكاني (TAP)

إذن قيمة الاستهلاك للمجموعة j في السنة t تحسب بالشكل:

ملاحظة:

عند جمع قيم الاستهلاك في المجموعات في السنة j ، يجب أن يكون مساويا لقيمة الاستهلاك الكلي لنفس السنة.

فإذا وجدناه بقيمة أكبر، نطرح الفارق من قيم الاستهلاك في المجموعات على حسب وزن كل مجموعة. أما إذا كان بقيمة أقل، نقسم الفارق لقيمة المجموعات على حسب وزن كل مجموعة كذلك.

الإنتاج الداخلي بالقيم الحقيقية

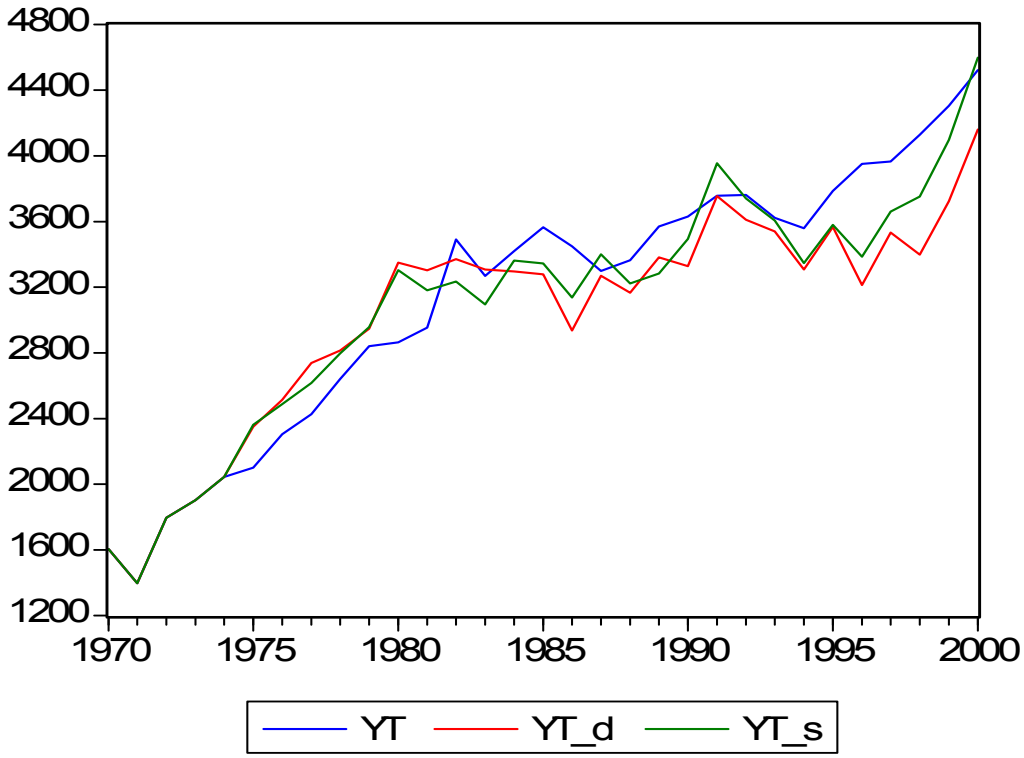

الانتاج بالقيم الحقيقية

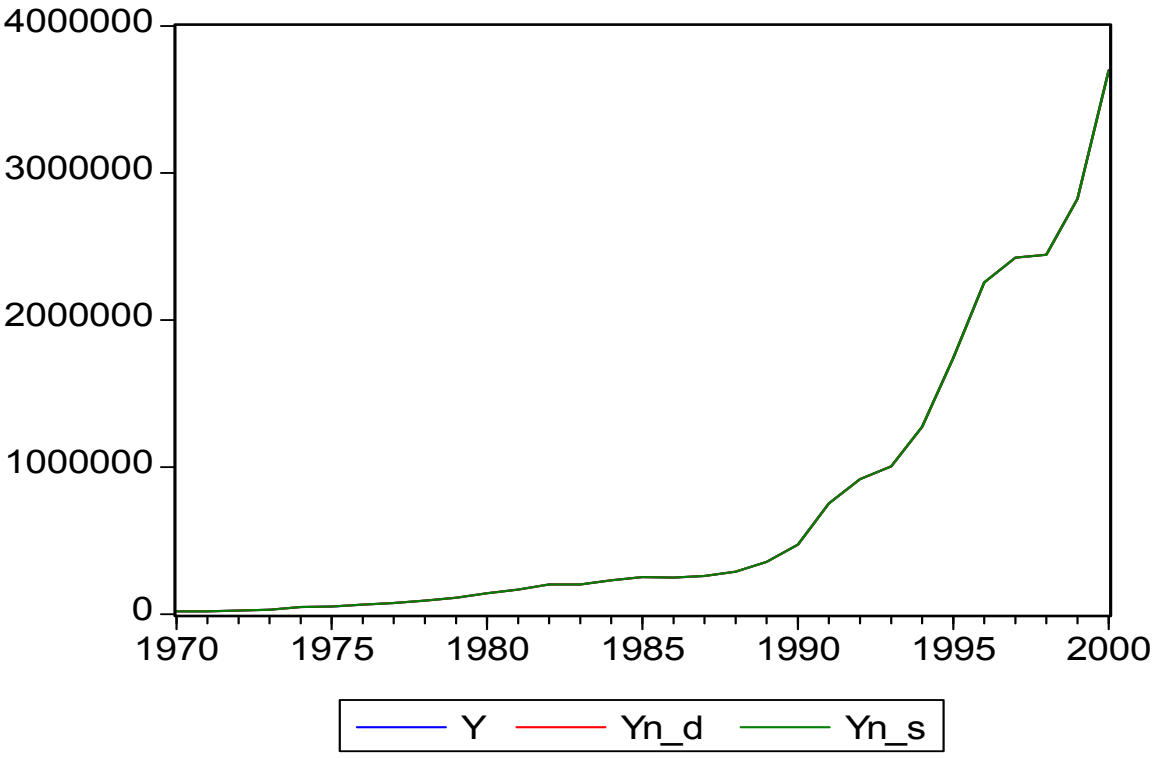

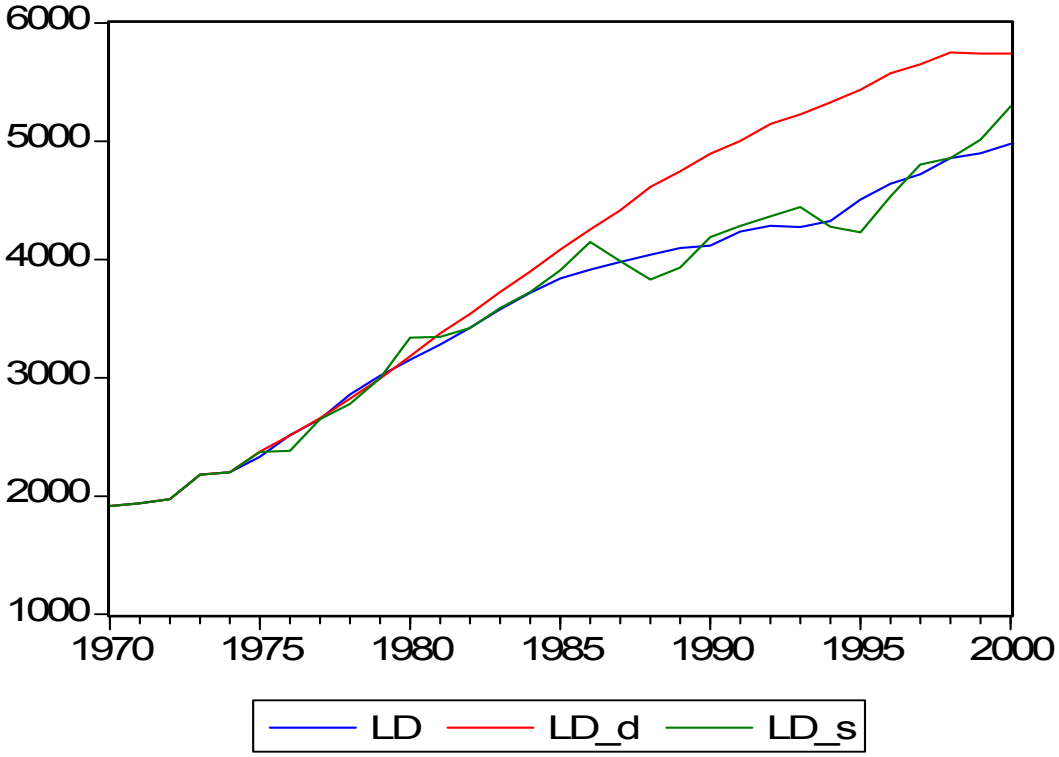

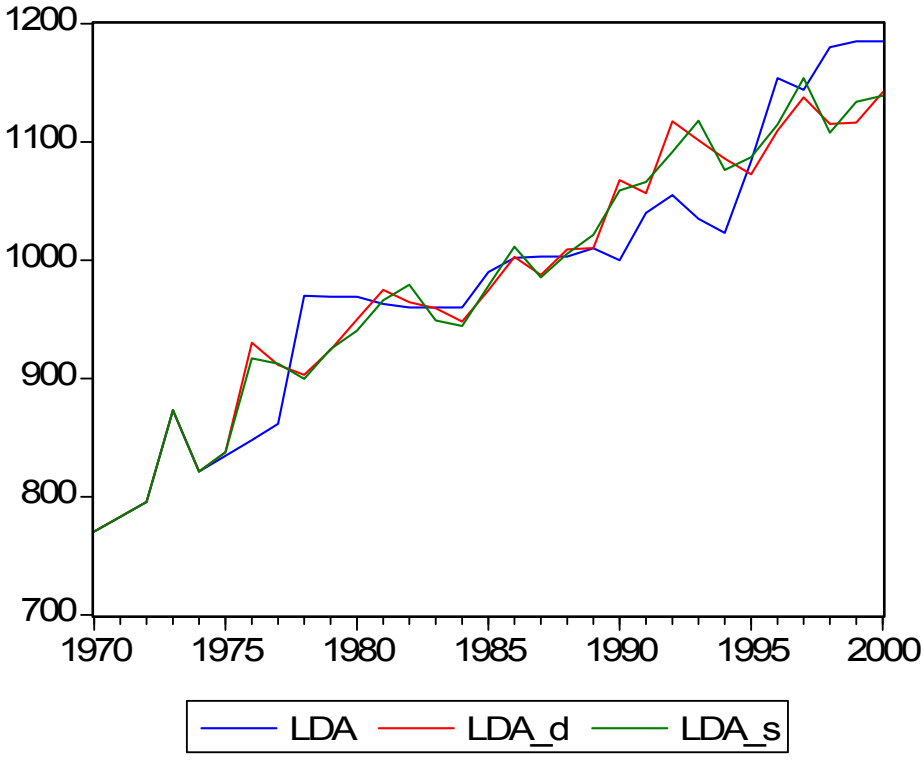

١

لطلاب على العمل في قطاع الفلاحة

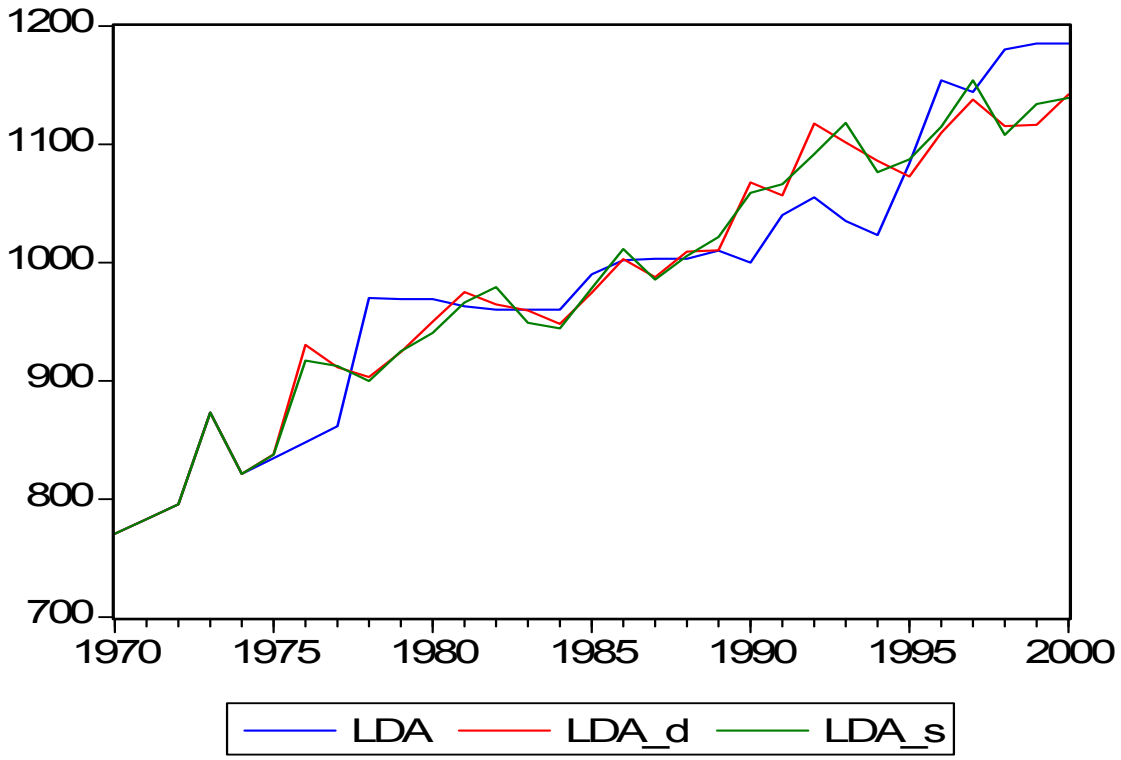
1200
1100
1000
900
800
700
1970
1975
1980
1985
1990
1995
2000
LDA
LDA_d
LDA_s

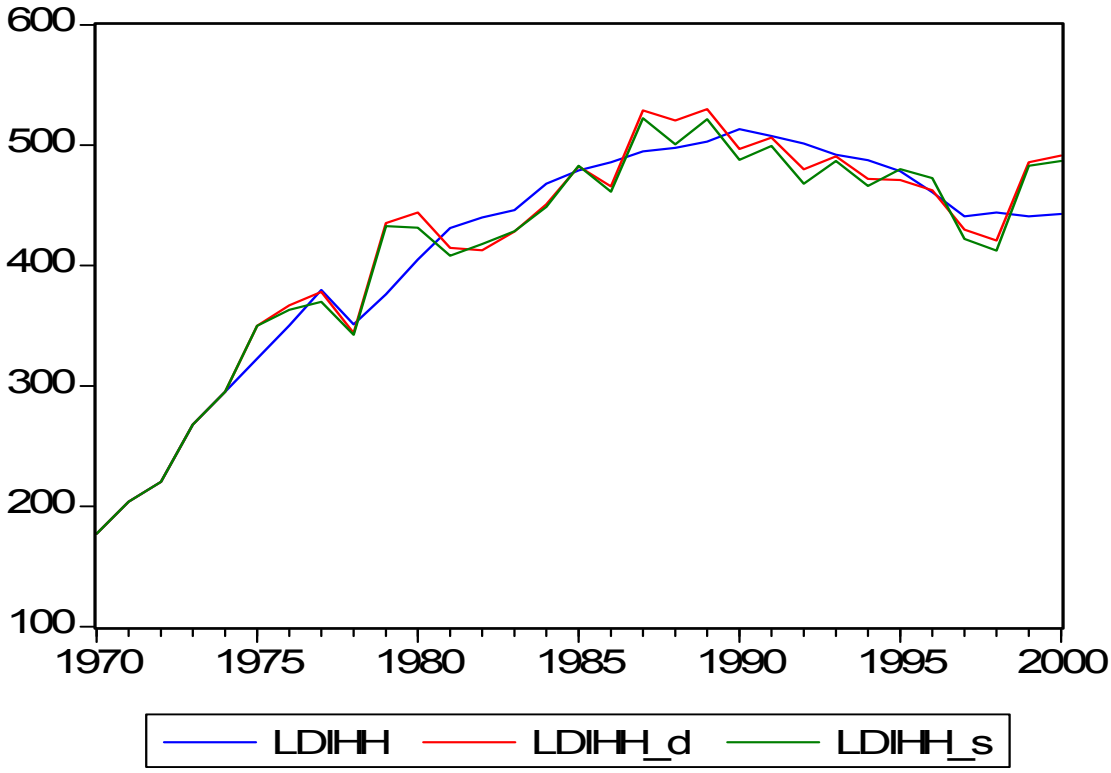
600
500
400
300
200
100
1970
1975
1980
1985
1990
1995
2000
LDIHH
LDIHH_d
LDIHH_s

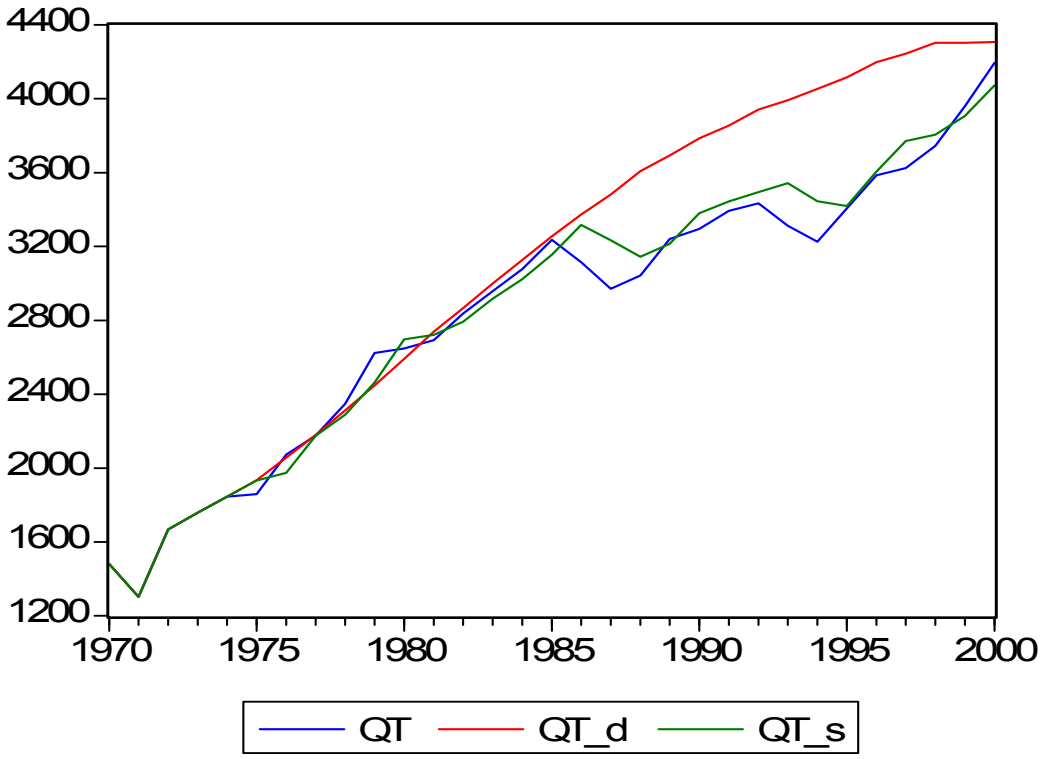

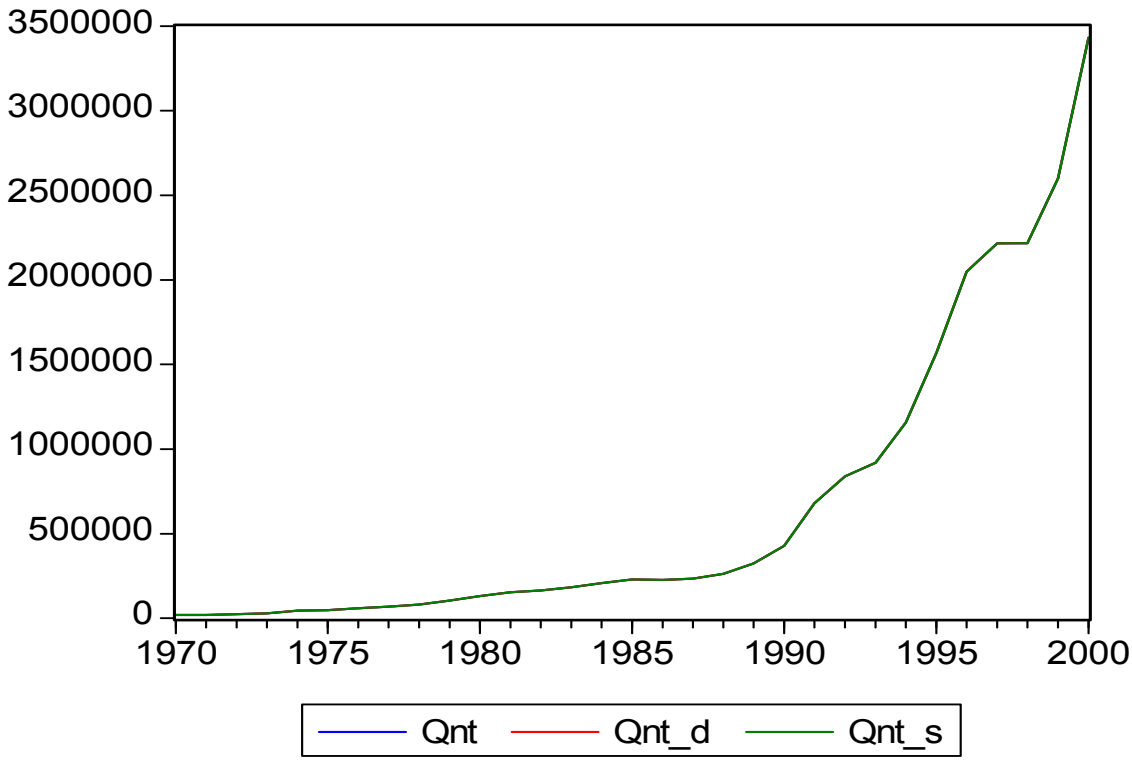

الطلب على العمل في قطاع المحروقات

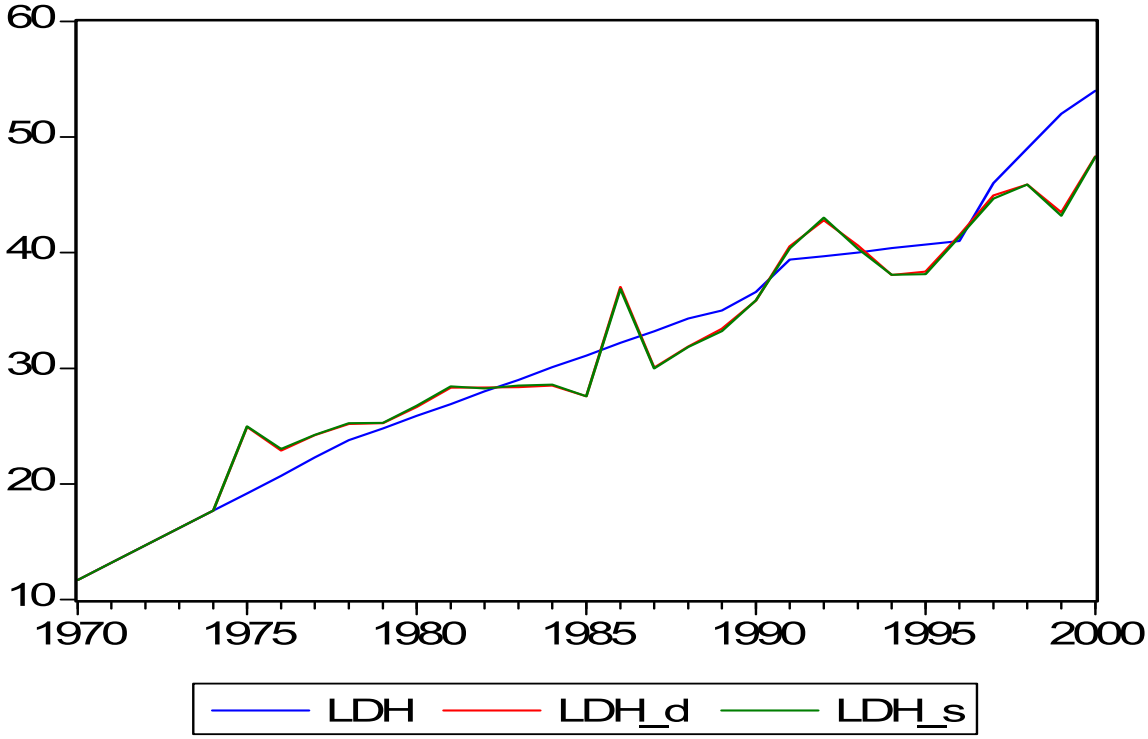

الطلب على العمل في قطاع البناء و الأشغال العمومية

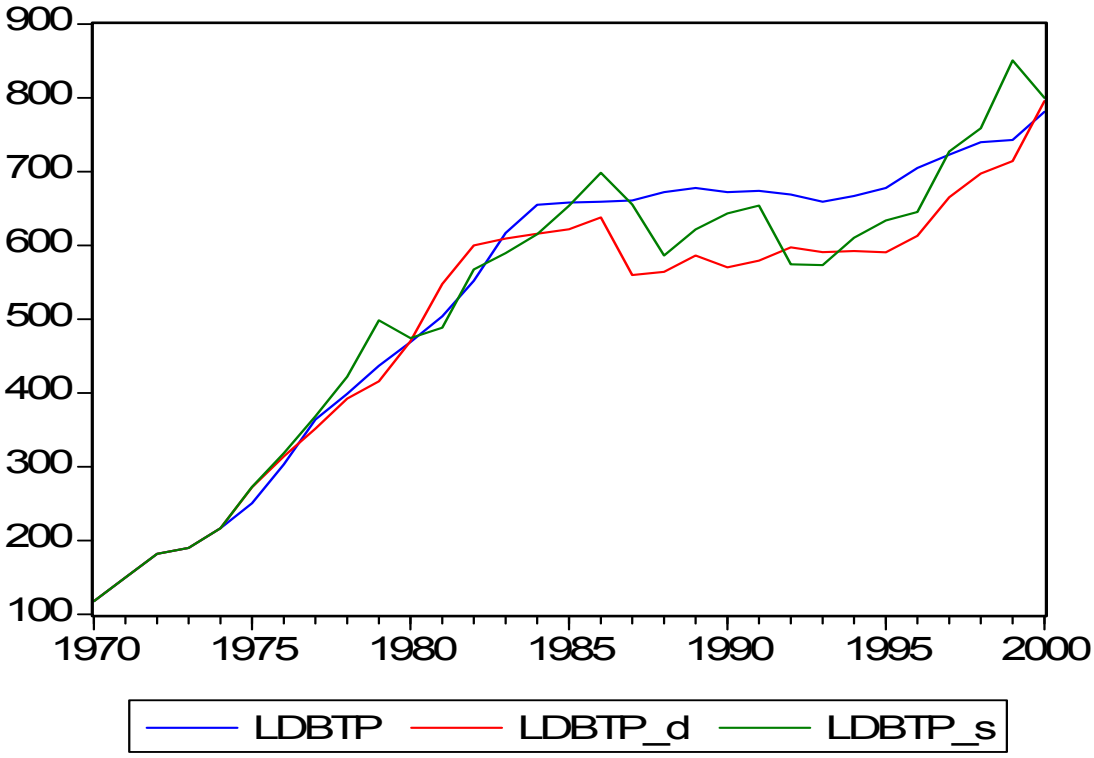

الطلب على العمل في قطاع الخدمات

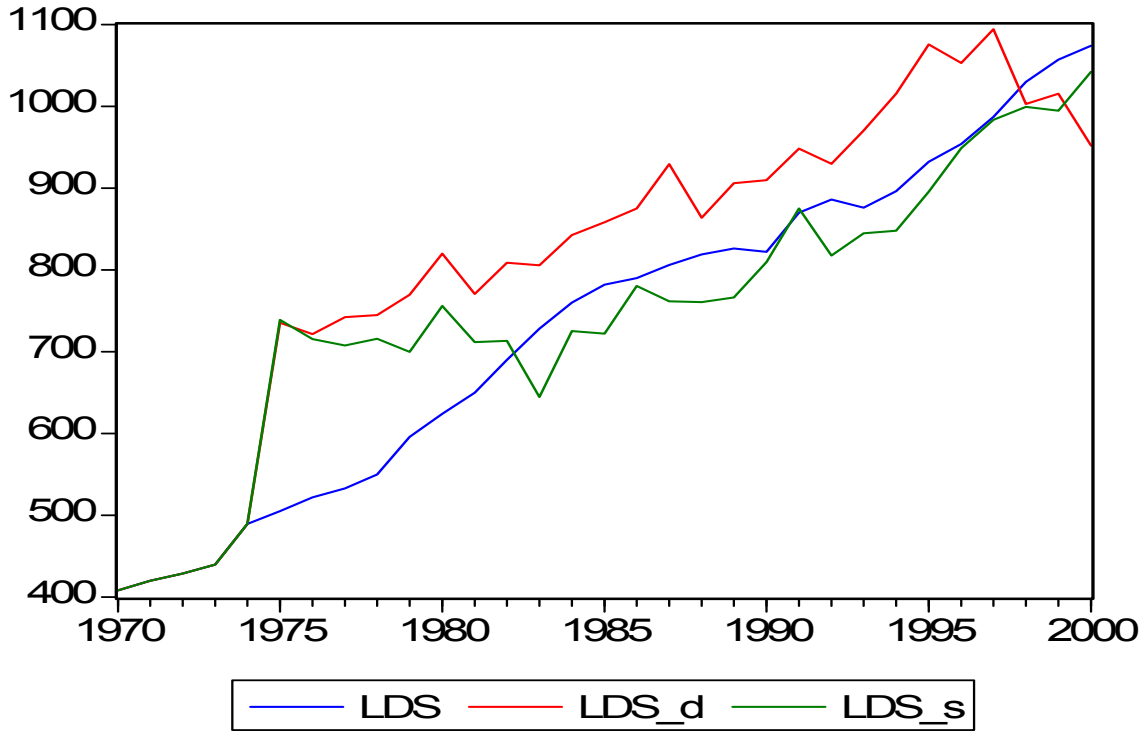

الاستثمار

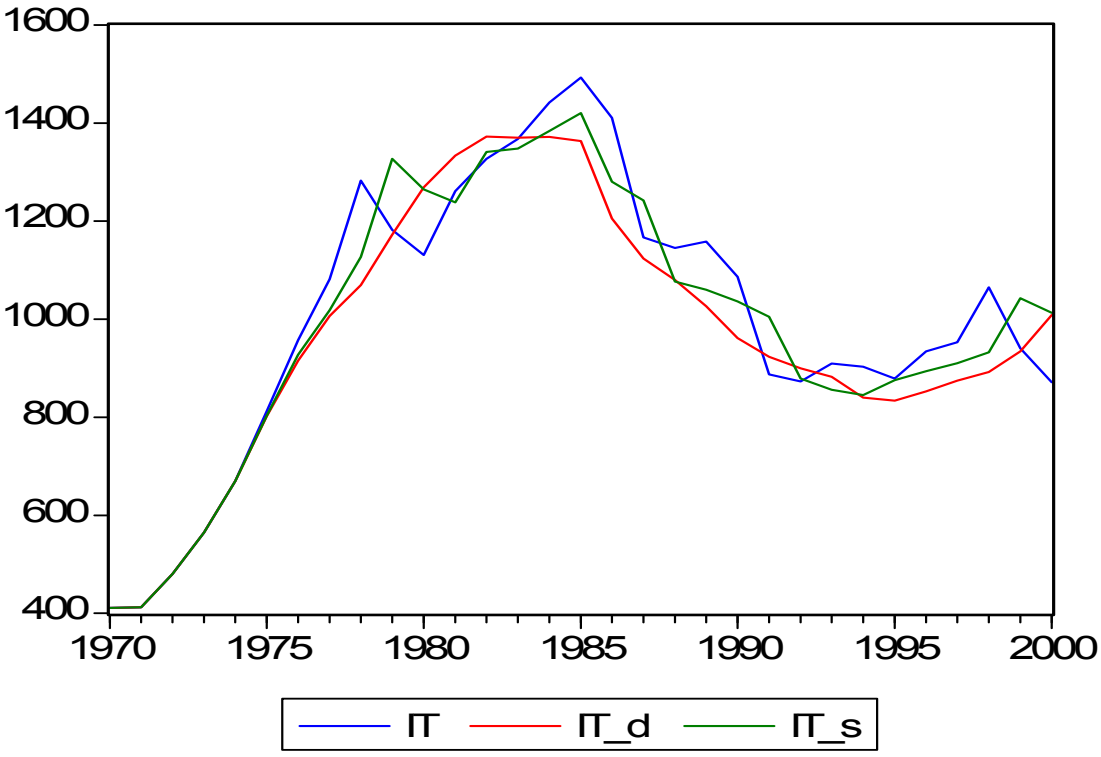

الواردات الكلية

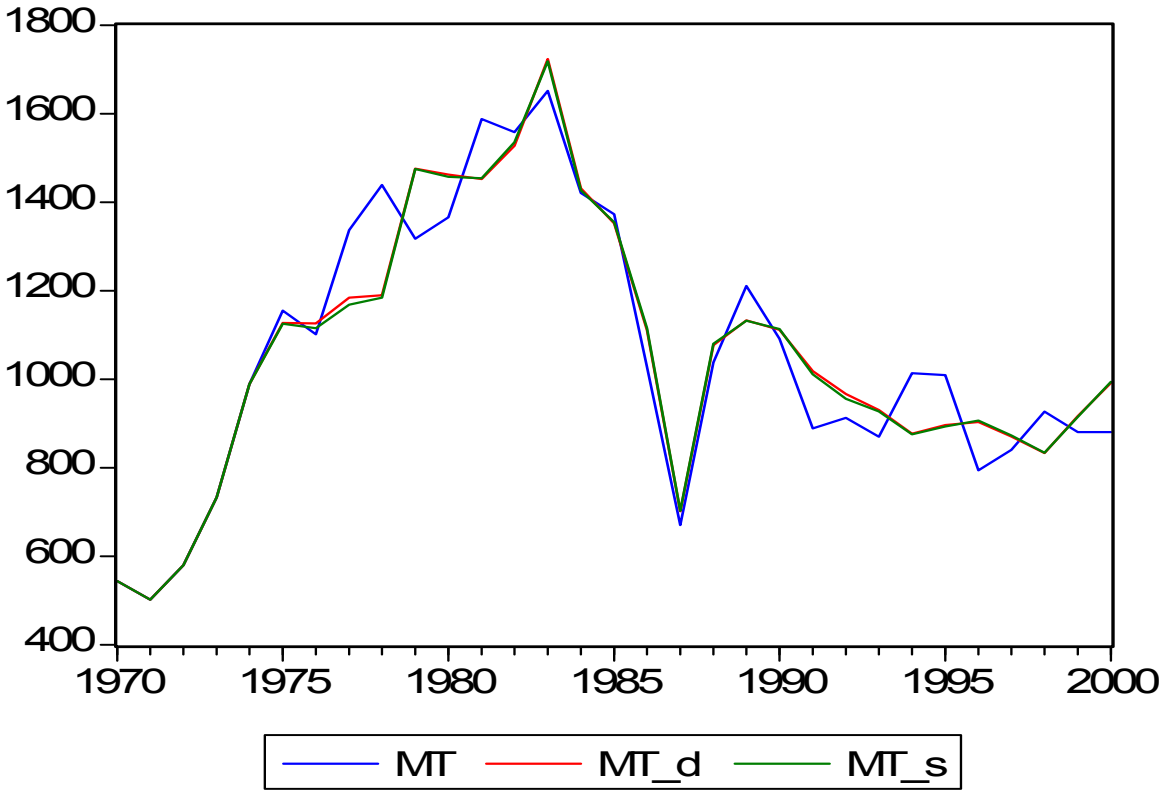

واردات السلع الاستهلاكية

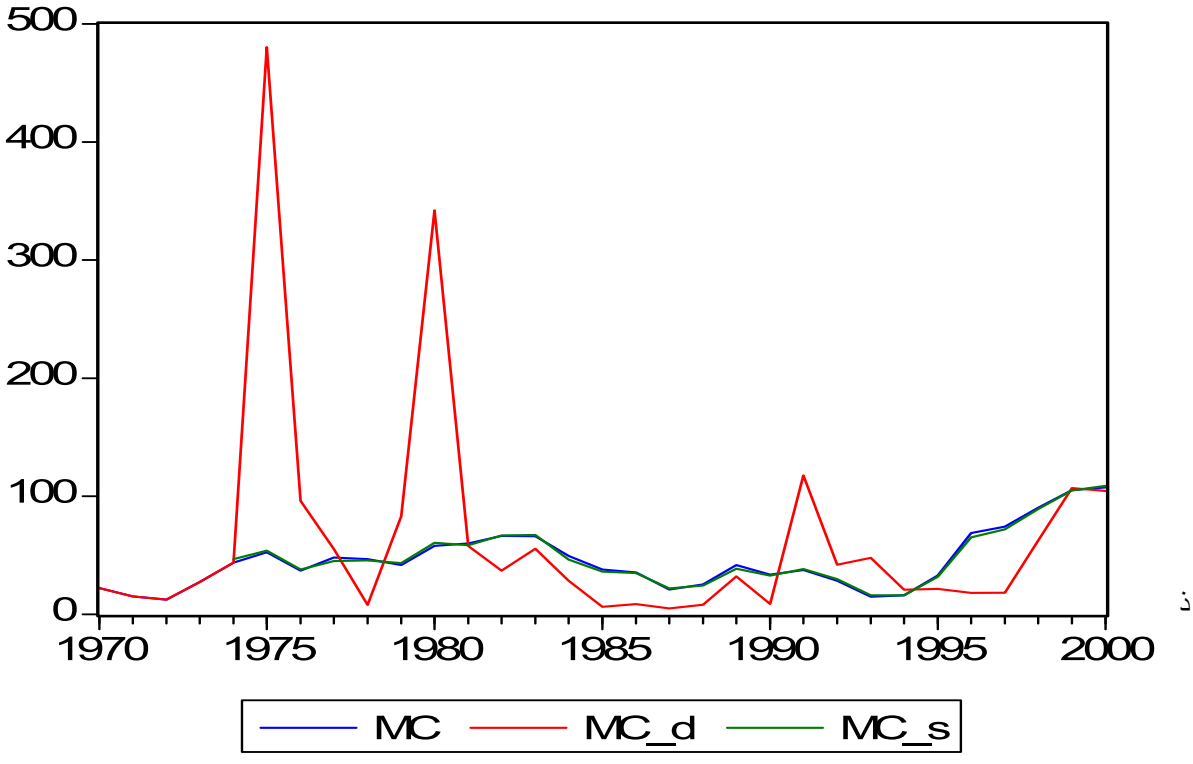

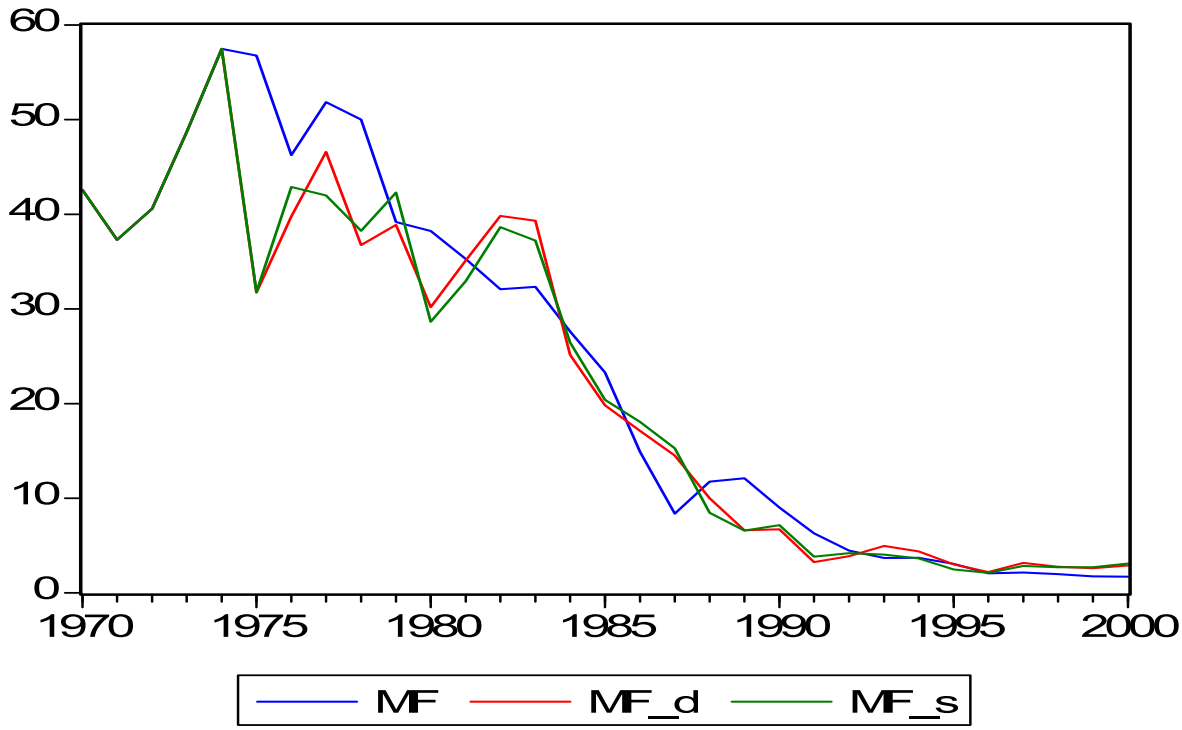

واردات السلع الوسيطية

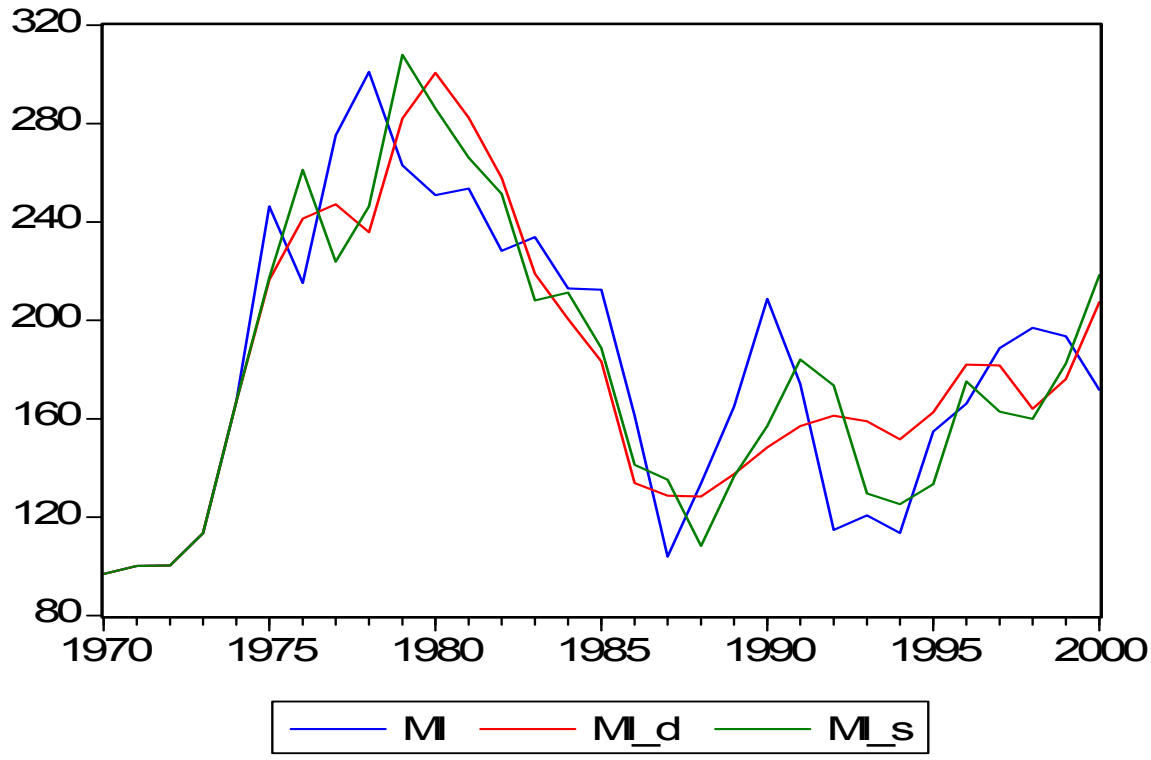

واردات سلع التجهيز

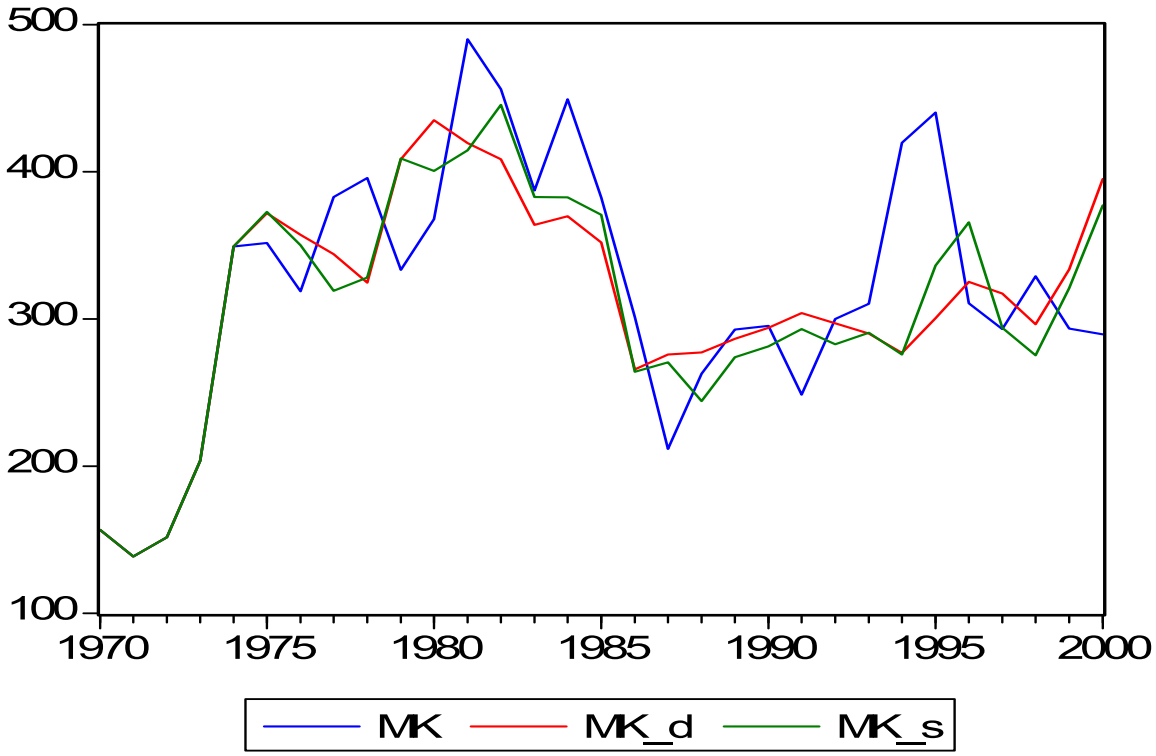

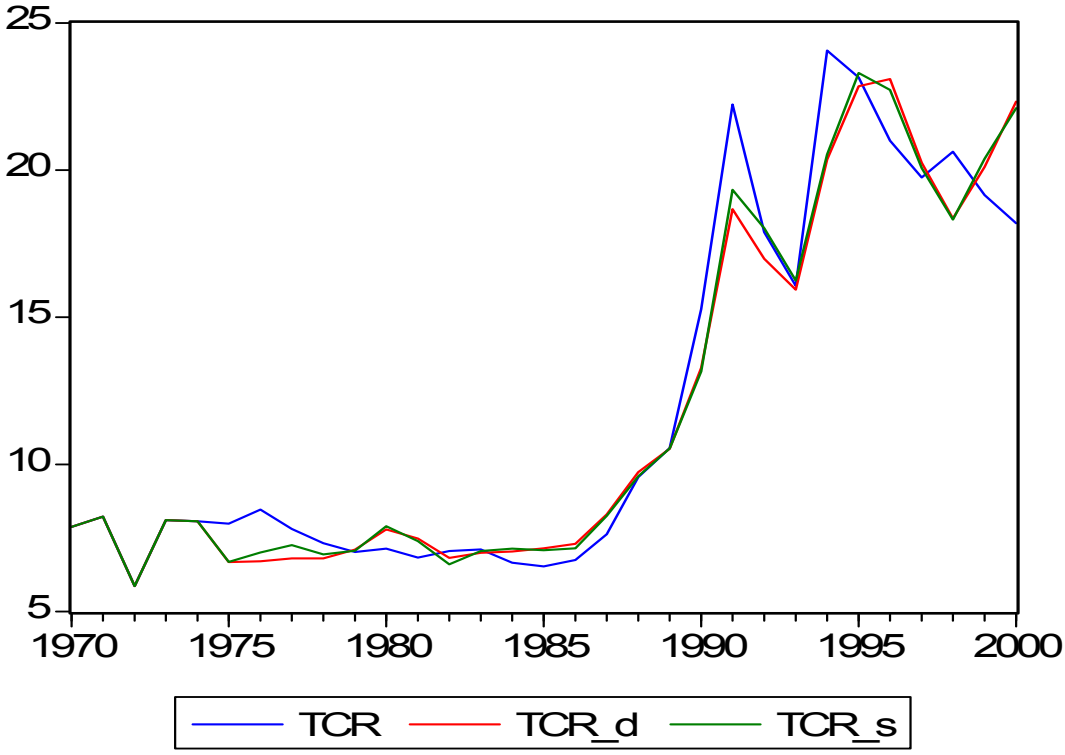

الكتلة النقدية

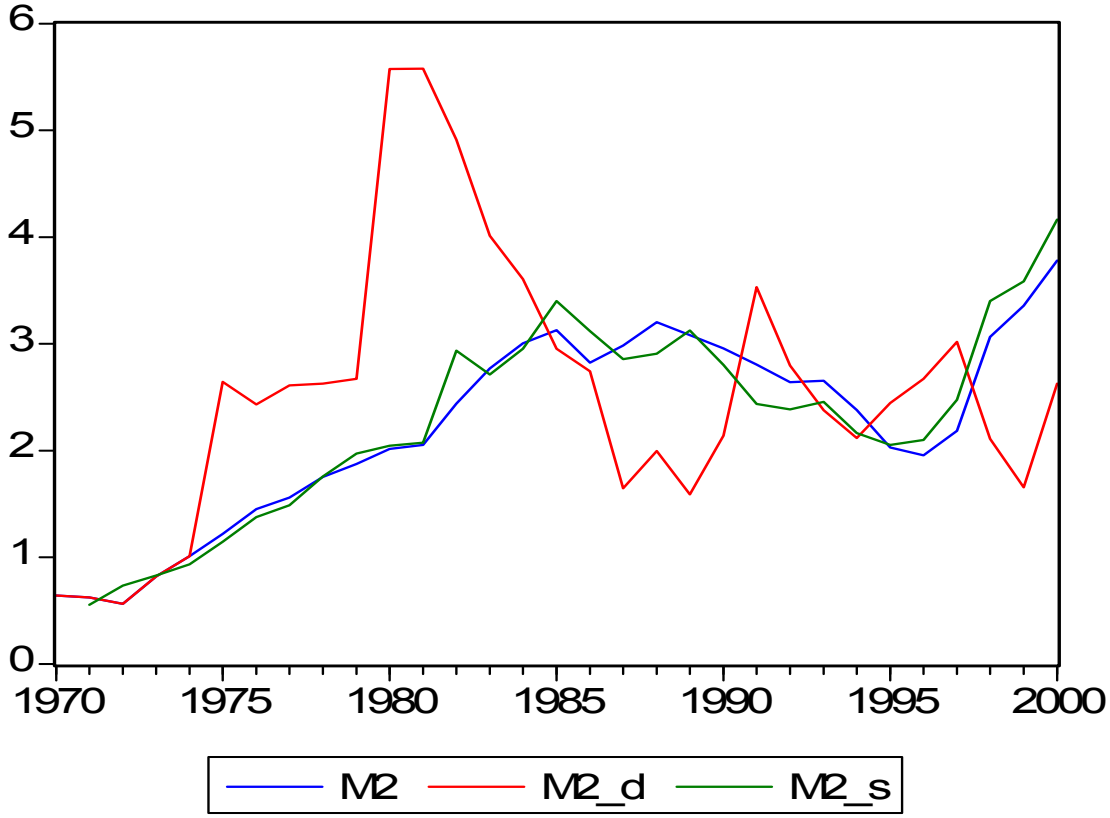

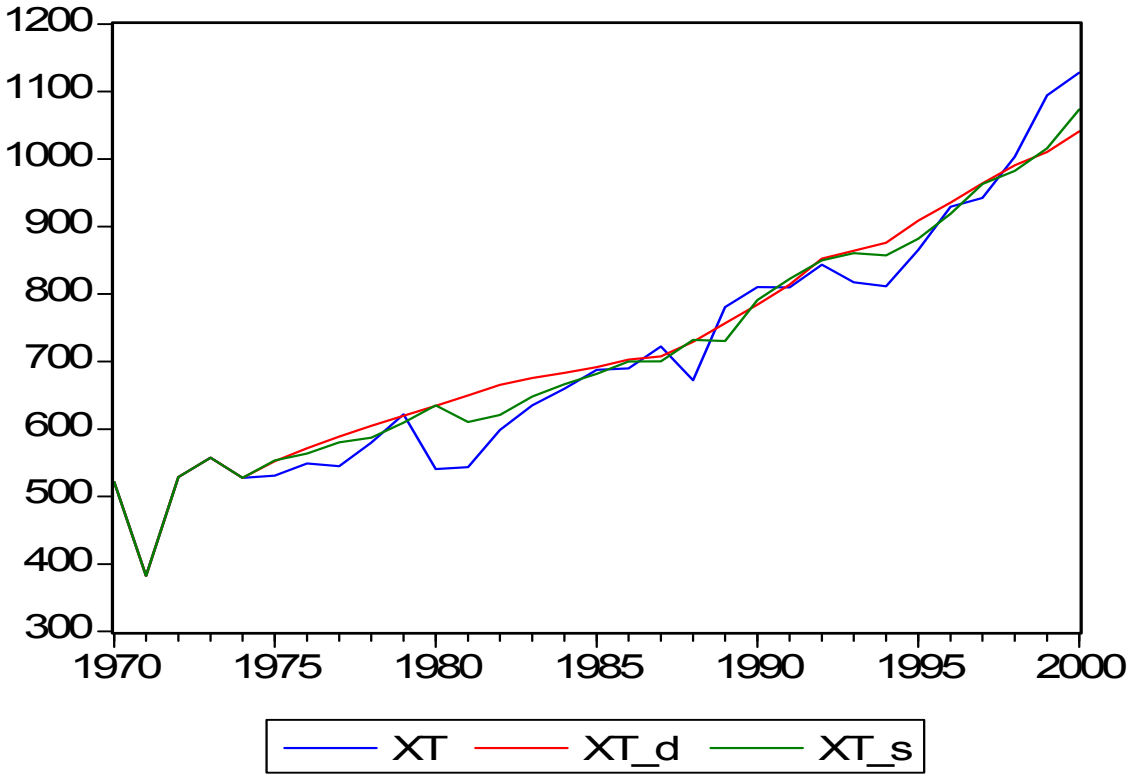

الجباية البترولية

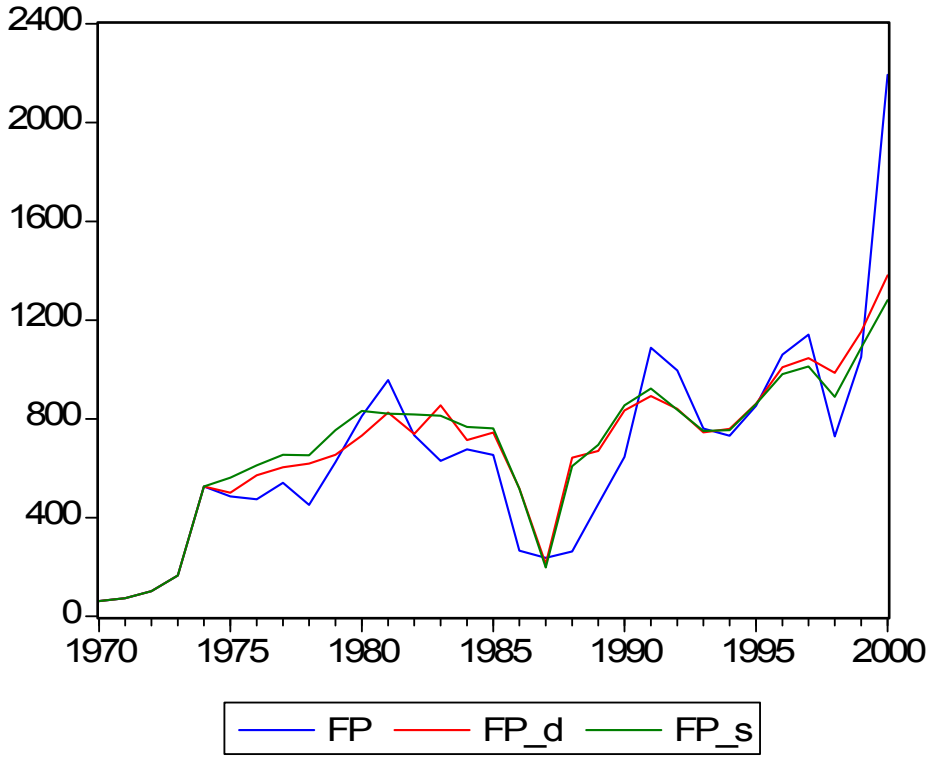

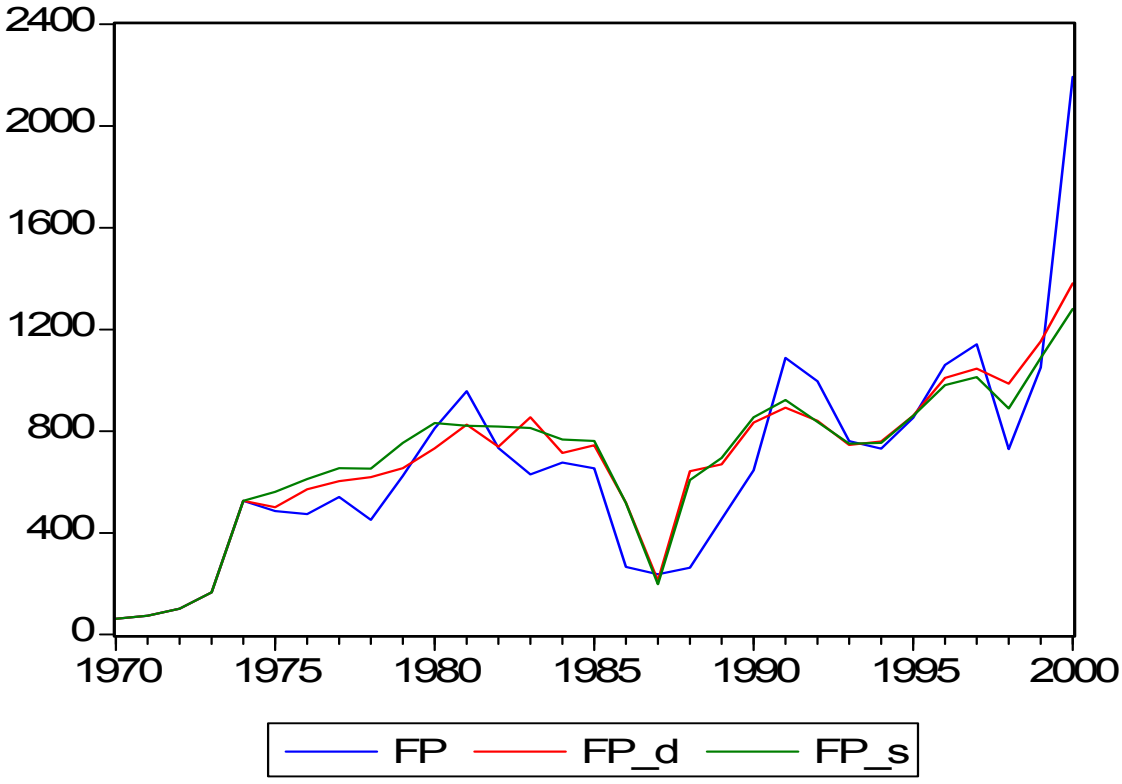

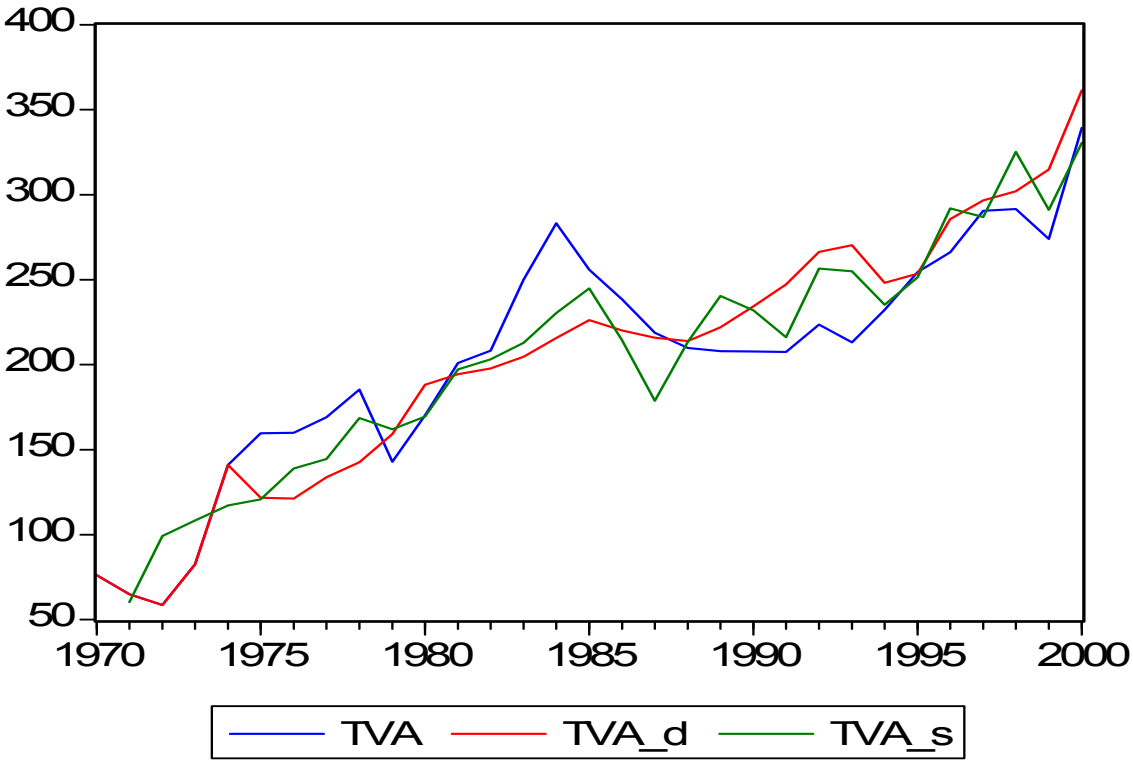

المؤشر العام للأسعار

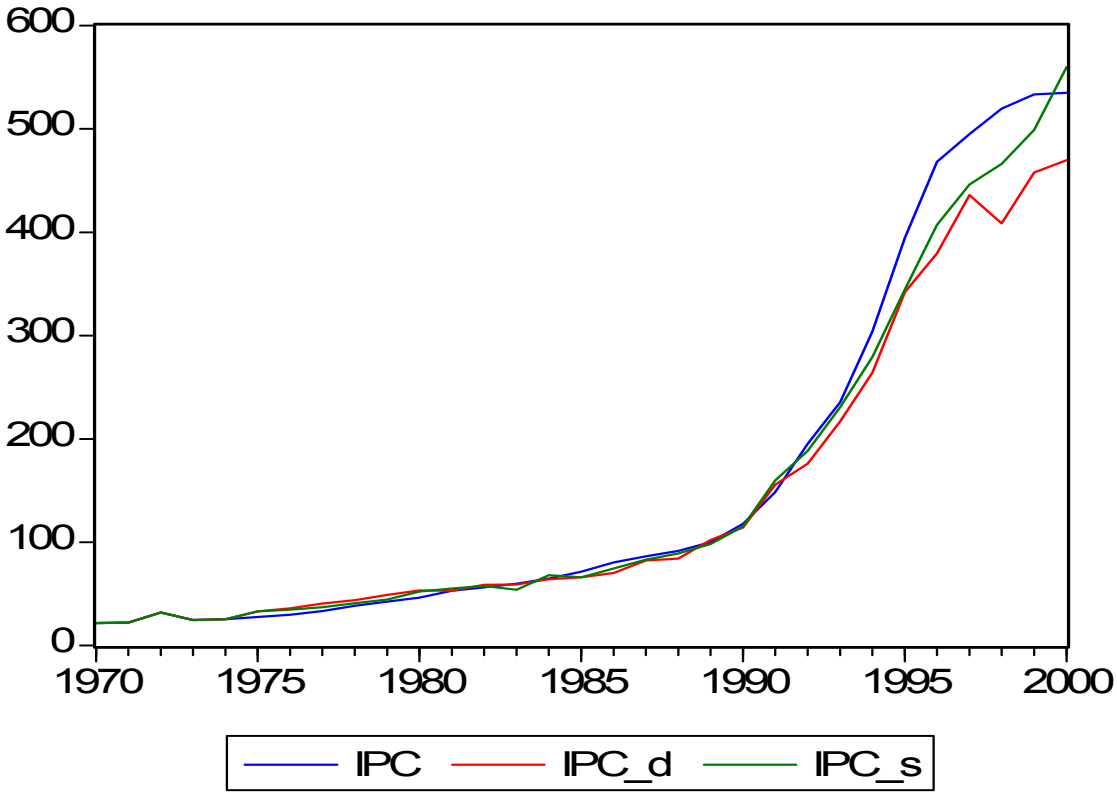

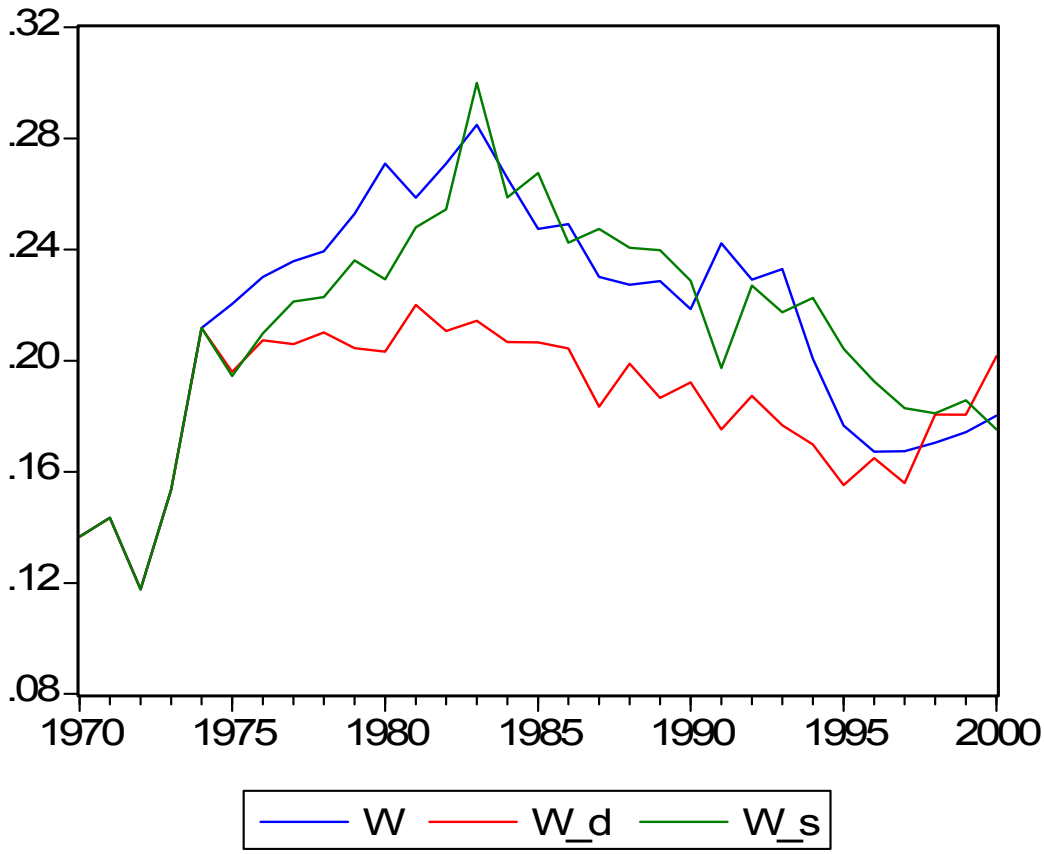

استهلاك العائلات الكلي

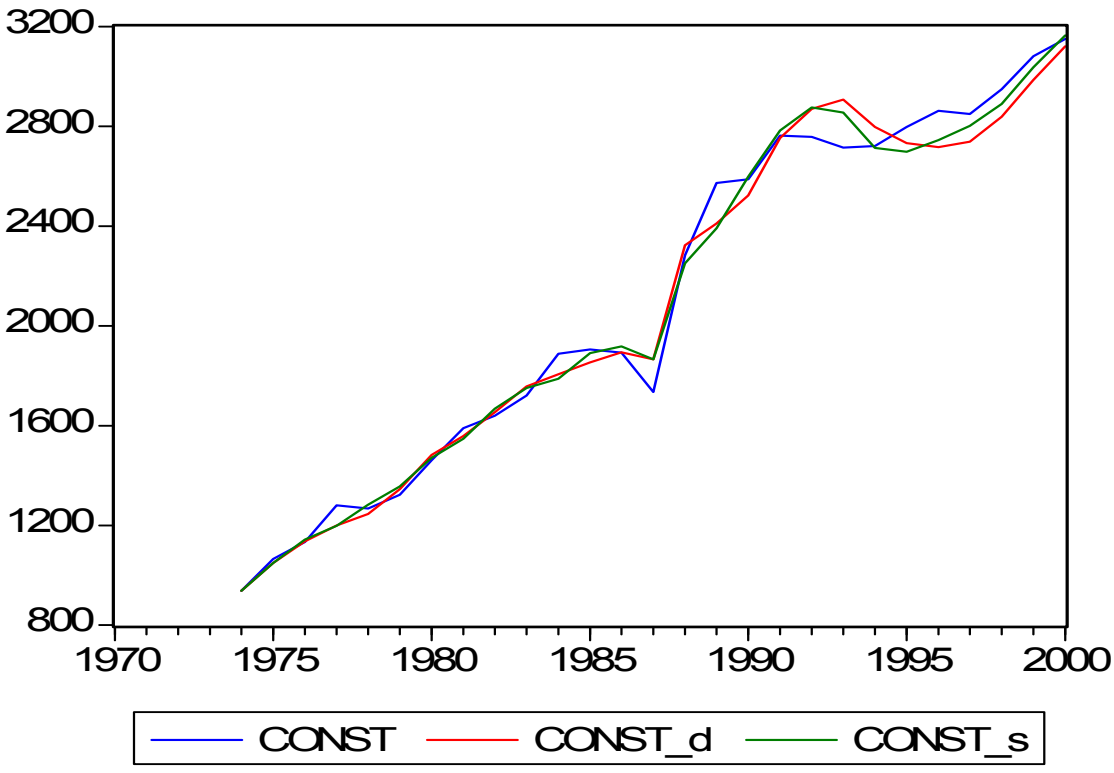

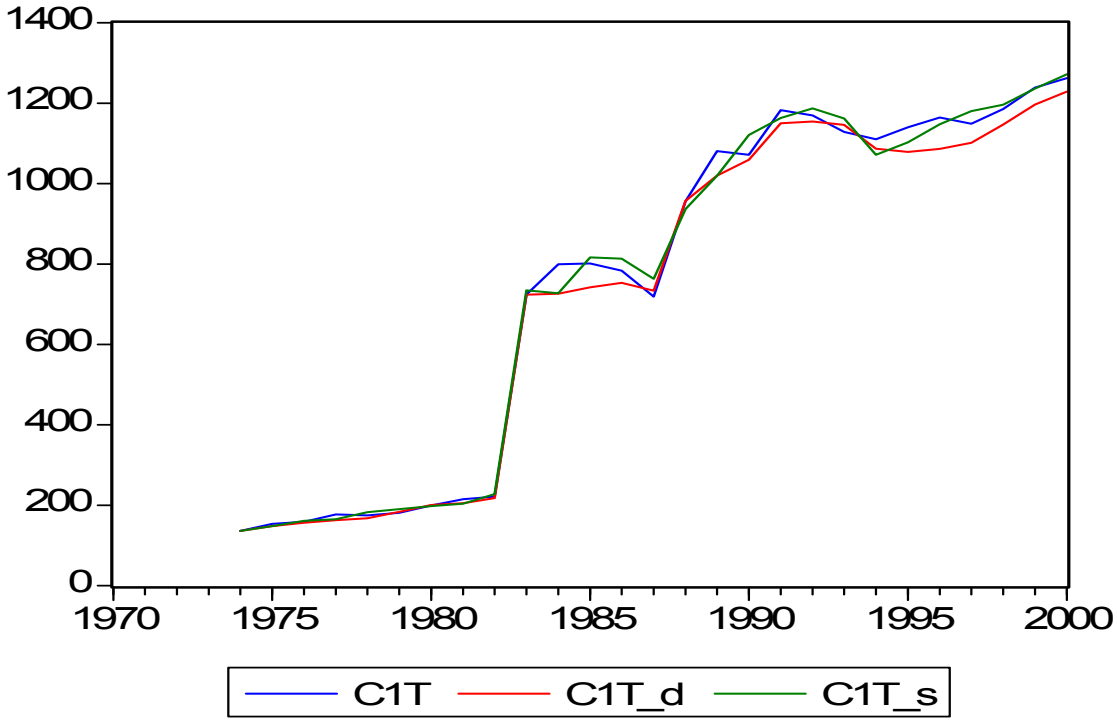
1400
1200
1000
800
600
400
200
0
1970
1975
1980
1985
1990
1995
2000
C1T
C1T_d
C1T_s

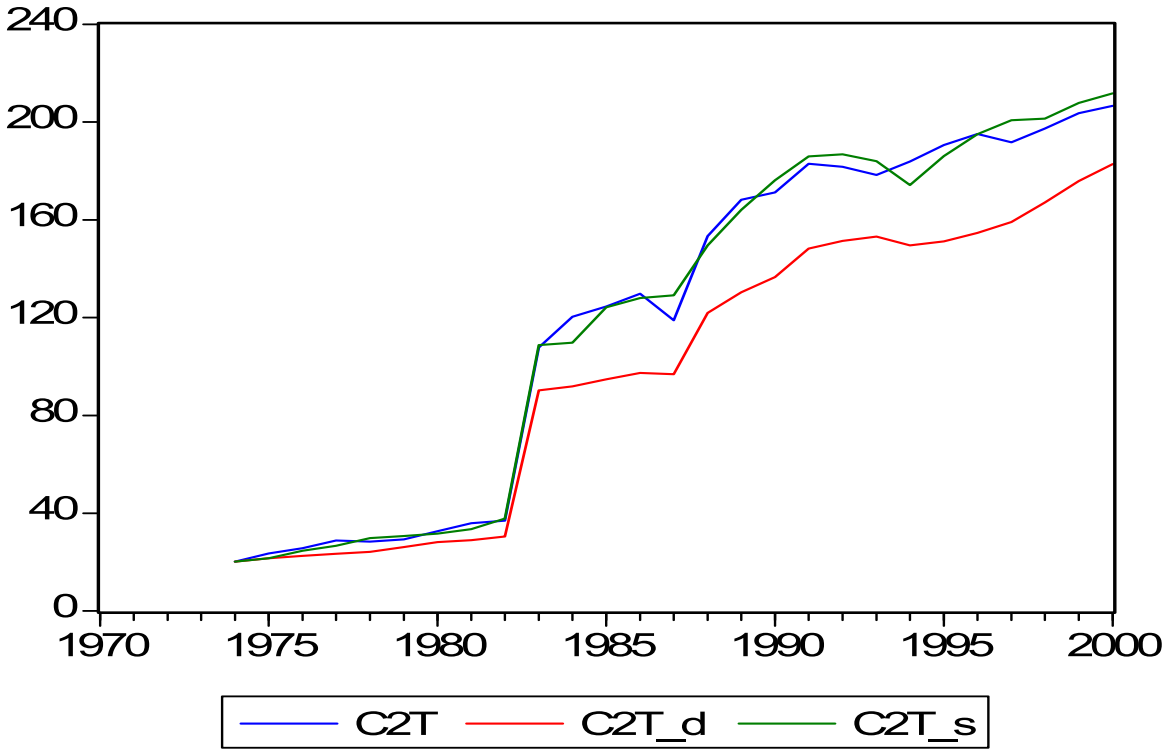
240
200
160
120
80
40
0
1970
1975
1980
1985
1990
1995
2000
C2T
C2T_d
C2T_s

استهلاك الأثاث و المفروشات

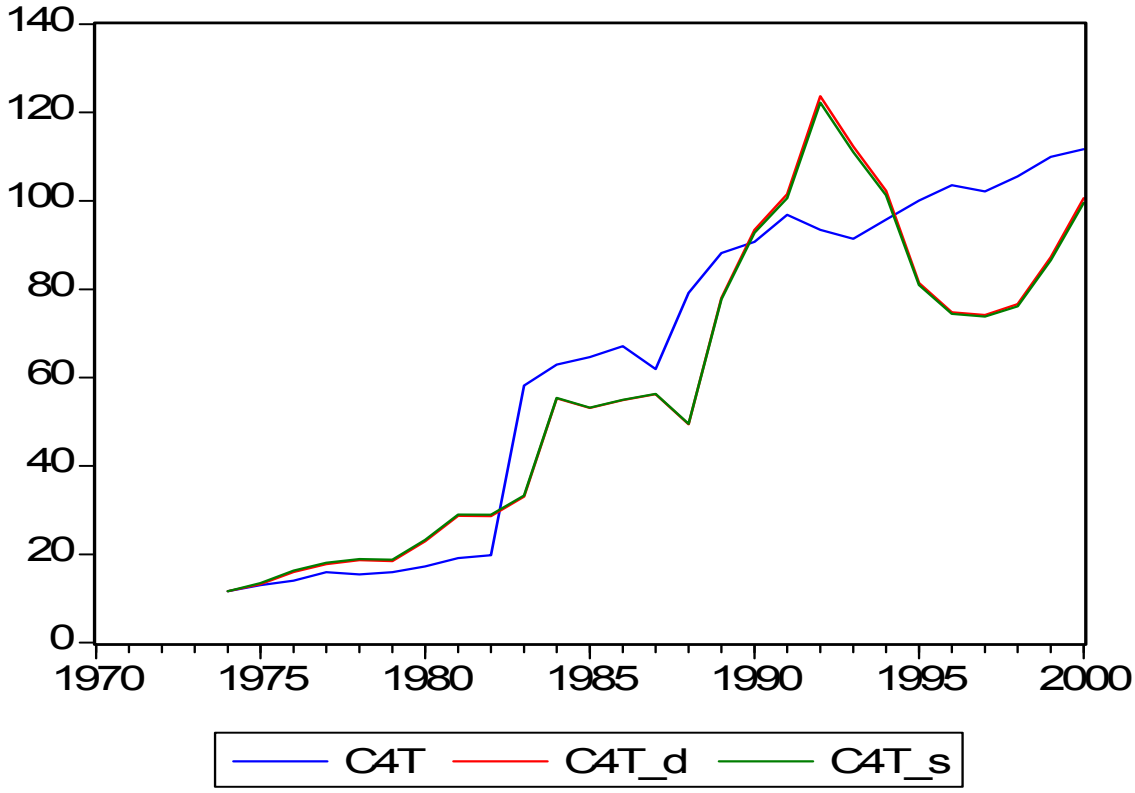

استهلاك الخدمات

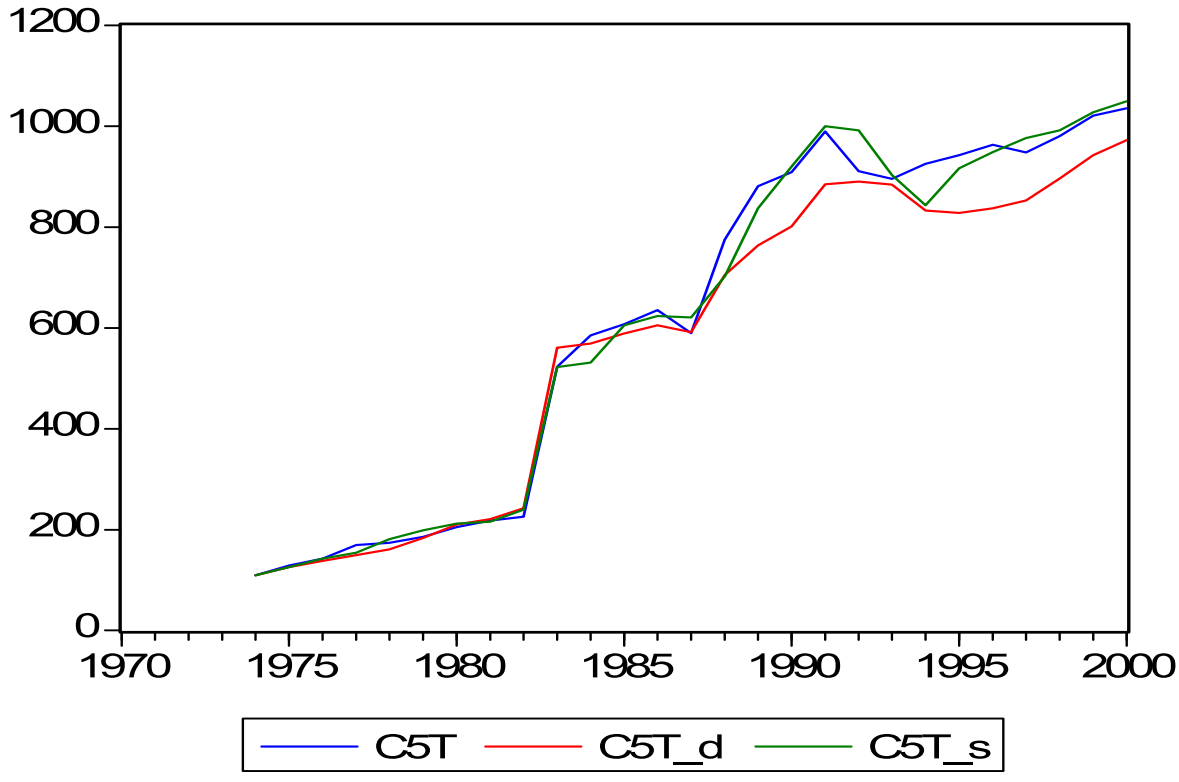

ميزانية الدولة

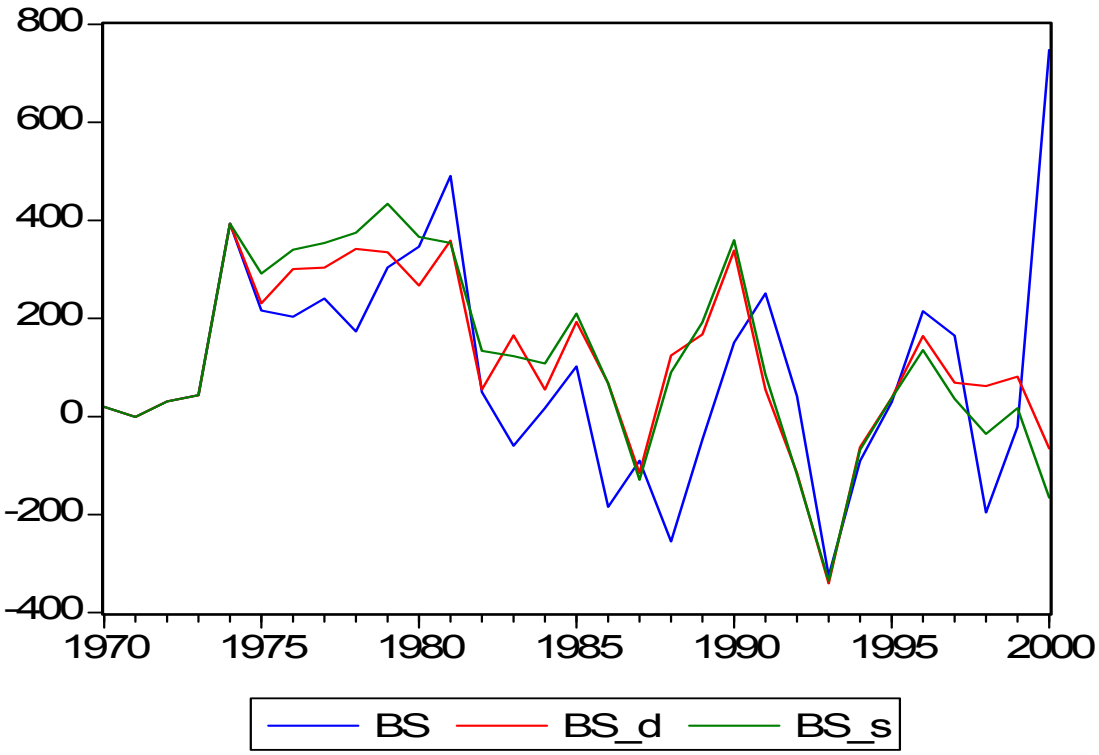

الواردات الكلية الاسمية

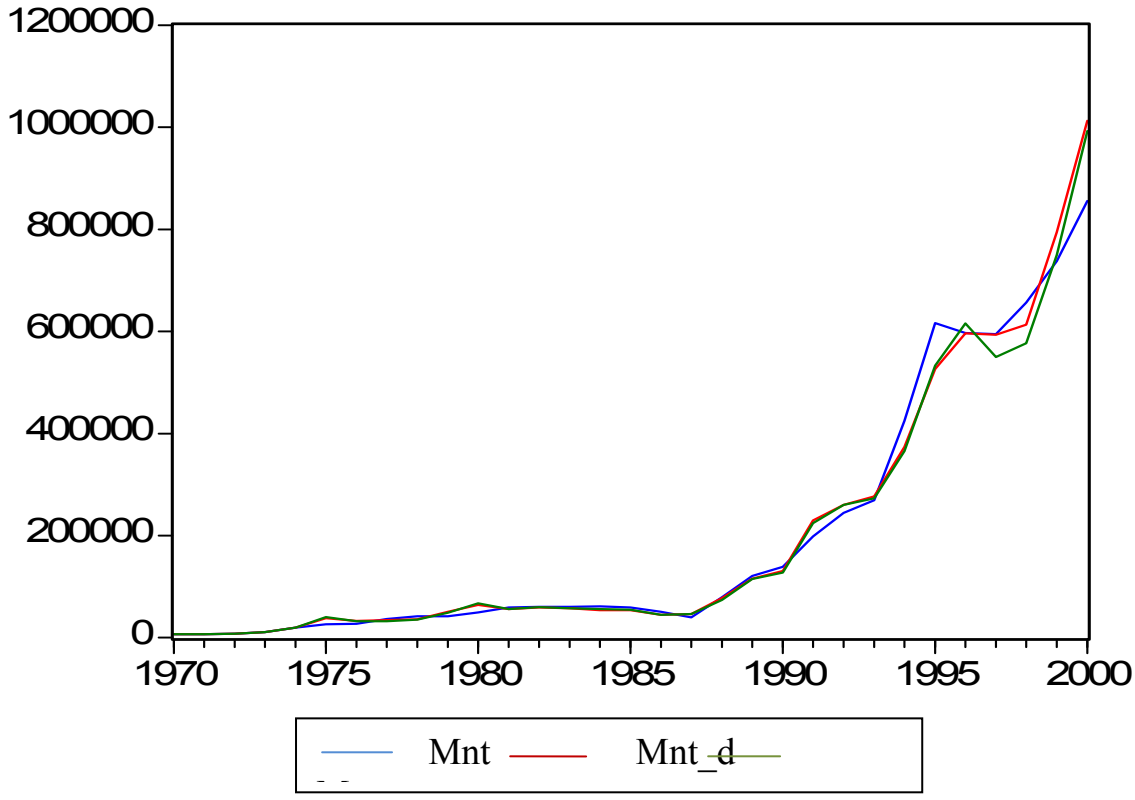

الميزان التجاري

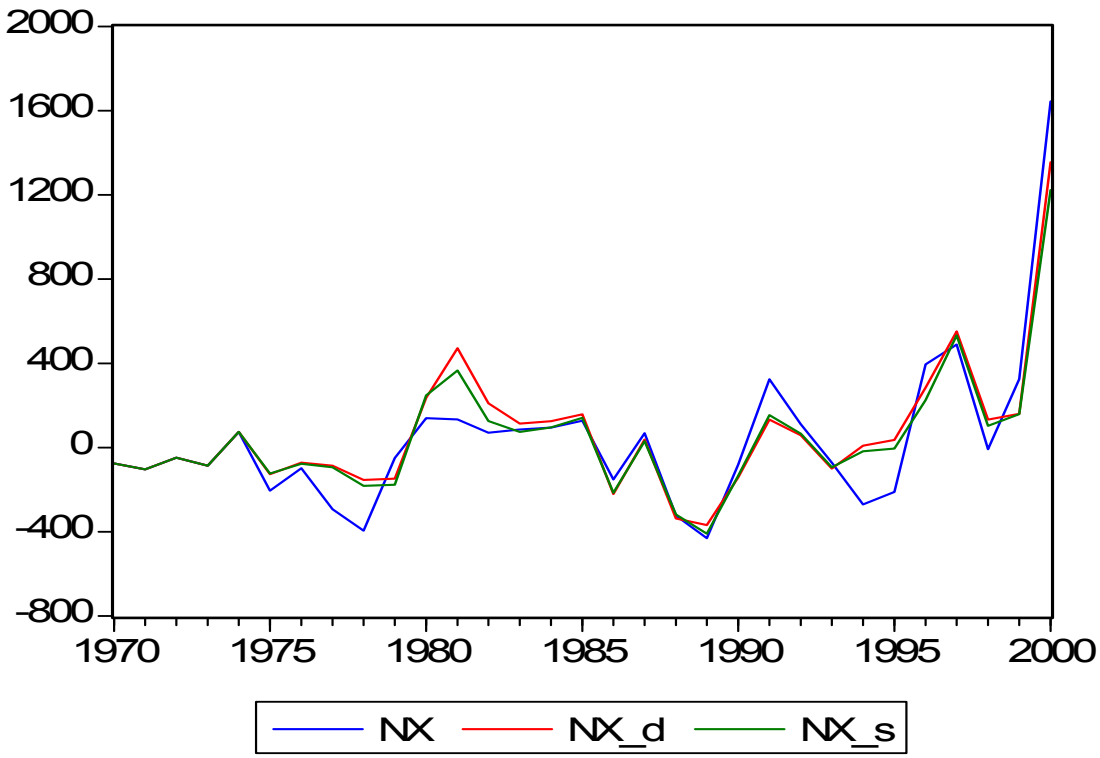

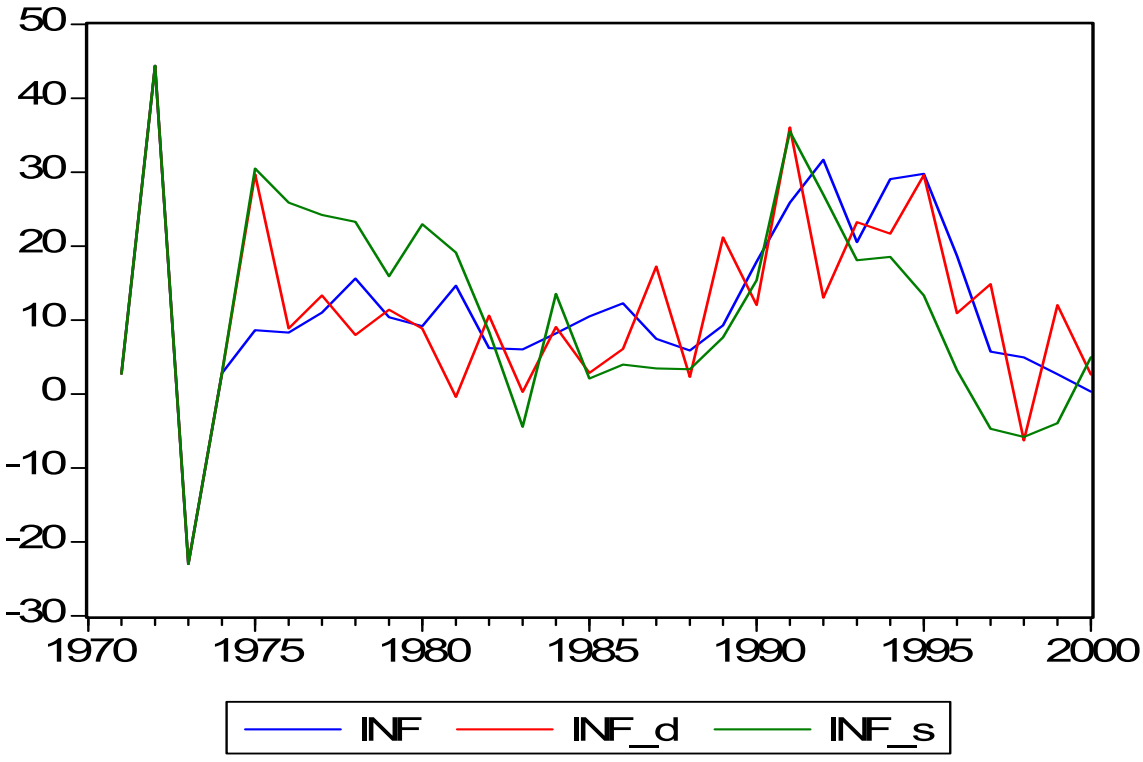

معدل البطالة

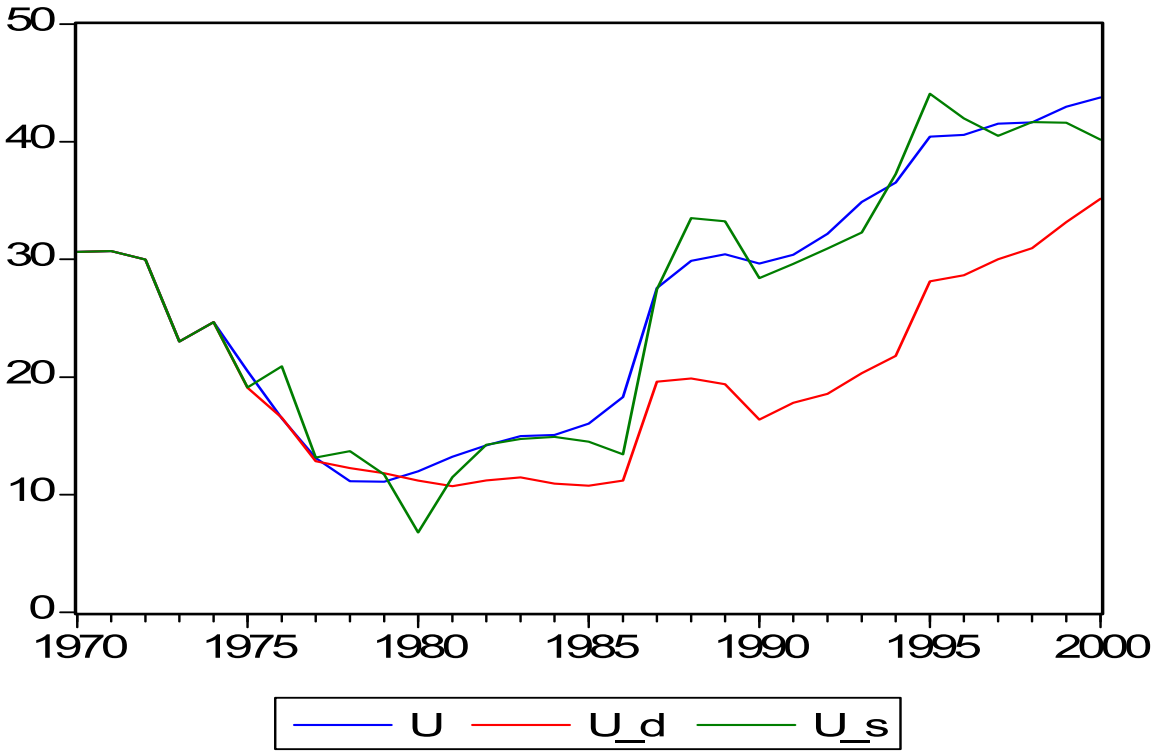

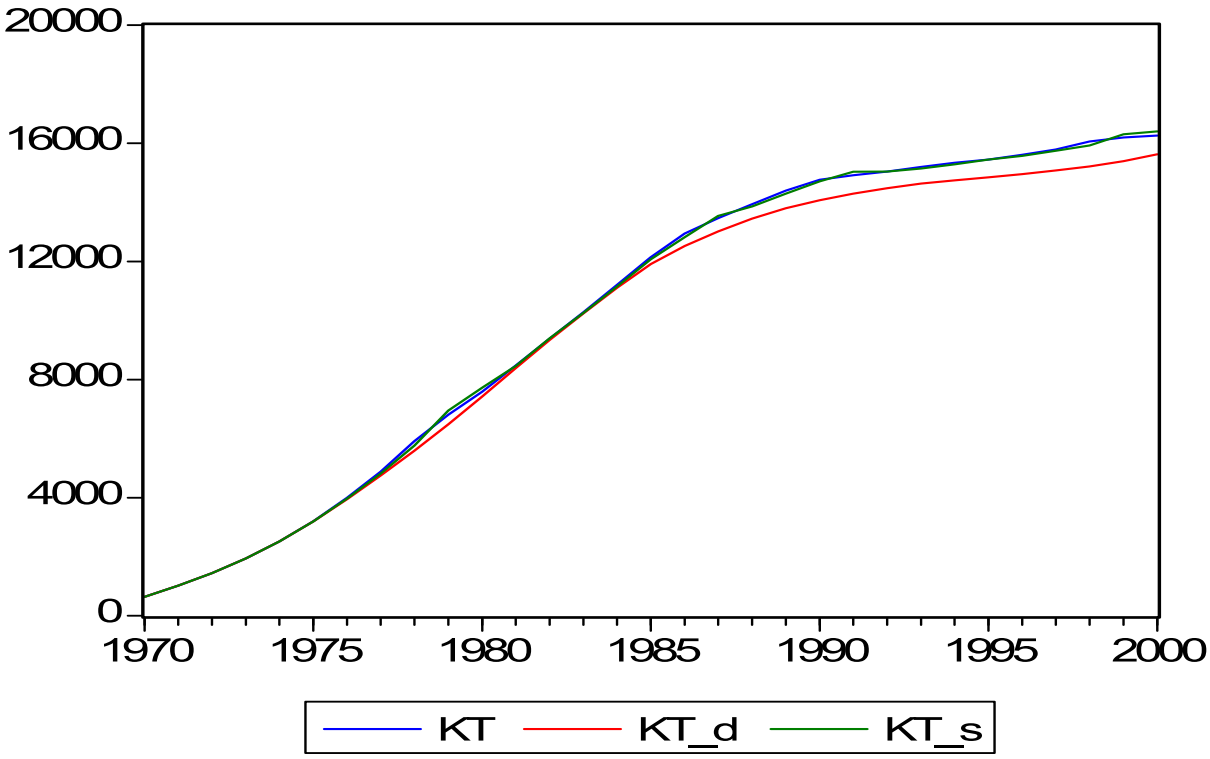

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية

- **الكتب:**

1/ الحمزاوي محمد كمال ، سوق الصرف الأجنبي، منشأة المعارف، الإسكندرية ،2003.

2/ المان محمد الشريف ، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003.

3/ ب.برنييه و إ.سيمون، ترجمة عبد الأمير ابراهيم شمس، أصول الاقتصاد الكلي، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع، القاهرة، 1989.

4/ بن أشنهو عبد اللاطيف، التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط 1962-1982، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

5/ بهلول محمد بلقاسم، سياسة التخطيط و التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الأول، الجزائر، 1999.

6/ بهلول محمد بلقاسم، سياسة التخطيط و التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثاني، الجزائر، 1999.

7/ خالدي الهادي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة للنشر، الجزائر، 1996.

8/ صبحي تادريسي قريصة، النقود و البنوك، الدار الجامعية للطباعة و النشر،1986.

9/ صخري عمر ، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.

10/ عوض الله زينب حسن، الاقتصاد الدولي، نظرة على بعض القضايا، الدار الجامعية، مصر،1998.

11/ ضياء مجيد،اقتصاديات النقود و البنوك، مؤسسة شباب الإسكندرية،2005.

12/ لعويسات جمال الدين، التنمية الصناعية، ترجمة سعيدي الصديق،ديوان المطبوعات الجامعية،1986.

13/ مجيد على حسن، عفاف عبد الجبار سعيد، الاقتصاد الرياضي، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2000.

14/ مندور أحمد ، أحمد رمضان، مقدمة في الاقتصاد التحليلي، مطابع الأمل بيروت لبنان، 1989.

15/ هني احمد، المديونية،المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1992.

- **الدوريات و المجلات:**

16/ تومي صالح ، شقبقب عيسى، محاولة بناء نموذج قياسي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2002)، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و التسيير و التجارة،العدد 12، الجزائر 2005.

17/ تومي صالح ومليكة يحيات، مشكلة البطالة في الجزائر: دراسة استطلاعية عن أبعادها و أسبابها، مجلة العلوم الإقتصادية و علوم التسيير،العدد14، الجزائر،2006.

18/ تومي صالح ، شقبقب عيسى: النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية خلال الفترة (1970-2002)،مجلة الباحث، العدد 4، الجزائر،2006.

19/ كرمان عبد الوهاب، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، ميديا بنك،بنك الجزائر، الجزائر، مارس 2001.

20/ مصيطفى عبد اللطيف،الوضعية النقدية، ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع،مجلة الباحث،العدد06الجزائر،،2008.

- **التقارير و القوانين:**

21/ الأخضر العمراني أحمد، التشغيل في الجزائر، سلسلة دراسات التشغيل، منظمة العمل العربية، مصر، 1993.

22/ النشاشبي كريم و آخرون، الجزائر تحقيق الاستقرار و التحول نحو اقتصاد السوق، واشنطن، صندوق النقد الدولي، 1998.

23/ قانون رقم 02/28 المؤرخ في 11 فيفري 1978.

24/ قانون 16/90 المؤرخ في 7 أوت 1990.

- **الأطروحات و المذكرات:**

25/ بختاش راضية، الجباية و علاقتها بالنمو الاقتصادي دراسة اقتصادية و قياسية حالة الجزائر،مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر،2006.

26/ البشير عبد الكريم، محددات البطالة دراسة قياسية (حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، المعهد الوطني للتخطيط و الإحصاء،2003.

27/ بلوناس عبد الله ، أزمة الديون الخارجية في الدول النامية و خيار إعادة الجدولة مع دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 1996.

28/ بن عبد العزيز فطيمة، الطلب على النقود- دراسة اقتصادية قياسية لحالة الجزائر 1970-1996، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 1997.

29/ بوكبوس سعدون، الاقتصاد الجزائري محاولتين من أجل التنمية(1962-1989، 1990-2000)، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، جامعة الجزائر، 1999.

30/ تيتوش سهيلة، تطور المستوى العام للأسعار في الجزائر، دراسة تنبؤية- ماجستير 2001-2002 مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر،2003.
31/ جاري فاتح، الإصلاحات الاقتصادية و آثارها على التجارة الخارجية الجزائرية 1989-2000، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر،2002.
32/ حمدوش عائشة، دراسة سلوك مقدرات النماذج الآنية بتقنية المحاكاة، رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة الجزائر،1997.
33/ حمدوش فاطمة الزهراء، دراسة تحليلية لتطور التجارة الخارجية في الجزائر للفترة 1967-2002، مذكرة ماجستير غير منشورة،2003.
34/ دموم زكرياء ، الإصلاحات الراهنة في الاقتصاد الجزائري 1990-2000، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2002.
35/ راتول محمد، سياسات التعديل الهيكلي و مدى معالجتها للاختلال الخارجي – التجربة الجزائرية- أطروحة دوكتراه دولة، غير منشورة، جامعة الجزائر ،2000.

36/ ستي حميد، دالة الطلب على النقود، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2003.
37/ عرقوب نبيلة، النماذج المفسرة للاستثمار دراسة قياسية لشركة سونا طراك (1980-1997)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 1999.
38/ قدي عبد المجيد، فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري في الفترة 1995/1988، أطروحة دوكتراه دولة غير منشورة، جامعة الجزائر، 1995.
39/ كلو مهدي ، الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة: دراية عينة من حملة الشهادات العليا مهندس دولة وشهادات دراسات جامعية تطبيقية دفعات 1990-1991-1992-1993، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر،2003.
40/ ميغاري كـريمة، دراسة مقارنة لدوال الاستهلاك في البلدان المغاربية باستعمـال السلاسـل الـزمنية المتقطعة -بانيل- رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر.

ثانيا: باللغة الأجنبية

- **Les Ouvrages :**

41/ Abdelmadjid Bouzid, Les années 90 de l'économie Algérienne, édition ENAG, 1999.
42/ Bali Hamid : Inflation et mal développement en Algérie, OPU, Alger
43/ Benachenhou Mourad , inflation d'évaluation Marginalisation, Dar echirifa, Alger,1993.
44/ Benachenhou Abdelatif, expérience algérienne de la panification et de développement 1962/1982, OPU, Algérie, 1982.

45/ Benbitour Ahmed, « la dette extérieur de l'Algérie »,Alger, marinoor, 1998.
46/ Benbitour Ahmed, Algérie Au Troisième Millénaire Défis Et Potentialités, édition Marinoor, Algérie, 1998.
47/ Benhalima Ammour , Monnaie et régulation monétaire, référence à l'Algérie, Editions Dahlab, Alger,1997.

48/ Benissad Hocine, économie de développement de l'Algérie,(Algérie, OPU,2eme édition,1982).
49/ Benissad Hocine, « la formation économique de l'Algerie et le dualisme ».OPU,Algérie,
50/ Benissad Hocine,la réforme économique en Algérie,(Algérie, OPU,2émé édition,1991.
51/ Benissad Hocine: Algérie restructuration et reformes économiques (1979-1993),OPU,1994.
52/ Bourguina.H , Finance internationale , Presses Universitaires de France.3erédition .1995.
53/ Bouyacoub Ahmed,.Régulation et Prix en Algérie (1962-1987).
54/ Bouzidi M'hamsadji Nachida, Le Monopole de L'Etat sur le commerce extérieure, l'expérience Algérienne (1974-1984), Algérie, OPU, 1988.
55/ Brahim Abbdelhamid, Economie Algérienne, OPU, Algérie, 1991.
56/ Deboub Youcef**,** le nouveau mécanisme économique en Algérie, O.P.U, ALGER.1995.

57/Gerard.B,Dominique.A, Economie monétaire, édition Dalloz,Paris, 1988.
58/ Hamid Bali, Inflation et Mal développement en Algérie, édition OPU, Alger ,1993.
59/ J.Kornal , Socialisme et économie de la pénurie,édition Economica, France 1984.
60/ Joel Jalladeau, Introduction à La macroéconomie modélisation de base et redéploiement Théorique Contemporain, 2éme édition, Département de Boeck Université, Paris, 1998.
61/Keramane Abdelwahab,L'expérience Algérienne de passage à l'économie de marché,Revu Media Bank,N15,1995.
62/Martens Jean-Claude , Le modèle algérien de développement, bilan d'une décennie(1962-1972), SNED,1973.
63/ M.E. Benssad, Essai d'analyse Monétaire avec référence à L'Algérie, édition OPU, ALGER, 1980.
64/ Richard Thorn, Théorie Monétaire, édition Dunod, Paris, 1971.
65/ Robert s.Pindyck ,Daniel L.Rubinfeld, Econometric Models And Economic Forecasts ,second Edition, international student édition,1989.
66/ Shannon R.E, System Simulation, The art and Science, Prentice-Hall, New-Jersey,1975.

67/ Temmar Ahmed, Stratégie Du Développement Indépendant Le Cas De l'Algérie un bilan, OPU, Algérie ,1983.
68/ Tocher. J , The art of simulation, van Nostrand,Princeton,1963.

- **LES THÈSES :**

69/ Belogbi Zakia, Adaptation d'un modèle macro économétrique de Haque et Alii à l'économie algérienne, Thèse de doctorat d'état, Université d'Alger, 2005.
70/ Belogbi Zakia, Conception D'un Modèle Macro-économique En Algérie De 1967 à 1993, thèse de magistère, université d'Alger, Septembre 1995.
71/ Laabas Belkacem ,A Macro econometric Model For Algeria, PH-D Thesis University of Bradford, 1989.
72/ Moncef Messar, Essai de modélisation du comportement du taux de change du dinar algérien (1990-2003) par la méthode VAR, Thèse de doctorat d'état, Université d'Alger, 2007.

- **LES REVUS :**

73/Abdoun Rabah, Un bilan du programme de stabilisation économique en Algérie(1994-1998), Les cahiers du *CREAD*, n° 46-47, Alger, 1998.
74/ Ahmed Bouyacoub, L'entreprise Publique et L'économie de Marché (88-93) les Cahiers du CREAD,n° 39,Algérie,1997.
75/ Amar Mouffok, L'emploi en Algérie (évaluation de 1967 à 1983) emploi et productivité en Algérie, la revue du CENEAP n7, 1986.

76/ Chaib Bounora, « Quelques remarques sur les réformes économiques, La monnaie, le crédit et les prix, » les cahiers du CREAD, n°30, Algérie : 1992.
77/ Destanne Debernis, « Les industries industrialisantes et l'intégration économique régionale » pp41-68, in Economie appliquée, cahiers de LISEA n° 1,tome XXI.

78/ Galip Altinay, Erdal Karagol, Structural break, unit root, and the causality between energy consumption and GDP in Turkey, Energy Economics,n°26,2004.

79/Jean-Jacques Bonnaud ; Jean-Pierre, L'utilisation d'un modèle de simulation économique dans la procédure de préparation du VIe Plan (1970-1975), Revue économique, Année 1973, Volume 24,1973.

80/ Laabas Belkacem,Toumi Salah, Secteur du Commerce Extérieure, revue de l'institut de l'économie,Algerie,n°4,1992.

81/ Massaoud Medjitna, Caractéristiques essentielles actuelles de l'économie algérienne, Revu des sciences économiques de gestion et de commerce, n°10 ,2004.
82/ Nelson.C, Plosser.c, "Trends and Random Walks in Macroeconomic Time Series," *Journal of Monetary Economics*, 10, 139–162,1982.

83/ Ng S and P Perron**,** "Lag length selection and the construction of unit root tests with good size and power", *Econometrica,* 2001, 69(6), 1519-1554.

84/ Nhrou Efekhari, « La rente et la dépendance en Algérie »,revue pétrole et société peuples méditerranéens, n°26.

85/ Omar Bessaoud, La révolution agraire en Algérie¨, revue tiers monde, t.Xxi,n°083.
86/ Perron, P, Further evidence on breaking trend functions in macroeconomic variables. Journal of Econometrics 80, 355–385, 1997.
87/ Perron P, The Great Crash, the Oil Price Shock and the Unit Root Hypothesis, Econometrica, 57, 1989.
88/ Perron P**,** "Trend, unit root and structural change in macroeconomic time series**",** In Rea(ed), co integration for the applied economist, 1994.
89/ Perron, P , The great crash, the oil price shock, and the unit root hypothesis. Econometrica 57, 1361– 1401, 1989.

90/Rigman Osterkamp, « Algérie entre le plan et le marché », revue canadienne des études africaines, vol 16,n°01.

91/Sid Mittra , La Théorie de la simulation économétrique et ses applications, revue économique, Volume 19, Numéro 2,1968.

92/Siman Pierre Thierry, « Les biens d'équipement dans l'industrie algérienne, évaluation passé et perspectives »,revue tiers monde,txxi,n° 83.

93/ Stéphane Auray, Patrick Fève, Estimation de la règle de Taylor et identification, sans année.

94/ Stock**,** "unit roots, structural break and trends", *Handbook of Econometrics*, Vol.4, North Holland 1994.
95/ Valérie Chauvin et autres,Modèle France De L'OFCE La Nouvelle Version: e-mod.fr, *Revue de l'OFCE* ***81,*** Avril 2002.
de la politique monétaire, *Revue économique* — vol. 54, N° 3, mai 2003.
96/ Zivot, E, Andrews, D.W.K, Further evidence on the great crash, the oil price shock, and the unit root hypothesis. Journal of Business and Economic Statistics 10, 251–270, 1992.

- **LES RAPPORTS :**

97/ Banque d'Algérie, Evaluation économique et monétaire en Algérie, Rapport 2002.
98/ Banque d'Algérie, Evaluation économique et monétaire en Algérie, Rapport 2004.
99/ Banque d'Algérie, Evaluation économique et monétaire en Algérie, Rapport 2005.
100/ C.N.E.S,Rapport préliminaire sur les éffets économiques et sociaux du programme d'ajustement structurel, ALGER, 1998.
101/ C.N.E.S**,** L'évolution à imprimer à la gestion des finances locales dans une perspective d'économie de marché, juillet, ALGER, 2001.
102/ R.A.D.P, Ministère des Finances, Structure économique et social en 1995, Algérie,1997.
103/ Robert Keyfitz, un modèle économétrique pour l'Algérie, Banque Mondial, Washington,2002.

- **INTERNET :**

104/ http://www.upo.es/RevMetCuant/art11.pdf97/

- **SOURCE DES DONNEES**

105\ ONS, Evolution es échanges extérieurs des marchandises de 1992 à 2001, n°110, Alger, 2003.
106/ONS, L'Algerie en quelques chiffres Résultats 2003, n°34, Alger, 2005.
107\ ONS, Les comptes économiques de 1995 à 2003, n°405, Alger, septembre 2004.
108\ ONS, les comptes économiques exercices 1989 2001elements de méthodologie et résultats intermédiaires, n°109, Alger, 2003.
109\ ONS, Rétrospective années 1970 à 1996, Alger, 1999.
110\ ONS, Rétrospective les comptes économiques de 1963 à 2001, Alger, juillet 2003.
111\ ONS, Rétrospective les comptes économiques de 1963 à 2007, Alger, juillet 2008.
112\ FMI, International financial statistic :IFS Year Book 2002.
113\ Washington, The World Bank, The world developement indicators 2007, CD-ROM.